

نكاح قضاة الأندلس

لوق
المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا
لابن الحسن النباهي الأندلسي
المتوفى بعد سنة ٧٩٣ هـ

مخطوطة وشرحه وعلفت عليه وقرئت له وقرئت فهارسه
الدكتورة مريم قاسم طويل
أستاذة اللغة الإسبانية والتاريخ الأندلسي بالجامعة اللبنانية

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

دار الكتب العلمية بيروت - لبنان

ص.ب: ٩٤٢٤/١١ - تلکس: Nasher 41245 Le

هاتف: ٣٦٦١٣٥ - ٢٠٢١٣٣ - ٨٦٨٠٥١٦ - ٨١٥٥٧٣

فاکس: ٢٠٢١٣٣/٩٦١١

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

هذا كتاب «المَرْقَبَةُ العُلْيَا فيمن يستحقُّ القضاءَ والفتْيَا» المُسمَّى أيضاً «تاريخ قضاة الأندلس»، نقدّمه للقُرّاء الكرام بِحُلَّةٍ قشبيّة، بعد أن تَجَشَّأْنَا عَنَاءَ مراجعته غير مرة. وهو واحد من بين كتب مفيدة ألّفها أبو الحسن النباهي في عصر سلاطين بني الأحمر بغرناطة، وقد قُمْنَا بضبطه وشرحه والتعليق عليه، بعد أن رغب في ذلك السيد محمد علي بيضون مدير دار الكتب العلمية ببيروت.

وقد رسم النباهي في هذا الكتاب بُدْأً من الكلام في خُطّة القضاء، وسَيَّرَ مَنْ بلغ من القضاة رتبة الاجتهاد، وحُكِّمَ القاصر عن تلك المنزلة في استنباط الأحكام، ومَنْ يجوز له التقليد ومن لا يجوز له من الناس، وصفات المفتي الذي ينبغي قبول قوله، وهو لا يجهل أنّ غرضه هذا قد سبق له غيره، وصنّف في معناه أناسٌ قبله، ولكنه رأى أنّ يُعيد منه ما يعيده على جهة التذكّرة لنفسه، والتنبيه لمن هو مثله.

وقد أشار النباهي في مقدمة كتابه هذا إلى أنّ الكتاب سيّشمل أربعة أبواب، ونحن لم نعثر إلّا على بايين؛ الباب الأول في القضاء وما ضارعه، والباب الثاني عبارة عن مجموعة تراجم قضاة مغاربة، أكثرهم أندلسيون، أي إنه يبحث في سِيَرِ بعض القضاة الماضين وفَقَرٍ مِنْ أُنْبَاءِ الأئمة المتقدّمين. ويبدو أنّ الكتاب في جزءين، كما يشير التَّنْبِيْهُنِي إلى ذلك في كتابه «نيل الابتهاج»^(١). وقد يكون النباهي قد تخلف عن كتابة الجزء الثاني الذي يشمل الباين الآخرين؛ الثالث والرابع.

وهذا الكتاب وثيقة مضيئة في تاريخ القضاء في الأندلس، بدءاً بعصر الدولة الأموية وانتهاء بالفترة التي عاشها صاحبه، وهي القرن الثامن الهجري، ويعدّ مصدراً

(١) نيل الابتهاج (ص ٢٠٦).

مهماً من مصادر الثقافة العربية والإسلامية، وهو صدّي لشخصية صاحبه؛ فهو قاضٍ مثقّف ثقافة واسعة، ومتعمّق في مسائل الفقه والأديان. وقد ضمّن الكتاب أبياتاً من الشعر كشواهد على ما أتى به من موضوعات.

وقد أطلّعنا على طبعة هذا الكتاب، فرأينا أن نُغني به لخلوّه من الحواشي والتوضيحات، فقابلنا كثيراً من نصوصه بما يوافقها في مصادر أخرى، وأوضحنا قدر المستطاع ما غمض فيه من مشكلات، فكان أن ترجمنا لكثير من الشخصيات العلمية، مع تحديد المواضع والأماكن. وهدفنا من وراء ذلك بلوغ الكمال في عملنا، وهيئات أن نبليغه، فالكمال لله وحده.

وكان بودّنا أن نقدّم نبذة مفصلة عن سيرة النباهي، ولكن المصادر التي ترجمت له قليلة جدّاً، بحيث استمدّت أخباره فقط من معاصره لسان الدين ابن الخطيب؛ فإذا ما ترجم له المقرّي في كتابيه «نفع الطيّب» و«أزهار الرياض» نراه ينقل عن «الإحاطة» و«الكتيبة الكامنة» و«أعمال الأعلام» لابن الخطيب. وإذا ما ترجم له التّنبُكّي في كتابه «نيل الابتهاج» فإنه أيضاً ينقل الترجمة عن ابن الخطيب والمقرّي.

والنباهي هو أبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عبد الله بن الحسن بن محمد بن الحسن الجذامي المالقي^(١). ويعرف بابن الحسن^(٢)، وبابن أبي الحسن^(٣). كما يعرف بالنباهي^(٤).

وُلِدَ بمالقة عام ثلاثة عشر وسبعمائة^(٥)، ونشأ بها وقرأ بها ودرس^(٦). وكان حيّاً عام اثنين وتسعين وسبعمائة^(٧). وقال أحمد بابا التّنبُكّي بأنه لم يعثر على تاريخ

(١) نفع الطيب (ج ٦ ص ١١٩) وفي أزهار الرياض (ج ٢ ص ٥): «علي بن محمد بن عبد الله بن محمد بن محمد بن الحسن الجذامي المالقي».

(٢) أزهار الرياض (ج ٢ ص ٥) ونفع الطيب (ج ٥ ص ١٠٣، ١٢٠، ١٢١).

(٣) الغبر لابن خلدون (م ٧ ص ٦٩٦).

(٤) نفع الطيب (ج ٦ ص ١١٩).

(٥) أزهار الرياض (ج ٢ ص ٥).

(٦) نفع الطيب (ج ٤ ص ٨٩).

(٧) أزهار الرياض (ج ٢ ص ٥) ونيل الابتهاج (ص ٢٠٥).

وفاة النباهي، وقد تكون وفاته حدثت قبل انتهاء القرن الثامن الهجري^(١).

وفيما يتعلق بعائلته، فهو من أسرة استقرت منذ زمن بعيد بمدينة مالقة، وتعرف ببني الحسن المالقيين. وجدُّ بني الحسن هو أبو علي الحسن بن محمد بن الحسن النباهي الجذامي، وهو من أعيان مالقة وقضاتها، وبيته بيت قضاء وعلم وجلالة، لم يزلوا يرثون ذلك كابراً عن كابر، وقد استُقصي بغرناطة، وكانت وفاته فيها سنة اثنتين وسبعين وأربعمائة^(٢). وفي الظهير الذي كتبه لسان الدين ابن الخطيب في حق النباهي حين أضيفت إليه الخطابة إلى القضاء، يشير المقري إلى أن والد النباهي أبا محمد كان فقيهاً ووزيراً^(٣).

ودرس في مالقة وغرناطة ورنده وتلمسان وباجه على شيوخ كبار، منهم الشيخ الخطيب أبو بكر الطنجالي، وكان من أهل الدراية والرواية، والشيخ الفقيه أبو القاسم محمد بن أحمد الغساني، وقد قرأ عليه الفقه والقرآن، والقاضي الأستاذ أبو عمرو بن منظور، والأستاذ الحافظ المتكلم أبو عبد الله القطان، والصوفي أبو الطاهر محمد بن صفوان، والقاضي الكاتب أبو القاسم محمد البناء. وأخذ برنده عن القاضي المحدث أبي الحجاج يوسف المنتشافي، ورحل فلقي بتلمسان عمران أبا موسى المشدالي، وحضر مجلسه. وباجه التونسية أخذ عن أبي العباس أحمد بن الرباعي وأبي عبد الله بن هارون^(٤). كما أخذ عن أبي محمد عبد الله بن أحمد التجيبي الموطأ والشفاء وأكثر الصحيحين، وقرأ على الفقيه الحاج أبي القاسم بن أحمد بن محمد بن عمران الحضرمي بعض مختصر ابن الحاجب والتسهيل البديع في اختصار التفريع^(٥).

(١) نيل الابتهاج (ص ٢٠٦).

(٢) الإحاطة في أخبار غرناطة (ج ١ ص ٤٦٥-٤٦٧).

(٣) نفح الطيب (ج ٥ ص ١٣٧).

(٤) الإحاطة (ج ٤ ص ٨٩-٩٠).

(٥) أزهار الرياض (ج ٢ ص ٦).

وقد ولي القضاء بمُلتماس ثم بكَش وعملها، وكان آنذاك فسيح الخطبة، بعيد المدى في باب النزاهة، وجرت أحكامه مستندة إلى الفُتيا، جارية على المسائل المشهورة. ثم نُقل منها إلى النظر في أمور الحل والعقد بمالقة، وأضيفت إليه الخطط النبيهة^(١)

ورحل إلى غرناطة، فقرّبه إليه سلطانها الغني بالله أبو عبد الله محمد بن يوسف بن إسماعيل بن فرج بن إسماعيل النصري، وولاه بها خطة قضاء الجماعة وخطابة جامع السلطان^(٢). وقيل إن الغني بالله هو الذي قدّمه إلى غرناطة^(٣). وكان النباهي مع الغني بالله حين رجع من المغرب إلى ملكه ثانية^(٤).

وأرسله الغني بالله مرتين في سفارة سياسية إلى سلطان فاس أبي فارس عبد العزيز بن علي المريني، الأولى في سنة ٧٦٧هـ، والثانية في سنة ٧٨٨هـ^(٥). وقد يكون قدّم فاس للمرة الثالثة في شأن ابن الخطيب، وذلك ما بين سنتي ٧٧٣هـ و٧٧٤هـ؛ لأن ابن الخطيب فرّ إلى عبد العزيز سنة ٧٧٣هـ، وأنّ هذا الأخير توفي ليلة الثاني والعشرين من ربيع الآخر سنة ٧٧٤هـ^(٦).

وكان في بادئ الأمر على علاقة جيدة بمعاصره لسان الدين ابن الخطيب؛ وقد ترجم له ابن الخطيب في «الإحاطة» فعرف به أحسن تعريف، وأثنى عليه ووصفه بالصاحب: «علي بن عبد الله بن الحسن الجذامي النباهي المالقي، صاحبنا أبو

(١) نفح الطيب (ج ٦ ص ١٢٠).

(٢) الإحاطة (ج ٤ ص ٨٩) ونفح الطيب (ج ٥ ص ١٢١).

(٣) الإحاطة (ج ٢ ص ٣٧).

(٤) أزهار الرياض (ج ٢ ص ٧). ومن المعروف أن الغني بالله هو ثامن سلاطين بني نصر بغرناطة، وقد ولي الأمر سنة ٧٥٥هـ. وخُلع في سنة ٧٦١هـ، ثم عاد إلى ملكه سنة ٧٦٣هـ، واستمر في الحكم إلى أن توفي سنة ٧٩٣هـ. انظر أخباره في الإحاطة (ج ٢ ص ٩١-٩٣) واللمحة البدرية (ص ١١٣-١٢٦، ١٢٠-١٣١) وأزهار الرياض (ج ١ ص ٣٧، ٥٨، ١٩٤، ٢٠٤، ٢٢٤) والدرر الكامنة (ج ٤ ص ٢٩١) والأعلام (ج ٧ ص ١٥٣-١٥٤).

(٥) أزهار الرياض (ج ٢ ص ٦) ونيل الانتهاج (ص ٢٠٥).

(٦) راجع العبر لابن خلدون (م ٧ ص ٦٩٧، ٦٩٨) وأزهار الرياض (ج ٢ ص ٧، ٢١٢).

الحسن...»^(١). وقال المقرئ إن ابن الخطيب ترجم للنباهي في الإحاطة وأثنى عليه: «على أنه عرّف به في الإحاطة أحسن تعريف، وشرّفه بحلاه أجمل تشريف، إذ قال ما ملخصه: علي بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عبد الله بن الحسن بن محمد بن الحسن الجذامي المالقي أبو الحسن، ويعرف بالنباهي، هذا الفاضل قريع بيت مجادة وجلالة، وبقية تعين وأصالة، عفت النشأة، طاهر الثوب، مؤثر للوقار والحشمة، خاطب للشيخوخة، مستعجل للشية، ظاهر الحياء، متحرك مع السكون، بعيد الغور، مرهف الجوانب مع الانكماش، مقتصد في الملبس والآلة، متظاهر بالسداجة، بريء من التوك والغفلة، يقظ للمعاريض، مهتد إلى الملاحن، طرف في الجود... حافظ مقيد، طلبة أخباري، قائم على تاريخ بلده... حسن الخط، ناظم ناثر؛ نشره يشف على نظمه، ذاكر للكثير، استظهر محفوظات منها «النوادر» للقالبي... نشأ ببلده حرّ الطعمة، فاضل الأبوة...»^(٢).

وبمناسبة تولي النباهي خطة القضاء بغرناطة عام أربعة وستين وسبعمائة في عهد الغني بالله، أنشأ لسان الدين ابن الخطيب ظهيراً أثنى فيه على النباهي وعدّد فضائله وحسناته، فقال: «هذا ظهير كريم أنتج مطلوب الاختيار قياسه، ودلّ على ما يرضي الله عزّ وجلّ التماسه، وأطلع نور العناية الذي يجلو الظلام نبراسه، واعتمد بمثابة العدل من عرف بافتراع هضبتها ناسه... طاهر النشأة وقورها، محمود السجية مشكورها، متحلياً بالسكينة، حالاً من التزاهة بالمكانة المكيّة، ساحباً أذيال الصّون، بعيداً عن الانصاف بالفساد من لدن الكون، فخطبته الخطط العلية... فكان معدوداً من عدول قضاتها، وصدور نبهاتها، وأعيان وزرائها، وأولي آرائها... وكان المجلس المقرّب المحلّ، والحظيّ المشاور في العقد والحلّ، والرسول المؤتمن على الأسرار، والأمين على الوظائف الكبار، مزين المجلس السلطاني بالوقار، ومتحف الملك بغريب الأخبار، وخطيب منبره العالي في الجمعات،

(١) الإحاطة (ج ٤ ص ٨٨). وروى له ابن الخطيب نماذج ضافية من شعره ونثره الفني. المصدر نفسه (ص ٩٠ ٩٩).

(٢) نفح الطيب (ج ٦ ص ١١٩-١٢٠). ونص المقرئ هنا غير وارد في الإحاطة.

وقارىء الحديث لديه في المجتمعات... وأمر، أيده الله تعالى، أن ينظر في الأحباس على اختلافها، والأوقاف على شتى أصنافها... وكتب في الثالث من شهر الله المحرم، فاتح عام أربعة وستين وسبعمائة^(١).

وعند حديث ابن الخطيب عن قضاة الغني بالله، ذكر ابن الحسن النباهي، فأثنى عليه بقوله: «ثم قدّم إليها (أي إلى غرناطة) الفقيه القاضي الحسيب أبا الحسن علي بن عبد الله بن الحسن، عين الأعيان ببلده مالقة، والمخصوص برسم التجارة، والقيام بوظيفة العقد والحل... فسدد وقارب، وحمل الكل وأحسن فصاحة الخطبة والخطبة^(٢)، وأكرم المشيخة وأرضى، واستشعر النزاهة، ولم يقف في حسن الثاني عند غاية... فاتفق في ذلك على رجاحته، واستصحب نظره على الأحباس، فلم يقف في النصح عند غاية، أعانه الله^(٣)».

وحين أضاف الغني بالله إلى النباهي خطابة الجامع الأعظم بغرناطة إلى قضاء القضاة بها^(٤)، أنشأ ابن الخطيب في حق النباهي ظهيراً على لسان سلطانه المذكور، أثنى فيه عليه، وأشاد بذكره، وأشار إلى حسن تدبيره، فقال: «هذا ظهير كريم أعلى رتبة الاحتفاء اختياراً واختباراً، وأظهر معاني الكرامة والتخصيص انتقاء واصطفاء وإيثاراً... قاضي الجماعة، وخطيب الحضرة العلية، المخصوص لدى المقام العلي بالخطوة السنّية، والمكانة الحفّية، الموقر الفاضل، الحافل الكامل... وتصدّر لقضاء الجماعة فصدرت عنه الأحكام الراجحة الميزان... فلذلك أصدرله، أيده الله، هذا الظهير الكريم مشيداً بالتزويج والتنويه، ومؤكداً للاحتفاء الوجيه، وقدمه، أعلى الله قدمه، وشكر نعمه، خطيباً بالجامع الأعظم من حضرته، مضافاً ذلك إلى

(١) نفع الطيب (ج ٥ ص ١٣١-١٣٤).

(٢) يريد أنه تولّى الخطابة وخطبة القضاء، وأنه أحسن العمل فيهما.

(٣) الإحاطة (ج ٢ ص ٣٧). وقد ورد هذا النص في أزهار الرياض (ج ٢ ص ٥-٦) ونفع الطيب (ج ٥ ص ١٢١) باختلاف يسير عما هنا.

(٤) هذان المنصبان: قضاء القضاة وخطابة الجامع الأعظم، منصبان دينيان لم يكن في الأندلس أجل منهما. نفع الطيب (ج ٥ ص ١٣٨).

ولايته ورفيع منزلته . . . مظهراً في الخطة أثر بركاته وحسناته، عاملاً على ما يقربه عند الله من مرضاته، ويظفّره بجزيل مَثُوباته، بحول الله وقوته^(١).

كذلك كان النباهي يبادل ابن الخطيب الثناء؛ يذكر المقرئ أن النباهي كان يوماً بمدينة سبتة، يخاطب ابن الخطيب وهو بمدينة سلا، برسالة أثنى فيها عليه فقال: «يا أيتها الآية البالغة وقد طُمِسَتِ الأعلامُ، والغرة الواضحة وقد تنكرت الأيامُ، والبقية الصالحة وقد ذهب الكرامُ، أبقاكم الله تعالى البقاء الجميل، وأبلغكم غاية المراد ومنتهى التأمل، أبى الله أن يتمكّن المقام بالأندلس بعدكم، وأن يكون سكون النفس إلّا عندكم . . .»^(٢). ويضيف أن النباهي كان كثيراً ما يقبل يد ابن الخطيب، ويسعى في مرضاته سعي العبد، ثم انقلب عدوّاً له وجاهره بعد انتقال الحال، وجدّ في أمره مع ابن زمرك حتى قُتل ابن الخطيب وانقضت دولته^(٣).

ولما علم ابن الخطيب، بأنّ سعايات النباهي وابن زمرك ومن يعضدهما تمكّنت فيه عند الغني بالله، أعمل الحيلة في الانفصال عن الأندلس، والتحق بسلطان المغرب عبد العزيز بن علي المريني، فشمر النباهي عندئذ عن ساعد أذائته، وأغرى سلطان المغرب بتتبع عثرات ابن الخطيب، وشاع على ألسنة أعداء هذا الأخير كلمات منسوبة إلى الزندقة، أحصوها عليه ونسبوها إليه، ورُفِعَتْ إلى النباهي، كونه قاضي غرناطة، فسجّل عليه بما يوجب الزندقة، وبعث إلى سلطان المغرب في الانتقام منه بتلك السجّلات، وإمضاء حكم الله فيه، فصمّ عن ذلك وقال له: هلاً انتقمتم منه وهو عندكم، وأنتم عالمون بما كان عليه^(٤)؟ حينئذ أطلق ابن الخطيب عنان قلمه في سبّ النباهي وثلبه، وأورد في كتابه «الكتيبة الكامنة» من مثالبه ما أنسى ما سطره ابن خاقان في «قلائده» في ابن باجه المعروف بابن الصائغ^(٥).

(١) نفح الطيب (ج ٥ ص ١٣٦-١٣٨).

(٢) المصدر نفسه (ج ٦ ص ١١٨).

(٣) المصدر نفسه (ج ٥ ص ١١٩).

(٤) العبر لابن خلدون (م ٧ ص ٦٩٦-٦٩٧) وأزهار الرياض (ج ١ ص ٢١١) ونفح الطيب (ج ٥ ص ١٣٨).

(٥) نفح الطيب (ج ٥ ص ١٣٨).

وهكذا تغيّرت الحال بين الرجلين، فأظلم بينهما الجو، وانقلب ابن الخطيب إلى مهاجاة صديقه القديم، فذكره بما يباين ما سبق، وذمّه بأفدع الذم، ووصمه بما لا يليق سماعه، وذلك في ترجمة له قاسية، ساقها في كتابيه «الكتيبة الكامنة» و«أعمال الأعلام» اللذين ألفهما في منفاه، فقال في الأول: «القاضي علي بن عبد الله بن الحسن النباهي البني المدعو بجُعْسُوس^(١)، أطروقة الزمن، التي تجل غرائبها عن الثمن، وقرْدُ شارْدُ من قرود اليمن . . . وإن كان لأبيه ببلده درجة الأمير، عند مولدي الحمير، ينظف يديه أرحامها، بعد أن يحكم بالدهن أفعامها . . . وكانت أمّه أُمُ جُعْسُوس قابلة ذلك الوضع، ومقدرة الفطام والرضع، تولول عند الخلاص، وتعوذ المولود بسورة الإخلاص، وتقطع سرّة اليعفور بالأظفور . . . ثم تعرّف بالسلطان في حكاية، وقدمه قاضياً في سبيل يمين شاردة ونكاية . . . فجاءت سيره في الأحكام سمر الندام، ونُقِلَ أولي المُدام، وشاهد خسة الدنيا على مملك الإبرام، والموجد بعد الإعدام . . . وهذا الشيخ ممن زَيَّن له سوء قوله، وحُبَّب إليه شَمَّ خُرَّته واستعذاب بَوْلِه، فيكتب ويشعر، ويكلب ويسعر، وهو لا يفطن بالهزء ولا يشعر . . .»^(٢) وقال في الثاني: «الشيخ القاضي اليوم بغرناطة علي بن الحسن، الملقب بجُعْسُوس، أطروقة الدنيا وأضحوكتها شكلاً وعِلْماً وخَلْقاً، فحسبها فرصة تغتنم بضعف عقله . . .»^(٣)

وهكذا لم يقتنع ابن الخطيب بما سرده في هذين الكتابين من تنذّر وتلَب، فألّف في النباهي رسالة هجاء أسماها «خلع الرسن في وصف القاضي ابن الحسن»^(٤). وقد أسماها ابن الخطيب «خلع الرسن في التعريف بأحوال ابن الحسن»^(٥)، وقال: إِنَّ كتاب خلع الرسن يتضمن نوادر ابن الحسن وهي غريبة جداً،

(١) الجُعْسُوس، بضم الجيم والسين وسكون العين: القصير الذميم، واللثيم الخُلْفَةُ والخُلُق، والجمع جعاسيس. لسان العرب (جعس).

(٢) الكتيبة الكامنة (ص ١٤٦-١٤٩).

(٣) أعمال الأعلام (القسم الثاني ص ٧٨).

(٤) نفح الطيب (ج ٥ ص ١٢٢، ١٣٨).

(٥) أعمال الأعلام (القسم الثاني ص ٨٠).

وقد دَوَّنته لسلطان المغرب عبد العزيز المريني، ولا شيء يفوقه في الاستطراف، وهو يسلي الثكالي^(١).

وردَّ عليه النباهي بكتاب مطوّل خاطبه به في عام ثلاثة وسبعين وسبعمائة، عدّد فيه عيوبه، فقال فيه: «فشرعتم في الشراء، وتشيد البناء، وتركتم الاستعداد لهاذم اللذات، هيهات هيهات، تبون ما لا تسكنون، وتذخرون ما لا تأكلون، وتؤملون ما لا تدركون... شرتكم أو غربتكم، الأيام تتقاضى الدّين، وتنادي بالنفس الفّارة إلى أين إلى أين... وقد قلت لكم غير مرة عن أطراسكم المّسوّدة بما دعوتكم إليه من البدعة والتلاعب بالشرعية إن حقّها التّخريق والتّحريق وقلّما شاركتكم أنتم في شيء إلّا بأغراض حاصلة في يدكم، ولأغراض دنيوية خاصة بكم... والسلام الأثمّ يعتمدكم، والرحمات والبركات من كاتبه علي بن عبد الله بن الحسن، وفقه الله، وذلك بتاريخات جمادى الأولى من عام ثلاثة وسبعين وسبعمائة»^(٢).

ثم قيّد النباهي في مدرج طيّ هذا الكتاب ما أخذ على ابن الخطيب من شؤون فقال: «يا أخي، أصلحني الله وإياكم... فكابدت أيام تلك الولاية النكدة من النكاية باستحقاركم للقضايا الشرعية، وتهاونكم بالأمور الدينية... وكذلك رأيتم تكثرّون في مخاطباتكم من لفظ الرّقية^(٣) في معرض الإنكار لوجود نفعها... وكذلك أحذركم من الوقوع بما لا ينبغي في الجناب الرفيع، جناب سيد المرسلين، وقائد الغرّ المحجّلين، صلوات الله وسلامه عليه، فإنه نُقل عنكم في هذا الباب أشياء منكرة، يكبر في النفوس التكلّم بها، أنتم تعلمونها... فليس يُعلم أنه صدر عن ملكم من خدام الدّول ما صدر عنكم من العيث في الأبخار والأموال، وهتك الأعراض، وإفشاء الأسرار، وكشف الأسرار، واستعمال المكر، والحيل والغدر... وجمعتم من المال ما جمعتم... يسّرني الله وإياكم ليسرى، وجعلنا ممن دُكر فانتفع بالذكرى، والسلام»^(٤).

(١) أعمال الأعلام (القسم الثاني ص ٨٠).

(٢) نفع الطيب (ج ٥ ص ١٢٢-١٢٥) وأزهار الرياض (ج ١ ص ٢١٢-٢١٦).

(٣) إشارة إلى أن النباهي كان يرى الرّقية ويستعملها.

(٤) نفع الطيب (ج ٥ ص ١٢٥-١٣١) وأزهار الرياض (ج ١ ص ٢١٦-٢٢٣).

وقد علّق المقرئ على كتاب النباهي هذا بقوله: «قلت: ولعلّ هذا الكلام وأشباهه هو الحامل لابن الخطيب على هجو القاضي ابن الحسن المذكور في الكتيبة الكامنة، حيث ذكره ولقبه بجُعْشُوس، ووصفه بما لا يليق ذكره، ثم أُلّف في ذلك تأليفاً مستقلاً سماه بخلع الرسن في وصف القاضي ابن الحسن، حسبما أُلْفيت ذلك بخط شيخ شيخنا القاضي سيدي عبد الواحد الوائشريسي، رحمه الله، ولا يخلو كلام كل واحد منهما من تحامل على صاحبه...»^(١). وأضاف: «وكم بين ما قال فيه هنا (أي في الإحاطة) وبين ما في الكتيبة الكامنة من تلقيبه بجُعْشُوس، ووصفه بما لا يليق سماعه. وعلى كل حال فقد انتصف كل واحد منهما من صاحبه بلسانه، وعفو الله وراء الجميع»^(٢).

والنباهي شيخ وفقه راوية، وقاضٍ حسيب، وأديب مؤرخ^(٣). وقد وصفه بعض المتأخرين بالقاضي الأجلّ ذي الوزارتين^(٤). وله شعر ونثر، ونثره كثير، فمنه...^(٥)... إلى باب الحمراء، وأوردها ابن الخطيب كاملة في كتابه «الإحاطة»^(٥). روى عليه المقرئ بقوله: «قاضي الجماعة بغرناطة، الإمام العالم العلامة، كان، رحمه الله، من أكابر المشهورين بها، ممن له الفصاحة والبلاغة والجلالة، إلى الاتّصاف بالعلم والمعرفة، والتفنّن في العلوم معقولها ومنقولها»^(٦).

وله كتب مفيدة، منها بحث في مسألة الدعاء بعد الصلاة، رام فيه الردّ على الشيخ أبي إسحاق الشاطبي الأندلسي^(٧). و«شرح المقامة النخلية» وهو حوار بين نخلة وشجرة تين، ولما فيها من استطرادات أدبية، فقد تركب منها تأريخ مفيد لبني

(١) أزهار الرياض (ج ١ ص ٢٢٣-٢٢٤).

(٢) أزهار الرياض (ج ٢ ص ٦).

(٣) انظر الإحاطة (ج ٢ ص ٣٧) وأزهار الرياض (ج ٢ ص ٦) والأعلام (ج ٤ ص ٣٠٦).

(٤) أزهار الرياض (ج ٢ ص ٧).

(٥) الإحاطة (ج ٤ ص ٩٥-٩٩).

(٦) أزهار الرياض (ج ٢ ص ٥).

(٧) أزهار الرياض (ج ٢ ص ٧) ونيل الابتهاج (ص ٢٠٦).

نصر بغرناطة عنوانه: «نزهة البصائر والأبصار» وهو ما يزال مخطوطاً^(١). و«المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا» وهو الكتاب الذي نقوم بضبطه وشرحه والتعليق عليه، وقد وقف المقرري على الجزء الأول منه، وأسماه «المراقبة العليا في مسائل القضا والفتيا»، وقال: هو كتاب ممتع إلى الغاية، وقد ذكر صاحبه في أثنائه أخبار سلفه^(٢). وأسماه التَّبَكُّتِي «المراقبة العليا في مسائل القضاء» وقال إن الكتاب في جزءين^(٣).

بيروت في ١٠/١/١٩٩٤
الدكتورة مريم قاسم طويل
أستاذة اللغة الإسبانية
والتاريخ الأندلسي بالجامعة اللبنانية

(١) نيل الابتهاج (ص ٢٠٥). وانظر أيضاً الأعلام (ج ٤ ص ٣٠٦).

(٢) أزهار الرياض (ج ٢ ص ٧).

(٣) نيل الابتهاج (ص ٢٠٦).

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلّى الله على سيّدنا ومولانا محمّد وآله وصحبه وسلّم

قال الشيخ الفقيه العالم، قاضي الجماعة بالبلاد الأندلسيّة، وخطيب حضرته العليّة - أعادها الله للإسلام! - أبو الحسن بن الفقيه أبي محمّد بن عبد الله بن الحسين النّباهي - وصل الله سبحانه سعاده، وشكر إفادته!

أمّا بعد حمد الله، والصلاة والسلام على محمّد رسول الله، فهذا كتابُ أُرْسِمُ فيه بدحول الله بُدْأً من الكلام في خُطّة القضاء، وسير بعض من سلف من القضاة، أو بلغ رتبة الاجتهاد، وفيمن يجوز له التقليد ومن لا يجوز له، وصفات المُفتي الذي ينبغي قبولُ قوله، والافتدأُ به لمن ذهب إلى مقلّده، وبالجاري من الفتاوى على منهاج السداد، وهل يجوز للمفتي قبول الهدية من المستفتي، أم هي في حقّه من ضروب الرشاء المحرمة على الجميع.

ولستُ أجهلُ أنّ هذا الغرض قد سبق له غيري، وصنّف في معناه أناسٌ قبلي؛ لكنّي^(١) رأيتُ أن أُعيد منه الآن ما أُعيدُه على جهة التذكّرة لنفسي، والتنبيه لمن هو مثلي. وحاصلُ ما أُريدُ إثباته من ذلك في هذا الكتاب يرجع على التقريب إلى أربعة أبواب. فأقولُ - والله الموفق للصواب:

(١) في الأصل: «لاكتي».

الباب الأول في القضاء وما ضارَعُهُ

فَصْلٌ: لفظ القضاء يأتي في اللغة على أنحاء مَرْجِعُهَا إلى انقطاع الشيء وتمامه. يقال: «قضى الحاكم» إذا فصل في الحكم؛ و«قضى دينه» أي قطع ما لغيره قَبْلَهُ بِالْأَدَاءِ؛ و«قضيتَ الشيء» أَحْكَمْتَ عَمَلَهُ؛ ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا قُضِيَ أَمْرًا﴾^(١) أي أَحْكَمَهُ وَأَنْفَذَهُ.

وخطَّةُ القضاء في نفسها عند الكافة من أسنى الخطَط؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قد رفع درجة الحكَّام، وجعل إليهم تصريف أمور الأنام، يحكمون في الدماء والأبضاع^(٢) والأموال، والحلال والحرام. وتلك خطَّة الأنبياء ومن بعدهم من الخلفاء: فلا شرف في الدنيا بعد الخلافة أشرف من القضاء. ولأجل منيف قدره في الأقدار، ولسمو خطره في الأخطار، اشترط العلماء في متوليِّه، من شروط الصِّحَّة والكمال، ما تقرَّر في كتبهم، واستبعد حصول مجموعه الأئمة المُقْتَدَى بهم. فقد نقل عن مالك بن أنس - رحمه الله! - أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الْخِصَالِ الَّتِي لَا يَصْلَحُ الْقَضَاءُ إِلَّا بِهَا: لَا أَرَاهَا تَجْتَمِعُ الْيَوْمَ فِي أَحَدٍ؛ فَإِذَا اجْتَمَعَ مِنْهَا فِي الرَّجُلِ خَصْلَتَانِ؛ الْعِلْمُ وَالْوَرَعُ، قُدِّمَ. قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ فِي كِتَابِهِ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِلْمٌ، فَعَقْلٌ وَوَرَعٌ! فَبِالْعَقْلِ يَسْأَلُ وَبِهِ تَحْصُلُ حَصَالُ الْخَيْرِ كُلُّهَا؛ وَبِالْوَرَعِ يُغْفَى؛ وَإِنْ طَلَبَ الْعِلْمَ وَجَدَهُ؛ وَإِنْ طَلَبَ الْعَقْلَ، إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْده، لَمْ يَجِدْهُ. وَقَدْ قِيلَ: كَثِيرُ الْعَقْلِ مَعَ قَلِيلِ الْعِلْمِ أَنْفَعُ مِنْ كَثِيرِ الْعِلْمِ مَعَ قَلِيلِ الْعَقْلِ. وَلَيْسَ الْعِلْمُ بِكَثْرَةِ الرِّوَايَةِ وَالْحِفْظِ، كَمَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ! -: وَإِنَّمَا الْعِلْمُ نُورٌ يَضَعُهُ اللَّهُ فِي الْقُلُوبِ.

(١) سورة مريم ١٧٩ الآية: ٣٥.

(٢) الأبضاع: جمع بُضْع وهو المَهْر والطلاق. محيط المحيط (بضع).

قال المؤلف - أدام الله توفيقه ! - : ومن قَلَدَ الحكم بين الخلق والنظر في شيء من أمورهم ، فهو أحوج الناس إلى هذا النور وإلى اتِّصافه بالتذكير والتهقُّظ والتفطُّن . ولذلك كان إسماعيل بن إسحاق^(١) ، قاضي القضاة ببغداد ، يقول : من لم تكن فيه ، لم يكن له أن يلي القضاء . وقال ابن المَوَّاز : لا ينبغي أن يستقضى إلا ذكيٌّ ، فطنٌ ، فهمٌ ، فقيهُ ، مُتَأَنٍّ ، غيرُ عجول . وذكر أن عمر بن عبد العزيز قال : « لا يصلح للقضاء إلا القويُّ على أمر الناس ، المستخفُّ بسخطهم وملامتهم في حقِّ الله ، العالمُ بأنَّه ، مهما اقترب من سخط الناس وملامتهم في الحقِّ والعدل والقصد ، استفاد بذلك ثمنًا ربيعاً من رضوان الله ! » .

فَصْلٌ : قال عزَّ الدين أبو محمد عبد العزيز بن عبيد السلام : وقد أجمع المسلمون على أنَّ الولاية أفضل من غيرهم . وتفصيل ذلك أنَّ الولاية تشتمل على غرض شرعيٍّ ، وغرض طبعيٍّ ؛ فنهى عنها من يغلبه طبعه وهواه ، وأمر بها من يكون قاهراً لطبعه ، غالباً لهواه ، فلا يتولّاها من لا يملك هواه إلا أن يتعيَّن لها ؛ فيجب عليه أن يتولّاها ، وأن يجاهد نفسه في دفع هواه ما استطاع . ومِمَّا يشير إلى الترغيب في الحكم لمن قدر على العدل فيه ، قولُ رسول الله ﷺ ! - : « إنَّ الْمُقْسِطِينَ عند الله يومَ القيامة ، على منابر من نور عن يمين الرحمن . وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوه » . وقوله : « عن يمين الرحمن » ، مغناه في الحالة الحسنة والمنزلة الرفيعة ؛ والعَرَب تنسب الفعل المحمود والإحسان إلى اليمين ، وضدّه إلى الشمال أي المنزلة الخسيسة ؛ وأمّا الأقساط ، فهو العدل ؛ يُقال : « أَقْسَطَ » إذا عدل . قال الله تعالى : « وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ » !^(٢) . وفي كتاب أبي حبيب ، عن ابن شهاب ، أنَّ رسول الله ﷺ قال : « ما من أحد أقرب مجلساً من الله يومَ القيامة ، بعد ملكٍ مصطفيٍّ ، أو نبيٍّ مرسلٍ ، من إمامٍ عدلٍ ! » وروى أنَّ النبيَّ ﷺ قال : « إِنَّ اللَّهَ

(١) هو إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد الأزدي الجَهْضَمي . لمتوفى سنة ٢٨٢ هـ ، وستأتي ترجمته بعد قليل (ص ٥١) .

(٢) سورة الحجرات ٤٩ ، الآية : ٩ .

مع القاضي، ما لم يحِفَ عَمْدًا. وفي «الصحيح»: إذا حكم الحاكم، ثم اجتهد فأصاب، فله أجران؛ وإذا حكم فاجتهد، ثم أخطأ، فله أجرٌ واحد. قال أهل العلم: والمراد هنا بالحاكم، البصيرُ بالحكومة، المتحرِّي العدل. وقد استدَلَّ بهذا الحديث من يرى أنَّ كلَّ مجتهد مصيبٌ؛ لأنَّه ﷺ! جعل له أجرًا. واحتجَّ به أيضاً أصحابُ القول الآخر بأنَّ المصيب واحد والحقُّ في طرف واحد، لأنَّه، لو كان كلُّ واحد مصيباً، لم يُسمَّ أحدهما مخطئاً، فيجمع الضَّدين في حالة واحدة. قال القاضي أبو الفضل بن موسى في إكماله: والقول بأنَّ الحقَّ في طرفين هو قول أكثر أهل التحقيق من المتكلمين والفقهاء؛ وهو مروى عن مالك والشافعي وأبي حنيفة، وإن كان قد حُكي عن كلِّ واحد منهم اختلافٌ في هذا الأصل. وهذا كلُّه في الأحكام الشرعية. وأمَّا ما يتعلق بأصل وقاعدة، من أصول التوحيد وقواعده، ممَّا مبناهُ على قواطع الأدلَّة العقلية، فإنَّ الخطأ في هذا غير موضوع، والحقُّ فيها في طرف واحد، بإجماع من أرباب الأصول، والمصيب فيها واحد، إلَّا ما روي عن عبد الله العنبري، من تصويبه المجتهدين في ذلك، وعذره لهم؛ وحُكي مثله عن داود^(١) وكلُّه لا يلتفت إليه، وقد حُكي عن العنبري أنَّ مذهبه في ذلك على العموم؛ وعندي أنَّه إنما يقول ذلك في أهل الملة دون الكفرة؛ والاجتهاد المذكور في هذا الباب هو بذل الوسع في طلب الحقِّ والصواب في النازلة. انتهى.

وفي حديث مُعَاذِ بْنِ جَبَل^(٢) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أذن له أن يجتهد برأيه فيما لم يكن في الكتاب والسنة؛ وقد ورد: ما من قاضٍ يقضي بالحقِّ إلَّا كان عن يمينه ملكٌ وعن شماله ملكٌ، إلى غير ذلك ممَّا جاء في هذا الباب.

فَصُلِّ فِي الْخِصَالِ الْمَعْتَبَرَةِ فِي الْقَضَاءِ: من التنبيهات وشروط القضاء، التي لا يتمُّ للقاضي قضاؤه إلَّا بها، عشرة: الإسلام؛ والعقل، والذكورية؛ والحرية؛

(١) في الأصل: «داود».

(٢) هو أبو عبد الرحمن مُعَاذِ بْنِ جَبَلِ بْنِ عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي؛ صحابي جليل، وأحد السنة الذين جمعوا القرآن على عهد النبي ﷺ. توفي سنة ١٨ هـ. الأعلام (ج ٧ ص ٢٥٨ ومصادر جاشيته).

والبلوغ؛ والعدالة؛ والعلم؛ وسلامة حاسة السمع والبصر من العمى والصمم؛ وسلامة حاسة اللسان من البكم؛ وكونه واحداً لا أكثر؛ فلا يصح تقديم اثنين على أن يقضيا معاً في قضية واحدة؛ لاختلاف الأغراض، وتعذر الاتفاق وبطلان الأحكام بذلك. ثم من هذه الشروط ما إذا عدم فيمن قُلد القضاء بجهل، أو غرض فاسد، ثم نفذ منه حكم، فإنه لا يصح ويرد؛ وهي الخمسة الأولى؛ الإسلام؛ والعقل؛ والبلوغ؛ والذكورية؛ والحرية. وأما الخمسة الأخرى، فينفذ من أحكام من عدت منه ما يوافق الحق، إلا الجاهل الذي يحكم برأيه. وأما الفاسق، ففيه خلاف بين أصحابنا؛ هل يُردُّ ما حكم به، وإن وافق الحق وهو الصحيح، أم يمضي إذا وافق الحق ووجه الحكم.

وشروط الكمال عشرة أيضاً؛ خمسة أوصاف يُنتفى عنها، وخمسة لا يُنتفى؛ منها أن يكون غير محدود؛ وغير مطعون عليه في نسبه بولادة اللعان والزنا؛ وغير فقير؛ وغير أمي؛ وغير مستضعف، وأن يكون فطناً، نزيهاً، مهيباً، حليماً، مستشيراً لأهل العلم والرأي.

قال القاضي أبو الأصبع بن سهل: وللحكّام الذين تجري على أيديهم الأحكام ستُ خُطَط؛ أولها القضاء، وأجله قضاء قاضي الجماعة؛ والشرطة الوُسْطى؛ والشرطة الصُغرى؛ وصاحبُ مَظالم؛ وصاحبُ رَدٍّ، ويُسمّى صاحب رَدٍّ بما رُدَّ عليه من الأحكام؛ وصاحبُ مدينة؛ وصاحبُ سوق. هكذا نصّ عليه بعض المتأخرين من أهل قُرْطُبة، في تأليف له. وتلخيصه: القضاء، والشرطة، والمظالم، والرّد، والمدينة، والسوق. وإنما كان يحكم صاحبُ الرّد فيما استرا به الحكّام، ورُدّوه عن أنفسهم؛ هكذا سمعته من بعض من أدركته. وصاحبُ السوق كان يُعرف بصاحب الحِسبة؛ لأنَّ أكثرَ نظره إنما كان يجري في الأسواق، من غشٍّ، وخديعة، وتفقد مكيال وميزان وشبه ذلك. ولا عجب للقاضي أن يرفع من عنده إلى غيره، كما يرفع غيره إليه.

وحُدودُ القضاة، في القديم والحديث، معروفة، لا يعارضون فيها، ولا تكون إلى غيرهم من الحكّام. وقد عدّدها عليّ بن يحيى، وفسرها في كتابه؛ فقال:

ويشتمل نظر القاضي على عشرة أحكام؛ أحدها قطع التشاجر والخصام من المتنازعين، إمّا بصلح عن تراضي يُراد به الجواز، وإمّا بإجبار بحكم بآية يعتبر فيه الوجوب. والثاني استيفاء الحق لمن طلبه، وتوصيله إلى يده، إمّا بإقرار، أو بيّنة. والثالث: إلزام الولاية للسفهاء والمجانين، والتحجّر على المفلس، حفظاً للأموال. والرابع: النظر في الأحباس، والوقوف والتفقد لأحوالها وأحوال الناظر فيها. والخامس تنفيذ الوصايا على شروط الموصي إذا وافقت الشرع؛ ففي المعينين يكون التنفيذ بالإقباض، وفي المجهولين يتعين المستحق لها بالاجتهاد فإن كان لها وصي، راعاه، وإلّا تولاه. والسادس تزوج الأيامي^(١) من الأكفاء، إذا عدم الأولياء وأردن التزويج. والسابع إقامة الحدود؛ فإن كانت من حقوق الله تعالى، تفرّد بإقامتها، إمّا بإقرار يتّصل بإقامة الحد، وإمّا بيّنة أو ظهور حمل من غير زوج؛ وإن كانت من حقوق الآدميين، فبطلب مستحقها. والثامن النظر في المصالح العامة، من كفّ التعدي في الطرقات والأفنية. وإخراج ما لا يستحق من الأجنحة والأفنية. والتاسع تصفي الشهود، وتفقد الأمناء، واختيار من يرتضيه لذلك. والعاشر وجوه التسوية في الحكم بين القوي والضعيف، وتوخي العدل بين الشريف والمشروف.

ومن «الإكمال»: لجمهور العلماء أنّ للقضاة إقامة الحدود، والنظر في جميع الأشياء، من إقامة الحقوق، وتغيير المناكر، والنظر في المصالح، قام بذلك قائم، أو اختصّ بحق الله. وحكمه عندهم حكم الوصي المطلق اليد في كل شيء، إلّا ما يختصّ بضبط البيضة من إعداد الجيوش، وجباية الخراج. واختلف أصحاب الشافعي؛ هل من نظره مال الصدقات، والتقديم للجمع والأعياد، أم لا؟ إذا لم يكن على هذا ولاية مخصّصون من السلطنة، على قولين؛ ولا يختلفون، إذا كانت هذه مختصة بولاية من قبل السلطنة، أنّه لا نظر له فيها. وذهب أبو حنيفة أنّه لا نظر له في إقامة حد، ولا في مصلحة، إلّا لطالب مخاصم، ولا تنطلق يده إلّا على ما أذن له فيه، وحكمه حكم الوكيل الخاص. ومن «كتاب الإعلام بنوازل الأحكام»: خطّة

(١) الأيامي: جمع الأيم وهي من لا زوج لها، محيط المحيط (أيم).

القضاء من أعظم الخطط قدراً، وأجلّها خطراً، لا سيّما إذا اجتمعت إليها الصلاة، وعلى القاضي مدارُ الأحكام، وإليه النظر في جميع وجوه القضاء.

فصل: وكلُّ من ولي الحكم بين المسلمين، من أمير، أو قاضٍ، أو صاحب شرطة، مسلط اليد. وكلُّ ما كان في عقوبتهم من موت، وكان في حدٍّ من حدود الله تعالى، وأدبٍ لحقٍّ، فهو هدرٌ؛ وما أتى من ظلم بين، مشهور، معتمد، فعليه العود في عمده، والعقل في خطائه. وكذلك ما تعمّد من إتلاف مال بغير حقٍّ، ولا شبهة، فذلك في ماله، يأخذُ به المظلومُ إن شاء منه، أو من المحكوم له به. من «كتاب الاستغناء» لابن عبد الغفور. وفي «المُقنع»: قال سنحون: وإذا قضى القاضي على رجل يجور في الأموال، وكان الذي قضى له بالمال قد أكله، واستهلكه، ولم يوجد عنده، كان ما قضى به على الرجل على القاضي في ماله. وإذا لم يجز في قضائه، وهو عدلٌ، رضي، وإنما خطأً أخطأه، أو غلطٌ غلطه، لم يكن عليه شيءٌ من خطئه. وإذا أقرّ القاضي على نفسه أنه جارٍ في قضائه، إذا كان قاضياً، في قتل نفس، أو قطع يد، أو قصاص، أو جراح، فما أقرّ به، أو ثبت عليه من غير إقرار، أُقيد^(١) منه. قال أبو أيّوب، في باب خطأ القاضي من الكتاب المسمّى: وقد أقاد رسول الله ﷺ وأبو بكر، وعمر - رضي الله عنهما من أنفسهم. ومما تقرّر في الشريعة أن حكم الحاكم لا يحلُّ الحرام، وأنّ الفروج والدماء والأموال سواء، بدليل قوله ﷺ: «إنكم تختصمون إليّ ولعلَّ بعضكم أن يكون ألحن بحجّته من بعض؛ فأقضي له على نحو ما أسمع. فمن قضيتُ له من حقِّ أخيه شيئاً، فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار!» فأجرى الله تعالى أحكام رسول الله ﷺ على الظاهر الذي يستوي فيه هو وغيره من البشر، ليصحَّ اقتداء أمته به في قضاياه، ويأتون ما أتوا من ذلك على علم من سنّته، إذ البيان بالفعل أولى من القول وأرفع لاحتساب اللفظ. وقوله: «أقضي له على نحو ما أسمع» احتجّ به من لا يجيز حكم الحاكم بعلمه لقوله: «فلعلَّ بعضكم أن يكون ألحن بحجّته من بعض» أي أفطن لها، وقوله: «على نحو ما أسمع»؛ ولم يقل: «أعلم»؛ ومن يرى حكم الحاكم بعلمه لا يلتفت إلى ما سمع، خالف أو وافق.

(١) يقال: أقاد الأميرُ القاتلَ بالقتيل: قتله به قوداً. محيط المحيط (قود).

قال عياض: وقد اختلف العلماء في حكم الحاكم بعلمه، وما سمعه في مجلس نظره؛ فمذهب مالك وأكثر أصحابه أن القاضي لا يقضي في شيء من الأشياء بعلمه، إلا فيما أقر به في مجلس قضاؤه، خاصة في الأموال. وبه قال الأوزاعي، وجماعة من أصحاب مالك المدنيين، وغيرهم، وحكوه عن مالك. وقال الشافعي في مشهور قوليه، وأبو ثور، و من تبعهما، أنه يقضي بعلمه في كل شيء من الأموال، والحدود، وغير ذلك، مما سمعه أو رآه قبل قضاؤه وبعده، وبمصره وغيره. وذهب أبو حنيفة إلى أنه يقضي بما سمعه في قضاؤه وفي مصره، وفي الأموال، لا في الحدود. انتهى.

ووقع كذلك في المسألة، بين الفقهاء بقرطبة، اختلاف؛ فذهب منهم أبو إبراهيم، ومحمد بن العطار، في آخرين، إلى أن القاضي له أن يقضي بعلمه دون شهود. ومال قوم إلى خلاف ذلك، وقالوا: إنما لم يقض بعلمه، دون بيّنة، لأن فيه تعريض نفسه للتهم، وإيقاعها في الظنون. وقد كره رسول الله ﷺ الظن. قال القاضي أبو الأصبع بن سهل: وهذا عندي القياس الصحيح المطرد لمن قال: لا يقضي القاضي بعلمه، ولا بما سمع في مجلس نظره، لكن الذي قاله أبو إبراهيم وابن العطار، وجرى به العمل، وهو عندي الاستحسان، ويعضده قول مطرف، وابن الماجشون، وأصبع في كتاب ابن حبيب، أن القاضي يقضي على من أقرّ عنده في مجلس نظره، بما سمع منهم، وإن لم تحضره بيّنة. وقال ابن الماجشون في «المجموعة»، وبه أخذ أبو سعيد سخنون بن سعيد، وقاله أصبع في كتابه؛ وهو ظاهر قول النبي ﷺ: «إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إليّ! فلعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجّته من بعض؛ فأقضي له على نحو ما أسمع منه» الحديث. وقوله عليه الصلاة والسلام: «إنما أنا بشر مثلكم وإنكم تختصمون إليّ!» معناه حصّره في البشرية بالنسبة إلى الاطلاع على بواطن الخصوم، لا بالنسبة إلى كل شيء؛ فإنّ للرسول ﷺ وصايا كثيرة. فللقاضي، على ما تقرّر في المسألة من كلام ابن سهل وغيره، أن يقضي بما صحّ عنده وسمعه من أمر الخصمين، وأنّ له أن ينفذ ذلك بينهما، وبمضيه من نظره وحكمه. قال مالك: وإذا قضى بما اختلف العلماء فيه، فحكمه نافذ.

وللحاكم المجتهد أن يتخير عن الاختلاف عليه، وأن يأخذ بما يراه أخوطة لدينه وعرضه. قال: وإن لم يكن على ما قضى به مذهب العلماء بذلك الموضوع، فليس لقاض بعده نقضه، ولا اعتراضه؛ وإنه نافذ تام؛ وإن ظهر له في نفسه أن قول غير من أخذ بقوله خير مما أخذ به، كان له نقضه هو خاصة، ولم يكن ذلك لأحد بعده. وفي «كتاب الأفضية» من «المُدونة»: إذا تبين للقاضي أن الحق في غير ما قضى به، رجع عنده؛ وإنما لا يرجع به فيما قضت به القضاة مما اختلف فيه. قال صاحب «التنبيهات»: حمل أكثرهم مذهبه في الكتاب على أن الرجوع له، كيف كان حاله من وهم أو انتقال رأي، وهو قول مطرف وعبد الملك.

ووقع في «مُنتخب» ابن مغيث: وتنقسم أحكام القضاة، على مذهب مالك وجميع أصحابه، على ثلاثة أقسام: أحدها في الحكم العذل العالم؛ فأحكامه كلها نافذة على الجواز، ولا يتعقب له حكم؛ والوجه الثاني في الحكم العذل الجاهل المقلد؛ فللحكم الذي يلي بعده أن يتعقب أحكامه؛ فما وافق الحق منها، نفذ ومضى، وما خالف الحق رده وفسخه؛ والوجه الثالث في الحكم الجائر المتمسك؛ فللحكم الذي يلي بعده أن يفسخ أحكامه كلها، ولا ينفذ له حكماً. ومن كتاب سليمان بن محمد بن بطال؛ قال ابن المَوَاز: لو أن قاضياً نقض حكم قاض قبله قد كان حكم به، ثم ولي قاض ثالث وعزل الثاني، نظر: فإن كان حكم القاضي الأول مما يحكم به، ومما يختلف فيه القضاء والفتيا، رأيت نقض الثاني له خطأ صراحاً؛ فأرى للثالث أن ينقض حكم الثاني، وينفذ حكم الأول، وإن كان خلافاً لما يحكم به الثالث؛ وإن حكم الأول خطأ صراحاً مما لا اختلاف فيه، لم أر للثالث أن يرد حكم الثاني إلى ما حكم به الأول.

فصل في التحذير من الحكم بالباطل أو الجهل: قال الله - عز وجل -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (١). و«يجرِمَنَّكُمْ» معناه يحملَنَّكم. قاله ابن حبيب. عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الحُكَّامُ ثلاثة؛ اثنان في النار وواحد في الجنة. حكمٌ حكم

(١) سورة المائدة ٥، الآية: ٨.

بجهل، فخر، فأهلك أموال الناس، وأهلك نفسه، ففي النار؛ وَحَكَمَ حَكَمَ فخذل أي جار، فأهلك أموال الناس وأهلك نفسه، ففي النار؛ وَحَكَمَ عِلَمَ، فعدل فأحرز أموال الناس وأحرز نفسه، ففي الجنة! قال الهَرَوِيُّ في «كتاب الغريبين» له في الحديث: ورجلٌ علم فخذل أي جارَ، يقال إنه لخذل غير عدل. ذكر ذلك في باب الخاء والذال. قال ابن سيده في باب الخاء مع الدال: خَذَلَ عَلَيَّ خَذْلًا: ظَلَمَنِي، وَخَذَلَ عَلَيَّ خَدُولًا وَخَذْلًا: جَارَ. وفي الحديث: من ولي قاضياً، فقد ذُبح بغير سكين. وفي رواية لابن أبي ذؤيب: فقد ذُبح بالسكين. وفيه: الولاية أولها ملامة، ووسطها ندامة، وآخرها عذابٌ في القيامة، إلّا من اتقى الله عزَّ وجلَّ. وفي «الموطأ» باب ما يكره من القضاء مالِك عن يحيى بن سعيد أنَّ أبا الدَّرْدَاءِ كتب إلى سلمان الفارسي أن: «هَلَمْ إِلَى الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ!»، فكتب إليه سلمان: «إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَقْدَسُ أَحَدًا، وَإِنَّمَا يَقْدَسُ الْإِنْسَانُ عَمَلُهُ. وقد بلغني أنك جُعِلْتَ طبيباً تداوي الناس: فَإِنْ كُنْتَ تَبْرِيءَ، فَنَعْمًا لَكَ! وَإِنْ كُنْتَ مُتَطَبِّبًا، فَاحْذَرُ أَنْ تَقْتُلَ إِنْسَانًا، فَتَدْخُلَ النَّارَ! وكان أبو الدَّرْدَاءِ، إِذَا قَضَى بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ أَدْبَرَ عَنْهُ، قَالَ: «ارْجِعَا! أَعِيدَا عَلَيَّ قَضِيَّتَكُمَا مُتَطَبِّبًا وَاللَّهِ! وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ هُوَ الْقَاتِلُ: «وليت قضاء الكوفة، وأنا أرى أنه ليس على الأرض شيءٌ من العلم، إلّا وقد سَمِعْتَهُ. فأول مجلسٍ جلسْتُ للقضاء، اختصم إليَّ رجلان ما سَمِعْتُ فِيهِ شَيْئًا!».

وفي «المُسْتَخْرَجَة»: قال مالِك: قال عمر بن الحسين: «ما أدركتُ قاضياً استقضى بالمدينة إلّا رأيتُ كآبة القضاء وكرهيته في وجهه!» وفي «الصحيح» عن أبي ذر: «قلت: يا رسول الله، أَلَا اسْتَعْمَلْتَنِي! فضرب بيده على منكبي، ثُمَّ قَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ ضَعِيفٌ، وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ، إلّا من أخذها بحقها، وأدَّى الذي عليه فيها!» فلا ينبغي أن يتقدّم على العمل إلّا من وثق بنفسه وتعيّن له وأجبره الإمام العدل عليه. وللإمام العدل إجباره إذا كان صالحاً، وله أن يمتنع عنه إلّا أن يتحقق أنه ليس في تلك الناحية من يصلح للقضاء سِوَاهُ؛ فلا يحلُّ له الامتناع حينئذٍ لتعيين الفرض عليه.

فَصُلِّ: من المجموع المسمّى بـ«المَقْصَدِ المَحْمُودِ»: القضاء محنةٌ وبليةٌ،

ومن دخل فيه، فقد عرّض نفسه للهلاك؛ لأنّ التخلّص منه عسير؛ فالهروب منه واجب، لا سيّما في هذا الوقت، وطلبه حمق وإن كان حسبة. قاله الشعبي. ورخص فيه بعض الشافعية: إذا خلصت نيّته للحسبة، بأن يكون وليّه من لا ترضى أحواله؛ والأوّل أصحّ لقوله عليه الصلاة والسلام: إنّنا لا نستعمل على عملنا من أراد. وفي «إكمال المعلم»: اختلف العلماء في طلب الولاية مجرداً، هل يجوز أو يمنع، وأمّا إن كان الرزق يرتزقه، أو فائز جائر يستحقّه، أو لتضييع القائم بها، أو خوفه حصولها في غير مستوجبها، ونيّته في إقامة الحق فيها؛ فذلك جائز له. وقد قال يوسف - عليه الصلاة والسلام: «اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ»^(١). ومن الحديث الصحيح: من ابتغى القضاء، واستعان عليه بالشفعاء، وكلّ^(٢) إلى نفسه؛ ومن أكره عليه، أنزل الله عليه ملكاً يسدّده. ومنه: مَنْ مَالَ إِلَى الْإِمَارَةِ وَكَلَّ إِلَيْهَا، وَمَعْنَاهُ: لَمْ يَغْنَ عَلَى مَا يَتَعَاطَاهُ؛ والمتعاطى أبداً مقرونٌ به الخذلان؛ فمن دُعِيَ إِلَى عَمَلٍ، أَوْ إِمَامَةٍ فِي الدِّينِ، فَقَصَّصَ نَفْسَهُ عَلَى تِلْكَ الْمَنْزِلَةِ، وَهَابَ أَمْرَ اللَّهِ، رَزَقَهُ اللَّهُ الْمَعُونَةَ. وهذا مبني على «من تواضع لله، رفعه الله».

فمن الواجب على كلّ من ابتلي بالقضاء أن يكثر من التذلّل لله، والمراقبة له عند أمره ونهيّه، والأخذ بالشفقة على عباده. فقد ثبت في «الصحيح» عن رسول الله ﷺ أنه قال: «اللَّهُمَّ! مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئاً فَشَقَّ عَلَيْهِمْ، فَاشْتَقَّ عَلَيْهِ! وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئاً فَرَفَقَ بِهِمْ، فَارْفَقْ بِهِ!» وكلُّ قاضٍ مطلوبٌ منه أن يحكم بالعدل على نفسه وعلى غيره، وأن يعتقد أنّه حاكمٌ في ظاهره، محكومٌ عليه في باطنه. روى اللّيث بن سعد عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من ولي ولاية، فأحسن فيها أو أساء، أتى به يوم القيامة، وقد غلّت يمينه إلى عنقه؛ فإن كان عدلاً في أحكامه، أطلق من أغلاله وجعل في ظلّ عرش الرحمن؛ وإن كان غير عدلٍ في أحكامه، غلّت شماله إلى يمينه، فيسبح في عرقه حتى يغرق في جهنّم».

ولما تقرّر من بلاء القضاء، فرّ عنه كثيرٌ من الفضلاء وتغيّبوا، حتّى تركوا.

(١) سورة يوسف ١٢، الآية: ٥٥.

(٢) وكلّ إلى نفسه: استسلم إليها. لسان العرب (وكل).

وسجن بسببه عند الامتناع آخرون، منهم أبو حنيفة، وهو النعمان بن ثابت، دعاه **عمر بن هبيرة للقضاء؛ فأبى؛ فحبسه وضربه أياماً، كلَّ يوم عشرة أسواط، وهو متمادٍ على إبابته إلى أن تركه.** وقد نقل عن عثمان بن عفَّان أنَّه قال لعبد الله بن عمر بن الخطَّاب: «**اقض بين الناس!**». قال: «**لا أقضي بين رجلين ما بقيت!**» قال: «**لتفعلن!**» قال: «**لا أفعل!**» قال: «**فإنَّ أباك كان يقضي!**». قال: «**كان أبي أعلم مني وأنقى!**».

ومن غريب ما يُحكى عن مسلمة بن زُرعة، وقد تكلم في تباعات القضاء، أنَّه قال: «**رأيت في الأندلس قاضياً يُدعى مُهاجر بن نَوْفَل القُرشيّ، ما رأيتُ مثله في العبادة والورع. ولقد بلغني في موته أعظم العجب. أخبرني به ثقات من أهل بلده، وذلك أنَّه لما مات دُفِن في مقبرتهم ليلاً، وأظنُّه عهد بذلك، فلما أهيل^(١) التراب عليه، سمعوا من القبر كلاماً فاستمعوا له؛ فسمعوه يُنادي: أنذركم ضيق القبر وعاقبة القضاء!**» قال: فكشفوا عنه، وظنُّوه حيّاً؛ فوجدوه مكشوف الوجه، ميتاً، بحالته التي قُبر بها - رحمه الله وغفر لنا وله! » وقال الحسن بن محمَّد في كتابه، عند ذِكرٍ من عُرضَ عليه القضاء، فأبى من قبوله: استشار الأمير عبد الرحمن بن مُعاوية، أوَّلُ الخلفاء بالأندلس من بني أُمِّية أصحابه، في قاضٍ يولِّيه على قُرطبة، فأشار عليه ولده هشام، وحاجبه ابن مُغيث، بالمصعب بن عِمْران؛ ووقف الاختيار عليه. فوقع بنفس الأمير، وأمر بالإرسال إليه؛ فلما قدم مصعب، أدخله على نفسه، بحضرة ولده هشام، وحاجبه، وخاصَّة أصحابه؛ فعرض عليه القضاء، فأبى من قبوله، وذكر أعذاراً تعوقه عنه؛ فردَّها الأمير وحمله على العزيمة، وأصرَّ مصعب على الإجابة البتَّة؛ فأغضب الأمير، وهاج غضبه، وأطال الإطراق؛ ثمَّ رفع رأسه إلى مصعب وقال: اذهب! عليك العفا وعلى الذين أشاروا بك!.

ولمَّا أراد هشام للقضاء بقُرطبة زياد بن عبد الرحمن^(٢)، وعزم عليه، خرج

(١) أهيل عليه التراب: صُبَّ من غير كيل. محيط المحيط (هيل).

(٢) هو أبو عبد الله زياد بن عبد الرحمن بن زياد اللخمي، المعروف بشبَّطون؛ فقيه الأندلس على مذهب مالك. توفي سنة ٢٠٤هـ. وترجمته في تاريخ علماء الأندلس (ص ٢٧٩ - ٢٨٠) وجدوة المقتبس (ص ٢١٨ - ٢١٩) وبغية الملتبس (ص ٢٩٤) وقضاة قُرطبة (ص ٥٥ - ٥٦، ٧٢) ونفح الطيب (ج ٢ ص ٤٥٢).

منها فارًّا بنفسه، على ما حكاه ابن حارث. فقال هشام عند ذلك: «ليت الناس كلهم كزياد، حتى ألغي أهل الرغبة في الدنيا!».

وممن عرض عليه القضاء من الفقهاء بالأندلس فأبى من قبوله، إبراهيم بن محمد بن بار، دعاه إليه الأمير محمد بن عبد الرحمن لقصة رفعت من قدره عنده؛ فأباه فأرسل إليه بذلك هاشم بن عبد العزيز صاحبه؛ فامتنع عليه ولم يجد فيه حيلة؛ فأعاد إليه الأمير هاشمًا بوصية يقول: «إذا لم تقبل قضاءنا، فاحضر مجلسنا، وكن أحد الداخلين علينا، الذين نشاورهم في أمورنا، ونسمع منهم في رعيّتنا». فلما استمع رسالته، قال: «يا أبا خالد، إن ألح عليّ الأمير في هذا ومثله، هربت والله بنفسي من بلده! فما لي وله؟» فأعرض عنه الأمير عند ذلك، وعلم أنّه ليس من صيده.

ومنهم أبان بن عيسى بن دينار^(١)، ولأه الأمير محمد بن عبد الرحمن قضاء كورة جيّان؛ فأبى ولحّ. فأمر الأمير بإكراهه على العمل وأن يوكل به نفرًا من الحرّس، يحملونه إلى حضرة جيّان، فيجلسونه هناك مجلس القضاء، ويأخذونه بالحكم بين الناس. فأنفذ الوزراء أمره، وسار به الحرّس، فأقعدوه بجيّان؛ فحكم بين الناس يوماً واحداً، فلما أتى الليل، هرب على وجهه؛ فأصبح الناس يقولون: «هرب القاضي!» فرفع الخبر إلى الأمير محمد؛ فقال: «هذا رجل صالح فرّ بدينه! فليسنأل عن مكانه ويؤمن ممّا أكره!».

ومن أهل سرقسطة، قاسم بن ثابت بن عبد العزيز الفهري^(٢)، صاحب «كتاب

(١) هو أبو القاسم أبان بن عيسى بن دينار بن واقد الغافقي القرطبي، من الفقهاء الصالحين، رحل إلى المشرق في طلب العلم. توفي سنة ٢٦٢هـ. ترجمته في قضاة قرطبة (ص ٣٤-٣٦، ١٣٢-١٣٣) وتاريخ علماء الأندلس (ص ٥٨) وجذوة المقتبس (ص ١٧١) وبغية الملتبس (ص ٢٣٨) والمقتبس من أبناء أهل الأندلس، بتحقيق د. محمود علي مكي (ص ٤٦).

(٢) هو أبو محمد قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي، المتوفى بسرقسطة سنة ٣٠٢هـ. وترجمته في تاريخ علماء الأندلس (ص ٦٠٥-٦٠٦) وجذوة المقتبس (ص ٣٣١) وبغية الملتبس (ص ٤٤٨) ونفح الطيب (ج ٢ ص ٤٩) وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي (ص ٣٠٩) وفهرسة ابن خير (ص ٢٣٢).

الدلائل في شرح غريب الحديث». دُعِيَ للقضاء ببلده؛ فامتنع من ذلك، فلما اضطَرَّه الأمير وعزم عليه؛ استمهله ثلاثة أَيَّام، يستخيرُ فيها اللهَ - عزَّ وجلَّ - فمات خلال تلك المدة، فكان الناسُ يرون أَنَّهُ دعا الله تعالى في الاستكفاء؛ فكفاه وستره، وصار حديثه موعظةً في زمانه. قاله أحمدُ بن محمد.

وممَّنْ عُرض عليه القضاء، في عصرنا هذا المستأخر، فأباه وامتنع من قبوله، الفقيه أبو عيسى أحمد بن عبد الملك الإشبيلي، عرضه عليه المنصورُ محمدُ بن أبي عامر مدبرُ أمر الخليفة هشام المؤيَّد بالله، عن أمر الخليفة مرتين؛ فلم يجذ فيه حيلة. أولاهما إذ تُوفي قاضي قرطبة محمدُ بن يقي بن زرب^(١) سنة ٣٨١؛ أحضره وخاطبه مشافهةً بمحضِرِ الوزراء؛ فقال له: «إِنَّ أمير المؤمنين المؤيَّد بالله اختارك للقضاء، وراى تقديمك مباركاً لك فيه». فقال: «أعوذ بالله من ذلك! لست، والله الذي لا إله إلا هو! مهتم إلى هذا ولا أقبله البتَّة! فَإِنِّي لا أستطيع ولا أصلح وما أفتي الناس في ذلك إلا وأنا مضطجعٌ أكثر أوقاتي لكبري وضعفي. والله! لقد صدقتك! فانظر للمسلمين وانصح لإمامك - وفقه الله!» فتركه.

وممَّنْ جاهر بالإصرار على الإبابة من القضاء، محمد بن عبد السلام الخشني^(٢)؛ أرادَه الأمير محمدٌ لتقليد القضاء بجيَّان؛ وأمر الوزراء أن يجلسوه ويلزموه ذلك؛ ففعلوا وأدوا إليه رسالة الأمير. فأبى عليهم ونفر نفوراً شديداً؛ فلاطفوه وخوَّفوه بادرَةِ السلطان؛ فلم يزد إلاَّ إباءً ونفوراً، فكتبوا إلى الأمير محمد بلجاحه وإعياء الحيلة عليهم في إجابته، فوقَّع الأمير توقيعاً غليظاً معناه: إِنَّ من عاصبانا، فقد أحلَّ بنفسه ودمه. فلما قرأوه على الخشني، نزع قلنسوته من رأسه ومدَّ

(١) ترجمة أبي بكر محمد بن يقي بن زرب في المغرب في حلى المغرب (ج ١ ص ٢١٤) وجذوة المقتبس (ص ١٠٠) وبغية الملتبس (ص ١٤٦) وتاريخ علماء الأندلس (ص ٧٧٥ - ٧٧٦) وأعمال الأعلام (القسم الثاني ص ٤٩) ونفح الطيب (ج ١ ص ٤١٠). وستر ترجمته (ص ١٠٣).

(٢) توفي محمد بن عبد السلام الخشني سنة ٢٨٦هـ، وترجمته في تاريخ علماء الأندلس (ص ٦٤٨) وجذوة المقتبس (ص ٦٨) وبغية الملتبس (ص ١٠٣) وقضاة قرطبة (ص ٣٣ - ٣٤) والمقتبس بتحقيق مكِّي (ص ٢٥٠) والعقد (ج ١ ص ٢٧٩) ولج ٦ ص ٦١٢ وبغية الوعاة (ص ٥٢) ونفح الطيب (ج ٢ ص ٢٣٦).

عنه وجعل يقول: «أَيُّتُ كَمَا أَبَتْ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ، إِبَايَةَ إِشْفَاقٍ، لَا إِبَايَةَ نِفَاقٍ!» فكتبوا إلى الأمير بلفظه؛ فكتب إليهم أن «سَلِّمُوا أَمْرَهُ وَأَخْرِجُوهُ عَنْ أَنْفُسِكُمْ!» فقالوا له: «انصرف!» فانطلق عنهم ولم يهيجوه بعد.

وقد شَدَّدَ بعضُ الغلماءِ على الفَارِّ منه، إِذَا كَانَ مَمَّنْ تَوَقَّرَتْ فِيهِ دَوَاعِيهِ. فنقل عن سحنون أنه قال: إِذَا كَانَ الرَّجُلُ أَهْلًا لَخَطَّةِ الْقَضَاءِ، فَاسْتَعْفَى مِنْهَا، عَوْفَى مِنْهَا إِنْ وَجَدَ لَهَا عَوْضًا مِنْهُ؛ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ، أَجْبَرَ عَلَيْهَا؛ فَإِنْ أَبَى، سَجَنَ؛ فَإِنْ أَبَى، ضُرِبَ. قَالَ الشَّعْبَانِيُّ: فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ غَيْرَ وَاحِدٍ مَمَّنْ يَشْكُلُ لِلْقَضَاءِ، أَجْبَرَ عَلَيْهِ بِالسَّجْنِ وَالضَّرْبِ. وَمِنْ جَامِعِ «كِتَابِ الْإِسْتِغْنَاءِ»: وَإِنْ كَانَ الدَّاعِي لَهُ إِلَى الْعَمَلِ غَيْرَ عَدْلٍ، لَمْ يَجْزُ لِأَحَدٍ إِعَانَتُهُ عَلَى أُمُورِهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدٍّ فِي فِعْلِهِ؛ فَيَجِبُ لَهُ أَنْ يَصْبِرَ عَلَى الْمَكْرُوهِ، وَيَدَعَ الْعَمَلَ مَعَهُ؛ وَإِنْ كَانَ عَدْلًا، جَازَ بِالْعَمَلِ مَعَهُ، وَيَسْتَحِبُّ لَهُ إِعَانَتُهُ. انْتَهَى. وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ مَالِكٍ، الْأَخْذُ بِالْتَرَكِ، وَالتَّحْذِيرُ مِنَ الْوَلَايَةِ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ، فَقَدْ رَوَى عَنْهُ ابْنُ وَهْبٍ فِي الرَّجُلِ يُدْعَى لِلْعَمَلِ، فَيَكْرَهُ أَنْ يُجِيبَ إِلَيْهِ، وَخَافَ عَلَى دَمِهِ، وَجُلِّدَ ظَهْرَهُ، وَهَذَمَ دَارَهُ. كَيْفَ تَرَى فِي ذَلِكَ؟ فَقَالَ: أَمَّا هَذَمَ دَارَهُ وَجُلِّدَ ظَهْرَهُ وَسَجَنَهُ، فَإِنَّهُ يَصْبِرُ عَلَى ذَلِكَ، وَيَتْرَكُ الْعَمَلَ خَيْرًا لَهُ، وَأَمَّا أَنْ يُبَاحَ دَمُهُ وَلَا أُدْرِي مَا حَدُّ ذَلِكَ، وَلَعَلَّهُ فِي سَعَةِ مِنْ ذَلِكَ إِنْ عَمِلَ. وَقَالَ الْأَبْهَرِيُّ: إِنْ دُعِيَ إِلَى الْعَمَلِ، فَأَبَى، وَخَشِيَ ضَرْبَ ظَهْرِهِ أَوْ عَلَى دَمِهِ أَوْ سَجَنَهُ، فَأَمَّ الضَّرْبَ وَالسَّجْنَ، فَإِنْ صَبَرَ، فَهُوَ أَفْضَلُ؛ وَأَمَّا دَمُهُ، فَإِنْ عَمِلَ، فَعَلَّهُ فِي سَعَةِ أَنْ يَجْرِيَ الْعَدْلُ وَالْإِنْصَافُ؛ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ، لَمْ يَجْزُ لَهُ أَنْ يَتَعَدَّى الْحَقَّ، وَيَصْبِرَ عَلَى مَا يُلْحَقُهُ مِنَ الْمَكْرُوهِ، إِذْ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبْطُلَ حَقُّ الْمُسْلِمِينَ وَحَرِيمِهِمْ لِنَفْسِهِ.

وَمِنْ كِتَابِ ابْنِ حَارِثٍ: لَمَّا تَوَفَّى يَحْيَى بْنُ مَعْنٍ، بَقِيَ النَّاسُ بِلَا قَاضٍ نَحْوًا مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، رَوَى فِيهَا الْأَمِيرُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فِي الْإِيتَاءِ لِلْقَضَاءِ، فَقَلِقَ النَّاسُ لَذَلِكَ؛ فَقَالَ: «وَاللَّهِ! مَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّعَجُّيلِ إِلَّا النَّظَرُ لَهُمْ! فَإِنِّي لَا أَجِدُ رَجُلًا أَرْضَاهُ، غَيْرَ وَاحِدٍ، وَهُوَ لَا يَجِيبُنِي!» فَقَالَ لَهُ أَحَدُ جُلُوسَاتِهِ: «فَإِذَا أَرْضَيْتَهُ لِلْقَضَاءِ، وَأَبَاهُ، فَالْزَمَهُ أَنْ يُدِلَّكَ عَلَى سِوَاهُ». فَأَحْضَرَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى^(١) وَالزَّمَهُ أَنْ يَشِيرَ عَلَيْهِ، إِذْ لَمْ يَجِبْهُ،

(١) هُوَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى بْنِ كَثِيرٍ اللَّيْثِيُّ، عَمِيدُ الْفُقَهَاءِ وَشَيْخُ قَرْطُبَةَ؛ تَوَفَّى سَنَةَ ٢٣٣هـ، وَقِيلَ: سَنَةَ ٢٣٤هـ.

فامتنع من الوجهين معاً؛ النولية والدلالة، وقال: «قد صدقت عن نفسي لمعرفةي بها؛ ولئن أنقلد الدلالة على غيري، فإنه، إن جار، شاركته في جوره!» فأغضب ذلك الأمير ولح في أن لا يعفيه. وألزمه صاحب رسائل غدا به إلى المسجد الجامع، فأجلسه مجلس الحكم، وقال للخصوم: «هذا قاضيكم!» فلبث يحيى على تلك الحال ثلاثاً، وهو لا يمدُّ يده لكتاب، ولا يتكلم مع أحد، إلى أن ضاق صدره؛ فكتب إلى الأمير يشير بإبراهيم بن العباس؛ فقلده، وكفَّ عن يحيى.

وممن تخلَّف عن قبول خطَّة القضاء، الإمام محمد بن إدريس الشافعي. فراجع أمير المؤمنين، عند العزم عليه في التولية، بأمور منها أن قال له: «إن هذا الأمر لا يصلح له مَنْ يشركك في نسبك». وتوقَّف عن العمل حتى ترك. وهو القائل: من ولي القضاء، ولم يفتقر، فهو سارق؛ ومن لم يَصُن نفسه، لم ينفعه العلم. وبمثل مقالة الشافعي في الاعتذار عن قبول القضاء، أشار عبدُ الملك بن حبيب على عبد الرحمن بن الحكم، في نازلة القاضي إبراهيم بن العباس القرشي؛ وهي النازلة التي تُنسب له. وللفقيه يحيى بن يحيى السورة على الخليفة؛ فقال له ابن حبيب: «وأما القاضي، فلا ينبغي للأمير - أعزَّه الله - أن يشرك في عدله من يشركه في حسبه»، فعزل الأمير^(١) القرشي قاضيَه، وذلك آخر سنة ٢١٣، وولي القضاء مكانه محمد بن سعيد.

وعرض أمير المؤمنين الرشيد على المُغيرة بن عبد الرحمن المخزومي قضاء المدينة. وجائزته أربعة آلاف دينار، فامتنع؛ فأبى الرشيد إلا أن يلزمه، فقال:

ترجمته في تاريخ علماء الأندلس (ص ٨٩٨ - ٩٠٠) والمقتبس، بتحقيق مكي (ص ٨٣ - ٨٤) ووفيات الأعيان (ج ٦ ص ١٤٣ - ١٤٤) وجذوة المقتبس (ص ٣٨٢ - ٣٨٤) وبغية الملتبس (ص ٥١٠) وتاريخ علماء الأندلس (ص ٨٩٨ - ٩٠٠) والمغرب في حلى المغرب (ج ١ ص ١٦٣ - ١٦٥) ونفع الطيب (ج ٢ ص ٩ - ١٢) والديباج المذهب (ص ٣٥٠) والعبر في خبر من غير (ج ١ ص ٤١٩) وتهذيب التهذيب (ج ١١ ص ٣٠٠) ومروءة الجنان (ج ٢ ص ١١٣) والانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص ٥٨) وترتيب المدارك وتقريب المسالك (ج ١ ص ٥٣٤) وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص ١٥٢).

(١) هو الأمير عبد الرحمن الثالث الذي حكم الأندلس من سنة ٣٠٠هـ حتى سنة ٣٥٠هـ.

«والله! يا أمير المؤمنين! لأن يحتقني الشيطان أحب إلي من أن ألي القضاء!» فقال الرشيد: ما بعد هذا شيء! وأعفاه، وأجازه بألفي دينار.

ورأيت في «كتاب ترتيب المدارك» تصنيف القاضي عياض بن موسى بن عياض^(١) ومن خطّه نقلت، وقد ذكر عبد الله بن فروخ الفارسي، فقيه القيرّوان في وقته؛ فقال: كان أكره الناس في القضاء. وكان يقول: «قلت لأبي حنيفة: ما منعك أن تلي القضاء؟ فقال لي: يا ابن فروخ، القضاء ثلاثة؛ رجل يحسن العوم، فأخذ البحر طولاً، فما عساه أن يعوم، يوشك أن يكلّ فيغرق، ورجل لا بأس بعومه، عام يسيراً فغرق، ورجل لا يحسن العوم، ألقى بنفسه على الماء، فغرق من ساعته».

ومن الكتاب المسمّى أن روح بن خاتم أرسل إلى ابن فروخ ليؤليه القضاء فامتنع؛ فأمر به أن يُربط ويصعد به على سقف الجامع؛ فقبل له: «تقبل؟» فقال: «لا!» فأخذ ليُطرح؛ فلما رأى العزم قال: «قبلت». فأجلس في الجامع ومعه حرس؛ فتقدّم إليه خصمان؛ فنظر إليهما وبكى طويلاً؛ ثم رفع رأسه، فقال لهما: «سألتكما بالله! ألا أعفيتما من نفسيكما»^(٢)، ولا تكونا أول مُشوّش عليّ!»، فرحماه، وقاما عنه. فأعلم الحرس بذلك روحاً؛ فقال: «اذهبوا إليه، فقولوا له يشير علينا بمن نولي أو ما قبل». فقال: «إن يكن، فعبد الله بن غانم؛ فإني رأيته شاباً له صباغة يعني بمسائل القضية. فعليك به! فإنه يعرف مقدار القضاء». فولي ابن غانم، فكان يشاوره في كثير من أموره وأحكامه؛ فأشفق ابن فروخ من ذلك، وقال له: «يا ابن أخي، لم أقبلها أميراً أقبلها وزيراً!» وخرج إلى مصر هرباً من ذلك وورعاً، ومات هنالك.

وممن عُرض عليه القضاء بإفريقية، فامتنع منه، أبو ميسرة أحمد بن زرار، فلما

(١) توفي القاضي عياض سنة ٥٤٤ هـ، وترجمته في بغية الملتبس (ص ٤٣٧) والديباج المذهب (ص ١٦٨) وإنشاء الرواة (ج ٢ ص ٢٦٣) والإحاطة (ج ٣ ص ٤١٣) والصلة (ص ٦٦٠ - ٦٦١) والعبر في خبر من غير (ج ٤ ص ١٢٢) وشذرات الذهب (ج ٤ ص ١٣٨) والنجوم الزاهرة (ج ٥ ص ٢٨٥) وجذوة الاقتباس (ص ٢٧٧) وأزهار الرياض (ج ١ ص ٢٣) ووفيات الأعيان (ج ٣ ص ٤٨٣ - ٤٨٥) ونفع الطيب (ج ٧ ص ٢٣٣ - ٢٣٤) وفهرس الفهارس (ج ٢ ص ١٨٣). وستأتي ترجمته (ص ١٣٢).

(٢) في الأصل: «أنفسكما».

عُرض عليه قال: «اللَّهُمَّ! إنك تعلم أنني انقطعتُ إليك، وأنا ابن ثمانِي عشرة سنة! فلا تمكّنهم مِنِّي!» فما جاء العصر إلّا وقد توفّي. فغسل وكفن وخُرج به، فوجّه إليه الأمير إسماعيل العبدِي كفنًا وطيبًا في الأطباق؛ فوافاه الرسول على النعش؛ فجعل عليه الكفن من فوق. ومن غريب ما حُكي عنه أنه بينما هو يتهجّد ليلة من الليالي ويبكي ويدعو، إذا بنور عظيم، خرج له من حائط المحراب، ووجه كأنه البدر. فقال: «تملأ يا أبا ميسرة، من وجهي: فإني ربك الأعلى!» فبصق في وجهه وقال له: «اذهب يا ملعون! يا شيطان! لعنك الله!» قال المؤلّف رضي الله عنه: التوفيق صحب ابن زرار عند مشاهدته لما أخبر عنه بحائط محرابه؛ فثبتت قدّمه، وأنطقت بالصواب لسانه. فذاتُ القديم سبحانه ذاتٌ موصوفة بالعلم، مدرّكة بلا إحاطة، ولا مرئيّة بالأبصار في دار الدنيا؛ وهي موجودة بحقائق الإيمان، من غير حدّ، ولا إحاطة، ولا حلول؛ فالقلوب تُعرفه، والعقول لا تُدرّكه؛ ينظر إليه المؤمنون في الآخرة بالأبصار، بغير إحاطة، ولا إدراك نهاية.

ومن باب التمتّع عن المسارعة إلى الأمور التي يخاف من الدخول فيها، السقوط في الفتنة، ما جرى لجعفر بن الحسن بن الحسن الأمديّ قاضي بلنسية، آخر أيام قضائه بها؛ وذلك أنه بويح لمروان بن عبد العزيز بلنسية، عند انقراض الدولة اللمتونية، طلب بالشهادة في بيعته فقال: «والله! لا أفعل وبيعةً تأسفين في عنقي!» ثم قال: «اللَّهُمَّ، اقبضني إليك!». قال ابن الأبار في «تكميلته»، وقد ذكره: فتوفّي في ليلته ودُفن في الغد. وكان رجلًا صالحًا، ورعًا، مجاب الدعوة. وكانت بيعة مروان في صفر سنة ٥٤٠.

وذكر يحيى بن إسحاق أنّ هشامًا، لمّا ولي، قيل له: «لا يتعدّل ما تريد إلّا بولاية زياد بن عبد الرحمن على القضاء!» فبعث إليه؛ فتمتّع؛ فالحجّ عليه هشام، وأحضر الوزراء؛ وكلّموه في ذلك عن الأمير وعرفوه عزمه. فقال لهم: «أما إذا عزمتم، وأكرهتموني على القضاء، فأخبركم ما أبدأ به عليّ المشي إلى مكة. إن وليتموني، وجاءني أحدٌ متظلّمًا منكم، إلّا أخرجت من أيديكم ما يدّعيه، ورددته عليه، وكلّفتكم البيّنة لما أعرف من ظلمكم!» فلمّا سمعوا ذلك، عرفوا صدقه؛

فعملوا عند الأمير في معافاته . فقبل ليحيى بن يحيى : «أهو وجه القضاء؟» قال :
«نعم ! فيمن عرف بالظلم والقدرة!» .

فَصُلِّ : هذه المسألة ، التي هي إخراج ما يدَّعيه الطالب من يد المطلوب
الموسوم بالظلم ، وقع من أمثالها في أمَّهات الكُتُب نظائر ؛ منها في «العُتبية» ؛ قال في
سماع يحيى : قُلْتُ : فقومٌ عُرفوا بالغصب لأموال الناس من ذوي الاستطالة
بالسلطان ؛ ثُمَّ جاء الله بوالِ أنصف منهم وأعدى عليهم ؛ فلا يجد الرجلُ من يشهد
على معاينة الغصب ، ويجد من يشهد على حقِّ أنَّهُم يعرفونه ملك المدَّعي ، ثم رأوه
بيد هذا الظالم ، لا يدرون بماذا صار إليه إلَّا أنَّ الطالب كان يشكو إليهم ذلك ، أو
لا يشكوه . قال : إذا كان من أهل القهرة والتعدِّي ومن يقدر على ذلك ، والبيئَةُ
عادلة ، فذلك يوجب للمدَّعي أخذ حقه منه ، إلَّا أن يأتِ الظالم ببيئَةٍ عادلة على شراءٍ
صحيح ، أو علمية لمن كان يأمن ظلمه ، أو يأت بوجه حق ينظر له فيه . قال : فإن جاء
بيئَةُ عادلة على شرائه ، وزعم البائع أنَّ ذلك البيع عن فوق من سطوته ، وهو لا يقدر
عليه ؛ قال : يفسخ البيع إن ثبت أنه من أهل الظلم والاستطالة . قال : وإن زعم البائع
أنه باع وقبض منه الثمن ظاهراً ، ثم دسَّ إليه سراق ، أخذه منه ، ولو لم يفعل له ذلك
لقي منه شرًّا . قال : لا يقبل منه هذا ؛ وعليه دفع الثمن إليه ، بعد أن يحلف الظالم أنه
ما ارتجعه ، ولا أخذه منه بعد أن دفعه إليه .

قال ابنُ رشد : أما ما ذكره من أنَّ الظالم ، المعروف بالغصب لأموال الناس
والقهرة لهم عليه ، لا ينتفع بحيازته مال الرجل في وجهه ، ولا يصدَّق من أجلها على
ما يدَّعيه من شراء ، أو هبة ، أو صدقة يريد ، وإن طال ذلك في يده أعواماً . أمَّا إذا أقرَّ
بأصل الملك لمدَّعيه ، وقامت له بيئَةُ بذلك ، فهو صحيح لا أعلم فيه اختلافاً ؛ لأنَّ
الحيازة لا توجب الملك ؛ وإنما هي دليلٌ عليه بوجه تصديق غير الغاصب فيما ادَّعاه
من تصديره إليه ، لأنَّ الظاهر أنه لا يجوز أخذ مال أحد ، وهو حاضر لا يدَّعيه ولا
يطلبه ، إلَّا وقد صار إلى الذي بيده ، إذا حازه في وجهه العشرة الأعوام ونحوها ؛
لقول النبي ﷺ : «من حاز شيئاً عشر سنين ، فهو له!» معناه عند أهل العلم بدعواه مع
يمينه . وأمَّا الغاصب ، فلا دليل له في كون المال بيده ، وإن طالَّت حيازته له في وجه

صاحبه لما يعلم من غصبه لأموال الناس والقهرة لهم عليها. قال: وأما إن أثبت الغاصب الشراء ودفع الثمن، فادّعى البائع أنه أخذه منه في السرّ، بعد أن دفع إليه، فهو مُدّعٍ لا دليل له على دعواه، فوجب أن يكون القول قول الغاصب المدّعى عليه. كما قال في الرواية لقوله عليه الصلاة والسلام: «البينة على المدّعي، واليمين على من أنكر». وقد روي عن يحيى بن يحيى أنه قال: «إذا قال البائع إنه أعطاه الثمن بالظاهر، فدسّ عليه من أخذه منه، فإنه ينظر إلى المشتري؛ فإن عُرِفَ بالعداء والظلم والتسلط، فإني أرى القول قول البائع، مع يمينه لقد دفع المال إليه قهراً وغلبة، ويردّ ما له عليه بغير أن يردّ إليه الثمن». وقاله ابن القاسم. دفع ذلك في بعض الروايات. وهو إغراق. فإذا أقرّ أنه دفع إليه، ثمّ ادّعى أنه أخذه منه، وإما لو لم يقرّ أنه قبض الثمن؛ وقال: «إنما أشهدتُ له على نفسي بقبضه، تقيّةً وخوفاً منه!» لا شبه أن يصدق في ذلك مع يمينه في المعروف بالغصب والظلم؛ وإنما يكون ما قال يحيى من تصديق البائع فيما ادّعه من أنه دسّ إليه في السرّ من أخذ الثمن منه، إذ أشهد له أنه فعل ذلك بغيره. ونرجع إلى ما كنّا بسبيله؛ فنقول:

وممن عُرِضَ عليه القضاء فأباه، الشيخ الصالح بقيّ بن مخلد^(١)؛ كانت له خاصّةٌ بالأمر المُتدَرِّج^(٢) بن محمّد بن عبد الرحمن قبل ولايته الملك؛ وكان قد قدّم إليه في حياة والده البشري بالخلافة، لرؤيا قصّها عليه، فلمّا ولي الخلافة، ضاعف له البرّ والكرامة والإعظام والتبجّلة، وأحضره وأراد له لولاية القضاء، فأبى عليه، فذهب إلى استكراهه، فقال الشيخ بقيّ: «ما هذا جزاء محبّتي وانقطاعي وصاغيتي؟» فقال له المُتدَرِّج: «أما إذ أبيّته، فأشِرْ عليّ بقاضٍ ترضاه للمسلمين!» فأبى عليه؛

(١) هو أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد بن يزيد، القرطبي، الأندلسي، صاحب التفسير والمسنّد، والمتوفّى سنة ٢٧٦هـ. ترجمته في جذوة المقتبس (ص ١٧٧ - ١٧٩) وبغية الملتبس (ص ٢٤٥ - ٢٤٧) وتاريخ علماء الأندلس (ص ١٦٩) وتذكرة الحفاظ (ص ٦٢٩) ونفح الطيب (ج ٢ ص ٥١٨ - ٥٢٠) وطبقات المفسرين للسيوطي (ص ٩).

(٢) ولي المنذر بن محمد الإمارة بالأندلس سنة ٢٧٣ وقل سنة ٢٧٥، وهو يحاصر عمر بن حفصون. ترجمته في جذوة المقتبس (ص ١١) وبغية الملتبس (ص ١٦) والمغرب في حلى المغرب (ج ١ ص ٥٣ - ٥٤) والبيان المغرب (ج ٢ ص ١١٣ - ١٢٠) والكامل في التاريخ (ج ٧ ص ٣٠٦، ٣١٠، ٣٢٠، ٣٦٩، ٤١٦، ٤٢٤، ٤٣٥) وأخبار مجموعة (ص ١٣٢).

فضايقه، وعزم عليه؛ فقال: «لا بُدَّ أن تلي أو تشير!» فقال: «أشير عليك برجل من آل زياد، يسكن بريّة، يُعرف بعامر بن معاوية». فقبل منه، وأرسل في عامر، فولّاه.

ومنها أبو غالب عبد الرّؤوف بن الفرج بن أبي كنانة، كان الأمير عبد الله^(١) بن محمد به معجباً، وله مفضّل؛ وكان قد اشتهى رؤيته من غير أن يستدعيه؛ فتعرّض لذلك يوم الجمعة من طاق الساباط^(٢)، فرآه عند رواجه إلى المسجد الجامع، وأعجبه سمته، وأحبّ اجتذابه إليه، وقال: «لا بُدَّ أن أضمه إلى الوزارة أو القضاء!» فذاكر بشأنه الوزير ابن أبي عبّدة، وكان صديقاً لأبي غالب؛ فقال: «ينبغي للأمير أن لا يهجم على الرجل بالاستدعاء، حتى يعرف ما عنده في ذلك». فقال له: «فكن أنت الذي يتعرّف ذلك». قال الكاتب المدعوّ بسكن بن إبراهيم: «فأرسلني الوزير إليه؛ فعرضت عليه مُراد الأمير؛ فتلقّى ذلك مني بالنطق والتضاحك، حتى أطمعني في نفسه؛ وجعل يقول: «كيف كان تنبّهكم لنا بعد طول الغفلة؟ وما نرى هذا منكم عن صحّة نيّة؛ فأنتم أشحّ بديناكم من أن تعطوا منها أحداً شيئاً، وتشركوا فيها صديقاً!» قال سَكَن: «فلما صرْتُ به إلى الجَدِّ، تنمّر^(٣) لي، وقال آخر قوله: «بالله الذي لا إله إلا هو! لئن عاودتني أو غيرك، أو بلغتني فيه عن الأمير عزيمة، لأخرجنّ عن الأندلس، فلا أعودنّ إليها آخر الدهر!» فترك عن ذلك.

وقدّم للقضاء بالجزيرة الخضراء وما يرجع إليها، عبد الله بن أحمد بن الحسن الجذاميّ الثّبايي، وذلك بإشارة شيخه الأستاذ أبي القاسم بن إبراهيم بن محمد الزّهريّ الإفليلي، أيام ولايته الوزارة للمُستكفي بالله: والمستكفي هو محمد بن عبد الرحمن [بن عبّيد الله بن عبد الرحمن] الناصر من بني أميّة، فأبى من القبول؛ ووقع العزم عليه في العمل من الأمير، فنفر، وقصد الوزير وخلا به. وكان من جملة مقاله له: «سألتك الله! أتعلم أن الولاية لمثلي أولى من الإباية، فأقف عند إشارتك؟

(١) ولي عبد الله بن محمد الأندلس سنة ٢٧٥هـ، وتوفي سنة ٣٠٠هـ. ترجمته في أخبار مجموعة (ص ١٣٣ -

١٣٥) وجذوة المقتبس (ص ١٢) وبغية الملتبس (ص ١٦) والحلة السيرة (ج ١ ص ١٢٠ - ١٢٤).

(٢) الساباط: سقينة بين دارين تحتها طريق. محيط المحيط (سبط).

(٣) تنمّر: غضب وساء خلقه. محيط المحيط (نمر).

أم تعلم أن الأمر بخلاف ذلك؟» فقال له: «يا ابن أخي، حاصل ما أراه أن الولاية في الوقت كرامة، وترك العمل سلامة». فقال له ابن الحسن: «أبقاك الله! أختار السلامة! وليس يجمل بك أن تكون نتيجة معرفتي بك تكليفي ما يصعب عليّ تحمُّله!» فحاول استبداله بغيره. وانقطع هو للاشتغال بإصلاح حاله، والاقتصاد على التعيش من ماله. وقد ذكره خَلَف بن عبد الملك في «صِلته»^(١) لكتاب القاضي أبي الوليد بن الفرَضِي؛ فقال فيه بعد اسمه: يُكنى أبا محمَّد؛ أخذ عن أبي القاسم بن الإفليبي كثيراً، وكان عالماً بالآداب واللغات والإشارات^(٢). وله ردُّ على أبي محمد بن حزم فيما انتقده على ابن الإفليبي في شرحه لشعر المُنَبِّي؛ أخذ عنه أبو عبد الله محمد بن سليمان^(٣) شيخنا - رحمه الله!.

وعن سحنون قال: مات بعض قضاة إفريقية، فقدم رسولُ الخليفة، وجمع العلماء، واستشارهم في قاضٍ يولِّيه، فقبل لشيخه أبي الحسن بن زياد: «هذا رسول الخليفة، يستشيرك في قاضٍ يولِّيه». فحوَّل وجهه إلى القبلة؛ فقال: «وربَّ هذه القبلة! ما أعرف بها أحداً يستوجب القضاء، قوموا عني!».

قال مُطَرِّف وابن الماجشون وأصبغ: لا يستقضى إلا من يوثق به في عفافه، وصلاحه، وفهمه، وعلمه بالسُنَّة والآثار ووجه الفقه؛ ولا يصلح أن يكون صاحب حديث لا فقه له، أو فقيهاً لا حديث عنده. ولا يفتى إلا ما كان هذا وصفه، إلا أن يخبر بشيء سمعه؛ ولا ينبغي، وإن كان صالحاً عفيفاً، أن يولَّى إلا أن يكون له علم بالقضاء.

وممَّن عُرِضت عليه الولاية بمالقة، من أهلها، فأبى وتمنَّع منها، الحسن بن محمد بن الحسن الجذامي النُّباهي^(٤)، واعتذر بأمر، منها؛ كثرة ولده، وتعدُّد ذوي رَحِمه (وقد ورد: لا يحكم القاضي إلا لمن تجوزُ له شهادته من قومه)؛ واستثقل مع

(١) الصلة (ص ٤٣١).

(٢) في الصلة: «والأشعار».

(٣) في الصلة: «سليمان الأديب، شيخنا».

(٤) الحسن بن محمد الجذامي النُّباهي من أهل مالقة، يكنى أبا علي، توفي سنة ٤٧٢ هـ. الصلة (ص ٢٢٥).

ذلك القاهرة لأهل بلده بالحكم من قبله؛ وكان قد جرى لوالده محمد بن الحسن، آخر أيام ولايته القضاء بكورة رية، ما هو معروف عند الكثير، من أعمال الحيلة في غدره، والإقدام على قتله. فقبل الأمير عند ذلك معاذيره، وترك سبيله. ثم جدد العزم عليه في الولاية. قال ابن فريد في كتابه: فاستقضي بغرناطة؛ وكان من أهل النباهة والجلالة. توفي سنة ٤٧٣. وذكره ابن بشكوال في «صلته».

ومن الفقهاء المتأخرين، المتقدمين في العلم والدين، أبو عبد الله محمد بن عيَّاش^(١) الأنصاري ثم الخزرجي، أحد أشياخ بلدنا مالقة، وفريد عصره بها عقلاً، وفضلاً، وورعاً، وزهداً؛ استدعاه أمير المسلمين أبو الحجاج يوسف بن إسماعيل بن نصر^(٢) - رحمه الله وأرضاه! - لحضرته؛ فقلَّده بها قضاء الجماعة والخطبة أيام الجمعة بمسجد حمرائها؛ فخطب الجمعة واحدة، وأقام رسم القضاء ثلاثة أيام حسبة، إذ كان أولاً قد عزم على تركه، والخروج عن عهده؛ فلم يقبل كسوة، ولا أخذ جراية، وأفصح رابع يومه بالاستعفاء عن خطبة القضاء. وكان أعلم قضاة زمانه بالأحكام، وأحفظهم للمسائل، وأبصرهم بالنوازل؛ لكنَّه^(٣) - نفعه الله بقصده! - هاب أمر الله، وأثر مع ذلك راحة بدنه، وخلَص نفسه من تبعاته. وعلم الأمير صدق مقالته، وصحة عزمته؛ فأعفاه. وارتحل عند ذلك بقيَّة يومه إلى بلده، وتقدَّم للخطبة والصلاة بالجامع منه. وتولى ذلك إلى وفاته، ولم يأخذ عليه مرتباً مدة حياته. فكان في انقباضه عن الولاية أشبه الناس بموسى بن محمد بن زيد، إذ ولَّاه الأمير عبد الله من بني أمية القضاء بقرطبة، والصلاة معاً بأهلها. فصلَّى بالناس الجمعة واحدة، واستعفى في الثانية، والتزم القعود بداره والتقوَّت من فائد عقاره.

(١) هو محمد بن محمد بن عيَّاش، من أهل مالقة، ولي القضاء في عهد أبي الحجاج يوسف بن إسماعيل بن فرج بن إسماعيل النصري، أياماً، ثم طلب الإعفاء، فأُسْعِف. اللوحة البدرية في الدولة النصيرية (ص ١٠٤).

(٢) هو يوسف بن إسماعيل بن فرج بن إسماعيل، أحد سلاطين بني نصر بغرناطة، وترجمته في النسخة البدرية (ص ١٠٢-١١٢).

(٣) في الأصل: «لكنه».

وإضافة لفظ القضاء إلى الجماعة، جرى التزامه بالأندلس منذ سنين إلى هذا العهد. والظاهر أنَّ المراد بالجماعة جماعة القضاة، إذ كانت ولايتهم قَبْلَ اليوم غالباً من قَبْلَ القاضي بالحضرة السلطانية، كائناً من كان؛ فبقي الرِّسْمُ كذلك. وأما قاضي الخلافة، بالبلاد المشرقية، فيُدعى بقاضي القضاة. وممن دُعي بهذا اللقب بالأندلس من قضاة قرطبة، وكتب له بذلك عند اسمه في السِّجَلَات المنعقدة عليه والمُخاطبات الموجهة إليه، أبو العباس أحمد بن عبد الله بن ذَكْوَان الأمويّ، وأبو بكر يحيى بن عبد الرحمن بن وافد اللخميّ؛ ولم يكن الأمر بحدثان ذلك كذلك. قال الحَسَن بن محمد، وقد ذكر في كتابه يحيى بن يزيد اللخميّ: لما دخل عبد الرحمن بن معاوية^(١) قرطبة، وقام بالإمامة، أُلْفِيَ فيها يحيى بن يزيد قاضياً؛ فأثبتته على القضاء، ولم يعزله إلى أن مات. قال: وكان يُقال له وللقضاة قبله بقرطبة، قاضي الجُند. قال محمد بن حارث: وقد رأيتُ سِجْلاً عقده سعيد بن محمد بن بشير بقرطبة، يقول فيه: حكم محمد بن بشير قاضي الجُند بقرطبة. قال: وإن تسمية القاضي اليوم بقاضي الجماعة اسمٌ محدثٌ، لم يكن في القديم.

هذا ما ظهر لي رِسْمُ صَدْر هذا الكتاب، من الكلام، وفيه، بحسب الغرض المقصود من الاختصار، غنيّة كافية لمتأمله بعين الإنصاف. والله الموفق للصواب!

(١) هو عبد الرحمن الداخل، وقد حكم الأندلس من عام ١٣٨هـ إلى عام ١٧٢هـ. ترجمته في جذوة المقتبس (ص ٨-٩) وبغية الملتبس (ص ١٢-١٣) وفوات الوفيات (ج ٢ ص ٣٠٢-٣٠٣) والحلة السيرة (ج ١ ص ٣٥-٤٢).

الباب الثاني

في سير بعض القضاة الماضين وفقر من أنباء الأمة المتقدمين

منها، قال حميد الطويل: لما ولي إياس بن معاوية^(١) القضاء، دخل عليه الحسن، وإياس يبكي؛ فقال له: «ما يبكيك؟» فذكر إياس الحديث: «القضاة ثلاثة؛ اثنان في النار، وواحد في الجنة!». فقال الحسن: «إن مما نص الله عليه من نبي سليمان وداود^(٢) ما يرد قول هؤلاء الناس». ثم قرأ: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لَحَكَمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ ففهمناهما سليمان وكلاً آتينا حكماً وعِلماً^(٣) ولم يذم داود^(٤). ويروى عن الحسن أيضاً أنه قال: لولا ما ذكر الله تعالى من أمر هذين الرجلين، لرأيت أن القضاة قد هلكوا؛ فإنه أثنى على هذا بعلمه وعذر هذا باجتهاده.

وأول من قُدِّم قاضياً في الإسلام؛ على ما حكاه ابن عبد البر، عُمر بن الخطاب؛ ولأه أبو بكر الصديق وقال له: «إقض بين الناس؛ فإنني في شغل». وقد تقدّم قول عثمان بن عفان لعبد الله بن عمر: «إقض بين الناس؛ فإن أباك كان قاضياً». وثقل عن مالك أن معاوية كان أول من استقضى في الإسلام. ولما جاءت خلافة عُمر بن الخطاب، وفتحت البلاد، قدّم بها جملة من الأكابر؛ فاستقضى شريحاً على الكوفة، ووجه عبادة بن الصامت، وهو أحد الثقباء الاثني عشر، إلى الشام

(١) توفي القاضي إياس في سنة ١٢٢هـ، وقيل: ١٢١هـ. وترجمته في وفيات الأعيان (ج ١ ص ٢٤٧-٢٥٠) والمعارف لابن قتيبة (ص ٤٦٧) وحلية الأولياء (ج ٣ ص ١٢٣) وشرح مقامات الحريري للشريشي (ج ١ ص ١١٣) وميزان الاعتدال (ج ١ ص ٢٨٣). وأخباره وحكاياته مشورة في كتب الأدب مثل البيان والنبين والحيوان والعقد والكامل وغيرها..

(٢) في الأصل: «وداود».

(٣) سورة الأنبياء ٢١، الآيتان: ٧٨، ٧٩.

(٤) في الأصل: «داود».

قاضياً ومُعَلِّماً. وقَدَّم على قضاءِ البصرة كَعْب بن سور بخبر عجيب؛ وذلك أَنَّ كَعْباً كان جالساً عند عُمَر، فَجاءت امرأة فقالت: «ما رأيتُ رجلاً قطُّ أفضلَ من زوجي! إنَّه يبيت ليلَه قائماً، ويظلُّ نهارَه صائماً!» فاستغفر لها عُمَر وقال: «مثلك أثنى بالخير!» فاستحيَت المرأة وقامت راجعةً. فقال كَعْب: «يا امير المؤمنين، هلا أعيدت المرأة على زوجها؟» فقال: «أذاك أرادت؟» قال: «نعم!» قال: ردُّوا على المرأة! فودَّت. فقال: «لا بأس بالحقِّ تقولينه! إن هذا يزعم أنَّك جئتِ تشتكين!» قالت: أجل! إني امرأةٌ شابةٌ، وإني أبتغي ما تبتغي^(١) النساءُ! فأرسل إلى زوجها وقال لكَعْب: «أقضِ بينهما». قال: «إني أرى لها يوماً من أربعة أيام (وكان زوجها له أربع^(٢) نسوة) فإذا لم يكن له غيرها، فإني أقضي له بثلاثة أيام ولياليها يتعبَّدُ فيها، ولها يومٌ وليلةٌ». قال عمر: «والله! ما رأيك الأول بأعجب إليَّ من الآخر! اذهب! فأنت قاضٍ على البصرة!».

وهذا من حقوق الزوجة، إذا فرَّط فيه الرجل، ودَعَت إليه المرأة، فحكم به عليه وتطلَّق من أجله على زوجها إذا امتنع عنه بغير عذر، حسبما تضمَّنَتِه مسائل هذا الباب، في موضعه من كُتُب الفقه.

وعلى قول الزُّهري: أوَّل قاضٍ في الإسلام ابن يزيد بن سعيد. وقيل: بل، أوَّل قاضٍ كان زيد بن ثابت. وقيل أيضاً مثل ذلك عن أبي الدَّرْداء. وأمَّا أرسخ الصحابة في العلم بالقضاء - رضوان الله عليهم أجمعين! - فهو علي بن أبي طالب من غير خلاف. قال رسول الله ﷺ: «وأفضاهم عليٌّ!» وكان عُمَر بن الخطَّاب يتعوَّذ من معضلة ليس فيها أبو حسن. وقال في المجنونة التي أمر بـرجمها، وفي التي وضعت لسنَّه أشهر: فأراد عُمَر إقامة الحدِّ عليها؛ فقال له عليٌّ: إِنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾^(٣). وقال له: «إِنَّ الله رجع القلم من الجنون الحديث». فكان عُمَر يقول: «لولا عليٌّ، هلك عُمَر!» وقيل لعطاء: «أكان من أصحاب محمد ﷺ أحدٌ أعلم من عليٍّ؟ قال: «والله ما أعلمه!» وكان معاوية يكتب فيما ينزل به ليسأل له

(١) في الأصل: «يتبغي».

(٢) في الأصل: «أربعة».

(٣) سورة الأحقاف ٤٦، الآية: ١٥.

عليّ بن أبي طالب عنه؛ فلمّا بلغه قتله، قال: «ذهب العلم بموت عليّ!» ومن كلام ضرار فيه، وقد طلب منه معاوية وصفه بعد وفاته، فقال: «كان، والله! بعيد المدى، شديد القوى، يقول فصلاً، ويحكم عدلاً، يتفجّر العلم من جوانبه، وتنطق الحكمة من نواحيه، إلى غير ذلك من صفاته». وفي مُصَنَّف أبي داود^(١) عن عليّ رضي الله عنه قال: «بعثني النبي ﷺ إلى اليمن قاضياً؛ فقال: «إِنَّ اللَّهَ، عزَّ وجلَّ، سيهدي قلبك، ويثبت لسانك؛ فإذا جلس بين يديك الخصمان، فلا تقضِ^(٢) حتى تسمع من الآخر، كما سمعت من الأوّل! فإنّه أحرى أن يتيّن لك القضاء». قال: «فما زلت قاضياً، وما شككتُ في قضاء بعد».

ولما أفضى الأمر إلى معاوية بن صخر جرى بجهده على سنن من تقدّمه من ملاحظة القضاء؛ وبقي الرّسم على حدو ترثبه زماناً. ثمّ فتر أيام يزيد بن عبد الملك وابنه الوليد إلى أن ظهر بنو العبّاس؛ فظفروا بالملك، فاشتدوا في شأن القضاء، وتخيّروا للأعمال الشرعيّة صدور العلماء، فدعوا مالك بن أنس، وابن أبي ذئب، وأبا حنيفة للقضاء. فأما مالك، فاحتجّ بأن قال: «إني رجلٌ محدود، ولا يصلح أن يلي القضاء محدود». واحتجّ ابن أبي ذئب بأن قال: «إني قُرشيّ، ومن يشرك في النسب، لا ينبغي أن يشرك في الحكم!». وقال أبو حنيفة: «إني لمولى؛ ولا يصلح أن يلي القضاء مولى»، فاحتجّ كلّ واحد منهم بما علم الله صدق نيّته فيه؛ فعافاهم من محنة القضاء.

وفي «طبقات قضاة مصر» لأبي ع ر الكندي: ولي الحارث بن مسكين القضاء من قبل أبي الفضل جعفر المدعو بالمتوكل بن المعتصم، وأتاه كتابه، وهو بالإسكندريّة، فلمّا قرأه، امتنع من الولاية، فأخبره أصحابه على ذلك، وشرطوا عونهم له. قال بعضهم: رأى أحدُ أشياخ بمصر كأنّ ابن أكتّم ذبح الحارث. فلم يكن حتّى جاءه قضاء مصر، وكان على يد ابن أكتّم قاضي القضاة حينئذ. وفي «تقريب المسالك»: حكى القاضي يونس قال: ولي جعفر المتوكل الحارث قضاء مصر، بعد أن سجنه على إجابة ذلك زماناً. قال محمّد بن عبد الوارث: كنّا عند الحارث؛ فأثاه

(١) في الأصل: «داود».

(٢) في الأصل: «فلا تقضي».

عليّ بن القاسم الكوفي؛ فقال له: «رأيت في النوم الناس مجتمعين في المسجد الحرام؛ فقلت: «ما اجتماعكم؟» فقالوا: «عمر بن الخطّاب جاء ليُقعد الحارث بن مسكين للقضاء!»، فرأيتُه أخذه، وسَمَر مقعده في الحائط، وانصرف؛ فتبعته. فلَمَّا أحسنَ بي، قال: «ما تريد؟» قلتُ: «أنظر إليك». قال: «أذهب إلى الحارث، وقرأه مني السلام، وقُلْ له يقضي بين الناس بإمارة أُنك كنتَ بالعراق، فقامت من الليل، فعثرت، فنكبت إصبعك، ودعوت بذلك الدعاء، فجئت من الغد. فقال الحارث: «صدقْتَ وهذا شيءٌ ما أطلع عليه أحد إلا الله. فسألته عن الدعاء؛ فقال: «يا صاحبي عند كلِّ شدة، ويا غيائي عند كلِّ كربة، ويا مؤنسي في كلِّ وحشة، صلّ على محمّد، وعلى آل محمّد، واجعل لي من أمري فرجاً ومخرجاً».

ومن القضاة بمصر عيسى بن المُنكدر بن محمد بن المنكدر، أيام ابن طاهر، أشار به عبدُ الله بن عبد الحَكَم، وأعلمه أنه فقيرٌ؛ فأجرى له سبعة دنائير في كل يوم، وأجازه بألف دينار. وكان رجلاً صالحاً، وهو أول قاضٍ أجرى عليه المرتب بمصر.

ولَمَّا امتنع ابن فروخ من القبول لخطّة القضاء، وأشار بابن غانم، وهو عبد الله بن عمر بن غانم، تقدّم من قِبَل هارون الرشيد بإفريقية، وذلك في رجب سنة ١٧١، وهو ابن اثنتين^(١) وأربعين سنة، في حياة مالك. ولَمَّا بلغته ولايته، قال: «ما ذلك بخير له!» وكان يوجّه بمسائله أيام قضاائه إليه، فيما ينزل به من نوازل الخصوم، ويكتب إلى ابن كنانة^(٢)؛ فيأخذ له الأجوبة من مالك. وكان له حظٌّ من صلاة الليل؛ فإذا قضاها وجلس في التشهُّد آخرها، عرض خَصْمٌ يريد أن يحكم له على ربّه؛ فيقول في مناجاته: «يا ربّ» إن فلاناً نازع فلاناً وادّعى عليه بكذا؛ فأنكر دعواه؛ فسألته البينة؛ فأتى بيّنة شهدت له بما ادّعى. وقد أشرفت أن آخذ له من صاحبه بحقه الذي تبين لي أنّه حقٌّ له؛ فإن كنتُ على صواب، فنبّئني! وإن كنتُ على غير صواب، فاصرفني! اللَّهُمَّ! لا تُسلمني! اللَّهُمَّ! لا تُسلمني! فلا يزال يعرض الخصوم على ربّه حتى يفرغ منهم. وراكب يوماً الأمير إبراهيم بن الأغلب، فزادت دابة إبراهيم في المشي،

(١) في الأصل: «اثنتين».

(٢) هو القاضي الفرج بن كنانة، وسيترجم له النباهي بعد قليل (ص ٧٤).

فحوّل ابن غانم دابّته وعرّج إلى داره، فعاتبه على ذلك، فقال له: «أصلح الله الأمير! إنما تنفّذ أحكام القاضي على قدر جاهه ولو ساعدتُك، وحرّكتُ دابّتي، سَقَطْتُ قلنسوتي؛ فلعب بها الصبيان!» وراكبه مرّة أخرى؛ فشقّ إبراهيم زرعاً، فلم يسلك ابن غانم معه. ورأيتُ بخط القاضي أبي الفضل ما نصّه: قال ابن غانم: دخلتُ مجلس إبراهيم بن الأغلب، فبينما نحن قعود، إذ أشرف علينا إبراهيم، فقام إليه من كان في البيت غيّري، فجلس مغضباً، ثم قال لي: «يا أبا عبد الرحمن» ما منعك أن تقوم، كما قام إخوانك؟» فقلتُ: «أيها الأمير، حدّثني مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من أحب أن يتمثّل له الرجال قياماً، فليتبوأ مقعده من النار!» فنكس إبراهيم رأسه وأطرق. فكان هذا القاضي يكثر إنشاد هذين البيتين: [الطويل]:

إذا انقضت عني من العيش مدتي فإن غناء الباقيات قليل
سيُعرض عن ذكري وتُنسى موّدتي ويحدث بعدي للخليل خليل

وتوفي قاضياً في ربيع الأول سنة ١٧٩، فكانت ولايته ثماني عشرة سنة وتسعة أشهر - غفر الله لنا وله، ورحمنا وإياه.

فَصْلٌ: مسألة القيام التي تكلم فيها ابن غانم تحتاج إلى تفصيل؛ وحاصله ما قاله أبو الوليد في «بيان»ه، ونصّه: القيام للرجال على أربعة أنواع؛ وجه يكون القيام فيه محظوراً، ووجه يكون فيه مكروهاً، ووجه يكون فيه جائزاً، ووجه يكون فيه حسناً. فأما الوجه الأول، الذي يكون فيه محظوراً، لا يحلّ: فهو أن يقوم إكباراً وتعظيماً لمن يحب أن يُقام إليه تكبراً وتجبراً على القائم عليه. وأما الوجه الذي يكون القيام فيه مكروهاً، فهو أن يقوم إكباراً وتعظيماً وإجلالاً لمن لا يحب القيام إليه ولا ينكر على القائم إليه؛ فهو يكره للشبه بفعل الجبارة ولما يخشى أن يدخله من تغرّ نفس المقوم إليه. وأما الوجه الذي يكون القيام فيه جائزاً، فهو أن يقوم تجلّة وإكباراً لمن لا يريد ذلك، ولا يشبه حاله حال الجبارة، ويؤمن أن تتغير نفس المقوم إليه لذلك؛ وهذه صفة معدومة، إلّا فيمن كان بالنبوة معصوماً؛ لأنّه، إذا تغيرت نفس عمر بالدابة التي ركب عليها، فمن سواه بذلك أخرى! وأما الوجه الرابع الذي

يكون القيام فيه حَسَنًا، فهو أن يقوم الرجل للقادم عليه من سفر، فرحاً بقدومه ليُسلم عليه، أو إلى القادم عليه مسروراً بنعمة أولاهـا الله إيَّاهـ، ليهتته بها، أو القادم عليه المُصاب بمصيبة ليُعزِّيه بمصابه، وما أشبه ذلك. وعلى هذا يتخرَّج ما ورد في هذا الباب من الآثار، ولا يتعارض شيء منها.

قال شهاب الدين أحمد بن إدريس، وقد أشار إلى الأوجه المُفسَّرة في «البيان»: وبهذا يجمع بين قوله - عليه الصلاة والسلام -: «من أحب أن يتمثل له الرجال قياماً، فليتبوأ مقعده من النار»! وبين قيامه - عليه الصلاة والسلام - لعكرمة بن أبي جهل، لما قدم من اليمن، فرحاً بقدومه، وقيام طلحة بن عبيد الله لكعب بن مالك، ليهتته بتوبة الله عليه، بحضوره عليه الصلاة والسلام ولم ينكر عليه، ولا قام من مجلسه. فكان كعب يقول: «لا أنساها لطلحة» وكان عليه الصلاة والسلام يكره أن يُقام له؛ فكانوا إذا رأوه، لم يقوموا له، لعلمهم بكراهيته لذلك. وإذا قام إلى بيته، لم يزالوا قياماً حتَّى يدخل بيته. قال: لِمَا يلزمهم من تعظيمه، قبل علمهم بكراهيته لذلك. وقال عليه الصلاة والسلام للأنصار: «قوموا لسيّدكم» قيل: تعظيماً له، وهو لا يريد ذلك؛ وقيل: ليعينوه على النزول عن الدابة.

وحكى أحمد أنه كان عند عزّ الدين بن عبد السلام، من أعيان علماء الشافعية، فحضرته فتياً: «ما تقول في القيام الذي أحدثه الناس في هذا الزمان؟ هل يُحرم، أم لا؟» فكتب رحمه الله: قال رسول الله ﷺ: «لا تبأغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا! وكونوا عبادَ الله إخواناً» وترك القيام في هذا الوقت يفضي للمقاطعة والمدابرة. فلو قيل بوجوبه، ما كان بعيداً. فقرأتها بعد كتابته والناسُ تحدثُ لهم أحكاماً بقدر ما يحدثون من الأحوال، من السياسات والمعاملات والاحتياجات؛ وهي على القوانين الأول. ثم قال: ويلحق بالقيام النعوت المعتادة وأنواع المكاتبات، على ما قرّره الناس في المخاطبات؛ وهذا النوع كثيرٌ لم تكن أسبابه في السلف، غير أنّه تقرّر في قاعدة الشرع اعتبارها، كما قال الشيخ: فإذا وجدت، وجب اعتبارها. انتهى.

وروى بعضهم أنّ مالكا قيل له: «ما تقول في الرجل يقوم الرجل له للفضل

والفقه؟ فيجلسه في مجلسه». قال: «يكره له ذلك. ولا بأس أن يُوسَّعَ له». قيل: «المرأة تتلقَّى زَوْجَهَا، فتُبَالِغُ في بَرِّه وتُتَزَعُ ثِيابه ونعلينه متى يجلس» قال: «ذلك حسنٌ غير قيامها حتَّى يجلس». وهذا فعل الجبابة» ورُبَّما كان الناس ينتظرونه حتَّى، إذا طلع، قاموا له. ليس هذا من فعل الإسلام في شيء. وفُعل ذلك لِعُمَر بن عبيد العزيز، أَوَّل ما ولي حين خرج إلى الناس، فأَنكره، وقال: «إِن تقوموا، نَقُمَا وإن تقعدوا، نَقْعُدَا! وإنَّما يقوم الناس لربِّ العالمين» قيل له: «فالرجل يقبِّل يد الرجل أو رأسه» قال: «هو من عمل الأعاجم، لا من عمل الناس».

ونقل أيضاً عن مالك أَنَّهُ كان رحمه الله يقوم لتلقِّي أصحابه عند قدومهم عليه من السَّفَر. ومن ذلك ما ذَكَرَهُ القاضي أَبُو الفَضْل في كتابه المسمَّى بـ«ترتيب المَدَارِك»، وتقريب المَسَالِك» وقد ذكر عبد بن مَسْلَمَةَ بن قَعْنَب التَّمِيمِيَّ. ومن أصله الذي بخطه نقلتُ: قال ابن رُشد فيما حكاه عن الجُهَنِيِّ: كُنَّا عند مالك؛ فجاءه رجلٌ، فأخبره بقدوم القَعْنَبِيِّ؛ فقال: «متى؟» فقرب قدومه فقال: «قوموا بنا إلى خير أهل الأرض نُسَلِّمُ عليه». فقام، فسَلَّمَ عليه. وكان مالك، إذا جلس، قال: «لِيَلِينِي مِنْكُمْ ذُوو الأحلام والثَّهْي» فربَّما جلس القَعْنَبِيُّ عن يمينه. وهو أخذُ عُبَّاد البَصْرة في زمانه. قال أحمد بن الهَيْثَم: «كُنَّا إذا أَتَيْنَا القَعْنَبِيَّ، خَرَجَ إلينا؛ فنراه كأنَّه مُشْرِفٌ على جَهَنَّمَ» وتوفي بمكة سنة ٢٢٠ أو ٢٢١.

وفي «الاستيعاب» عن عائشة أُمِّ المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت: «ما رأيتُ أحداً كان أشبه كلاماً أو حديثاً برسول الله ﷺ من فاطمة؛ وكانت إذا دخلت عليه، قام لها، فقبلها ورَحَّبَ بها، كما كانت تصنع هي به ﷺ». وفي هذا القدر من الكلام على مسألة القيام الكفاية.

ذكر عبد السلام بن سعيد بن حبيب المُلَقَّب بسَحْنُون^(١) قاضي إفريقية

وتقدّم لولاية القضاء بإفريقية، بعد ابن غانم بزمان، أحدُ الآخذين العلم بها عنه، وهو عبد السلام بن سعيد بن حبيب التَّنُوخِيُّ المُلَقَّب بسَحْنُون؛ وذلك سنة ٢٣٤. قال عياض بن موسى، ومن خطّه نقلتُ: وسِتُّه إذ ذاك أربع وسبعون سنة. فلم يزل قاضياً إلى أن مات. ثم ذكر عن أبي العرب أنه قال: لما عزل ابن أبي الجواد، قال سحنون: «اللهم! ولّ هذه الأمة خَيْرَهَا واعْدلها» فكان هو الذي ولي بعده. وقال: «لم أكذ أرى قبول هذا الأمر حتى كان من الأمير مَعْنِيَانٍ؛ أحدها أعطاني كلَّ ما طلبتُ، وأطلق يدي في كل ما رغبتُ، حتى إنِّي قلتُ «أبدأ بأهل بيتك وقربتك وأعوانك؛ فَإِنْ قَبَلَهُمْ ظَلَامَاتٍ لِلنَّاسِ وَأَمْوَالاً مُنْذُ زَمَانٍ طَوِيلٍ» فقال لي: «نعم! لا تبدأ إلا بهم، وأَجِرِ الْحَقَّ عَلَى مَفْرَقِ رَأْسِي». وجارني من عزِّ منه مع هذا ما يخاف منه المرءُ على نفسه، وفكّرتُ؛ فلم أَجِدْ لِنَفْسِي سَعَةً فِي رَدِّهِ».

ولما تَمَّت ولايته، سار حتى دخل على ابنته خديجة؛ وكانت من خيار النساء، فقال لها: «اليوم ذُبِحَ أبوك بغير سَكِين فعلم الناس قبوله للقضاء؛ ويومئذ كتب له عبدُ الرحمن الزاهد بما نصّه: «أما بَعْدُ، فإني عهدتك وشأن نفسك إليك مَهْمَا تعلم الخير وتؤدّب عليه. وأصبحتُ، وقد وليت أمر هذه الأمة، تؤدّبهم على دنياهم، يذلُّ الشريفُ بين يديك والوضيع؛ وقد اشترك فيك العدوُّ والصديق. ولكلّ خطّة من العدل؛ فأني حالتُك أفضل؟ الحالةُ الأولى أم الثانية؟ والسلام». فراجعهُ سحنون بأن قال له: «أما بَعْدُ، فإنه جاءني كتابُك وفهمت ما ذكرت فيه؛ وإني أجيبك أنه لا حَوْلَ ولا قوة في شيءٍ من الأمور إلا بالله تعالى! عليه توكلتُ وإليه أنيب! وما كتبتُ أنك عهدتني وشأن نفسي إليّ مَهْمَا أعلم الخير وأؤدي عليه، وقد أصبحتُ وقد وليتُ أمر

(١) ترجمة سحنون في وفيات الأعيان (ج ٣ ص ١٨٠ - ١٨٢) وترتيب المدارك (ج ٢ ص ٥٨٥) والديباج المذهب (ص ١٦٠) وقضاء قرطبة (ص ١٣٠) ورياض النفوس (ج ١ ص ٢٤٩) ومعالم الإيمان (ج ٢ ص ٤٩) وكتاب أبي العرب (ص ١٠١) والعبر في خبر من غير (ج ١ ص ٤٣٢) وشذرات الذهب (ج ٢ ص ٩٤) وطبقات الفقهاء للشيرازي (الورقة ٤٦).

هذه الأمة وأودبهم على دنياهم. ولعمري إنه من لم تصح دنياه، فسدت أخراه. وفي صلاح الدنيا إذا صحَّ المطعم والمشرب، صلاح الآخرة. وقد حدَّثني ابن وهب (ورفع سحنون سنَّه) أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «نِعْمَ الْمَطِيَّةُ الدُّنْيَا! فارتحلوها! فإنها تُبْلَغُ الآخرة! ولن تُبْلَغَ الدنيا الآخرة من عمل في الدنيا بغير الواجب من حق الله» وأما قولك «وليت أمر هذه الأمة»، فإنني لم أزل مُبْتَلًى، يُنفذ قولِي مُنْذُ أربعين سنة في أبشار^(١) المسلمين وأشعارهم. ومن كلام عبد الله بن أبي جعفر: لن تزالوا بخير ما تعلَّمتم. فإذا احتيج إليكم، فانظروا كيف تكونون. وإنما المفتي قاضٍ يجوز قوله في أبشار المسلمين وأموالهم. فعليك بالدعاء! فالزم ذلك نفسك! والسلام».

وكان سحنون يؤدِّب الناس على الإيمان التي لا تجوز، من الطلاق والعناق، حتى لا يحلفوا بغير الله؛ ويؤدِّبهم على سوء الحال في لباسهم وما نُهي عنه، ويأمرهم بحسن السيرة والقصد. وتخصَّصَ إليه رجلان صالحان من أصحابه؛ فأقامهما، وأبى أن يسمع منهما، وقال: «استرا عني ما ستر الله عليكما» وهو أوَّلُ من نظر في الحِسبة من القضاة، وأمر بتغيير المُنْكَر، وأوَّلُ من فرَّق حِلَقَ^(٢) البدع من الجامع، وشرَّد أهل الأهواء منه؛ وأوَّلُ من جعل الودائع عند الأمناء، وكانت قَبْلُ في بيوت القضاة. قال عيسى بن مسكين: فحصل الناس بولايته على شريعة من الحق؛ ولم يَلِ قضاء إفريقية مثله. ويقال إنه ما بُورِكَ لأحدٍ، بعد أصحاب رسول الله ﷺ ما بُورِكَ لسحنون في أصحابه؛ فإنهم كانوا أئمةً بكلِّ بلدة. وكان الذين يحضرون مجلسه من العبَّاد أكثر من طُلَّاب العلم. كان يقول: «ما أحبُّ أن يكون عيشُ الرجل إلَّا على قَدْر ذات يده. ولا يتكلَّف ما في وسعهِ؛ وأكلُ أموال الناس بالمسكنة والصدقة خيرٌ من أكله بالعلم والقرآن». وهو القائل: «من لم يعمل بعلمه، لم ينفعه العلم، بل يضرُّه. وإنما العلم نورٌ يضعه الله في القلوب؛ فإذا عَمِلَ به، نور الله قلبه؛ وإن لم يعمل به، وأحبُّ الدنيا، أعمى حبُّ الدنيا قلبه، ولم ينوِّره العلم». وكان يقول: «تركَّ الحلال أعظم

(١) الأبشار: جمع البَشَر وهم المخلوق أو الإنسان ذكراً كان أو أنثى. منخبط المحيط (بشر).

(٢) الحِلَق: جمع حلقة، وحِلَقُ الدرع وحلقات الدرع: ما تداخل بعضه في بعض عند سردها. محيط المحيط (حلق).

من جميع عبادة الله؛ وترك الحلال لله أفضل من أخذه وإنفاقه في طاعة الله». وقال: «ترك داني»^(١) ممّا حَرَّمَ اللَّهُ أكثر من سبعين ألفَ حِجَّةٍ، يتبعها سبعون ألفَ عُمْرةٍ مبرورة متقبّلة، وأفضلُ من سبعين فرساً في سبيل الله بزادها وسلاحها، ومن سبعين ألفَ بَدَنَةٍ يهديها إلى بيت الله العتيق، وأفضلُ من عتق سبعين ألفَ رقبة مؤمنة من ولد إسماعيل».

قال صاحب «المَدَارِك»: فبلغ كلامه هذا لعبد الجبّار بن خالد؛ فقال: «نعم! وأفضلُ من ملء الأرض إلى عنان السماء ذهباً وفضّةً كُسبت وأنفقت في سبيل لا يُراد بها إلّا وجهُ الله». وهذا القول بناءً على أن التروك لا توازيها الأفعال. وكذلك القول في مسألة ترك الحلال لله إنه أفضل من أخذه وإنفاقه في طاعة الله ممّا وقع فيه الاختلاف بين العلماء. قال عزّ الدين أبو محمد بن عبد السلام السُّلَمِيُّ: فقالت طائفةٌ تركها أفضل. وقال آخرون: بل فعله مع السلامة أولى. قال صاحب «الرعاية»: لأنه قد اكتسب من العمل ما لم يكتسب غيره وإنما يسأل عن ذلك كما يسأل عن الصلاة والصيام ليثاب عليه وإنما أمر بالتروك خوفاً أن لا يسلم.

وتوفي سحنون - رحمه الله - صدر شهر رجب سنة ٢٤٠، ودُفن من يومه، وصُلّي عليه الأمير محمد بن الأغلب. ولم يأخذ لنفسه، مدّة قضاائه، من السلطان شيئاً.

ذكر القاضي عيسى بن مسكين

ومنهم عيسى بن مسكين بن منصور، سمع من سحنون بالقيروان، وسمع بمصر من الحارث بن مسكين، ومحمد بن المؤاز، وغيرهم. وكان رجلاً صالحاً، فاضلاً، طويل الصمت، رقيق القلب، متفتناً في العلوم، وكيفية ولايته القضاء أن الأمير إبراهيم بن أحمد بن الأغلب^(٢) كان قد اضطرّ يحيى بن عمر إلى ولاية القضاء، فقال له: «إن دَلَلْتُكَ على من هو أفضلُ مِنِّي، في الوجه الذي تحبُّ،

(١) الدانق: الأحمق والسارق، محيط المحيط (دلق).

(٢) إبراهيم بن أحمد بن الأغلب أمير إفريقية، وقد توفي سنة ٢٨٩هـ. البيان المغرب (ج ١ ص ١١٦ - ١٢٤) والعبير لابن خلدون (م ٤ ص ١٤، ٤١٧ - ٤٢١).

تعفيني؟» فقال له: «نعم» فدلَّه عيسى بن مسكين. وكان بالحضرة حَمْدِيس، فقال: «إنه، والله أيها الأمير، صانحُنَا عند سخُنُون. جمع الله فيه خِلال الخير بأسرها» فأرسل فيه إبراهيم إلى كورة الساحل، وأوصلَه إلى نفسه، وقال: «تدري لِمَ بعثْتُ لك؟» قال: «لا». قال: لأشاورَكَ في رجل قد جمع الله فيه خِلال الخير، أردت أن أوليَه القضاء، وألِّم به شعث هذه الأُمَّة؛ فامتنع». قال: «يلزمُه أن يَلِي». قال: «تمنَّع». قال: «يُجَبِّر على ذلك» قال: «تمنَّع». قال: «يجلد» قال: «قُمْ! فأنت هوا». قال: «ما أنا الذي وصفت» وتمنَّع. فأخذ الأمير بجامع ثيابه، وقرب السيف من نحره؛ فتقدَّم إليه بخنجره. قال حَمْدِيس: «وكنْتُ في المجلس؛ فقمْتُ من مكاني، لئلا يصيبني من دمه». فلم يزل به حتى ولى على شروط، منها قال له: «استعفيك في كلِّ شهر» قال: «نعم» قال: «وأجعلُكَ، وبني عمَّكَ، وجُنْدَكَ، وفقراء الناس، وأغنياءهم في درجة واحدة» قال: «نعم» قال: «ولم تُوجِّه ورائي، وكذا كذا. فمتى لم تَف لي بشرط، علْتُ نفسي». قال: «نعم» وعرض عليه عند ذلك الكسوة والصِّلَة، فامتنع وقال له: «أنا رجل طويل الصمت، قليل الكلام، غير نشيط في أمور، ولا أعرف أهل البلد» فقال له الأمير: «عندي مَوْلى نشيط، قد تدرب في الأحكام. أنا أضُمَّه إليك، يكون عنك كتاباً يصدر عنك في القول. فما رضيت منه، أمضيت؛ وما سخطت، ردَدْتُ». فضمَّ إليه عبد الله بن محمد بن مُفرِّج. قال المُخْبِر: «فكثيراً ما كنتُ آتي مجلسه وهو صامت لا يتكلَّم؛ وابن مُفرِّج يقضي. وسئل عن فرط انقباضه في قضائه. فقال: «ابتليتُ بجبار عنيد، خفت أن يبعث إليَّ من طعامه، أو يدعوني إليه. ولا آتيه؛ فحملتُ نفسي على ذلك، ليقطع طمعه مِنِّي».

ومن كلام هذا القاضي - رحمه الله! - «من قاس الأمور، علم المستور. من حصَّن شهوته، صان قدره؛ في تقلُّب الأحوال، عِلْم جواهر الرجال. الحسن النية، يصحبه التوفيق. المعاش مُدَلٌّ لأهل العلم. كفاك أدباً لنفسك ما كرهتُه لغيرك. قارب الناس في عقولهم، تسلم من غوائلهم». وكان، إذا تحدَّث عن أيَّام قضائه، يقول: «كنت في بليَّتي...» و«كنتُ أيَّام تلك المحنة...». ولما تاب الأمير وتخلَّى عن المُلْك وتوجَّه للجهاد، أتاه عيسى بن مسكين؛ فقال له: «إنَّ الله عافاك ممَّا كنتَ فيه،

فشاركني في الخروج عمّا أَدْخَلْتَنِي فِيهِ؛ فقد كبر سني، وضعف بدني». وعلى الأثر وقع انفصاله. وكانت ولايته ثمانية أعوام ونصف عام.

ذكر القاضي ابن سَمَاك الهمداني

وولي من أصحاب سحنون القضاء بإفريقية أبو القاسم حماس بن مروان بن سَمَاك الهمداني، الفقيه الزاهد. وكان من زهده وتواضعه يفتح القناة بنفسه، على ما حكاه عياض وغيره، ويكسر الحطب على باب داره، والناس حوله يختصمون إليه ويسألونه. وكان يلبس الصوف الخيش. ولم يركب دابة في البلد، أيام ولايته؛ فإذا خرج إلى منزلة بالبادية على حمار، يشتدّ دون خُفٍّ، يتقوّت ممّا يأتيه من ماله؛ ولم يأخذ على القضاء أجراً.

ذكر القاضي إسماعيل بن حمّاد بن زَيْد الأزدي^(١)

ومن أئمة الفقه على مذهب مالك بن أنس، ومشيخة الحديث، وأعلام القضاة، إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حمّاد بن زَيْد الأزدي. قال الفرغاني التّاريخي: لا نعلم أحداً من أهل الدنيا بلغ مبلغ آل حمّاد بن زَيْد، ولم يصل أحدٌ من القضاة إلى ما وصلوا إليه من اتخاذ المنازل، والضياع، والكسوة، والآلة، ونفاذ الأمر في جميع الآفاق.

ومن «كتاب تقريب المسالك، بمعرفة أعلام مذهب مالك»، وقد ذكرهم فيه، فقال: كانت هذه البيت، على كثرة رجالها، وشهرة أعلامها، من أجل بيوت العلم بالعراق، وأرفع مراتب الشُّؤدّد في الدين والدنيا؛ وهم نشروا هذا المذهب هناك، وعنهم اقتبس وتردّد العلم في طبقاتهم وبيتهم نحو ثلاثمائة عام، من زمان جدّهم الإمام محمد بن زَيْد وأخيه سعيد. ولما ولي عبد الله بن سليمان الوزارة للمعتضد، وكان سيء الرهن فيهم لما أراد الإيقاع بهم وأعمال الحيلة، فلم يقدر على ذلك إلى

(١) هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد الجهضمي الأزدي، فقيه على مذهب مالك، توفي سنة ٢٨٢هـ. تاريخ بغداد (ج ٦ ص ٢٨٤-٢٩٠) والديباج المذهب (ص ٩٢).

أن مات إسماعيل بن إسحاق؛ ففتح الباب لعبد الله في ذلك، فقال: «يا أمير المؤمنين، بنو حماد مشاغِلُ بخدمة السلطان، وأسباب النفقات، والمظالم عن الحكم». ولم يقدح ذلك فيهم. ولم يزل به بعد مدة حتى جعله، وولّى أبا حازم الحنفي قضاء الشرقيّة، وعليّ بن أبي الشوارب قضاء مدينة المنصور؛ واقتصر بال حماد على قضاء عسكر المهدي. ثم بعد ذلك رجع قضاء القضاة لهم. وكان ابن الطيّب، مؤدّب المعتضد، يُعظّم أمر آل حماد، ويقول: «حسبك أنّ لهم بتاديريا ستمائة بستان؛ غير ما لهم بالبصرة وسائر النواحي». وكان فيهم على اتساع الدنيا رجال صدق وأئمّة ورع وعلم وفضل.

وفي إسماعيل بن إسحاق المترجم له أولاً، قال أبو محمد بن أبي زيد: هو شيخ المالكيين في وقته. وإمام تامّ الإمامة، يُقتدى به. وكان الناس يصيرون إليه؛ فيقتبس كل فريق منه علماً لا يشاركه فيه الآخرون؛ فمن قوم يحملون الحديث، ومن قوم يحملون علم القرآن، والقراءة، والفقه، وغير ذلك. وقد نقل عنه أبو عليّ الفارسي في «تذكرته» أشياء من العربية.

قال القاضي أبو الوليد الباجي، وسمي من بلغ درجة الاجتهاد، فقال: ولم تحصل هذه الدرجة بعد مالك إلا لإسماعيل القاضي. وذكره المقرئ أبو عمرو الداني في «طبقات القراء» فقال: أخذ القراءة عن قالون؛ وله فيه حرف. وحكى أبو عمرو أيضاً على أبي المثنى القاضي قال: «كنتُ عند إسماعيل يوماً؛ فسئل: لمَ جاز التبديل على أهل التّوراة، ولم يجز على أهل القرآن؟ فقال: «قال الله تعالى في أهل التّوراة: ﴿بِمَا اسْتَحْفَظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ﴾»^(١). فوكل الحفظ إليهم. وقال في القرآن: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾»^(٢). فلم يجز التبديل عليهم». فذكر ذلك المحاملي فقال: ما سمعتُ كلاماً أحسن من هذا. وقد روي أن نصرانياً سأل محمد ابن وضاح عن هذه المسألة؛ فأجاب بمثل هذا الجواب.

(١) سورة المائدة ٥، الآية: ٤٤.

(٢) سورة الحجر ١٥، الآية: ٩.

وحصل لإسماعيل هذا في القلوب من القبول ما لم يحصل لغيره من أهل زمانه . قال يوسف بن يعقوب : قرأت في توقيع المعتضد إلى عبد الله بن سليمان بن وهب الوزير : «اسْتَوْصِ بِالشَّيْخَيْنِ الْخَيْرَيْنِ الْفَاضِلَيْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنَ إِسْحَاقَ الْأَزْدِيِّ وَمُوسَى بْنَ إِسْحَاقَ خَيْرًا؛ فَإِنَّهُمَا مَعْنٍ، إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِأَهْلِ الْأَرْضِ سُوءًا، دَفَعَ عَنْهُمْ بَدُعَاتِهِمَا!» وقال يقطويه^(١) : كنت عند المُبَرِّد؛ فمرَّ به إسماعيل بن إسحاق؛ فوثب المُبَرِّدُ إليه وَقَبَّلَ يده وأنشد^(٢) : [المتقارب]:

فَلَمَّا بَصُرْنَا بِهِ مُقْبِلًا حَلَّلْنَا الْحُبَى وَابْتَدَرْنَا الْقِيَامَا
فَلَا تُنْكِرَنَّ قِيَامِي لَهُ فَإِنَّ الْكَرِيمَ يُجِلُّ الْكَرَامَا

قال ابن الأنباري: وأنشدنا إسماعيل القاضي لنفسه: [مجزوء الكامل]:

لَا تَعْتَبَنَّ عَلَى النَّوَائِبِ فَالْدَّهْرُ يُرْغِمُ كُلَّ عَائِبِ
وَأَضِيزُ عَلَى حَدَثَانِهِ إِنَّ الْأُمُورَ لَهَا عَوَاقِبِ
وَلِكُلِّ صَافِيَةٍ قَذَى وَلِكُلِّ خَالِصَةٍ شَوَائِبِ
كَمْ فَرَجَةٍ مَطْوِيَّةٍ لَكَ بَيْنَ أَثْنَاءِ النَّوَائِبِ
وَمَسْرَّةٍ قَدْ أَقْبَلَتْ مِنْ حَيْثُ تُتَنَظَّرُ الْمَصَائِبِ

قال إسماعيل القاضي: «ما عرض لي همٌّ فادحٌ، فذكرت هذه الأبيات، إلّا ووجدتُ من روح الله ما يحلُّ عقالي، ويُنعِمُ بالي؛ ثم تَوَلَّوْا عَاقِبَةَ مَا أَخَذَرُهُ فَاتِحَةَ مَا أُؤَثِّرُهُ». وذكر بعضهم قال: اجتمع أبو العباس بن شريح القاضي، وأبو بكر بن داود^(٣) الأصبهاني، وأبو العباس المُبَرِّد على باب القاضي إسماعيل، فأذن لهم؛ فتقدّم ابن شريح، وقال: «قَدْ مَنِي الْعِلْمُ وَالسُّنُّ» وتأخّر المُبَرِّد وقال: «أَخْرَنِي الْأَدَبُ» وقال ابن داود^(٣): «إِذَا صَحَّتِ الْمَوَدَّةُ سَقَطَتِ الْمَعَاذِيرُ». وأوَّلَ ما ولي قضاء الجانب الشرقي، في أيام المتوكّل، سنة ٢٤٦، إلى سنة ٢٦٢، فجمعت لها بغداد كلّها؛ فكان يُدعى قاضي القضاة. قال وكيع في كتابه في القضاة: وأما شذائد إسماعيل في

(٣) في الأصل: «داود».

(١) في تاريخ بغداد (ج ٦ ص ٢٨٩): «نقطويه».

(٢) البيتان في تاريخ بغداد دون تغيير عما هنا.

القضاء، وحسن مذهبه فيه، وسهولة الأمر عليه فيما كان يلتبس على غيره، فهو شيء شهرته تُغني عن ذكره. وكان في أكثر أوقاته، وبعد فروغه من الخصوم، متشغلاً بالعلم؛ لأنه اعتمد على حاجبه أبي عمر محمد بن يوسف، وعلى كاتبه أبي العباس المعروف بالباز الأشهب، فكانا يحملان عنه أكثر أمره، من لقاء السلطان وغيره، وأقبل هو على الحديث والعلم. وكان شديداً على أهل البدع يرى استنابتهم، حتى ذكر أنهم تحاموا ببغداد في أيامه، وخرج داود^(١) بن علي من بغداد إلى البصرة لإحداثه منع القياس. وجس أبا زيد، إذ أنكر عليه بعض ما حدث به. وقد تقدّم صدر هذا الكتاب أنه كان يقول: «من لم تكن له فراسة، لم يكن له أن يلي القضاء». وقيل له: «لا تؤلف كتاباً في أدب القضاء؟» فقال: «أعدل ومُدَّ رجلِك في مجلس القضاء وهل للقاضي أدب غير الإسلام؟».

قال أبو طالب المكي، وقد ذكره: كان إسماعيل من علماء الدنيا، وسادة القضاة، وعُقلانهم. وكان مؤاخياً لأبي الحسن بن أبي الورد، أحد علماء الباطن. فلما ولي إسماعيل القضاء، هجره ابن أبي الورد. ثم اضطر أن دخل عليه في شهادة؛ فضرب بيده كتف إسماعيل، وقال: «إنَّ علماً أجلسك هذا المجلس، لقد كان الجهل خيراً منه» فوضع إسماعيل رداءه على وجهه، وبكى حتى بكه. ولما كانت مخنة غلام الخليل، ومطالبة الصوفية ببغداد، ونسبتهم إلى الزندقة، وأمر الخليفة بالقبض عليهم، وكان فيمن قبض عليه شيخهم إذ ذاك أبو الحسن النووي، فلما دخلوا على الخليفة، أمر بضرب أعناقهم؛ فتقدّم النووي مبتدئاً إلى السياف ليضرب عنقه. فقال له: «ما دعاك إلى هذا دون أصحابك؟» قال: «آثرت حياتهم على حياتي بهذه اللحظة»، فرفع الأمر إلى الخليفة؛ فردّ أمرهم إلى قاضي القضاة إسماعيل. فتقدّم إليه النووي وسأله عن مسائل من العبادات. فأجابه؛ ثم قال له: «وبعد هذا، لله عباد يسمعون بالله، وينطقون بالله، ويصدرون بالله، ويردون بالله، ويأكلون بالله، ويلبسون بالله!» فلما سمع إسماعيل مقالته، بكى. ثم دخل على الخليفة؛ فقال: «إن كان هؤلاء القوم زنادقة، فليس في الأرض مؤحدون!» فأمر بإطلاقهم.

(١) في الأصل: «داود».

ولإسماعيل جُملة تواليف في فنون العلم. وحُكي أنه توفّي فجأةً، وقت صلاة العشاء الآخر لثمان بَقِيْنَ من ذي الحِجَّة سنة ٣٨٣^(١)، وهو قاضٍ. وحكى الكاتب ابن أزهري: ارتفع المَطَر، فخرج إسماعيل إلى المَصَلَّى؛ فصلَّى ركعتين بسُبح ﴿وَهَلْ أَتَاكَ﴾^(٢) ثُمَّ صعد المِنْبَر، وخطب خطبتين، وحَوَّل رداءه، وحدث بحديث طويل خشع له الناس، وبكى، وانصرف خاشعاً؛ فقبُضَ ليلته يوم استسقاؤه، وهو ابن اثنتين وثمانين سنة.

ومن المنظوم المنسوب إليه: [مجزوء الرمل].

مَنْ كَفَاهُ مِنْ مَسَاعِيهِ	رَغِيْفٌ يَفْتَدِيهِ
وَلَهُ بَيْتٌ يُوَارِيهِ	وَثُوبٌ يَكْتَسِيهِ
فَلَمَّاذَا يُبْذَلُ الْعَرُ	ضَ لَذْلٌ وَتَسْفِيهِ
وَلَمَّاذَا يَتِمَادِي	عِنْدَ ذِي كِبَرٍ وَتِيهِ

ذكر القاضي أبي عمر محمد بن يوسف^(٣)

ومن القضاة بتلك البلاد المشرقية، أبو عمر محمد بن يوسف، حاجب القاضي إسماعيل المتقدم الذكر، وابن عمه. وفي أيام هذا القاضي قُتل الحَلَّاج، وابن عمه هو الذي أفتى بقتله، بعد تقريره على مذهبه، وقيام الشهادات عليه بإلحاده، فضُرب ألف سوطٍ، ثُمَّ قُطعت يداه ورجلاه، ثُمَّ طُرح جسده، وبه رُمي من أعلى موضع ضربه إلى الأرض وأُحرق بالنار. والعياذ بالله!

وحضر يوماً بين يدي أبي عمر رجلٌ يدَّعي قِبَل الآخر مائة دينار، ولم تكن له بيّنة، فتوجَّهت اليمين على المطلوب بنقّي ما زعمه الطالب فأخذ الخصم الدواة وكتب: [المقارب].

وإِنِّي لَذُو حَلِيفٍ فَاجِرٍ إِذَا مَا اضْطَرَرْتُ وَفِي الْحَالِ ضَيْقُ

(١) هنا مخالفة لما جاء في تاريخ بغداد (ج ٦ ص ٢٩٠).

(٢) سورة ص ٣٨، الآية: ٢١.

(٣) هو أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب الأزدي بالولاء، توفي ببغداد سنة ٣٢٠ هـ. تاريخ بغداد (ج ٣ ص

٤٠١-٤٠٥).

وَهَلْ لَا جَنَاحَ عَلَى مُعْسِرٍ يَدْفَعُ بِاللهِ مَا لَا يُطِيقُ

فأمر القاضي بإحضار مائة دينار ودفعها عنه، فعجب الراضي من أدب الرجل وكرم القاضي، وبحث عن الناظم؛ فلما وجدته، أمر له بألف دينار، وخمس خلع، ومركوب حسن، وملازمة دار السلطان.

ذكر القاضي أبي بكر الباقلاني^(١)

ومن القضاة بالعراق أيضاً، أبو بكر محمد بن الطيب، المعروف بالباقلاني، المالكي، المتكلم على مذهب أهل الحديث وطريقة الأشعرية. إمام وقته، وعالم عصره، المرجوع إليه فيما أشكل على غيره. ومن كلام الصيرفي فيه: كان صلاح القاضي أكثر من علمه. وما نفع الله هذه الأمة بكتبه وبثها فيهم، إلا بحسن نيته، واحتسابه بذلك ما عند الله من الثواب. ونقلت من خط القاضي أبي الفضل، وقد ذكره في «مداركه» ما نصّه: حكى أبو بكر الخطيب أن ورد القاضي كل ليلة، كان عشرين ثروية؛ ما تركها في حضر ولا سفر. وكان كل ليلة، إذا صلى العشاء، وقضى ورده، أخذ الدواة بين يديه، وخمساً وثلاثين ورقة، تصنيفاً يكتبها عن حفظه. وكان يذكر أن كتابه بالممداد أسهل عليه من الكتاب بالحبر. فإذا صلى الفجر، دفع إلى بعض أصحابه ما ضبطه ليلته، وأمر بقراءته عليه، وأوماً إلى الزيادات فيه. وكان بعضهم يقول: جاء في الأثر أن الله تعالى يتعاهد عباده بأنبيائه ورُسُلِهِ؛ فلما ختم الرسالة بمحمد ﷺ، تعاهد أمته برَبَّانِي من علمائها، يُحيي أحاديثها، ويُجدد شريعتها. فكان إمام رأس الأربعمائة أبو بكر بن الطيب. أخذ عنه العلم جماعة لا تعدد لكثرتها؛ ودرسوا عليه أصول الفقه والدين؛ منهم القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن نصر، ومن أهل المغرب أبو عمران الفاسي، رحل إليه ولازمه

(١) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، من كبار علماء الكلام، انتهت إليه الرئاسة في مذهب الأشاعرة.

ولد في البصرة وسكن بغداد وتوفي فيها سنة ٤٠٣ هـ. ترجمته في وفيات الأعيان (ج ٤ ص ٢٦٩ - ٢٧٠)

وتاريخ بغداد (ج ٥ ص ٣٧٩ - ٣٨٣) والوافي بالوفيات (ج ٣ ص ١٧٧) وترتيب المدارك (ج ٤ ص ٥٨٥)

وتبيين كذب المفتري (ص ٢١٧) والديباج المذهب (ص ٢٦٧) والمتنظم في تاريخ الملوك والأمم (ج ٧ ص ٢٦٥) والعبر في خبر من عبر (ج ٣ ص ٨٦) وشذرات الذهب (ج ٣ ص ١٦٨).

ببغداد، وأخذ عنه، وكان أَعْرَفَ الناس بعلم الكلام، وأحسنهم فيه خاطراً، وأجودهم لساناً، وأوضحهم بياناً، وأصحهم عبارة.

وصار له اختصاصٌ ببعض الدولة، ولما وجَّهه سفيراً عنه إلى ملك الروم، ليُظهر به رفعة الإسلام، ويغُضَّ من النصرانيَّة، وتهيئاً للخروج، قال له وزيرُ الدولة: «أأخذت الطالع لخروجك؟» فسأله أبو بكر. فلما فسَّر مُرادَه، قال: لا أقول بهذا؛ لأنَّ السعد والنحس والخير والشرَّ بيد الله! ليس للكواكب هاهنا مثقالُ ذرَّة من القدرة؛ وإنما وُضِعَتْ كُتُب النجوم ليتمتَّش بها الجاهلون من العامة؛ ولا حقيقة لها». فقال الوزير: «احضر إليَّ ابن الصوفي» وقد كان له تقدُّم في هذا الباب، فلما حضره، دعاه الوزير إلى مناظرة القاضي، ليصحَّح ما أبطله بزعمه. فقال ابن الصوفي: «ليست المناظرة من شأني، ولا أنا قائمٌ بها، وإنما أحفظُ علم النجوم وأنا أقول: إذا كان من النجوم كذا، يكون كذا! وأمَّا تعليقه، فهو من علم أهل المنطق وأهل الكلام».

وجرَّت له في ذلك الوجه بالقُسْطَنْطِينِيَّة بين يدي مَلِكها، مع بطارِقته ونُبلاءِ مِلَّتِه، مُناظرات ومحاورات؛ منها أنَّ الملك قال له: «هذا الذي تدعونه في مُعْجِزات نبيكم من انشقاق القمر، كيف هو عندكم؟» قلت: «هو صحيحٌ عندنا. وانشقَّ القمر على عهد رسول الله ﷺ حتى رأى الناس ذلك، وإنما رآه الحضور ومن اتفق نظره له في تلك الحال». فقال الملك: «وكيف لم يَرَهُ جميع الناس؟» قلتُ: «لأنَّ الناس لم يكونوا على أهبة ووعدٍ لشقوقه وحضوره». فقال: «وهذا القمر بينكم وبينه نسبةٌ وقربةٌ، لأيِّ شيء لم تعرفه الرُّومُ وغيرها من سائر الناس، وإنما رأيتموه أنتم خاصَّة؟» قلتُ: «فهذه المائدة بينكم وبينها نسبةٌ، وأنتم رأيتموها دُونَ اليهود، والمَجُوس، والبراهمة، وأهل الإلحاد. وخاصَّةً يونان جيرانكم؛ فإنهم كلُّهم مُنْكَرُونَ لهذا الشأن!» فتَحَيَّرَ الملك وقال في كلامه: «سُبْحان الله» وأمر بإحضار فلان القسيس ليُكلِّمني، وقال: «نحن لا نطيعه». فلم أشعر إذ جاءوا برجل كالدب أشقر الشعر؛ فقعد. وحُكِيت له المسألة؛ فقال: «الذي قال المسلم لازمٌ. ما أعرف له جواباً، إلَّا الذي ذكره». فقلتُ له: «أتقول إنَّ الكسوف، إذا كان، أيراه جميع أهل

الأرض، أم يراه أهل الإقليم الذي في مُحاذاته؟» قال: «لا يراه إلا من كان في مُحاذاته». قلتُ: «فما أنكرت من انشقاق القمر، إذا كان في ناحية لا يراه إلا أهل تلك الناحية ومن تأهب للنظر له، فأما من أعرض عنه أو كان في الأمكنة التي لا يرى القمر منها، فلا يراه» فقال: «هو كما قلتُ! ما يدفعك عنه دافع! وإنما الكلام في الرواة الذين نقلوا. وأما الطعن في غير هذا الوجه، فليس بصحيح» فقال الملك: «وكيف يطعن في النقلة؟» فقال النصراني: «تنبيه هذا من الآيات: إذا صحَّ وجه أن ينقله الجُم الغفير، حتى يتصل بها العلم به؛ ولو كان كذلك، لوقع لنا العلم الضروري به. فلما لم يقع، دلَّ على أنَّ الخبر مفتعلٌ باطلٌ». فالتفت الملك إليَّ وقال: «الجواب؟» قلتُ: «يلزمه في نزول المائدة ما لزمني في انشقاق القمر؛ ويُقال له: لو كان نزول المائدة صحيحاً، لوجب أن ينقله العدد الكثير؛ فلو نقله العدد الكثير، فلا يبقى يهوديٌّ ولا نصرانيٌّ، إلا ويعلم هذا بالضرورة؛ ولما لم يعلموا ذلك بالضرورة، دلَّ على أنَّ الخبر كذبٌ» فبهت النصرانيُّ والملك ومن ضمَّه المجلس، وانفصل المجلس على هذا.

قال القاضي: سألتني الملك في مجلس آخر فقال: «ما تقولون في المسيح عيسى ابن مريم، عليه الصلاة والسلام؟» قلتُ: «رُوحُ الله، وكلمته، وعبدُه، ونبيُّه، ورسولُه ﴿كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ﴾^(١) وتلوتُ عليه النص». فقال: «يا مسلم، تقولون: المسيح عبدٌ؟ فقلتُ: «نعم؟ كذا نقول وبه ندين» قال: «ولا تقولون إنه ابن الله؟» قلتُ: «مَعَاذَ اللَّهِ»^(٢) «مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ»^(٣) الآيتان. «إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا»^(٤). فإذا جعلتم المسيح ابن الله، فمن كان أبوه، وأخوه، وجدُّه، وخاله، وعمُّه؟ وعددتُ عليه الأقارب. فتحيَّر وقال: «يا مسلم» العبدُ يخلقه ويحيي ويُميت ويُبْرِئُ الأكمه^(٥) والأبرص؟» فقلت:

(١) سورة آل عمران ٣، الآية: ٥٩.

(٢) سورة يوسف ١٢، الآيتان: ٢٣، ٧٩.

(٣) سورة المؤمنون ٢٣، الآية: ٩١.

(٤) سورة الإسراء ١٧، الآية: ٤٠.

(٥) الأكمه: ذو الكمه، والكمه هو العمى يولد به الإنسان. محيط المحيط (كمه).

«لا يقدر العبدُ على ذلك . وإنما ذلك كُلُّه من فضل الله تعالى» قال : «وكيف يكون المسيحُ عَبْدَ الله ، وخلقاً من خلقه ، وقد أتى بهذه الآيات ، وفعل ذلك كُلُّه؟» قلتُ : «معاذ الله ! ما أَحْيَا المسيحُ الموتى ، ولا أBRأ الأكمه والأبرص» فتَحَيَّرَ وَقَلَّ صبرُهُ ، وقال : «يا مسلم» تنكَّر هذا ، مع اشتهاؤه في الخلق ، وأخذِ الناس له بالقبول؟! فقلتُ : «ما قال أحدٌ من أهل الفقه والمعرفة إنَّ الأنبياء يفعلون المعجزات من ذاتهم ؛ وإنما هو شيءٌ يفعله الله تعالى على أيديهم ، تصديقاً لهم ، يجري مجرى الشهادة» فقال : «قد حضر عندي جماعةٌ من أولي دينكم والمشهورين فيكم وقالوا إنَّ ذلك في كتابكم» . فقلتُ : «في كتابنا إن ذلك كُلُّه بإذن الله تعالى» وتلوتُ عليه منصوص القرآن في المسيح «بإذني»^(١) وقلتُ : إنما فعل المسيح ذلك كُلُّه بالله وحده لا شريك له ، لا من ذات المسيح . ولو كان المسيح يُحيي الموتى ويرى الأكمه والأبرص من ذاته وقوَّته ، لجاز أن يقال إنَّ موسى فلق البحر ، وأخرج يده بيضاء من غير سوءٍ من ذاته ! وليست معجزات الأنبياء - عليهم السلام - من ذاتهم دون إرادة الخالق فلما لم يَجْزُ هذا ، لم يَجْزُ أن تُسندَ المعجزات التي ظهرت على يد المسيح ، للمسيح .

وذكر ابن حَيَّان ، عَمَّن حَدَّثَهُ أَنَّ الطاغية وعد القاضي أبا بكر بالاجتماع معه في محفَل من محافل النصرانيَّة ، ليوم سَمَاه ، فحضر أبو بكر ، وقد احتفل المجلس ، وبُوْلغ في زينته ، فأدناه الملكُ ، وألطف سؤاله ، وأجلسه على كرسي دون سريره بقليل ، والملكُ في أبتهته ؛ وخاصَّته ورجالُ مملكته على مراتبهم . وجاء البَطْرُك ، قَيِّمُ ديانتهم ، آخر الناس ، وحَوَّلَه أتباعه يَتَلَوْنَ الأناجيلَ ويبخرون بالعود الرطْب ، في زيِّ حسن ، فلمَّا توسَّط المجلس ، قام الملكُ ورجاله ، تعظيماً له ، ففضوا حقَّه ، ومسحوا أعطافه ، وأجلسه الملكُ إلى جنبه ، وأقبل على القاضي أبي بكر ، فقال له : «يا فقيه ، البَطْرُك قَيِّم الديانة ، ووليُّ النُّحْلة» فسَلَّمَ القاضي عليه أَحْفَل سلام ، وسأله أَحْفَى سؤَالٍ ، وقال له : «كيف الأهلُ والوَلَد؟» فعظم قولُه هذا عليه وعلى جميعهم وطبقوا على وجوههم ، وأنكروا قول أبي بكر عليه . فقال : «يا هؤلاء ، تستعظمون

(١) سورة المائدة ٥ ، الآية : ١١٠ .

لهذا الإنسان اتَّخَذَ الصَّاحِبَةَ والوَلَدَ، وترَبُّونَ به عن ذلك، وَلَا تستعْظُمُونَهُ لِرَبِّكُمْ - عزَّ وَجْهُهُ - فَتُضَيِّفُونَ إِلَيْهِ ذَلِكَ سِدَّةً لِهَذَا الرَّأْيِ! مَا أُبَيِّنُ غَلْطَهُ! فَسُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ، وَلَمْ يَرُدُّوْا جَوَابًا، وَتَدَاخَلَتْهُمْ لَهُ هَيْبَةُ عَظِيمَةٍ، وَانْكَسَرُوا. ثُمَّ قَالَ الْمَلِكُ لِلْبَطْرِكِ: «مَا تَرَى فِي أَمْرِ هَذَا الرَّجُلِ؟» قَالَ: «تَقْضِي حَاجَتَهُ، وَتُبْلِطُفَ صَاحِبَهُ، وَتُخْرِجَ هَذَا الْعِرَاقِيَّ عَنِ بِلْدِكَ، مِنْ يَوْمِكَ إِنْ قَدَرْتَ؛ وَإِلَّا لَمْ تَأْمَنِ الْفِتْنَةُ عَلَى النُّصْرَانِيَّةِ مِنْهُ» فَفَعَلَ الْمَلِكُ ذَلِكَ، وَأَحْسَنَ جَوَابَ عَضُدِ الدَّوْلَةِ وَهَدَايَاهُ، وَعَجَّلَ تَسْرِيعَ الرِّسُولِ. وَبَعَثَ مَعَهُ عِدَّةً مِنْ أَسْرَى الْمُسْلِمِينَ، وَوَكَّلَ بِهِ مِنْ جُنْدِهِ مَنْ يَحْفَظُهُ حَتَّى يَصِلَ إِلَى مَأْمَنِهِ. قَالَ غَيْرُهُ: وَكَانَ سَيَّرَ الْقَاضِي إِلَى مَلِكِ الرُّومِ سَنَةَ نَيْفَ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ.

ذَكَرَ الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ (١)

وَمِنْ أَعْلَامِ الْعُلَمَاءِ، وَصُدُّورِ الْقَضَاةِ الرَّوَاةِ، الشَّيْخُ الْفَقِيهَ الْمَالِكِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَصْرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ هَارُونَ الْبَغْدَادِيِّ. وَلِي الْقَضَاةَ بِمَوَاضِعَ مِنْهَا الدِّينَوْرُ، فَسَمَا قَدْرُهُ، وَشَاعَ فِي الْآفَاقِ ذِكْرُهُ. قَالَ الشَّيْرَازِيُّ فِي «تَعْرِيفِهِ»: أَدْرَكْتُهُ، وَسَمِعْتُ كَلَامَهُ فِي النَّظَرِ. وَكَانَ قَدْ رَأَى أَبَا بَكْرَ الْبَصْرِيَّ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا. وَكَانَ فَقِيهًا مُتَأَدِّبًا. وَخَرَجَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ إِلَى مِصْرَ؛ فَحَصَلَ لَهُ بِهَا حَالٌ مِنَ الدُّنْيَا. قَالَ عِيَاضُ بْنُ مُوسَى: قَوْلُهُ «لَمْ يُسْمَعْ مِنْ أَبِي بَكْرٍ» غَيْرُ صَحِيحٍ، بَلْ: قَدْ حَدَّثَ عَنْهُ، وَأَجَازَهُ، وَتَفَقَّهَ عَلَى كِبَارِ أَصْحَابِهِ كَأَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْقَصَّارِ، وَأَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الْجَلَّابِ. وَدَرَسَ الْفِقْهَ وَالْكَلامَ وَالْأَصُولَ عَلَى الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيِّ الْمُتَقَدِّمِ الذِّكْرَ وَصَحْبِهِ وَأَلَّفَ فِي الْمَذْهَبِ وَالْخِلَافِ وَالْأَصُولِ تَوَالِيفَ بَدِيعَةً مُفِيدَةً،

(١) ترجمة القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر المالكي في وفيات الأعيان (ج ٣ ص ٢١٩-٢٢٢) وفوات الوفيات (ج ٢ ص ٤١٩-٤٢١) والذخيرة ق ٤ ص ٥١٥-٥٢٩) والبداية والنهاية (ج ١٢ ص ٣٢-٣٣) وتاريخ بغداد (ج ١١ ص ٣١-٣٢) والديباج المذهب (ص ١٥٩) وشذرات الذهب (ج ٣ ص ٢٢٣) والنجوم الزاهرة (ج ٤ ص ٢٧٦) وترتيب المدارك وتقريب المسالك (ج ٤ ص ٦٩١) وتبيين كذب المفتري (ص ٢٤٩) ومروءة الجنان (ج ٣ ص ٤١) والمتنظم في تاريخ الملوك والأمم (ج ٨ ص ٦١) وطبقات الفقهاء للشيرازي بتحقيق عباس (ص ١٦٨) والمخطوط (الورقة ٤٩) وعقود الجمان (ج ٢ الورقة ٢٠٢).

منها «كتاب التلقين»^(١)، وكتاب شرحه، وكتاب شرح «الرسالة والنصرة»، لمذهب دار الهجرة»، و«كتاب المعونة» و«أوائل الأدلة»، في مسائل الخلاف بين فقهاء الملة»، و«كتاب الإشراف»، على نُكْت مسائل الخلاف»، و«كتاب الإفادة» في أصول الفقه، وكتاب التلخيص فيه، وغير ذلك. وعليه تفقه أبو عمر وأبو الفضل الدمشقي؛ وروى عنه هارون الفقيه، والمازريُّ البغداديُّ، وأبو بكر الخطيب، وجماعة من أهل الأندلس، منهم القاضي ابن شَمَاح العافقيُّ، وصاحبه مهدي بن يوسف، وغير مَنْ ذَكَر.

وسببُ خروجه عن حضرة بغداد، كلامٌ نُقِلَ عنه أَنَّهُ قالَهُ في الشافعي؛ وطُلب لأجله؛ فعجَّل بالفرار منها، خائفاً على نفسه. قال الشيرازيُّ: وأنشد بعد ارتحاله عنها^(٢): [الطويل]

وَحَقَّ لَهَا مِثْيَ السَّلَامِ الْمَضَاعِفُ ^(٣)	سَلَامٌ عَلَى بَغْدَادَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ
وَإِنِّي بِسَطْنِي جَانِبَيْهَا لَعَارِفُ	لَعَمْرُكَ مَا فَارَقْتُهَا عَنْ قَلِي لَهَا ^(٤)
وَلَمْ تَكُنِ الْأَرْزَاقُ فِيهَا تُسَاعِفُ	وَلَكِنَّهَا ضَاقَتْ عَلَيَّ بِرَحْبِهَا ^(٥)
وَأَخْلَاقُهُ تَنَأَى بِهِ وَتَخَالَفُ ^(٦)	فَكَانَتْ كَخِلٍّ كُنْتُ أَهْوَى دُنُوهُ

ونسب له بَعْضُهُمْ^(٧): [الطويل].

وقائلة لو كان وُدُّكَ صادقاً لبغداد لم ترحل، فكان جوابها

-
- (١) كتاب «التلقين» صغير، ولكنه من خيار الكتب، هكذا جاء في فوات الوفيات.
(٢) وردت هذه الأبيات في أكثر المصادر التي جاءت فيها ترجمة عبد الوهاب المالكي.
(٣) في وفيات الأعيان وفوات الوفيات: «مني سلامٌ مضاعفٌ» وفي البداية والنهاية: «في كل موقف. وحق... مضاعف».
(٤) في وفيات الأعيان وفوات الوفيات: «فوالله ما فارقتها...» وفي الذخيرة: «ما فارقتها قلب لها...» في البداية والنهاية: «فوالله ما فارقتها عند ملالة...».
(٥) في وفيات الأعيان وفوات الوفيات والبدية والنهاية: «عليّ بأسرها».
(٦) في وفيات الأعيان: «وكانت كخِلٍّ...» وفي الذخيرة: «أهوى وصاله، وتنأى به أخلاقه وتحالف».
(٧) الأبيات في الذخيرة وترتيب المدارك.

«يَقِيمُ الرِّجَالُ الْمُسَرُّونَ بِأَرْضِهِمْ وَتَرْمِي الْقَوَى بِالْمُفْتَرِينَ الْمَرَامِيَا»^(١)
«وَمَا هَجَرُوا أَوْطَانَهُمْ عَنْ مُلَاحِظِ وَلَكِنْ حَذَاراً مِنْ شِمَاتِ الْأَعَادِيَا»

ولمَّا وصل مصر، وَبَنِيَّهَ الْمَغْرِبُ، وَصَفَتْ لَهُ بِلَادَهُ، فزهد فيها، وقد كان خَاطَبَ فُقَهَاءَ الْقَيَّرَوَانِ وَرَامَ الْقُدُومَ عَلَى الْأَنْدَلُسِ، وَكُتِبَ أَيْضاً فِي ذَلِكَ إِلَى مُجَاهِدِ الْمُؤَقَّقِ صَاحِبِ دَائِنَةِ؛ فَعَاجَلَتْهُ مَنِيَّتُهُ. وَتَوَفَّى بِمِصْرَ فِي شَعْبَانَ سَنَةِ ٤٢٢، وَقَدْ جَازَ الْمُعْتَرَكُ. وَحُكِيَ أَنَّهُ، لَمَّا أَحْبَسَ الْمَوْتَ، وَهُوَ بِمِصْرَ، إِثَّرَ مَا اتَّسَعَتْ حَالُهُ، قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ! لَمَّا عَشْنَا مُتْنَا!» غَفَرَ اللَّهُ لَنَا وَلَهُ وَرَحِمَنَا وَإِيَّاهُ!

ذِكْرُ الْقَاضِي مَهْدِيِّ بْنِ مُسْلِمٍ^(٢)

وَمِنْ أَقَادِمِ الْقَضَاةِ بِالْأَنْدَلُسِ، قَبْلَ تَوَطُّدِ الدَّوْلَةِ الْمَرْوَانِيَّةِ بِهَا، مَهْدِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ؛ اسْتَقْضَاهُ عَلَى قَرْطَبَةِ عُقْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَاسْتَخْلَفَهُ عَلَيْهَا، وَأَمَرَهُ بِالْقَضَاءِ بَيْنَ أَهْلِهَا، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْوَرَعِ وَالِدِينِ الْمَتِينِ. وَقَبْرُهُ عِنْدَ الْمَصْرِيِّينَ. وَلَمَّا أَرَادَ عُقْبَةُ تَوَلِيَّتَهُ، قَالَ لَهُ: «اكْتُبْ عَهْدَكَ لِنَفْسِكَ!» فَكَتَبَهُ بِخَطِّ يَدِهِ. قَالَ ابْنُ الْحَارِثِ: وَإِنَّهُ الْيَوْمَ لِأَصْلٌ مِنَ الْأَصُولِ لِلْعَهْدِ فِي الْقَضَاءِ.

ذِكْرُ الْقَاضِي عَنْتَرَةَ بْنِ فَلَاحٍ^(٣)

وَمِنْهُمْ عَنْتَرَةُ بْنُ فَلَاحٍ، حَدَّثَ عَنْهُ الشَّامِيُّونَ، وَوَصَفُوا فَضْلَهُ. وَكَانَ تَقِيّاً، وَرِعاً؛ اسْتَسْقَى يَوْماً بِالنَّاسِ عَلَى مَا حَكَاهُ ابْنُ زُرْعَةَ؛ فَأَحْسَنَ فِي قِيَامِهِ فِي الْخُطْبَةِ، وَخَشَعَ النَّاسَ بِوَعظِهِ وَتَذْكِيرِهِ، وَحَرَّكَهُمْ بِدَعَائِهِ وَابْتِهَالِهِ، فَلَمَّا فَرَغَ، قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ عَامَّةِ النَّاسِ؛ فَقَالَ لَهُ: «أَيُّهَا الْقَاضِي الْوَاعِظُ، قَدْ حَسَنَ عِنْدَنَا ظَاهِرُكَ؛ فَحَسَّنَ اللَّهُ

(١) هذا البيت والذي يليه مضمّتان من شعر إِيَّاسِ بْنِ الْقَافِ فِي شَرْحِ الْحِمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ (رَقْمُ ٤١٦) وَإِنْ نَمَّ يَرِدُ الْبَيْتُ الْأَوَّلُ فِي شَرْحِ الْحِمَاسَةِ.

(٢) مهدي بن مسلم من أبناء الأسالمة، وترجمته في قضاة قرطبة (ص ٣٨-٤٣).

(٣) ترجمة عنتر بن فلاح في قضاة قرطبة (ص ٤٤-٤٥).

باطنك! فقال: «اللَّهُمَّ آمين ولنا أجمعين! فهل أضمرت، يا ابن أخي، شيئاً؟» فقال له: «نعم يا قاضي! بتفريغ أهرائك، يتم فضل استسقائك! فقال: «عمري! لقد نصحتني وإني أشهد الله أن جميع ما حواه ملكي من الطعام صدقة لوجه الله الكريم!» ثم أقسم أن لا يضع مقامه حتى يرسل إلى داره؛ فيفرق جميع ما أدخره. قال: فغيث الناس من يومهم غيثاً عاماً.

ذكر القاضي يحيى بن زَيْد^(١)

ومنهم يحيى بن زَيْد التجيبي. ولأه القضاء بالأندلس عمر بن عبد العزيز، على ما روي عن محمد بن وضاح. وكان رجلاً صالحاً، ورعاً، منقضباً، وقد وقع التنبؤ على سيرة مهاجر بن نَوْفَل: وكان من رسمه، إذا اجتمع الناس عنده للحكومة، بدأ بوعظهم وتذكيرهم؛ فلا يزال يخوفهم الله تعالى، ويحذرهم ويال الجدال بالباطل، وما يلحق المُبْطِل من سخط الله - عزَّ وجلَّ - وعقوبته، ويمثل لهم موافقهم بين يديه في القيامة، ثم يذكر ما يلزم القاضي من الحساب، وما يجب عليه من التحري لإصابة الحق، والاجتهاد لتخليص نفسه؛ ثم يأخذ في النوح والبكاء على نفسه. فيكون ذلك دأبه، حتى لربما انصرف عنه أكثرُ المختصمين، باكين، وجِلين، قد تعاطوا الحق بينهم.

ذكر القاضي مُعاوية بن صالح الحَضْرَمي^(٢)

ومن القضاة المتقدمين، مُعاوية بن صالح الحَضْرَمي الحِمَصي. خرج من

(١) ترجم الخشني ليحيى بن يزيد التجيبي فقال: لما دخل عبد الرحمن الأول قرطبة، كان يحيى بن يزيد قاضي قرطبة، فأنبته على القضاء ولم يعزله. وقيل إن عمر بن عبد العزيز هو الذي استقضى يحيى بن يزيد على الأندلس. وكان يحيى من عرب الشام الساكنين بإفريقية، وقد قتل بمنية الرصافة مع من سعى في الثورة على عبد الرحمن الأول. قضاة قرطبة (ص ٤٧-٤٩).

(٢) اختلف الذين ترجموا معاوية في تحديد تاريخ سنة وفاته، فمنهم من قال إنه توفي سنة ١٥٨هـ، ومنهم من قال: سنة ١٧٢هـ، ومنهم من قال: سنة ١٦٨هـ. ترجمته في قضاة قرطبة (ص ٥٠-٦٠) والمغرب في حلى المغرب (ج ١ ص ١٠٢-١٠٣) وجذوة المقتبس (ص ٣٣٩-٣٤٢) وبغية الملتبس (ص ٤٥٨-٤٦١) وتهذيب التهذيب (ج ١٠ ص ٢٠٩-٢١٢) وتذكرة الحفاظ (ج ١ ص ١٦٦-١٦٧).

الشَّامَ إِلَى الْأَنْدَلُسِ؛ فَوَصَلَهَا سَنَةَ ١٢٣، فَاسْتَوطنَ مَدِينَةَ مَالِقَةَ، وَبَنَى بِأَسْفَلِ قَصَبَتِهَا مَسْجِدًا هُوَ مَنْسُوبٌ حَتَّى الْآنَ لَهُ. ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى إِشْبِيلِيَّةٍ؛ فَسَكَنَهَا. ثُمَّ وَلَّاهُ الْأَمِيرُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْقَضَاءَ بِقَرْطَبَةِ. وَكَانَ مِنْ جَلَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَكَبَارِ رِوَاةِ الْحَدِيثِ؛ شَارَكَ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ فِي بَعْضِ رِجَالِهِ كَيْحَيِّ بْنِ سَعِيدٍ وَأَمثالِهِ. وَأَخَذَ عَنْهُ جَمَلَةٌ مِنَ الْأَثَمَةِ، مِنْهُمْ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ. وَذَكَرَ أَنَّ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ رَوَى عَنْهُ أَحَدِيثًا وَاحِدًا. وَكَانَ مَعْنً يُسْتَفْتَى بِعَقْلِهِ وَعِلْمِهِ وَفَهْمِهِ عَنْ مَشَاوِرِهِ غَيْرِهِ. وَرَحَلَ إِلَيْهِ زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ مِنَ الْكُوفَةِ؛ فَسَمِعَ مِنْهُ بِالْأَنْدَلُسِ حَدِيثًا كَثِيرًا. وَتَوَفَّى بِقَرْطَبَةِ، وَدُفِنَ بِبَقِيعِ رِبَضِهَا؛ وَصَلَّى عَلَيْهِ الْأَمِيرُ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمَشَى عَلَى قَدَمَيْهِ فِي جَنَازَتِهِ؛ وَذَلِكَ سَنَةَ ١٦٨.

ذِكْرُ الْقَاضِي نَصْرِ بْنِ ظَرِيفِ الْيَحْصَبِيِّ (١)

وَمِنْهُمْ نَصْرُ بْنُ ظَرِيفِ الْيَحْصَبِيِّ. وَلِيَ الْقَضَاءَ زَمَانًا، عَلَى مَا حَكَاهُ أَبُو عَمْرِو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، فَسَارَ فِيهِ بِأَجْمَلِ سِيرَةٍ: مِنْهَا عَمَلُهُ فِي قَضِيَّةِ حَبِيبِ الْقُرَشِيِّ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى الْأَمِيرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُعَاوِيَةَ؛ فَشَكَى إِلَيْهِ بِالْقَاضِي، وَذَكَرَ أَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يُسَجَّلَ عَلَيْهِ فِي ضِيْعَةٍ قِيَمَ فِيهَا، وَادَّعَى عَلَيْهِ الْاِغْتِصَابَ لَهَا، وَلَاذًا بِالْأَمِيرِ مِنْ إِسْرَاعِ الْقَاضِي إِلَى الْحُكْمِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَبَيُّنٍ، فَأَرْسَلَ الْأَمِيرُ إِلَيْهِ، وَكَلَّمَهُ فِي حَبِيبٍ، وَنَهَاهُ عَنِ الْعَجَلَةِ عَلَيْهِ؛ فَخَرَجَ ابْنُ ظَرِيفٍ مِنْ يَوْمِهِ، وَعَمِلَ بِضِدِّ مَا أَرَادَ الْأَمِيرُ، وَأَنْفَذَ الْحُكْمَ. وَبَلَغَ الْخَبَرَ حَبِيبًا؛ فَدَخَلَ إِلَى الْأَمِيرِ مُتَغَرًّا (٢) غِيظًا؛ فَذَكَرَ لَهُ مَا عَمِلَهُ الْقَاضِي، وَوَصَفَهُ بِالِاسْتِخْفَافِ بِأَمْرِهِ وَالنَّقْضِ لَهُ، وَأَغْرَاهُ. فَغَضِبَ الْأَمِيرُ عَلَى الْقَاضِي وَاسْتَحْضَرَهُ؛ فَقَالَ لَهُ: «مَنْ أَمَرَكَ عَلَى أَنْ تَنْفِذَ حُكْمًا، وَقَدْ أَمَرْتُكَ بِتَأْخِيرِهِ وَالْإِنَاءَةَ بِهِ؟» فَقَالَ لَهُ: «قَدَّمَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّمَا بَعَثَهُ اللَّهُ بِالْحَقِّ، لِيَقْضِيَ بِهِ عَلَى الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ، وَالشَّرِيفِ وَالْدُنْيِيِّ. وَأَنْتَ أَيُّهَا الْأَمِيرُ، مَا الَّذِي حَمَلَكَ عَلَى أَنْ

(١) تَرَحَّمُ لَهُ ابْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ الْأَبَّارِ بِاسْمِ «نَصْرِ بْنِ ظَرِيفٍ» بِالطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ. انْظُرِ الْمَغْرِبَ فِي حُلِيِّ الْمَغْرِبِ (ج) ١ ص ١٤٤) وَالتَّكْمِلَةَ (ص ٤١٥).

(٢) مُتَغَرًّا غِيظًا: مُتَوَقِّدًا مِنَ الْغِيظِ؛ يُقَالُ: وَغَرَّ يُوغِرُ إِذَا تَوَقَّدَ مِنَ الْغِيظِ. مُحِيطُ الْمُحِيطِ (وغيره).

تتحامل لبَعْضِ رِعَيْتِكَ عَلَى بَعْضٍ، وَأَنْتَ تَجِدُ مَدْوَحَةً أَنْ تَرْضِي مِنْ مَالِكَ مَنْ تَغْنَى بِهِ، وَتَمَدَّ الْحَقُّ لِأَجْلِهِ؟» فَقَالَ لَهُ: «جَزَاكَ اللَّهُ، يَا بَنَ ظَرِيفَ، خَيْرًا!» وَخَرَجَ الْقَاضِي؛ فَدَعَا بِالْقَوْمِ الَّذِينَ صَارَتْ الضَّيْعَةُ إِلَيْهِمْ بِالاستحقاق، وَكَلَّمَهُمْ؛ فَوَجَدَهُمْ رَاضِينَ بِبَيْعِهَا؛ إِنْ أَجْزَلَ لَهُمُ الثَّمَنُ. فَعَقَدَ فِيهَا الْبَيْعَ مَعَهُمْ، وَصَارَتْ إِلَى حَبِيبٍ. فَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ يَقُولُ: «جَزَى اللَّهُ ابْنَ ظَرِيفَ عَنَّا خَيْرًا! كَانَتْ بِيَدِي ضَيْعَةٌ حَرَامٌ؛ فَجَعَلْتُهَا حَلَالًا!» وَكَانَ هَذَا الْقَاضِي، مِنْ زُهْدِهِ وَوَرَعِهِ، إِذَا شُغِلَ عَنِ الْقَضَاءِ يَوْمًا وَاحِدًا، لَمْ يَأْخُذْ لَذَلِكَ الْيَوْمَ أَجْرًا.

ذِكْرُ الْقَاضِي يَحْيَى بْنِ مَعْمَرٍ (١)

وَمِنْهُمْ يَحْيَى بْنُ مَعْمَرٍ. لَهُ رَحْلَةٌ إِلَى الْمَشْرِقِ، لَقِيَ فِيهَا أَشْهَبَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَسَمِعَ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ. وَكَانَ فِي مَذْهَبِهِ وَرِعًا، زَاهِدًا، فَاضِلًا. اسْتَقْضَاهُ الْأَمِيرُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (٢). وَكَانَ صَلِيبَ الْقَنَاءَةِ، قَلِيلَ الْمِبَالَاةِ بِالْعَتَبِ فِي سَبِيلِ الْحَقِّ؛ وَكَانَ، إِذَا أَشْكَلَ عَلَيْهِ أَمْرٌ مِنْ أَحْكَامِهِ، كَتَبَ فِيهِ إِلَى أَصْبَغَ بْنِ الْفَرَجِ وَنُظَرَائِهِ بِمِصْرَ، فَكَشَفْتَهُمْ عَنْ وَجْهِ مَا يَرِيدُ عِلْمَهُ؛ فَيَحْقُقُ عَلَيْهِ ذَلِكَ فَقَهَاءُ الْأَنْدَلُسِ. وَكَانَ هُوَ قَلِيلَ الرِّضَا عَنْ طَلَبَةِ قَرْطُبَةَ، شَدِيدَ التَّقْضِي عَلَيْهِمْ، لَا يَلِينُ لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِمَّا يَرِيدُونَ، وَلَا يَصْغِي إِلَيْهِمْ؛ وَبَلَغَ مِنْ تَجَاهُلِهِ عَلَيْهِمْ أَنْ سَجَّلَ بِالسَّخْطَةِ عَلَى تِسْعَةِ عَشَرَ مِنْهُمْ؛ فَنفَرُوا عَنْهُ بِأَجْمَعِهِمْ. وَنَشَأَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى لِأَجْلِ ذَلِكَ عِدَاوَةٌ، فَسَعَى فِي عَزْلِهِ عِنْدَ الْأَمِيرِ، وَأَقَامَ عَلَيْهِ بِمَا زَعَمَهُ الشُّهُودُ، فَعَزَلَهُ.

وَلَمَّا اخْتُصِرَ ابْنُ مَعْمَرٍ، وَهُوَ بِلَدِ إِشْبِيلِيَّةَ، وَأَيَقِنَ بِالْمَوْتِ، قَالَ لِمَوْلَى لَهُ، عَلَى مَا حَكَاهُ الزَّاهِدُ عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ: «أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ، إِذَا أَنَا مُتُّ، إِلَّا مَا ذَهَبَتْ إِلَى قَرْطُبَةَ؛ فَقَفْتُ بِيَحْيَى بْنِ يَحْيَى، وَقُلْتُ لَهُ: يَقُولُ لَكَ ابْنُ مَعْمَرٍ: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾» (٣). فَفَعَلَ ذَلِكَ مَوْلَاهُ لَمَّا مَاتَ سَيِّدُهُ، وَبَلَغَ يَحْيَى مَا

(١) تَرْحِمَةُ الْقَاضِي يَحْيَى بْنِ مَعْمَرٍ فِي قَضَاةِ قَرْطُبَةَ (ص ١٠٣-١٠٩، ١١٢) وَالْمَغْرِبُ فِي حُلَى الْمَغْرِبِ (ح ١ ص ١٤٧-١٤٨) وَجَذْوَةُ الْمُقْتَبِسِ (ص ٣٧٩) وَبَغِيَّةُ الْمُتَمَتِّسِ (ص ٥٠٧) وَتَارِيخُ عُلَمَاءِ الْأَنْدَلُسِ (ص ٨٩٧-٨٩٨).

(٢) هُوَ الْأَمِيرُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَوَّلُ الَّذِي حَكَمَ الْأَنْدَلُسَ مِنْ عَامِ ١٣٨ هـ حَتَّى عَامِ ١٧٢ هـ.

(٣) سُورَةُ الشُّعَرَاءِ ٢٦، آيَةُ: ٢٢٧.

تقرّعه به . قال : فبكى وقال : « إنا لله وإنا إليه راجعون ! ما أظنّ الرجل إلّا خدعنا فيه »
ثمّ ترخّم عليه ، واستغفر له .

ذكر القاضي المُصعّب بن عمران^(١)

وقد تقدّم الكلام في إباية المُصعّب بن عمران عن القضاء ، أيّام خلافة الأمير عبد الرحمن بن معاوية^(٢) . فلمّا ولي ابنه هشام^(٣) المُلك ، اختار المُصعّب للقضاء ، واستحضره ، وقال له : « قد علمتُ أنه إنما منعك عن القبول من أبي - رحمه الله - الأخلاق التي كانت فيه . وقد عرفت أخلاقي وبلوتها : فاحمل عني همّ القضاء » فأباه واستعفاه ؛ فغضب هشام ، وعزم عليه عزماً شديداً ، وتهذّده ، وأوعده . وذكر بعضهم أنه قال : « لئن لم تعمل على القضاء ، لأسطونّ بك سطوة تُزيل اسم الحِلْم عني » فلمّا رأى ذلك ، وخاف على نفسه ، تولّى له العمل كرهاً ؛ واشترط على هشام أن يأذن له في اطلاع ضيعته يومئذ في الجمعة ؛ السبت والأحد ، ويحكم لسائر الأيام ، فأجابه إلى ذلك . ولم يزل على قضاء الأمير هشام إلى أن توفي ؛ فأقرّه ابنه الحكم ؛ وكان قد عرف صلابته وتنفيذه الأحكام ؛ فاشتدّ معه ، وصار يؤيّده ، ولا يسمع فيه مقالة طاعين ، ويجيز أفعاله ، وينفذ أحكامه ، وإن وقعت بغير المحبوب منه .

وفي كتاب الحسن بن محمد : إنّ العبّاس بن عبد الملك المروانيّ اغتصب رجلاً من أهل جَيّان ضيعته ، فبينا هو يُنازعه فيها ، هلك الرجل ، وترك أيتاماً صغاراً . فلما ترعرعوا ، وسمعوا بعدل القاضي مُصعّب وقضائه ، قدموا قرطبة ، وأنهبوا إليه مظلّمتهم بالعبّاس ، وأثبتوا ما وجب إثباته ؛ فبعث القاضي في العبّاس . وأعلمه بما دفعه إليه الأيتام ، وعرفه بالشهود عليه ، وأعذر إليه فيهم ، وأباح له المدافع ، وضرب له الآجال . فلمّا انصرمت ، ولم يأت بشيء ، أعلمه أنه ينفذ الحكم عليه . ففزع

(١) ترجمة القاضي المصعب بن عمران في قضاة قرطبة (ص ٦٧ - ٧٢) والمغرب في حلى المغرب (ج ١ ص ١٤٤).

(٢) تقدم ذلك (ص ٢٧).

(٣) ولي هشام بن عبد الرحمن الأول إمارة الأندلس من سنة ١٧٢هـ إلى سنة ١٨٠هـ . ترجمته في جذوة المقتبس (ص ١٠) وبغية الملتبس (ص ١٣) والحلة السيرة (ج ١ ص ٤٢ - ٤٣).

العبّاس إلى الأمير الحَكَم، وسأله أن يوصي إلى القاضي التخلّي عن النظر في قصّته، ليكون هو الناظر فيها. فأوصل إليه الأمير ذلك مع خَلِيفَة له من أكابر فتيانه؛ فلمّا أدّى الوصية إليه، اشتدّت عليه، وقال: «إن القوم قد أثبتوا حقّهم! ولزمهم في ذلك عناءٌ طويلٌ ونصبٌ شديدٌ، لبُعْد مكانهم، وضُغف حالتهم. وفي هذا على الأمير - أعزّه الله - ما فيه! فلستُ أتخلّى عن النظر وإنفاذ الحُكم لوجهه. فليَقْعَل الأميرُ بعده ما يراه صواباً من رأيه» فرجع الرسول إلى الأمير بجوابه، فوجم منه؛ وجعل العبّاس يغيره بمُضْعَب، ويقول: «قد أعلمتُ الأمير بشدّة استخفافه وغلطه في نفسه، وتقديره أنّ الحُكم له. ولا حُكمَ للأمير عليه» فأعاد الإرسال إليه بعزمه منه، يقول: «لا بدّ لك من أن تكفّ عن النظر في هذه القضية؛ لأكون أنا الناظر فيها» فلمّا جاءه بعزمته، أمره بالعود؛ ثمّ أخذ قرطاساً، فسوّاه، وعقد فيه حُكمه للقوم بالضيعة؛ ثمّ أنفذه لوقته بالإشهاد عليه. ثمّ قال للرسول: «أذهب إلى الأمير - أصلحه الله - فاعلمه أنني قد أنفذت ما لزمني إنفاذه من الحقّ خوفُ الحادثة على نفسي، ورهبةُ السّؤال عنه. وإن شاء نفذه، فذلك له! يتقلّد منه ما شاء» فذهب مغضباً، وحرّق كلام القاضي؛ وحكي عنه أنّه قال: «قد حكمتُ بالعدل؛ فليَنقُضه الأمير إن قدر!» فاستشاط غيظاً، وأطرق مليّاً، والعبّاس يُهيج غضبه! وهمّ بمُضْعَب، إلى أن تداركته عِصمةُ من الله، ثبتّت بصيرته، فسرّي عنه، وقال للعبّاس: «ارْبَعْ على ظَلْعِكَ»^(١)! فما أشقاه مَنْ جرى عليه قلم القاضي! ففَقَّ عند أمره! فإنه أشبه بنا وأولى بك» وأقام على حُسن رأيه في القاضي، ولم يعرضه.

وقول الأمير: «ارْبَعْ على ظَلْعِكَ» معناه: «إنك ضعيفٌ فأنتَه عَمَّا لا تطيقه». قال صاحب «الأفعال»: ارْبَعْتَ على الشيء: عطفتَ عليه؛ ومنه: ارْبَعْ على نفسك: قال أبو عثمان: معناه: الزم أمرَكَ وشأنَكَ. قال: وتمثّل المأمونُ، حين وضع رأس محمد المخلوع بين يديه، بقول الشاعر: [البسيط]

(١) ارْبَعْ على ضَلْعِكَ: توقّف؛ ومنه قول المتنبي [الكامل]:
أَقْصِرْ وَلَسْتَ بِمُقْصِرٍ جُذْتُ المَدَى وَيَلْفَتُ حَيْثُ النَجْمُ تَحْتَكَ فَارْبَعَا
ديوان المتنبي (ص ١١٦)، ومحيط المحيط (ربع).

يا صاحبَ البَغْيِ، إِنَّ البَغْيَ مَصْرَعَةٌ فَأَرْبَعٌ عَلَيْكَ فَخَيْرُ الْقَوْلِ أَعَدْلُهُ
فلو بغى جَبَلٌ يوماً على جَبَلٍ لَأَنْدَكَ مِنْهُ أَعَالِيهِ وَأَسْفَلُهُ

وقال الهَرَوِيُّ: في حديث بعضهم، إنه لا يربح على ظَلْعِكَ مَنْ لَيْسَ يَحْزَنُهُ
أَمْرُكَ. سمعتُ أبا محمد القَرَشِيَّ يقول: معناه: لا يقيم عليك، في حال ضعفك، من
ليس يحزنه أمرُكَ، أي لا يهتمُّ بشأنك إلا من يحزنه حالُكَ. قال: وأصلُهُ من «رَبَعَ
الرجلُ يَرْبَعُ ربوعاً» إذا أقام بالمقام. والظَّلْعُ: العَرَجُ كأنه يقول: لا يقيمُ على
عَرَجِكَ، إذا تخلفتَ عن أصحابك، إلا من يهتمُّ بشأنك.

وكان المُضْعَبُ يشاور في شأنه صَفْصَعَةُ بن سَلَامٍ، وعبد الرحمن بن موسى،
وعبد الملك بن الحسن، والغازي بن قَيْسٍ، وأمثالهم. وقال فيه ابنُ عبد البر، وقد
ذكره: يكنى أبا محمد؛ شامي الأصل، دخل الأندلس في أيام الأمير عبد الرحمن؛
واستقضاه هشام. وكان يروي عن الأوزاعي وغيره. وكان لا يقلد مذهباً، ويقضي
بما يراه صواباً. وكان خيراً فاضلاً.

نَبَذَ مِنْ أَخْبَارِ مُحَمَّدَ بْنِ بَشِيرٍ الْمَعَاوِرِيِّ (١) وَبَعْضُ سِيرِهِ

كان هذا الرجل - رحمه الله - مَمَّنْ لَقِيَ مالِك بن أنس عند توجُّهه إلى حَجِّ بَيْتِ
الله الحرام. فلَمَّا عاد إلى الأندلس، استقضاه الحَكَم بن هشام؛ وقَبِلَ قضاءه على
شروط؛ منها نفاذُ حُكْمِهِ على كلِّ أحدٍ، من الأمير إلى حارس السوق؛ وأنه، إذا ظهر
له العجز من نفسه، أعفى، وأن يكون رزقه كفافاً من المال الفَنِيِّ. وكان من صدور
القضاة، وذوي المذاهب الجميلة، شديد الشكيمة، ماهر العزيمة.

قال أحمد بن خالد: وكان أوَّلُ ما أنفذه في قضائه التسجيلَ على الأمير
الحَكَم؛ في رَحَى القنطرة، إذ قيم عليه فيها، وثبت عنده من الدَّعي وسمع من بَيِّنَتِهِ ما
أعذر به إلى الأمير الحَكَم؛ فلم يكن عنده مدفع، فسَجَّلَ فيها، وأشهد على نفسه.

(١) ترجمة محمد بن سعيد بن بشير في قضاة قرطبة (ص ٧٣-٨٨) والمغرب في حلى المغرب (ج ١ ص ١٤٤ -
١٤٦) والذيل والتكملة (ج ٦ ص ٢٠٨) والتكملة (ص ٣٥٥) وبغية الملتبس (ص ٦٢ - ٦٤) ونفح
الطيب (ج ٢ ص ١٤٣-١٤٩).

فلما مضت مُدَّتُهُ، ابتاعها ابتياعاً صحيحاً. فكان الحكم بعد ذلك يقول: «رحم الله محمد بن بشير! لقد أحسن فيما فعل بنا على كره منا: كان بأيدينا شيءٌ مشتبهُ؛ فصَحَّحه لنا، وصار حلالاً، طيبَ الملك في أعقابنا» ومما يُذكر عليه أن رجلاً كان يدلّس^(١) في كتب الوثائق، وإنه عقد وثيقة باطل على رجل من التجار، وقام بذلك عند محمد بن بشير. فلما صحَّ لديه تدليسه، أمر بقطعه؛ فقُطعت يده. وكان إذا اختلفت عليه الفقهاء بقرطبة، وأشكل عليه الأمر في قضية، كتب إلى عبد الرحمن بن القاسم بمصر، وإلى عبد الله بن وهب، وأشباههما؛ وربما قبل الشاهد على التوشم.

ونُقِلَ عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن يحيى عن أبيه أنه قال لمحمد بن بشير «إن الحالات تتغيّر، ولا تثبت. فإذا عدلَ عندك الرجلُ بحكم شهادته، ثمّ تطاول أمره، وشهد عندك ثانيةً، فكلّفهُ التعديل، وأخّر فيه الكشف؛ فاعملْ بحسب الذي يبدو لك». فقبل ذلك منه ابن بشير. فلما أشعر الناس به أخذوا حذرهم منه.

ومن كتاب محمد بن حارث، حديثُ أحمد بن خالد؛ قال: سمعنا محمد بن وضاح يقول^(٢): وكَّلَ سعيدُ الخَيْرِ بن الأمير عبد الرحمن بن معاوية عند القاضي محمد بن بشير وكيلاً يخاصم عنه في شيءٍ اضطرَّ إليه. وكانت بيده فيه وثيقة، فيها شهادات^(٣) من أهل القبول، وقد أتى عليهم الموت؛ فلم يكن فيها من الأحياء إلا الأمير الحَكَم بن هشام وشاهد آخر مُبرَّرٌ. فشهد ذلك الشاهدُ عند القاضي، وضُرِبَت الآجال على وكيله في شاهدٍ ثانٍ رجي^(٤) به الخصام فدخل سعيد الخير بالكتاب إلى الأمير الحَكَم، وأراه شهادته في الوثيقة (وكان قد كتبها قبل الإمارة^(٥))، في حياة والده وعُزِّفه مكان حاجته إلى أدائها عند قاضيه، خوفاً من بطول حقّه. وكان الحَكَم يعظّمُ سعيد الخير عمّه، ويلزم مبرّته؛ فقال له: «يا عمّ، إنّنا لسنا من أهل الشهادات؛

(١) يُدْلَسُ: يخدع. لسان العرب (دلس).

(٢) النص في نفع الطيب (ج ٢ ص ١٤٦-١٤٨).

(٣) في نفع الطيب: «شهادات شهود قد ماتوا، ولم يكن فيها...»

(٤) في نفع الطيب: «وجدّه به الخصام».

(٥) في نفع الطيب: «قبل الخلافة».

فقد التبسنا من فتن هذه الدنيا بما لا تجهله؛ ونخشى أن توقفنا مع القاضي مَوْقَفَ مخزاةٍ، كُنَّا نفديه بملكنا. فَصَرُّ في خصامك إلى ما صيرَكَ الحقُّ إليه! وعلينا خَلْفُ ما انتقصك! فأبى عليه سعيد الخير، وقال: «سبحان الله! وما عسى أن يقول قاضيك في شهادتك، وأنت وليته، وهو حسنة من حسناتك؟ ولقد لزمك^(١) في الديانة أن تشهد لي بما علمته ولا تكتمني ما أخذ الله عليك!» فقال له الأمير: «بلى! إن ذلك لمن حَقَّ كما تقول. ولكنك تُدْخِلُ به علينا داخلة؛ فإن أعفيتنا منه، فهو أحبُّ إلينا؛ وإن اضطررنا، لم يمكننا^(٢) عقوبك». فعزم عليه سعيد الخير عَزْمَ من لم يشكَّ أن قد ظفر بحاجته. وضابقتها الآجال؛ فآلَحَ عليه؛ فأرسل الأميرُ الحَكَمَ عند ذلك عن^(٣) فقيهين من فقهاء حضرته، وخطَّ شهادته تلك بيده في قرطاس، وختم عليه^(٤) بخاتمه، ودفعا إلى الفقيهين، وقال لهما: «هذه شهادتي بخطِّي تحت طابعي^(٥)! فأدِّياها إلى القاضي» فأتياه بها إلى مجلسه، في وقت قعوده للسمع من الشهود، فأدِّياها إليه؛ فقال لهما: «قد سمعتُ منكما؛ فقوموا راشدين» وانصرفا. وجارت^(٦) دولة وكيل سعيد الخير؛ فتقدَّم إليه مذلاً، واثقاً بالخلاص؛ فقال له: «أيها القاضي، قد شهد عندك الأمير - أصلحه الله - فما تقول؟» فأخذ القاضي كتاب الشهادة، ونظر فيه؛ ثمَّ قال للوكيل: «هذه شهادة لا تعمل بها عندي! فجيءُ بشاهد عدلٍ!» فدهش الوكيل، ومضى إلى موكله؛ وأعلمه؛ فركب من فوره إلى الأمير الحَكَمَ وقال له: «ذهب سلطاننا وأزيل بهاؤنا! ويجترى هذا القاضي على ردِّ شهادتك، والله تعالى قد استخلفك على خلقه، وجعل الأمر في دمائهم وأموالهم إليك! هذا ما لا ينبغي أن تحتمله عليه^(٧)» وجعل يغريه بالقاضي، ويعرضه على الإيقاع به. فقال له الحَكَمَ: «وهلَّ شكَّكتُ أنا في هذا؟ يا عمُّ، القاضي، والله! رجلٌ صالحٌ، لا تأخذه في الله لومة لائم! فقلْ الذي يجبُ عليه، ويلزمه، ويسدُّ باباً كان يصعبُ علينا الدخول منه!

(١) في نفح الطيب (ص ١٤٧): «لزمك».

(٢) في نفح الطيب: «لم يمكننا».

(٣) في نفح الطيب: «إلى».

(٤) كلمة «عليه» بساقطة من نفح الطيب.

(٥) في نفح الطيب: «تحت ختمي».

(٦) في نفح الطيب: «وجاء وكيل سعيد الخير».

(٧) في نفح الطيب: «هذا ما لا يجب أن تحمِّلَ عليه».

فأحسن الله عَنَّا وعن نفسه جزاءه» فغضب سعيد الخير من قوله، وقال له: «هذا حَسْبِي منك» فقال له: «نعم! قد قضيتُ الذي كان عليّ؛ ولستُ، والله! أعارض القاضي فيما احتاط به لنفسه، ولا أخون المسلمين في قبض يد مثله». ولما عوتب ابن بشير فيما أتاه من ذلك، قال لمن عاتبه: «يا عاجز، ألا^(١) تعلم أنه لا بدَّ من الإعذار في الشهادات؟ فمن كان يجترئُ على الدفع في شهادة الأمير لو قبلتها؟ وإن^(٢) لم أعذر، بخستُ المشهود عليه بعض حقّه».

وكان القاضي محمَّد بن بشير لا يجيز الشهادة على الخطِّ في غير الأحباس، ولا يرى القضاء باليمين مع الشاهد. ولذلك اعتلَّ عند شهادة الأمير الحَكَم في خصومة عمّه سعيد الخير بما اعتلَّ. ومسألة اليمين مع الشاهد مما اختلف فيه أهلُ العلم؛ فأما مالك، فإنه كان يرى ذلك؛ وأما اللَّيْث، فإنه كان يرى أنَّ كلَّ حقٍّ لم يشهد عليه عدْلانِ بالله تعالى لم يرد إتمامه. قال عُبيد الله بن يحيى: وكان أبي - رحمه الله - يحتجُّ بقول اللَّيْث. ويُحكى عن محمَّد بن بشير أنه لم يحكم في ولايته باليمين مع الشاهد، ولا حكماً واحداً. وفي «أحكام» ابن أبي زياد: قال محمَّد بن عُمَر بن لُبابة: قد علم القاضي - حفظه الله - اختلاف أهل العلم، وما ذهب إليه مالك، وأصحابه من اليمين مع الشاهد، وما ذهب إليه قضاةُ بلدنا منذ دخلته العربُ، من أنَّهم لا يرون اليمين مع الشاهد، ولا يقضون به. فليختير القاضي ما أَراده الله. وإني لمتوقِّف على الاختيار في هذا، لِمَا ظهر لي من فساد الناس، وقلة الدعة في الشهادة. ومن «نوازل» أبي الأصبغ بن سَهْل: قال ابن حبيب: حدَّثني ابن أبي أُويس، عن سليمان بن بلال، عن يونس بن يزيد، عن سلمة بن قيس، أنَّ رسولَ الله ﷺ استشار جبريل عليه الصلاة والسلام في القضاء باليمين مع الشاهد الواحد؛ فأمره بذلك. وعن عليّ بن أبي طالب أن رسولَ الله ﷺ قضى في الحقوق به؛ وقضى بذلك عليٌّ وشُريح. قال مالك: مضتْ به السُّنَّة؛ يحلف الطالب مع شاهده، ويستحقُّ حقّه؛ فإن نكل، حلف المطلوب، وإلَّا غرم، وذلك في الأموال خاصَّة، لا في الحدود، ولا في النكاح، ولا في الطلاق، ولا في العتاق والمعرفة

(١) في نفع الطيب (ص ١٤٨): «أما».

(٢) في نفع الطيب: «ولولم...».

والفرية^(١) وأجمع عليه القائلون باليمين مع الشاهد من الحجازيين وغيرهم، أنه لا يُقضى به إلاّ الأموال والديون وغيرهما. وقال عمرو بن دينار، وهو حديث ابن عباس عن النبي ﷺ.

وقال ابن حبيب، عن مُطَرَف، عن مالك: يجوزُ اليمين مع الشاهد في الحقوق، والجراح عمدها وخطئها، وفي المشاتمة، ما عدا الحدود من الفرية والسرقة والطلاق. قال: وحدثني أَصْبَغُ بن الفَرَج، عن ابن وَهَب، عن أبي، عن أبيه، أن عمر بن عبد العزيز كان يقضي به في المشاتمة وفي الجراح والخطأ، ولا يجيزه في الفرية والطلاق والعتاق وأشباهه. ثم قال القاضي: وهذا الباب كثيرة. والمراد منه الإعلام بالمذاهب في الشاهد واليمين، وما جر العمل في الأندلس وقد ذكرناه، ومن صَحَّ نظره في أحوال الناس اليوم والمم باختلاف الشهادات لم تطب نفسه على القضاء، ولا مع الشاهد المُبرَز في العد والنباة، والله الموفق للصواب.

وترك الحُكْم بالشاهد الواحد مع اليمين من المسائل الأربع التي خالف أهل الأندلس فيها قديماً مذهب مالك بن أنس؛ وهي أن لا يحكموا بالخلطة، ولا بالشاهد اليمين. وأجازوا كراء الأرض بالجزء ممّا يخرج منها، وهو مذهب الليث بن سعد، وأجازوا غرس الشجر في المساجد، وهو مذهب الأوزاعي.

ولم يزل محمد بن بشير متولياً خطة القضاء إلى أن توفي سنة ١٩٨. قال عنه بقي بن مخلد، وقد ذكره، وأثنى عليه: كانت له في قضاياها مذاهب ودقائق، لم تكن لأحد قبله بالأندلس، ولا بفاس، ولا بمن تقدّم من صدور هذه الأمة رحمه الله وأرضاه!

ومن المطالب التي للقاضي على سلطانه، حسبما شرطه ابن بشير محمد بتوليته، الإعانة له على ما أهله إليه من القيام بخطته، وإمضاء أحكام الحق على جهته والأقربين من عشيرته، فضلاً عن خوله^(٢) وحاشيته. وقد كان الخليفة المدعو!

(١) الفرية: الكذب. القاموس المحيط (فري).

(٢) الخول، بالفتح: العبيد والإماء. محيط المحيط (خول).

بالمنصور، من بني العبّاس بن عبد المُطَّلِب، بالمشابة التي كان عليها من شموخ أنفه وسمو سلطانه. فما زاده التذلل للحكم الشرعي إلا رفعة إلى رفعة، وعزة إلى عزته. فقد جرى حتّى الآن المثل بما حدث له مع محمد بن عفران، قاضي المدينة في وقته؛ وذلك أنه لما وصل إليها حاجاً، تظلم منه الجمّالون، وصاحوا على القاضي. قال الشيباني: «فكنتُ كاتبه؛ فأمرني أن أكتب إلى المنصور رقعة في الحضور مع من تظلم منه. فقلتُ: «تعفيني من هذا! فإنه يعرف خطي» فقال: «إذا لا يحملها غيرك» فكتب، ثمّ ختم الكتاب، ومضيتُ، ودفعته إلى الربيع، واعتذرتُ. وقال: «لا عليك» ودخل بالكتاب، ثمّ خرج، فقال: «أيها الناس، إنّ أمير المؤمنين يقرأ عليكم السلام، ويقول لكم: قد دُعيتُ إلى مجلس الحكم الشرعي؛ فلا يتبعني أحدٌ منكم، ولا يكلمني، ولا يقيم إليّ إذا خرجتُ» قال: «ثمّ برز، وبعضُ وزرائه بين يديه، وأنا خلفه، وهو في منزَرٍ ورداء؛ فلم يقيم إليه أحدٌ. فلما دخل المسجد، بدأ بالقبر، فسلم على رسول الله ﷺ ثمّ قال للربيع: «أخشى أن تدخل ابنَ عمران مني هيبةً، فيتحوّل عن مجلسه. ولئن فعل، لا وليّ لي ولايةً أبداً» ثمّ سار إلى القاضي، فلما رآه، وكان متكياً، ألقى رداءه عن عاتقه، ثمّ احتبى^(١) ودعا بالخصوم، ثمّ قضى لهم بحقّهم، وانفصل الخليفة إلى محله. فلما وصل، أمر الربيع بإحضار القاضي، فلما دخل عليه، قال له: «جزاك الله عن دينك وعن نفسك وعن خليفتك أحسن جزائه» وأمر له بعشرة آلاف درهم. فبقي هذا الفعل من المنصور عبد الله العبّاسي معدوداً، على مرّ الأيام، في مناقبه، معروفاً من فضائله، مرسوماً في كتاب حسناته.

وينبغي للقاضي أن يكون شديد التثبت فيما أسند إليه من أمانته، غير هائب في الحقّ لسلطانه، ولا متبعاً له فيما يقدح في وجه ورعه وظاهر أحكامه. ولقضاء العدل في هذا الباب أخبارٌ حسان، منها قصّة أحمد بن أبي داود^(٢) مع الوائق، في المسألة التي أغراه بها كاتبه عبد الملك بن الزيات، ورام إغضابه عليه؛ وهي مسألة الأعراب الذين كتب له فيهم عتاب بن عتاب؛ فإنهم كسروا السجن، وهربوا، فقطعوا الطريق،

(١) احتبى: جمع بين ظهره وساقيه وجلس ليصير كالمتنبد. محيط المحيط (حبا).

(٢) في الأصل: «داود».

وارتكبوا العظائم، وانتهكوا المحارم؛ ولقد ظفر بهم. ووافق الدواة التي كان الواثق يكتب بها بين يدي قاضيه ابن أبي داود؛ فقال له: «قَدَّمْهَا إِلَيَّ» لاَوْقَعَ بها في ضرب أعناق هؤلاء الفتكة» فأمسك؛ فقال له الواثق: «أنت قرأت عليّ قديماً أنَّ خالد بن الوليد كتب إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - في قوم عَتَوْا وأفسدوا وقتلوا، يستأمره في أمرهم. فكتب إليه بضرب أعناقهم. أفلا ترضى أن أكون مثل خالد وأجري مجراه؟» فأقبل القاضي عليه وقال: «سألتك بالله العظيم! أنت كَعُمَرُ وعَتَابُ كخالد! أشركك في دمانهم وأعينك على ما تريد من أمرهم» فأمسك الواثق على المراجعة وقال لغلّامه: «قَدِّمِ الدَّوَاةَ! فَإِنَّا لَا نُكَلِّفُ أَبَا الْعَبَّاسِ مَا يَشُقُّ عَلَيْهِ».

وعلى كلِّ حاكم أن يكون شديد الحذر من دسائس نفسه، قاطعاً أسباب مطامعه، وأن لا يكون من شأنه حبُّ المدح في وجهه، والركون إلى الشناء على سِيَمِهِ؛ فإنه مهما عُرِفَ بذلك، تُضَوِّجُك به، وأكثر الوقوع في جنابه، والتهاون بناحيته. قال ابن يونس: بل يكون همُّه في ثلاث خصال: رضاء ربه، ورضاء سلطانه، ورضاء من يلي عليه. وكان الشافعي يقول: «لما رأيتُ الناس لا يجتمعون على حالة، أخذتُ لنفسِي بالذي هو أولى». ونظم بعضهم هذا المعنى، فقال:

[الكامل]

اعْمَلْ لِنَفْسِكَ صَالِحاً لَا تَحْتَفِلْ بِكَبِيرٍ قَبِيلٍ فِي الْأَنَامِ وَقَالَ
فَالنَّاسُ لَا يُرْجَى اجْتِمَاعُ قُلُوبِهِمْ لَا بُدَّ مِنْ مَعْنٍ عَلَيْكَ وَقَالَ

ذكر القاضي الفَرَجِ بْنِ كِنَانَةَ^(١)

ومن الفقهاء المعدودين بالأندلس في صدور القضاة، الفَرَجُ بْنُ كِنَانَةَ الكِنَانِيُّ. رحل إلى المشرق، وسمع من عبد الرحمن بن القاسم وغيره. ولما قدم من رحلته، اسْتَخْلَصَهُ الأميرُ الحَكَمُ بْنُ هِشَامٍ، وولاه قضاء الجماعة بقرطبة. وهو كان القاضي

(١) ترجمة القاضي الفرج بن كنانة في قضاة قرطبة (ص ٩٣-٩٨) والمغرب في حلي المغرب (ج ١ ص ١٤٦) وتاريخ علماء الأندلس (ص ٥٨٦) وجذوة المقتبس (ص ٣٢٨) وبغية الملتبس (ص ٤٤٤) وذكره ابن الخطيب في الإحاطة (ج ١ ص ٤٨٠) ضمن قضاة الحكم بن هشام الربضي.

بها أيام الهزج المعروف بوقعة الربيض. وممّا جرى له حينئذٍ، أنّ بعض أصحاب الأمير الحكم، الذين أرسلهم على الناس، تعلّقوا بجار الفرج بن كنانة، اتهموه بالحركة في الصبح، وتسوّروا عليه. وصاح نساؤه؛ فسمع القاضي الصراخ؛ فقال: «ما هذا؟» فقبل: «جارك فلان! تعلّق به الحرس؛ فأخرجوه ليقتل» فبادر الخروج، وكفّ القوم عن جاره، وقال لهم: «إن جاري هذا يريء الساحة، سليم الناحية، وليس فيه شيء مما تظنون». فقال له رئيس الحرس، المرسل معهم: «ليس هذا من شأنك! فعليك بالنظر في أحباسك وحكومتك! ودع ما لا يعنك» فغضب الفرج عند ذلك، ومشى إلى الأمير الحكم؛ فاستأذن عليه. فلما دخل، قال له بعد السلام: «أيها الأمير! إن قريشاً حاربت رسول الله ﷺ وناصبته العداوة في الله تعالى؛ ثم إنه صفح عنهم، لما أظفره الله تعالى بهم، وأحسن إليهم. وأنت أحقّ الناس بالافتداء به، لقربتك منه، ومكانك من خلافته في عباد الله» ثم حكى له قصّة جاره، وما عرض له في الدفاع عنه. فأمر بتخليه سبيله، وبعقاب الناظر الذي عارض القاضي؛ وعفا عند ذلك عن بقية أهل قرطبة، وبسط الأمان بجماعتهم، وردّهم إلى أوطانهم.

وكان القاضي فارساً شجاعاً، يقود الخيل، ويتصرّف للسلطان في الولايات. وقد غزا مع عبد الكريم بن عبد الواحد بن مغيث، معقوداً له على جُند شذونة بلّده، إلى جليقية وقدّمه عبد الكريم إلى جمع النصرانية؛ فعضّهم؛ وقتل فيهم قتلاً ذريعاً. وبقي قاضياً وصاحب صلاة زماناً. ثم استعفى^(١). وأخرجته الأمير إلى الثغر الأقصى؛ فقام مقام صدور الغزاة. وكان له قدرٌ جليلٌ في الناس.

وكذلك كان أسد بن الفرات بن سنان، أحد صدور الشجعان؛ ولأه زيادة الله القضاء بإفريقية، وقدّمه على غزو صقلية؛ فخرج في عشرة آلاف رجل، منهم ألف فارس. فلما خرج إلى سوسة ليتوجّه منها إلى صقلية، خرج معه وجوه أهل العلم، يشيعونه، وقد صهلت الخيل، وضربت الطبول، وخفقت البنود، قال: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له! يا معشر الناس! ما بلغت ما تروْنَ إلا بالأقلام! فاجهدوا أنفسكم

(١) قال ابن الفريسي إنّ الحكم بن هشام استقضى فرج بن كنانة بقرطبة سنة ١٩٨هـ، فلم يزل قاضياً إلى سنة

فيها، وثابروا على تدوين العلم، تنالوا به الدنيا والآخرة» قال عياض، وقد سمّاه في «مَدَارِكِهِ»: حَكِي سَلِيمَانُ بْنُ فَارِسٍ أَنَّ أَسَدًا الْقَاضِي لَقِيَ مَلِكَ صِيقَلِيَّةٍ فِي مِائَةِ أَلْفٍ وَخَمْسِينَ أَلْفًا. قَالَ الرَّائِي: فَرَأَيْتُ أَسَدًا، وَفِي يَدِهِ اللَّوَاءُ، وَهُوَ يُزَمِّزُ، وَأَقْبَلَ عَلَى قِرَاءَةِ يَسْ؛ ثُمَّ حَرَضَ النَّاسَ، وَحَمَلَ، وَحَمَلُوا مَعَهُ. فَهَزَمَ جَمُوعَ النَّصَارَى. وَتَوَفَّى - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي حَصَارِ سَرَقُوسَةَ مِنْ غَزْوِ صِيقَلِيَّةٍ وَهُوَ أَمِيرُ الْجَيْشِ وَقَاضِيهِ، وَذَلِكَ سَنَةَ ٢١٣.

ذِكْرُ الْقَاضِي سَعِيدِ بْنِ سَلِيمَانَ الْغَافِقِيِّ (١)

وَمِنَ الْقُضَاةِ، سَعِيدُ بْنُ سَلِيمَانَ الْغَافِقِيِّ. قَالَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ: وَلِي الْقَضَاءُ فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةً فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ: فَانْتَشَرَ الْعَدْلُ بِهِمْ فِي آفَاقِهَا. وَهُمْ دَحِيمُ ابْنِ الْيَتِيمِ بِالشَّامِ؛ وَالْحَارِثُ بْنُ مَسْكِينٍ بِمِصْرَ؛ وَسَخْنُونُ بْنُ سَعِيدٍ بِالْقَيْرَوَانِ؛ وَأَبُو خَالِدٍ سَعِيدُ بْنُ سَلِيمَانَ بِقُرْطُبَةَ. وَحَكَى عَنْهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ بِخُطْبَةٍ وَاحِدَةٍ طَوِيلَ أَيَّامِهِ، لَمْ يَدِلْهَا مَدَّةٌ وَلَا يَتَهُ، وَأَنَّهُ خَرَجَ لِيَسْتَسْقِيَ لِلنَّاسِ فِي بَعْضِ أَوْقَاتِهِ؛ فَلَمَّا بَدَأَ خَتَفَتْهُ الْعَبْرَةُ، وَتَخَلَّتْ عَلَيْهِ الْخُطْبَةُ؛ فَلَمَّا يَكْمُلُ الْاسْتِسْقَاءَ وَاخْتَصَرَ الْكَلَامَ، وَانْصَرَفَ، فَسَقَى النَّاسُ فِي ذَلِكَ النَّهَارِ.

ذِكْرُ الْقَاضِي مُعَاذِ بْنِ عُثْمَانَ الشَّعْبَانِيِّ (٢)

وَمِنْهُمْ مُعَاذُ بْنُ عُثْمَانَ الشَّعْبَانِيُّ، وَلَهُ الْأَمِيرُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَضَاءُ، فَأَقَامَ قَاضِيًا سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا؛ ثُمَّ عَزَلَهُ. وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ، عَلَى مَا حَكَاهُ ابْنُ حَارِثٍ، يَعَجِّلُ بِالْحُكُومَةِ فَأَحْصَى عَلَيْهِ، فِي تِلْكَ الْمَدَّةِ، سَبْعُونَ قَضِيَّةً أَنْفَذَهَا، فَاسْتُنْكِرَتْ مِنْهُ.

(١) ترجمة القاضي سعيد بن سليمان في تاريخ علماء الأندلس (ص ٢٩٢) والمغرب في حلى المغرب (ج ١ ص ١٤٧) وقضاة قرطبة (ص ١١٧-١١٨).

(٢) معاذ بن عثمان الشعباني من أهل جيان، كان حسن السيرة، لئى العريكة، كان قاضياً بقرطبة سنة ٢٣٢هـ. قضاة قرطبة (ص ١٢٥-١٢٧).

وَحِيفَ عَلَيْهِ الزَّلُّلُ؛ فَعَجَّلَ عَزْلَهُ. قَالَ أَبُو عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ: وَكَانَ عَابِدًا، زَاهِدًا، خَيْرًا.

ذِكْرُ الْقَاضِي مُحَمَّدَ بْنِ زِيَادِ اللَّخْمِيِّ (١)

وَمِنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادِ اللَّخْمِيِّ سَمِعَ مِنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ سَمَاعًا كَثِيرًا. وَلَمَّا احْتَضَرَ الْفَقِيهَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَسْنَدَ وَصِيَّتَهُ فِي آدَاءِ دَيْنٍ وَبَيْعِ مَالٍ إِلَى ابْنِ زِيَادٍ؛ وَكَانَ هُوَ الْقَاضِي بِوُمَيْدٍ؛ فَكَانَ وَصِيَّهُ فِي ذَلِكَ الْوَجْهِ خَاصَّةً.

قَالَ ابْنُ حَارِثٍ: وَكَانَ السَّبَبُ فِي عَزْلِهِ عَنِ الْقَضَاءِ مَا كَانَ مِنْ أَمْرِ ابْنِ أَخِي عَجَبٍ حَظِيَّةِ الْأَمِيرِ الْحَكَمِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ شَهِدَ عَلَيْهِ بِلَفْظٍ نَطَقَ بِهِ عَابِتًا فِي يَوْمٍ غِيثٍ. فَأَمَرَ الْأَمِيرُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بِحَبْسِهِ، وَطَلَبَ الشَّهَادَاتِ عَلَيْهِ. وَأَبْرَمَتْهُ عَجَبٌ عَمَّتْهُ فِي إِطْلَاقِهِ؛ وَكَانَتْ مَدْلَّةً عَلَيْهِ لِمَكَانِهَا مِنْ أَبِيهِ. فَقَالَ لَهَا: «مَهْلًا يَا أُمَاهُ، فَلَا بُدَّ، وَاللَّهِ! مِنْ أَنْ نَكْشِفَ أَهْلَ الْعِلْمِ عَمَّا يَجِبُ عَلَيْهِ فِي لَفْظِهِ ذَلِكَ الَّذِي شَهِدَ بِهِ عَلَيْهِ؛ ثُمَّ يَكُونُ الْفَضْلُ بَعْدُ فِي أَمْرِهِ. فَإِنَّا، مَعَشَرَ بَنِي مَرْوَانَ، لَا تَأْخُذْنَا فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَانْمِ! وَمَا نَرَى أَنَّ اللَّهَ رَفَعَ مَلَكْنَا، وَجَمَعَ بِهَذِهِ الْجَزِيرَةِ فَلَنَّا، وَأَعْلَى فِيهَا ذِكْرُنَا، حَتَّى صِرْنَا شَجِيًّا فِي حَلْقِ عَدُونَا، إِلَّا بِإِقَامَةِ حُدُودِهِ، وَإِعْزَازِ دِينِهِ، وَجِهَادِ عَدُوِّهِ، مَعَ مَجَانِبَةِ الْأَهْوَاءِ الْمُضِلَّةِ، وَالْبِدْعِ الْمُرْدِيَةِ». ثُمَّ تَقَدَّمَ الْأَمِيرُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ إِلَى مُحَمَّدَ بْنِ السَّلِيمِ الْحَاجِبِ أَنْ يَحْضُرَ الْقَاضِي مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ، وَالْفُقَهَاءُ بِالْبَلَدِ. فَجَمَعَهُمْ، وَفِيهِمْ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ، وَأَصْبَغُ بْنُ خَلِيلٍ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ وَهْبٍ، وَأَبُو زَيْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَأَبَانُ بْنُ عَيْسَى بْنِ دِينَارٍ، فَشَاوَرَهُمْ فِي أَمْرِ ابْنِ أَخِي عَجَبٍ، وَأَخْبَرَهُمْ بِمَا كَانَ مِنْ لَفْظِهِ. فَتَوَقَّفَ الْقَاضِي مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ عَلَى الْقَوْلِ بِسَفْكَ دَمِهِ. وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ مِنَ الْفُقَهَاءِ أَبُو زَيْدٍ وَعَبْدُ الْأَعْلَى وَأَبَانُ. وَأَفْتَى بِقَتْلِهِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ، وَأَصْبَغُ بْنُ خَلِيلٍ مَعًا. فَأَمَرَهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ السَّلِيمِ أَنْ يَنْصُؤُوا فَتَوَاهَمَ عَلَى وَجُوهِهَا فِي صَكِّ، لِيَرْفَعَهَا إِلَى الْأَمِيرِ، لِيَرَى فِيهَا رَأْيَهُ. وَفَعَلُوا. فَلَمَّا تَصَفَّحَ الْأَمِيرُ أَقْوَالَهُمْ،

(١) ترجمة محمد بن زياد اللخمي في قضاة قرطبة (ص ١٢٨ - ١٣٤) والمقتبس بتحقيق مكِّي (ص ٧٣).

استحسن قول ابن حبيب وأصبح، ورأى ما رأى من قتله. وأمر الفتى حسّاناً؛ فخرج إليهم، فقال لابن السليم: «قد فهم الأمير ما أفتى به القوم من أمر هذا الفاسق. وهو يقول لك: أيّها القاضي! اذهب؛ فقد عزّلتناك. وأمّا أنت، يا عبد الأعلى، فقد كان يحيى بن يحيى يشهد عليك بالزندقة؛ ومن كانت هذه حاله، فحرّى ألا تسمع فتواه! وأمّا أنت، يا أبان بن عيسى! فإنّا أردنا أن نوليكَ قضاءً جيّان؛ فرعمت أنك لا تحسن القضاء. فإن كنت صادقاً، فعليك أن تتعلّم؛ وإن كنت كاذباً، فالكاذب لا يكون أميناً مُفتياً» ثم قال حسّان لصاحب المدينة: «يأمرُك الأميرُ أن تخرج الآن مع هذين الشخصين عبد الملك وأصبح؛ فتأمر لهما بأربعين من الغلمان ينفذون لهما في هذا الفاسق ما رأياه» ثم أخرج المحبوس، ووقفاً معاً حتى رُفع فوق خشبة، وهو يقول لعبد الملك: «يا أبا مروان؛ اتّقوا الله - عزّ وجلّ - في دمي! فإني أشهد أن لا إله إلاّ الله، وأنّ محمداً رسول الله» وعبدُ الملك يقول: «الآن! وقد عصيت!» حتى طعين. وانصرفا.

نَبَذَ من أخبار سليمان بن الأسود الغافقي^(١)

منها قال القاضي أبو عمر بن عبد البر: كان القاضي سليمان بن الأسود رجلاً صالحاً مُتَقَشِّفاً، صليباً في حكمه، مُهيّياً. وكان السببُ في تقليد الأمير محمّد^(٢) إيّاه قضاء قرطبة، حُكْمُ أمضاه بمدينة ماردة، وهو قاضٍ عليها للأمير عبد الرحمن والده، ومحمّد أميرٌ عليها؛ وقد احتبس لرجل يهوديٍّ من تجار جليقية مملوكة أعجبته، واشتطّ اليهوديُّ في سؤمها، فديسَ غلمانُه لاختلاسها من اليهودي. وفرغ اليهوديُّ إلى سليمان بمظلمة، واستشهد بمن حوّل دار الإمارة ممّن عرف خبرها. فأوصل سليمان إلى محمد، يُعرفه بما ذكره اليهوديُّ، وما شهد به لديه، ويقبّح عنده سوء

(١) ترجمة سليمان بن الأسود الغافقي في قضاة قرطبة (ص ١٥٥؛ ١٦٩؛ ١٧٣) وتاريخ علماء الأندلس (ص ٣٢٥) والمغرب في حلى المغرب (ج ١ ص ١٥١-١٥٢).

(٢) هو أمير الأندلس محمد بن عبد الرحمن الثاني، وقد ولي الأندلس من سنة ٢٣٨هـ إلى سنة ٢٧٣هـ. ترجمته في الحلة السيرة (ج ١ ص ١١٩ - ١٣٠) وجذوة المقتبس (ص ١١) وبغية الملتبس (ص ١٥) والمغرب (ج ١ ص ٥١-٥٣).

الأحدوثه عنه، ويسأله دفعَ مملوكته إليه. فأنكر محمد ما زعمه اليهوديُّ، ولواه بحقه، فأعاد القاضي إليه الرسالة يقول له: «إنَّ هذا اليهوديَّ الضعيفَ لا يقدر أن يدَّعي على الأمير بباطلٍ! وقد شهد عندي قومٌ من التجار! فليأمر الأميرُ بإنصافه» فلجَّ محمد، ولجَّ سليمان. فأرسل إليه سليمان ثانية، يقسم بالله العظيم لئن لم يصرف على اليهوديَّ جاريته، ليركب دابَّته من فوره، ويكون طريقه إلى الأمير والده، يُعلمه الخبر، ويستغفیه من قضائه. فلم يلتفت محمد إلى وصيته. فشذَّ سليمان على نفسه، وركب دابَّته سائراً إلى قرطبة؛ وكانت طريقه على باب دار الإمارة؛ فدخل الفتیان إلى محمد؛ فعرفوه بسيره. فأشفق من ذلك، وأرسل خلفه فتى من ثقاته، يقول له إن الجارية قد وُجدَ خبرُها عند بعض فتیان، وقد كان أخفاها بغير أمره، وها هي حاضرة، تُرَدُّ إلى اليهوديِّ. فلحقه الرسول على ميل أو نحوه من ماردة^(١)، وأعلمه. فقال: «والله! لا أنصرف من موضعي راجعاً، أو أوتي بالجارية إلى هذا المكان، ويقبضها اليهوديُّ ها هنا! وإلا مضيتُ لوجهي» فأرسل محمد الجارية إليه. فلما صارت بين يديه، أرسل في اليهوديَّ مَولاه، وفي ثقات من ثقات أهل البلد، ودفعها إليه بمحضرمهم. وأعجب الأميرَ محمداً ما كان منه، واسترجحه واعتقد تفضيله. فلما ولي الخلافة، واحتاج إلى قاضٍ، ولَّاه وأعزه.

قال أسلم بن عبد العزيز: سمعتُ أخي هاشماً يقول: إني لقاعدٌ يوماً بين يدي الأمير، إذ دخل عليه فتاهُ بذُرُون الصُّفْلِيِّ (وكان أثيراً لديه) باكياً. فقال له: «ما دهاك؟» فقال له: «يا مولاي» عرض لي الساعة مع القاضي ما لم يعرض لي مثله قط! ولوددتُ أنَّ الأرض انضمت عليَّ ولم أقف بين يديه» قال: «وما ذاك؟» قال: دُسْتُ على امرأة تُطالبني في دار في يدي؛ فأغفل ما كنتُ إذ جاءني بطابع القاضي، وكنتُ أنت أمرتني بما تعلمه؛ فاعتذرتُ إليها وقلتُ: أنا اليوم مشغولٌ بشغل الأمير - أعزه الله - وسأكتبُ إلى القاضي، وأستعلم ما يريد. ثمَّ إني أقبلتُ إلى القصر وقد أتيت باب القنطرة؛ فإذا برسول من أعوان القاضي بادر إليَّ؛ فضرب على عاتقي، وصرفني

(١) ماردة، بالإسبانية Mérida، وهي مدينة بجو في قرطبة منحرفة إلى المغرب قليلاً. الروض المعطار (ص

عن طريقه إليه؛ فدخلت عليه في المسجد الجامع؛ فوجدته غضبان. فنبهني وقال: «عصيتني، ولم تأخذ طابعي» فقلتُ له: «لم أفعل! وقد عرفتُ المرأة بوجه تأخيري». فقال لي: «وربَّ هذا البيت! لو صحَّ عندي عصيانك، لأدبتُك» ثم قال لي: «أنصف هذه المرأة» فقلتُ: «أوكلُ من يخاصمها عني» فأبى عليَّ إلا أن أتكلّم. فلمّا رأيتُ صعوبةً مقامي، أعطيتها بدعواها، ونجوتُ بنفسي. أفحسُنْ عندك، يا مولاي، أن يركب مني قاضيك مثلَ هذا، ومكاني من خدمتك مكاني؟ قال: فتغيّر وجهُ الأمير محمد، وقال له: «يا بدّرون، اخفضْ عليك! فمحلّك مني تعلمه؛ فسنلنا به حوائجك، نجنك إليها! ما خلا مُعارضةَ القاضي في شيءٍ من أحكامه؛ فإن هذا بابٌ قد أغلقناه؛ فلا نجيب إليه أحدًا من أبنائنا، ولا من إخواننا، ولا من أبناء عمنا، فضلًا عن غيرهم. والقاضي أدري بما فعل!» فمسح بدرون عينيه، وانصرف.

قال القاضي أسلم: وإنما كان يحتمل مثل هذا من أولئك القضاة. وأما أمثالنا نحن فلا. وصدق أسلم - رحمه الله - فالقهرُ بالحكم لا يحتمل في الغالب، إلّا لمن تخلّصُ نيّته في القصد به وجهُ الله. وما تسرع ملامة الناس إلّا لمن يتقيها ويتخوّف عاقبة أمر أهلها. وسخطُ الله أكبرُ من ملامة الخلق. ونسأل الله الهداية والوقاية! وكثيراً ما كان ابن أسود ينشد: [البيسط]

تضحّي على وجلٍ تُفسي على وجلٍ بين الأقارب والجيرانِ والخولِ
كل الترابَ ولا تعمل لهم عملاً فالشرُّ أجمعه في ذلك العملِ

وكانت فيه دعايةٌ تُستسحق وتُستظرف، منها أنه كان يعلم شدّة شهوة إبراهيم بن يزيد في الصلاة بالناس، وترشيحه نفسه لها؛ وتربّصه به الدوائر ليثبت عليها. فلم يشعر سليمان غداة يوم من بعض الجُمع، وقد أحبّ الدعة في بيته، إذ استأذن عليه إبراهيم المذكور. فذهب إلى المداعبة به، وقال لغلامه: «اخرجْ إليه متباكياً، واظهرْ الإشفاق عليّ»، وقُلْ له: أحسبُ مولاي في الموت! ثم أذخِله» فدخل، وقد اضطجع سليمان، وسجى على نفسه، وجعل يتنفسُ تنفسَ الهالك. فلمّا نظر إليه؛ ترجّع واستغفر. ثم خرج عنه، فمضى من فوره إلى هاشم بن عبد العزيز قيّم الدولة؛ فعرفه حالَ سليمان «وأنه يُعالج الموت، وما أظنُّه يبلغ وقت

صلاة الجمعة؛ وإن بلغ دماؤه، فإنه لا يُصليها!». وحمله على إعلام الأمير محمّد بذلك، والكتب إليه، ليرتاد الصلاة قبل الضيعة. فقال له هاشم: «انظر ما تحكيه! فليست له عندنا مقدمة. أنت رأيته بعينك الساعة على هذه الحال؟» قال: «نعم! هذا خروجي من عنده إليك» فقال هاشم: «ما بعد هذا شيء؟» ثم وضع يده، وكتب إلى الأمير يُخبره بما حكاه ابن يزيد، من شدة مرض القاضي سليمان، ويأسه من قيامه للصلاة، وتحركه للنظر فيمن يُصلي مكانه. فلمّا قرأ الأمير كتابه، استراب فيه، وفكر في الأمر. فوقف على أنّ إبراهيم شديد الشهوة في الصلاة، واستحال عنده أن لم يسمع بأول مرض قاضيه ولا بانتهاه؛ فعلم بجودة نظره أنّ في الخبر خللاً. فقال لخادم من خدامه، من وجوه صفاليته: «انطلق الساعة، وادخل على القاضي سليمان بن الأسود، وانظر حاله وما تجده عليه! فإن وجدته متخففاً، يتكلّم، ويهين عن نفسه، فتسأله إن كانت به طاقة على الصلاة والخطبة أم لا؟» فأتى الفتى إلى سليمان، ودخل عليه؛ فوجده جالساً جلوس صحيح؛ فروى له عن بعض الخبر، وألطف مسأله؛ فأنكرها سليمان وقال: «ها أنا رأتج بحمد الله» ودعا بوضوئه بحضرة الرسول؛ فتوضأ، ولبس ثيابه، وخرج مع الرسول، ساعياً على قدميه، إلى المسجد الجامع، فرجع الفتى إلى الأمير، وأعلمه بالقصة على وجهها، وبخروجه معه. فضحك منه وقال: «لقد طيّب سليمان في ابن يزيد ولعب به لعب الصبا وحرك منه ساكناً» وصار يضحك مع هاشم بذلك عدّة أيّام، حتّى شاع ذكره في العامة.

وعاش ابن أسود هذا تسعة وتسعين عاماً وعشرة أشهر. وكانت مدّة قضائه منها، على ما حكاه ابن عبد البر، اثنين وثلاثين عاماً - غفر الله لنا وله، وأرضى عنّا خلقه وعنه.

ذكر القاضي محمّد بن عبد الله بن أبي عيسى^(١)

ومن القضاة، محمّد بن عبد الله بن أبي عيسى. ولي قضاء عدّة من الكور، ما

(١) ترجمة ابن أبي عيسى في قضاة قرطبة (ص ٢٣٣ - ٢٣٦) وتاريخ علماء الأندلس (ص ٧١٨ - ٧١٩) وجدوة المقتبس (ص ٧٤) وبغية الملتبس (ص ١١١) ونفع الطيب (ج ١ ص ٣٧٣) و(ج ٢ ص ١٢ - ١٥).

بين طُلَيْطَلَة وَبَجَانَة، بسيرة عادلة، التزم فيها الصرامة في تنفيذ الحقوق، وإقامة الحدود، والكشف عن الشهود. قال ابن الفَرَضِي^(١): وكان حَافِظاً للرأي، مُعْتَبِراً بالآثار، جامعاً للشُّنن، مُتَصَرِّفاً في علم الإعراب ومعاني الشعر. استقضاءه الناصِر؛ وكان آخر ما ولَّاه قضاء البيرة، وقلَّده مع القضاء أمانة الكورة، والنظر على عُمَّالها؛ فكانوا لا يُقَدِّمون ولا يُؤَخِّرون إلَّا عن أمره، ولا يظلم أحدٌ في جانب من جوانبها إلَّا نصره وكان معه. ثم نقله فولَّاه قضاء الجماعة بقرطبة في ذي الحجة سنة ٣٢٦هـ (٢). وأقرَّ مُحَمَّد بن أَيْمَن على الصلاة، إلى أن ضَعُف ابن أَيْمَن، فاستعفى؛ فعفاه الناصر لدين الله، وجمعها لابن أبي عيسى؛ فتولَّاهَا إلى أن مات. وكان الخليفة لا يخليه، مع قيامه له بالقضاء، من تصريفه في مُهِمَّات أموره، وإخراجه في السفارات إلى كبار الأمراء، والأمانات إلى الثغور والأطراف للإشراف عليها، وللإعلام بمصالحها، والبنيان لحصونها، وترتيب مغازيها، وإدخال جيوشها إلى بلد الحرب؛ ورُبَّما أقامه في ذلك مَقَامَ أصحاب السيوف من قوَّاد جيوشه؛ فيغني غناءهم بحسن تدبيره، وصحيح ديانته، وصريح مناصحته. فاستخلف في خُرْجَةٍ من خرجاته الفقيه ابن زونان؛ فصلَّى جمعة. ثم كتب إلى الخليفة عبد الرحمن بن مُحَمَّد يقول: «إنَّه شيخٌ من شيوخ المسلمين، ومن أهل العلم فيهم، وولَّاهُ أشرفُ الولاء، إذ كان مولى لرسول الله ﷺ. فكيف يكون مع هذا مُخَالِفاً لابن أبي عيسى؟ وهو صَبِيٌّ في عدد ولده! يسأل أمير المؤمنين أن يأنف له من هذا». فأعرض الخليفة عنه؛ ولم يرَ بابن أبي عيسى بديلاً. وانصرف القاضي من وجهته مستعجلاً، وقد اتَّصل به ما كان من ابن زونان؛ فأضرب عنه، واستخلف غيره.

وذكر ابن مُفَرِّج أنَّ رجلاً من أصحاب ابن أبي عيسى أتاه ليلاً، فذكر له أنَّ فقيهين مشهورين يقدمان عليه في قصَّة سمَّاها له بشهادة مدخولة. فلمَّا كان من الغد، أتاه أحدهما؛ فأعرض عنه القاضي، وتبسَّم في وجهه لعلَّه يقوم، فيكفي شأنه، فتمادى. ولمَّا رأى عزمه على أداء الشهادة، تناول القاضي سحاةً بين يديه؛ فكتب

(١) ينقل عن ابن الفرضي بتصرف.

(٢) لنهايتهي النقل عن ابن الفرضي.

فيها، وطواها، وألقاها في حجره، فلما تصحّفا، وجد مكتوباً فيها: [مجزوء الوافر].

أَتَتْنِي عَنْكَ أَخْبَارُ لَهَا فِي الْقَلْبِ آثَارُ
فَدَغَ مَا قَدْ أَتَيْتَ بِهِ فِيهِ الْعَارُ وَالنَّارُ

فلم يكذ يقرأها حتى قام منطلقاً، ولقي صاحبه؛ فقال له: النجاة! فقد شعر بنا!.

قال القاسم بن محمد، كاتبه أيام قضائه بالبيرة^(١): ركبنا مع القاضي^(٢) في مركب حافل، مع وجوه البلد^(٣)، إذ عرض لنا فتى متدبّ، قد خرج لنا من بعض الأزقة يتمايد سكران^(٤)؛ فلما رأى القاضي، هابه، وأراد الفرار^(٥)؛ فخائته رجلاه، فاستند إلى الحائط وأطرق. فلما قرب منه القاضي، رفع رأسه إليه، ثم أنشأ يقول^(٦): [الطويل].

أَلَا أَيُّهَا الْقَاضِي الَّذِي عَمَّ عَذْلُهُ فَأُضْحَى بِهِ فِي الْعَالَمِينَ^(٧) فَرِيدَا
قَرَأْتُ كِتَابَ اللَّهِ أَلْفَ^(٨) مَرَّةٍ فَلَمْ أَرْ فِيهِ لِلشَّرَابِ حُدُودَا
فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَجْلِدَ^(٩) فَدُونِكَ مَنُكِبَا صَبُوراً عَلَى رِيْبِ الْخُطُوبِ جَلِيدَا
وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَعْفُو تَكُنْ لَكَ مَنَّةٌ تَرُوحُ بِهَا فِي الْعَالَمِينَ حَمِيدَا
وَإِنْ كُنْتَ تَخْتَارُ الْحُدُودَ^(١٠) فَإِنَّ لِي لِسَاناً عَلَى هَجْوِ الرِّجَالِ حَدِيدَا

(١) النص في نفع الطيب (ج ٢ ص ١٤) وفيه: «حكى بعض أصحابه قال: «ركبنا...».

(٢) في نفع الطيب: «ركبنا معه».

(٣) في نفع الطيب: «من وجوه الناس».

(٤) في نفع الطيب: «الأزقة سكران يتمايل».

(٥) في نفع الطيب: «الانصراف».

(٦) في نفع الطيب: «رفع رأسه وأنشأ يقول».

(٧) في نفع الطيب: «به بين الأنام...».

(٨) في نفع الطيب: «تسعين».

(٩) في نفع الطيب: «شئت جلدالي...».

(١٠) في نفع الطيب: «وإن أنت تختار الحديد...».

قال: فلما سمع القاضي شعره، وتبين له أدبه، أعرض عنه ومضى لشأنه، كأن لم يره.

فصل: الظاهر من القاضي ابن أبي عيسى أنه ذهب إلى الأخذ بالقضية التي تضمنتها آيات الفتى المتأدب بقول زفر إن حد الخمر لا يقوم بالإقرار مرة واحدة حتى يقر الشارب على نفسه بالشرب مرتين، أو بقول الشافعي والكافي أنه لا يحد إلا من الشهادة على شربها، أو قيئها، لا من الرائحة، أو يتخيل السكر أو ظن القاضي أن الفتى ممن لم يبلغ سن التكليف، أو قيل له عنه إنه كان مكرهاً وحسب النازلة من باب درء الحدود بالشبهات. والله أعلم أي ذلك كان؛ فلا وجه لحكم في إسقاط حد لغير عذر ولا تأويل؛ فإجماع المسلمين منعقد على تحريم خمر العنب النبيء قليله وكثيره، وعلى وجوب الحد فيه. وإنما الخلاف في التفصيل والقدر؛ فمذهب الجمهور من السلف والفقهاء: مالك، وأبي حنيفة، والثوري، والأوزاعي^(١) وأحمد، وإسحاق، وغيرهم أن حده ثمانون جلدة. وقال قوم منهم أهل الظاهر، إن حده أربعون. قال الشافعي: بالأيدي والنعال وأطراف الثياب. وعند مالك وغيره: الضرب فيه بسوط بين سوطين وضرب بين ضربين؛ والحدود كلها سواء. وعند الزهري، والثوري، وإسحاق، وأحمد، والشافعي أن حد الخمر أضعف الحدود. قال صاحب «الإكمال»: ورأى مالك وبعض أصحابنا في المذمّن عليه التغليظ بالفضيحة، والطواف والسجن. واختلفوا في المريض الذي لا يرجى برؤه؛ فمذهب مالك والكوفيين وجمهور العلماء أنه لا يجري فيه إلا ما يجري في الصحيح، ويترك حتى يبرأ أو يموت. وقال الشافعي؛ يضرب بمثكول^(٢) نخل يصل جميع شماريخه إليه، أو ما يقوم مقامه. والمذهب إلزام السكران جميع أحكام الصحيح؛ لأنه أدخل ذلك على نفسه وهو حقيقة مذهب الشافعي وفرق بين الشارب مختاراً وبين المستكره. وأكثر العلماء ذهب إلى أن الحدود كفارة؛ ومنهم من وقف، واحتج

(١) في نفع الطيب: «الأوزاعي».

(٢) جاء في محيط المحيط (مادة نكل): الإثكال والأنكول: لغة في العثكال والمثكول وهو الشمراخ الذي عليه البسر.

بقوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(١). وفي حديث ماعز، الثابت في الصحيح، ما يدلُّ على أنَّ التوبة لا تُسْقِطُ حَدَّ الزنا والسرقة والخمر، وإنما تنفع عند الله. وروي عن الشافعي أنَّ التوبة تُسْقِطُ حَدَّ الخمر. وعلى كل تقدير، فمن الواجب على من وقع في معصية، وترتَّب بسببها قِبَلَهُ حقُّ لله وللناس، من دم، أو مال، أو عرض، أو انتهاك حرمة، أن يُبادِرَ أولاً إلى التوبة، ثمَّ يرجع بعدها إلى الإقادة من نفسه للمخلوق، والتحلُّل من التبعات بجهدِهِ، على الوجوه المقرَّرة في الفقهيَّات، وأن يكثر مع ذلك مدَّة حياته من العمل الصالح ومن الدعاء والبكاء، وبخصوص فيما يرجع إلى الدماء. فالمنقول عن مالك، وقد سُئِلَ عَمَّنْ كتب إليه والٍ في قتل رجل، فقتله، ثمَّ أراد التَّصُلُّ والتوبة، فعرض نفسه على أولياء المقتول، وأخبرهم، فقالوا: «لَسْنَا بِقَاتِلِكَ! إِنَّا نَخَافُ أَنْ قَتَلْنَاكَ عَاقِبَةً ذَلِكَ» وعرض عليهم الدِّية، فأبوا أن يقبلوها؛ فكان من جوابه - رضي الله عنه - أن قال: «أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُوَدِّيَ دِيَّتَهُ إِلَيْهِمْ، وَأَنْ يَعْتَقَ الرِّقَابَ، وَيَتَصَدَّقَ، وَيَكُرِّرَ الْحِجَّ وَالْغَزْوَ، وَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يُلْحَقَ بِالْغُفُورِ، وَيَكُونَ فِيهَا أَبَدًا حَتَّى يَمُوتَ، فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ».

وفي الحديث: «أَقْبِلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عِثَارَهُمْ» والمراد بذلك أهلُ المروءة والصلاح. وبينه ما رُوِيَ أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «تَجَافَوْا عَنْ عَقُوبَةِ ذَوِي الْمَرْوَةِ وَالصَّلَاحِ» والمأمورون بالتجافي عن زلات ذَوِي الْهَيْئَاتِ عند العلماء هم الأئمة الذين إليهم إقامة العقوبات على ذَوِي الْجَنَايَاتِ. والإقالة هي فيما عدا الحدود والزلات التي أمر بالتجافي عنها، هي ما لم يخرج بها فاعلُها من أن يكون من ذَوِي الْمَرْوَاتِ وَالْهَيْئَاتِ التي هي الصلاح. فأما من أتى ما يوجب حَدًّا ما قُذِفَ مُحَصَّنَةً أو ما سوى ذلك من الأشياء التي توجب الحدود، فلا يجب التجافي عنه؛ لأنه قد خرج بذلك عن ذَوِي الْهَيْئَاتِ وَالصَّلَاحِ، وصار من أهل الفسق؛ فوجب إقامة الحدِّ عليه، ليكون ذلك ردعاً له ولغيره - رزقنا الله الاستقامة!

(١) سورة المائدة ٥، الآية: ٤١.

ذكر القاضي أسلم بن عبد العزيز^(١)

ومن القضاة بقرطبة وصدور رجالها، أسلم بن عبد العزيز. وكثيراً ما كان الناصر لدين الله يستخلفه في سَطْح القصر، إذا خرج في سبيل الغزو، ثقةً منه بعلمه ودينه وحزمه.

ذكر القاضي أحمد بن عبد الله بن أبي طالب^(٢)

ومنهم أحمد بن عبد الله بن أبي طالب الأصبحي. قال عنه إسماعيل بن إسحاق: وأخبرني غير واحد أنه كان يحلق شاربه ويستأصله؛ وكان ذلك مذهبه في إحقاق الشارب. وكان رجلاً وقوراً، مثبِتاً، متورعاً؛ إذا سُئِلَ عن مسألة، أخرج الكتاب الذي فيه تلك المسألة بعينها؛ فقرأها على السائل، وقال له: «هذا ما قيل في هذا». فإن سُئِلَ عن فريضة من الموارث، أفى السائل فيها بأصلها؛ فإذا سأله عن القسمة، قال له: «اذهب إلى الحاسب!».

ذكر القاضي أحمد بن بقي بن مخلد^(٣)

ومنهم أحمد بن بقي بن مخلد. ولي القضاء سنة ٣١٤. وكان من خير القضاة، وأكثرهم رفقا وإشفاقاً، بحيث يقال إنه لم يقرع أحداً من الناس في طول مدة قضاائه بسوِّط (وكانت نحواً من عشرة أعوام) إلا رجلاً واحداً مُجمِعاً على فسقه. وكان شأنه في الحكومة أن ينفذ من الأمور الظاهرَ البين الذي لا ارتياب فيه، ويتأنى، ويتمهل فيما خالجه فيه شك، حتى تظهر له الحقيقة، أو يصل المتخاصمان إلى التصالح والتراضي.

(١) توفي أسلم بن عبد العزيز سنة ٣١٧هـ، وترجمته في قضاة قرطبة (ص ٢١٢-٢١٧، ٢١٩، ٢٢١-٢٢٢) وجذوة المقتبس (ص ١٧٢-١٧٣) وفيه: توفي أسلم سنة ٣١٠هـ. وبغية الملتبس (ص ٢٣٩-٢٤٠) وفيه أنه توفي في رجب سنة ٣١٩هـ. والمغرب في حلى المغرب (ج ١ ص ١٥٤، ١٥٥).

(٢) توفي أحمد بن عبد الله بن أبي طالب الأصبحي في ذي الحجة سنة ٣٢٦هـ. وترجمته في قضاة قرطبة (ص ٣٣٢-٣٣٣).

(٣) ترجمة ابن بقي في قضاة قرطبة (ص ٢٢٢-٢٣١).

قال ابن حارث: ولقد قال له بعض أصحاب السلطان في كلام جرى بينهما: «إنا لنعيئك بلين الجانب، والتطويل في الحكومة!» فقال ابن بقي: «أعوذُ بالله من لين يؤدي إلى ضعف، ومن شدّة تبلغ إلى عنف!» ثم جعل يذكر فساد الزمان، واحتيال الفجار، وما يباشر من الأمور المشتبهة، التي لا تبيّن لها حقيقة، ولا ينكشف لها وجه، وقال: «قد أسندت على عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وهو هو، حكومة قوم طال نظره فيها، والتبس عليه أمرها؛ فكره أن يحكم على الاشتباه، وأمرهم بابتداء الخصومة من أولها!».

قال: وحذّثني أصبغ بن عيسى قال: ^(١) «كنت يوماً مقبلاً مع القاضي أحمد بن بقي، حتى عنّا لنا رجلٌ سكران يمشي بين يديه مخبولاً؛ فجعل أحمد يمسك من عنان دابّته، ويترقّق في سيره، ويرجو أن يعدل السكران عن طريقه أو يحبس به، فينحو بنفسه؛ فلم يكن عنده شيءٌ من ذلك، إلّا أن توقّف مستقبلاً. فلم يكن للقاضي بُدٌّ من الدنو منه، والنظر إليه. قال أصبغ: وكنتُ أعرف ليأذه من مثل هذا، وكراهيته للانتشاب ^(٢) فيه، ورقة قلبه من أن يقرع أحداً بسوط. فقلتُ في نفسي: «ليت شعري كيف تصنع في هذا، يا ابن بقي؟ وربما تتخلّص منه» فلما دنونا من السكران، ولصقنا به، مال إلى أحمد؛ فقال: «مسكين هذا الرجل! أراه مصاباً في عقله!» فقلتُ: «نعم! أيها القاضي، ببلية عظيمة» فجعل يستعيز بالله من محنته، ويسأله أن يأجره على المصاب في عقله؛ ومضينا».

وقال ابن عبد البر: كان أحمد بن بقي حليماً، عاقلاً، وقوراً، مسمتاً، هيئاً، ليناً، صليباً في بعض أحيانه، غير أنّ الأغلب عليه كان اللين. لم يكن بالأندلس قاضٍ يقاربه في الصمت والوقار والسكينة. وكان الخليفة الناصر لدين الله عارفاً بحقه، ومُجِلاً له، لم يعزله، ولا كره شيئاً من حاله، إلى أن توفّي سنة ٣٢٤. وكان قد ولي الصلاة قبل القضاء. ثمّ ولي القضاء؛ فاتّخذ لخدمته أعواناً شيوخاً، أولي سداد، سأل أن يُرزقوا من بيت المال، وأُجيب إلى ذلك. وكان من رَسْمه إذا جاءه الحُكْمُ

(١) النص في قضاة قرطبة (ص ٢٢٦) وفيه بعض اختلاف عما هنا من حيث الصياغة وليس من حيث المعنى.

(٢) انتشب فيه: اعتلّق. محيط المحيط (نشب).

الملبس الذي يخاف أن تُدخل عليه فيه داخلة، طَوَّل فيه أبداً، وَلَوَّاهُ حَتَّى يَصْطَلِحَ أهله. وكان يقول: «صاحبُ الباطل، إذا طَوَّلَ عليه تَرَكَ طلبه ورضي باليسير فيه. وقد كثر الآن شهود الزور، والتبست الأمور؛ فرأيتُ هذا المَطلَ أَخْلَصَ لي» وقد علمتُ حديث النبي ﷺ في القَتيل الذي وَجَدَتْهُ يَهُودٌ، وأنه، لَمَّا أَشْكَلَ عليه الأمر من عنده، قال أحد أصحابه مُداعِباً: «أفتنشط أنت - رحمك الله - أن تعطي الصلح من عندك، إذا التبست عليك المسألة؟» فتبسّم وقال: «لا! إنما هذا على الإمام الذي بيده بيت المال؛ ليس هذا عليّ!».

وقال الحسن: وجدتُ بخط الخليفة الحَكَم المُسْتَنْصِر بالله: سمعتُ القاضي أحمد بن مَخْلَد يخطب يوماً؛ فقال في فَصْل الدعاء منها، لَمَّا انتهى إلى قوله: اخلصوا الله دعاءكم! ثم سكت ملياً؛ فلَمَّا ظَنَّ الناس قد دعوا، انبعث وقال: «اللَّهُمَّ! وقد دعاك هذا النفر من عبادك، الساعون لثوابك، المجتمعون ببابك، فزِعاً من عقابك، وطمعاً في ثوابك؛ وقَبَلَهُم من الذنوب ما قد أحاط به علمك، وأحصاه حفظتك؛ فعُدَّ عليهم في موقفهم هذا برحمة توجب لهم جَنَّتَكَ، وتجيرهم بها من عذابك! آمين! يا أرحم الراحمين!».

قال مالك بن القاسم: وكان أحمد بن بقي شديد الحفظ للقرآن، كثير التلاوة له، يقوم به آناء^(١) ليله ونهاره. وكان، على شِدَّة حفظه، يلتزم تلاوته في المُصْحَف على نحو ما كان يلتزمه أبوه بَقِي بن مَخْلَد^(٢) للفضل من النظر فيه؛ مُتَقَشِّفاً، دَمِثاً، صبوراً، يتلقَّى من أساء إليه وإلى أبيه قَبْلَهُ بالصفح، والمغفرة للزلة، ووضع الحسنة مكان السيئة. ولما توفِّي، صَلَّى عليه ولده عبد الرحمن بإيضاء أبيه إليه بذلك، وسنه أربع وستون سنة.

(١) الآناء: جمع الأنى وهو كل النهار. محيط المحيط (أنى).

(٢) بقي بن مَخْلَد إمام مجتهد وحافظ مفسر، من أهل قرطبة، توفي سنة ٢٧٦هـ. ترجمته في جذوة المقتبس (ص ١٧٧ - ١٧٩) وبغية الملتبس (ص ٢٤٥ - ٢٤٧) وتاريخ علماء الأندلس (ص ١٦٩ - ١٧١) ونفح الطيب (ج ٢، ص ٤٧، ٥١٨ - ٥٢٠) والصلة (ص ١٩٥ - ١٩٨) وتذكرة الحفاظ (ج ٢، ص ١٨٤) وتهذيب تاريخ ابن عساكر (ج ٣، ص ٢٧٧) وطبقات الحنابلة (ص ٧٩) والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم (ص ١٠٠).

قال عياض في «مداركه» عند ذكر أحمد: منهم وولاؤهم لإمارة من أهل جَيَّان؛ سمع من أبيه. وكان زاهداً، فاضلاً؛ ولي تفریق الصدقات والصلاة؛ ثم قضاء الجماعة مقروناً بالخطبة.

ذكر مُنذر بن سعيد^(١) ونَبَذ من أخباره

قال ابن عفيف: هو مُنذر بن سعيد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن قاسم بن عبد الملك بن نجيج النَّقْزِي، ثمَّ الكَرْزِي. فأوَّل الأسباب في معرفته بالناصر الخليفة، وزلفاه لَدَيْهِ، أَنَّ الناصر لدين الله، لَمَّا احتفل في الجلوس لدخول رسول مَلِك الرُّوم الأعظم، صاحب القُسْطَنْطِينِيَّة عليه، بقصر قرطبة، الاحتفال الذي شهد ذكره في الناس، أحبَّ أن يُقيم الخطباء والشعراء بين يَدَيْهِ بذكر جلالته مقعده، ووَصَف ما تهيأ له من توطيد الخلافة في دولته. وتقدَّم إلى الأمير الحكم ابنه ووليَّ عهده بإعداد من يقوم بذلك من الخطباء، ويقدمه أمام نشيد الشعراء. فأمر الحُكْمُ صنيعته الفقيه محمد بن عبد البرِّ الكسنيانيَّ بالتأهَّب لذلك، وإعداد خطبة بليغة، يقوم بها بين يَدَي الخليفة. وكان يدَّعي من القدرة على تأليف الكلام ما ليس في وسعه. وحضر المجلس السلطانيَّ. فلَمَّا قام يُحاول التكلُّم بما رواه، بهره هَوُلُ المقام وأبَّهة الخلافة؛ فلم يَهْتَدِ إلى لفظة، بل غَشِيَ عليه، وسقط إلى الأرض. فقيل لأبي عليَّ البغداديَّ إسماعيل بن القاسم^(٢)، صنيعة الخليفة وأمير الكلام: «قُمْ!

(١) ترجمة منذر بن سعيد البلوطي في جذوة المقتبس (ص ٣٤٨-٣٤٩) وبغية الملتبس (ص ٤٦٥-٤٦٦) وقضاة قرطبة (ص ٢٣٧) وتاريخ علماء الأندلس (ص ٨٤٥-٨٤٧) وبغية الوعاة (ص ٣٩٨) وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي (ص ٣١٩) ومطمح الأنفس (ص ٣٧) وإنباء الرواة (ج ٣ ص ٣٢٥) وأزهار الربايع (ج ٢ ص ٢٧٢) ونفع الطيب (ج ١ ص ٣٦٨) و(ج ٢ ص ١٦-٢٢) والروض المعطار (ص ٩٥)، مادة: فحص البلوط) ومعجم الأدباء (ج ٥ ص ٥٢١-٥٢٧) والمغرب في حلى المغرب (ج ١ ص ١٧٩)، ١٨٣) وفهرسة ابن خير (ص ٧٠) والكامل في التاريخ (ج ٨ ص ٦٧٤-٦٧٥) والبيان المغرب (ج ٢ ص ٢٥٠).

(٢) هو أبو عليَّ إسماعيل بن القاسم بن عيذون القالي اللغوي؛ كان أحفظ أهل زمانه للغة والشعر. خرج من بغداد قاصداً الأندلس فدخل قرطبة سنة ٢٣٠هـ. وتوفي بقرطبة سنة ٣٥٦هـ. ترجمته في وفيات الأعيان (ج ١ ص ٢٢٦-٢٢٨) وطبقات الزبيدي (ص ٢٠٢) وجذوة المقتبس (ص ١٦٤-١٦٧) وبغية الملتبس =

فَارْفَعْ هَذَا الْوَهْيَ» فقام؛ فحمد الله، وأثنى عليه بما هو أهله، وصَلَّى على نبيِّه محمد ﷺ ثُمَّ انقطع به القول؛ فوقف ساكناً، مُفَكِّراً في كلام يدخل به إلى ذكر ما أريد منه.

فلَمَّا رَأَى ذَلِكَ مُنْذِرُ بْنُ سَعِيدٍ (وكان ممَّن حضر في زمرة الفقهاء)، قام من ذاته؛ فوصل افتتاح أبي عليٍّ لأوَّل خطبته بكلام عجيب، وفَصَّل صِيب، يَسُخُّه سَخًا، كأنَّما يحفظه قبل ذلك بِمَدَّة، وبدأ من المكان الذي انتهى إليه أبو عليٍّ البغداديُّ. فقال (١): «أَمَّا بعد حمد الله، والثناء عليه، والتعداد لآلائه، والشكر لنعمائه، والصلاة على محمد صفته وخاتم أنبيائه، فَإِنَّ لِكُلِّ حَادِثَةٍ مَقَامًا، وَلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالًا، وليس بعد الحقِّ إِلَّا الضلال. وأني قد قَمْتُ في مقام كريم، بين يَدَيِّ ملك عظيم؛ فَأَصْغُوا إِلَيَّ - معشرَ الملأ؛ بأسماعكم، وأيقنوا (٢) عَنِّي بأفئدتكم؛ إِنَّ من الحقِّ أن يُقال لِلْمُحَقِّ: صدقت؟ وَلِلْمُبْطِلِ: كذبت؟ وَإِنَّ الْجَلِيلَ - تعالى في إسمائه (٣)، وتقدَّس بصفاته وأسمائه - أمرَ كليمه موسى ﷺ وعلى جميع أنبيائه أن يذكُر قومه بأيام الله عندهم؛ وفيه وفي رسول الله ﷺ أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ! وإني أذكركم بأيام الله عنديكم، وتلافيه لكم بخلافة أمير المؤمنين، التي لَمْتُ شَعْنَكُمْ (٤)، بعد أن كنتم قليلًا، فكثركم؛ ومستضعفين فقواكم؛ ومستذلين، فنصركم! ولآله الله رعايتكم، وأسند إليه إمامتكم أيام ضربت الفتنَةُ سُرَادِقَهَا على الآفاق، وأحاطت بكم شُعْلُ النفاق، حتَّى صِرْتُمْ في مثل حدقة البعير، بضيق الحال ونكد العيش والتقتير!

= (ص ٢٣١-٢٣٤) وبغية الوعاة (ص ١٩٨) وتاريخ علماء الأندلس (ص ١٣٨-٢٣٤) وإنباه الرواة (ج ١) ٢٠٤) ومعجم الأدباء (ج ٢ ص ٣٠٢-٣٠٦) وفهرسة ابن خير (ص ٥١٣-٥١٧) ونفح الطيب (ج ٣ ص ٧٠-٧٥).

(١) خطبة منذر بن سعيد هذه في نفح الطيب (ج ١ ص ٣٦٩-٣٧١) ومطمح الأنفس (ص ٣٨) وأزهار الرياض (ج ٢ ص ٢٧٣).

(٢) في نفح الطيب والمطمح: «والقنوا».

(٣) في نفح الطيب (ص ٣٦٩): «في سمائه».

(٤) جملة «لَمْتُ شَعْنَكُمْ» ساقطة من مطمح الأنفس. وفي نفح الطيب: «شعنكم، وأمَّنتُ سِرْبَكُمْ ورفعت فرقكم، بعد أن...».

فاستبدلتم بخلافته من الشدة بالرخاء، وانتقلتم بيمن سياسته إلى تمهيد العافية بعد استيطان البلاء. أنشدكم الله، معاشر الملا، ألم تكن الدماء مسفوكة؟ فحنقها! والسبل مخوفة؟ فأمنها والأموال متهبة؟ فأحرزها وحصنها! ألم تكن البلاد خراباً؟ فعمرها! وثغور المسلمين مهتزمة؟ فحماها وزهرها! فاذكروا آلاء الله عليكم بخلافته، وتأليفه جمع كلمتكم بعد افتراقها بإمامته، حتى أذهب الله غيظكم، وشفى صدوركم، وصيرتم يداً على عدوكم بعد أن كان بأسكم بينكم! ناشدكم^(١) الله! ألم تكن خلافته قيد الخلافة بعد انطلاقتها من عقالها؟ ألم يتلاف صلاح الأمور بنفسه بعد اضطراب أحوالها، ولم يكل ذلك إلى القواد والأجناد؟ حتى باشره بالمهجة والأولاد، واعتزل النسوان وهجر الأوطان، ورفض الدعة وهي محبوبة، وترك الركون إلى الراحة وهي مطلوبة، بطوية صحيحة^(٢)، وعزيمة صريحة، وبصيرة نافذة^(٣) ثاقبة، وريح هابئة غالبة، ونصره من الله واقعة واجبة، وسلطان قاهر، وجد ظاهر، وسيف منصور، تحت عدل منشور^(٤)، متحملاً للنصب، مستقبلاً^(٥) لما نابه في جانب الله من التعب، حتى لانت الأحوال بعد شدتها، وانكسرت شوكة الفتنة عند حدتها، ولم ينق لها غارب إلا جبهته^(٦)، ولا نجم لأهلها قرن إلا جدّه^(٧)! فأصبحتم بنعمة الله إخواناً، وبلغ أمير المؤمنين لشعثكم على أعدائكم أعواناً، حتى تواترت لديكم الفتوحات، وفتح الله عليكم خلافته أبواب البركات^(٨)، وصارت وفود الروم وافدة عليه وعليكم، وأمال الأقصين والأذنين مستخدمة إليه وإليكم، يأتون من كل فج عميق، ويلد سحيق، لأخذ جبل منه ومنكم^(٩) جملة وتفصيلاً ﴿لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا

(١) هكذا في مطمح الأنفس. وفي نفح الطيب: «أنشدكم».

(٢) في مطمح الأنفس: «خالصة» وفي نفح الطيب (ص ٣٧٠): «صحيحة».

(٣) في مطمح الأنفس ونفح الطيب: «ثابتة».

(٤) في نفح الطيب: «مشهور».

(٥) في نفح الطيب: «مستقلاً».

(٦) جبهته: قطعه، لسان العرب (جب).

(٧) في نفح الطيب: «جده».

(٨) في مصحح الأنفس: «فقد فتح الله تعالى عليكم أبواب البركات، وتواترت عليكم أسباب الفتوحات».

وفي نفح الطيب: «أبواب الخيرات والبركات».

(٩) في نفح الطيب: «جبل بينه وبينكم».

كَانَ مَفْعُولًا»^(١)، وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ، وَلِهَذَا الْأَمْرُ مَا بَعْدَهُ، وَتِلْكَ أَسْبَابُ ظَاهِرَةِ بَادِيَةٍ، تَدُلُّ عَلَى أُمُورٍ بَاطِنَةٍ خَافِيَةٍ، دَلِيلُهَا قَائِمٌ، وَغَيْبُهَا عَاتِمٌ»^(٢)؛ «وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ»^(٣) الْآيَةُ؛ وَلَيْسَ فِي تَصْدِيقِ مَا وَعَدَ اللَّهُ ارْتِيَابَ، وَلِكُلِّ نَبِيٍّ مُسْتَقَرٌّ وَلِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ! فَاحْمَدُوا اللَّهَ، أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَى آيَاتِهِ، وَاسْأَلُوا الْمَزِيدَ مِنْ نِعَمَائِهِ! فَقَدْ أَصْبَحْتُمْ بَيْنَ^(٤) خِلَافَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - أَيَّدَهُ اللَّهُ الْعِظَمَةَ^(٥) وَالسَّدَادَ، وَالْهَمَّةَ مُحَاضِرٍ^(٦) التَّوْفِيقَ إِلَى سَبِيلِ الرُّشَادِ - أَحْسَنَ النَّاسِ حَالًا، وَأَنْعَمَهُمْ بِالْأَمْرِ، وَأَعَزَّهُمْ قَرَارًا، وَأَمْنَهُمْ دَارًا، وَأَكْثَفَهُمْ جَمْعًا، وَأَجْلَّهُمْ صُنْعًا، لَا تُهَاجِرُونَ وَلَا تَوَازُونَ»^(٧)، وَأَنْتُمْ بِحَمْدِ اللَّهِ عَلَى أَعْدَائِكُمْ ظَاهِرُونَ. فَاسْتَعِينُوا عَلَى صَلَاحِ أَحْوَالِكُمْ، بِالنَّصِيحَةِ^(٨) لِإِمَامِكُمْ، وَالتَّزَامِ الطَّاعَةِ لِخَلِيفَتِكُمْ، فَإِنَّ مِنْ نَزْعٍ يَدًا^(٩) مِنَ الطَّاعَةِ، وَسَعَى فِي فِرْقَةٍ^(١٠) الْجَمَاعَةِ، وَمَرَقَ مِنَ الدِّينِ، فَقَدْ «خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ»^(١١). وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ فِي التَّعَلُّقِ بِعَصْمَتِهَا، وَالتَّمَشُّكِ بِعُرْوَتِهَا، حِفْظُ الْأَمْوَالِ وَحَقْنُ الدِّمَاءِ، وَصَلَاحُ الْخَاصَّةِ وَالذِّمَامِ، وَأَنَّ بِقَوَامِ الطَّاعَةِ تَقَامُ الْحُدُودُ، وَتُوفَى الْعُهُودُ، وَيَبُهَا وَصَلَتِ الْأَرْحَامُ، وَصَحَّتِ الْأَحْكَامُ، وَيَبُهَا سَدَّ اللَّهِ الْخَلَلَ، وَأَمِنَ السُّبُلَ، وَوُطِّئَ الْأَكْنَافُ، وَرَفَعَ الْإِخْتِلَافُ، وَيَبُهَا طَابَ لَكُمْ الْقَرَارُ، وَاطْمَأَنَّتْ بِكُمْ الدَّارُ؛ فَاعْتَصِمُوا بِمَا أَمَرَكُمُ اللَّهُ بِلَا اعْتِصَامَ بِهِ؛ فَإِنَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَقُولُ: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ»^(١٢) الْآيَةُ. وَقَدْ عَلِمْتُمْ، مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، مَا أَحَاطَ بِكُمْ فِي جَزِيرَتِكُمْ هَذِهِ مِنْ ضُرُوبِ الْمَشْرُوكِينَ وَصُنُوفِ

(١) سورة الأنفال ٨، الْآيَتَانِ: ٤٢، ٤٤.

(٢) فِي نَفْحِ الطَّيِّبِ: «قَائِمٌ، وَجَنْبُهَا غَيْرُ نَائِمٍ».

(٣) سورة النور ٢٤، الْآيَةُ: ٥٥.

(٤) فِي نَفْحِ الطَّيِّبِ (ص ٣٧١) «أَصْبَحْتُمْ بَيْنَ خِلَافَةٍ...».

(٥) فِي نَفْحِ الطَّيِّبِ: «بِالْعِصْمَةِ».

(٦) فِي نَفْحِ الطَّيِّبِ: «بِخَالِصٍ».

(٧) فِي نَفْحِ الطَّيِّبِ: «تَذَادُونَ».

(٨) فِي نَفْحِ الطَّيِّبِ: «بِالنَّاصِحَةِ».

(٩) فِي مَطْمَعِ الْأَنْفُسِ: «يَدَهُ».

(١٠) فِي نَفْحِ الطَّيِّبِ: «تَفَرِّقُ».

(١١) سورة الحج ٢٢، الْآيَةُ: ١١.

(١٢) سورة النساء ٤، الْآيَةُ: ٥٩.

الملحدين، الساعين في شقّ عصاكم، وتفريقِ ملّتكم^(١)، الآخذين في مُخَاذَلَة دينكم، وهتِك حريمكم، وتوهين دعوة نبيّكم - صلوات الله وسلامه عليه وعلى جميع النبيين والمرسلين - أقول هذا، وأختمه بالحمد لله رب العالمين! وأستغفرُ الله الغفور الرحيم: فهو خيرُ الغافرين! فخرج الناس يتحدثون عن مقام مُنذر، وثبات جنانه، وبلاغة منطقته.

وكان الخليفة الناصر لدين الله أشدّهم تعجباً منه، فأقبل على ولده الأمير الحَكَم يسأله عنه، ولم يكن يثبت معرفة عينه، وقد سمع باسمه. فقال له الحَكَم: «هو منذر بن سعيد البلوطي». فقال له: «لقد أحسن ما شاء! فلئن كان حَبْرُ خُطْبَتِهِ هذه وأعدّها، مخافة أن يدور ما دار، فيتلافى الوهي، إنه لبديعٌ من قدرته واحتياطه، ولئن كان أتى بها على البديهة لوقته، إنه لأعجب وأغرب!» فكان ذلك سببُ اتصاله به، واستعماله.

وذكر ابن أضيغ الهمداني عن مُنذر القاضي أنّه خطب يوماً وأراد التواضع؛ فكان من فصول خطبته أن قال^(٢): «حتّى متى؟ وإلى متى؟ فكم الذي أعِظْ ولا أتعِظْ؛ وأزجرُ ولا أزدجرُ، أدلّ الطريق على المستدلّين، وأبقى مُقيماً مع الحائرين؟ كلّ إن هذا لهو الضلال المبين» «إن هي إلّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وتهدي مَنْ تَشَاءُ»^(٣) الآية. اللهم! فرغني لما خلقتني له! ولا تشغلني بما تكفّلت لي به! ولا تحرمني وأنا أسألك! ولا تعذبني وأنا أستغفرك! يا أرحم الراحمين.

قال^(٤): وكان الخليفة الناصر لدين الله كلفاً بعمارة الأرض وإقامة معالمها، وتخليد الآثار الدالة على قوّة الملك وعزّ السلطان؛ فأفضى به الإغراق في ذلك إلى

(١) وهكذا في مطمح الأنفس، وفي نفتح الطيب: «ملاككم» وهي مخففة من «ملاككم».

(٢) انظر نفتح الطيب (ج ٢ ص ٢٠ - ٢١).

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٥٥.

(٤) النص في مطمح الأنفس (ص ٤٠) ونفتح الطيب (ج ١ ص ٥٧٠ - ٥٧١) وأزهار الرياض (ج ٢ ص ٢٧٨ - ٢٧٩).

أن ابنتي مدينة الزهراء، البناء الذي شاع ذكره: استفرغ وسعه في تنميقها، وإتقان قصورها، وزخرفة مصانعها. فأنهمك في ذلك حتى عطل شهود الجمعة بالمسجد الجامع الذي اتخذ ثلاث جمع متواليه؛ فأراد القاضي منذر أن يغض منه بما تناوله من الموعظة بفضل الخطاب والحكمة والتذكرة بالإنباء والرجعة؛ فأدخل في خطبته فصلاً مبتدئاً بقوله: ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ. وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ! فَانْقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا! وَأَتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ! أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنٍ. وَجَنَاتٍ وَعُيُونٍ. إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾^(١) ولا تقولوا ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أُوْعِظَ أَمْ لَمْ تُكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ﴾^(٢). فمتاع الدنيا قليل، والآخرة خير لمن أتى! وهي دار القرار، ومكان الجزاء ووصل ذلك بكلام جزل، وقول فص، ومضى في ذم تشييد البنيان، والاستغراق في زخرفته، والإسراف في الإنفاق عليه؛ فجرى طلقاً؛ وانتزع فيه قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُيُوتَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُيُوتَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارٍ جَهَنَّمَ﴾^(٣) إلى آخر الآية. وأتى بما يشاكل المعنى من التخويف بالموت، والتحذير من فجاءته^(٤)، والدعاء إلى الزهد في هذه الدار الفانية، والحض على اعتزالها، والرفض لها، والندب إلى الإعراض منها؛ والإقصار عن طلب اللذات، ونهي النفوس عن اتباع هواها. فأسهب في ذلك كله، وأضاف إليه من أي القرآن ما يطابق، وجلب من الحديث والآثار ما يشاكله، حتى أذكر من حضره الناس^(٥) وخشعوا، وركعوا، واعترفوا، وبكوا، وضجوا، ودعوا، وأعلنه في^(٦) التضرع إلى الله في التوبة، والابتغال في المغفرة، وأخذ خليفته من ذلك بأوفر حظ، وقد علم أنه المقصود به؛ فبكى، وندم على ما سلف له^(٧)، واستعاذ بالله من سخطه، إلا أنه وجد على منذر بن سعيد لغلظ ما تقرعه^(٨) به؛ فشكا ذلك لولده الأمير الحكم بعد انصرافه، وقال:

(١) سورة الشعراء ٢٦، الآيات: ١٢٨-١٣٥.

(٢) سورة الشعراء ٢٦، الآية: ١٣٦.

(٣) سورة التوبة ٩، الآية: ١٠٩.

(٤) في نفع الطيب: «فجأته».

(٥) في نفع الطيب: «حتى أذكر من حضره من الناس...».

(٦) كلمة «في» ساقطة من نفع الطيب (ص ٥٧١).

(٧) في نفع الطيب: «سلف له من فرطه».

(٨) في نفع الطيب: «ما قرعه به».

«والله! لقد تعمّدني مُنْذِرٌ بِخُطْبَتِهِ، وما عني بها غيري! فأسرف عليّ، وأفرط في تقييعي، ولم يُحسّن السياسة في وعظي، فزعزع قلبي، وكاد بعصاه يقرعني» واستشاط غيظاً عليه؛ فأقسم أن لا يُصلي خلفه صلاة الجمعة خاصّة؛ يجعل يلتزم صلاتها وراء أحمد بن مُطَرِّف صاحب الصلاة بقرطبة، ويُجانب الصلاة بالزهراء. فقال له الحكم: «فما الذي يمنعك من عزّل مُنْذِر عن الصلاة بك، والاستبدال منه إذ كرهته؟» فزجره وانتهره، وقال له: «أُمِثْلُ مُنْذِر بن سعيد في فضله وعمله وخيره^(١)؟ لا أُمّ لك! يُعزّل لإرضاء نفس ناكبة عن الحق^(٢)؟ هذا ممّا لا يكون! وإني لأستحي من الله أن لا أجعل بيني وبينه في صلاة الجمعة شقيقاً مثل مُنْذِر في ورعه وصدقه! ولكنه^(٣) أخرجني، فأقسمت. وَلَوَدَدْتُ أَنِّي أَجِدُ سَبِيلاً إِلَى كَفَّارَةِ يَمِينِي^(٤)، بل يُصَلِّي بالناس حياته وحياتنا، إن شاء الله».

وقحط الناس^(٥) آخر مدّة الناصر لدين الله عبد الرحمن بن محمد. فأمر القاضي مُنْذِر بن سعيد بالبروز إلى الاستسقاء بالناس، فتأهّب لذلك، وصام بين يديه أياماً^(٦)، تنقلاً، وإنابةً، ورهبةً. واجتمع له الناس في مُصَلَّى الرّبض بقرطبة، بارزين إلى الله تعالى في جمع عظيم. وصعد الخليفة الناصر في أعلى مصانعه المرتفعة من القصر، ليشارِف الناس، ويُشاركهم في الخروج إلى الله، والضراعة له، فأبطأ القاضي حتى اجتمع الناس، وغصّت بهم ساحة المُصَلَّى، ثمّ خرج نحوهم ماشياً، متضرّعاً، مُخْبِتاً، مُتَخَشِعاً؛ وقام ليخطب، فلَمَّا رأى بدارَ الناس إلى ارتقابه^(٧)، واستكانتهم من خيفة^(٨) الله، وإخباتهم له، وابتهالهم إليه، رَقَّتْ نفسه، وغلبته عيناه؛ فاستغفر^(٩)، وبكى حيناً؛ ثم افتتح خُطْبَتَهُ بأن قال: «سلامٌ عليكم» ثمّ

(١) في نفح الطيب: «في فضله وخيره وعلمه».

(٢) في نفح الطيب: «نفس ناكبة عن الرشد، سالكة غير القصد».

(٣) في الأصل: «ولآكته».

(٤) في نفح الطيب: «يميني بملكي».

(٥) انظر مطمح الأنفس (ص ٤١) وأزهار الرياض (ج ٢ ص ٢٧٩) ونفح الطيب (ج ١ ص ٥٧٢) والروص المعطار (ص ٩٥).

(٨) في الأصول: «خفية»، وأثبتنا ما في نفح الطيب.

(٩) في نفح الطيب: «فاستعبر».

(٦) في نفح الطيب: «أياماً ثلاثة».

(٧) في نفح الطيب: «إلى ارتقائه».

سكت، ووقف شبه الحَصِير، ولم يكن من عادته: فنظر الناس بعضهم ببعض، لا يدرون ما عراه، ولا ما أراد بقوله. ثم اندفع تالياً بقوله ^(١): ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ، كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ^(٢) استغفروا ربكم، وتوبوا ^(٣) إليه، وتزلفوا ^(٤) بالأعمال الصالحات ^(٥) لديه قال: فهاج ^(٦) الناس بالبكاء، وجأروا بالدعاء، ومضى على تمام خطبته؛ ففرع ^(٧) النفوس بوعظه، وأنبعث الإخلاص بتذكيره؛ فلم يتقصّ النهار حتى أرسل الله السماء بماء مُنهمر، رَوَى الثَّرى، وطرَدَ المَحَلَّ، وسكَنَ الأَزَلَ. والله لطيفٌ بعباده!

وكان له ^(٨) في خطب الاستسقاء استفتاحٌ عجيبٌ؛ ومنه أن قال يوماً، وقد سرحَ ضربه في ملائ الناس، عندما شخصوا إليه بأبصارهم؛ فهتف بهم كالمنادي: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ - وكررها عليهم، مشيراً بيده في نواحيهم - أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ. إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ. وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ ^(٩) فاشتدَّ وجل ^(١٠) الناس، وانطلقت أعينهم بالبكاء، ومضى في خطبته.

ومن أخباره ^(١١) المحفوظة مع الخليفة عبد الرحمن، في إنكاره عليه الإسراف في البناء، أن الناصر كان قد ^(١٢) اتخذ، لسقف القبيبة (المُصَغَّرَة الاسم للخصوصية)

(١) في نفح الطيب: «يا أيها الناس، سلام عليكم»...

(٢) سورة الأنعام ٦، الآية: ٥٤.

(٣) في نفح الطيب: «ثم توبوا».

(٤) في الأصول: «وتزلفوا».

(٥) في نفح الطيب: «الصالحات».

(٦) في الروض المعطار ونفح الطيب: «فَضَحَّ».

(٧) في نفح الطيب: «ففرع».

(٨) انظر نفح الطيب (ج ١ ص ٥٧٢-٥٧٣).

(٩) سورة فاطر ٣٥، الآيات ١٥، ١٦، ١٧.

(١٠) في نفح الطيب: «وَجَدَّ».

(١١) انظر الروض المعطار (ص ٩٥) ونفح الطيب (ج ١ ص ٥٧٣-٥٧٤).

(١٢) كلمة «قد» ساقطة من نفح الطيب.

التي كانت مماثلة^(١) على الصَّرح المُمَرَّد المشهور شأنه بقصر الزهراء، قراميد مغشاة ذهباً وفضة، أنفق عليها مالا جسيماً، وقَرَمَدَ سَقْفَها بها^(٢)، تُشَتَّتْ^(٣) الأبصار بأشعة أنوارها^(٤). وجلس فيها يوماً^(٥)، إثرَ تمامها، لأهل مملكته، فقال لقرايته منهم^(٦) من الوزراء وأهل الخدمة، مفتخراً بما صنعه من ذلك: «هل رأيتم، أو سمعتم ملكاً كان قَبْلِي فعلٌ مِثْلَ فعلِي»^(٧) هذا أو قدر عليه؟ فقالوا: «لا! يا أمير المؤمنين، وإنَّكَ لو اِحْدَ^(٨) في شأنك كلَّه، وما سبقك إلى مبتدعاتك هذه ملكٌ رأيناه، ولا انتهى إلينا خبرُهُ» فَأَبْهَجَهُ قولهم وسرَّهُ. وبينما هو كذلك، إذ دخل عليه القاضي مُنْذِرُ بن سعيد، واجِماً ناكس^(٩) الرأس: فلَمَّا أخذ مجلسه، قال له كالذي قال لوزرائه من ذكر السقف المذهب، واقتداره على إبداعه؛ فأقبلت دموعُ القاضي تَنَحَدِرُ على لحيته، وقال له: «والله! يا أمير المؤمنين، ما ظَنَنْتُ أَنَّ الشيطان - لعنه الله - يبلغ منك هذا المبلغ، ولا أن تمكَّنه من قبلك هذا التمكين، مع ما آتاك الله من فضله ونعمته، وفضَّلَكَ به على العالمين، حتى يُنْزِلَكَ منازل الكافرين» قال: فانفعل عبد الرحمن لقوله، وقال له: «انظر ما تقول! وكيف أنزلتني منزلتهم؟» فقال له^(١٠) «نعم! أليس الله تعالى يقول: ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِصَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾»^(١١) فوجم الخليفة، وأطرق^(١٢) مَلِيًّا، ودموعُه تتساقط خشوعاً لله سبحانه، ثمَّ أقبل على منذر وقال له:

-
- (١) في نفح الطيب «مائلة».
 - (٢) في نفح الطيب: «به».
 - (٣) في نفح الطيب: «تشتت».
 - (٤) في نفح الطيب: «نورها».
 - (٥) في نفح الطيب: «وجلس فيها إثر تمامها يوماً».
 - (٦) في نفح الطيب: «ومن حضر من الوزراء».
 - (٧) كلمة «فعلِي» ساقطة من نفح الطيب.
 - (٨) في نفح الطيب: «لأوحد».
 - (٩) في نفح الطيب: «سعيد، وهو ناكس الرأس».
 - (١٠) في نفح الطيب: «قال».
 - (١١) سورة الزخرف ٤٣، الآية: ٣٣.
 - (١٢) في الروض المعطار: «ونكس رأسه ملياً».

«جزاءك^(١) الله، يا قاضي! عتاً وعن نفسك خيراً! وعن الدين والمسلمين أجلاً جزائه! وكثراً في الناس أمثالك! فالذي قلت هو الحق» وقام عن مجلسه ذلك^(٢)، وأمر بنقص سقف القبّة، وأعاد قريدها تراباً على صِفّة غيرها.

وكان هذا القاضي على متانتة وشدة جزالته، حَسَنَ الخلق، خفيف الوطاة، سهّل الجنب، كثير الدعابة، منطلق البشر، حتى إنه ربّما استراب بباطنه مَنْ لا يعرفه إذا شاهد سترسأله؛ فإذا دام أحدٌ أن يُصيب من دينه، ثار ثورة اللَّيْث. ومن ذلك ما حكاه عنه أبو عمر بن ليبي، أنه حضر^(٣) عند الخليفة الحَكَم المُسْتَنْصِر بالله يوماً، في خُتوة له، وهو في البُستان على بركة، في زمان صيف شديد الحرّ والوهج، وذلك مُنْصَرَفَ القاضي من صلاة الجمعة؛ فشكا إلى الخليفة من قوّة الحرّ جهداً؛ فأمره بخلع ثيابه، والتخفيف عن جسمه؛ ففعل؛ فلم يُظف ذلك ما به؛ فقال له الحَكَم: «من الصواب أن تنغمس في هذا الصهريج انغماسة تبرّد جسمك وتعذّله. فقم! فليس هاهنا من تحتشمه» وإنما كان معهما جَعْفَرُ الصَّقْلَبِيُّ أثيرُ الخلافة، لا رابعَ لهم؛ فكانه استحيي من ذلك، وانقبض عنه وقاراً. فأمر الحَكَم حاجبه جعفرًا بسبقه إلى النزول في الصهريج، ليسهل الأمر فيه على القاضي؛ فبادر جعفر إلى ذلك، واتزرّ، وألقى بنفسه في الماء؛ وكان يُحسِن السباحة. فلم يَسع القاضي عند ذلك إلّا إنفاذ أمر الخليفة؛ فقام، واتزرّ وتجرّد، وألقى بنفسه خلف جعفر، ولاذ بالقعود في درج الصهريج متبرّداً؛ فلم يَنشط في السباحة، وجعفر يجول فيه مجاله، مصعداً في الصهريج ومصوباً، فدسّه الحَكَم على القاضي، فهو يدعوه إلى المساجلة في العوم، ويعجزه في إخلاده إلى القعود، ويباغيه بإلقاء الماء عليه، والرش له، والآخر لا ينبعث، ولا يفارق مكانه إلى أن كلّمه الحكم وقال له: ما لك أيّها القاضي؟ لا تُساعد الحاجب في فعله وتعموم معه! فمن أجلك تَبَدَّلَ فيما تَبَدَّل فيه!» فقال له: يا

(١) هكذا في الروض المعطار: «وفي نفع الطيب: «جزاءك».

(٢) في الروض المعطار: «ذلك يستغفر الله تعالى، وأمر...» وفي نفع الطيب: «ذلك وهو يستغفر الله تعالى، وأمر...».

(٣) البص في نفع الطيب (ج ٢ ص ١٨-١٩) ومطمح الأنفس (ص ٤٤) وفيه بعض اختلاف عما هنا.

سيدي، الحاجب - سلمه الله - مطلق، لا هَوَجَلٌ^(١) معه! وأنا بالهَوَجَل الذي معي، يعقلني ويمنعني من الأعماق في الصهريج! يريد بمقالته أُثْبِتُهُ وَأَنْ جَعُفراً محبوباً. فاستفرغ الحَكَم ضحكاً من نادرته، ولطف تعريضه فحجل الحاجب من قوله، وسبَّ الأشراف. وخرجا عن الماء. فأمر لهما الخليفة - رحمه الله - بكسوة تشاكل كلاً منهما، ووصلهما بِصِلَةٍ سَنِيَّةٍ.

قال الحسن بن محمد في كتابه^(٢): وَذُكِرَ أَنَّ الخليفةَ الحَكَمَ قال لقاضيه مُنْذِرَ يوماً، في بعض ما جاوبه: «بلغني أنك لا تجتهد للأيتام، وأنتك تقدّم عليهم»^(٣) أوصياءً سوء، يأكلون أموالهم قال^(٤): «نعم! وإن أمكنهم نيك أمهاتهم، لم يعفوا عنهن» فقال له: «وكيف تقدّم مثل هؤلاء؟» فقال^(٥): «لستُ أجد غيرهم ولكن»^(٦) أحلني على الفقيه اللؤلؤي^(٧)، وأبي إبراهيم، وأمثالهما^(٨) لأقدمهم، فإن أبوا، جبرتهم بالسجن والضرب^(٩)، ثم لا تسمع إلا خيراً. وإلا، فدع الأمور تمضي كما هي! قاله ﴿بِالْمِرْصَادِ﴾^(١٠).

وكان شيخنا القاضي أبو عبد الله بن عيَّاش الخزرجي يستحسن من كلامه قوله في التَرْكِيبَةِ: اعْلَمْ أَنَّ العدالةَ من أَشَدِّ الأشياءِ تفاوُتاً وتبايُناً، ومتى حصلت ذلك عرفت حالة الشهود؛ لأن بين عدالة أصحاب النبي ﷺ وعدالة التابعين - رضي الله عنهم - بَوْنٌ عَظِيمٌ، وتبايُنٌ شَدِيدٌ، وبين عدالة أهل زماننا، وعدالة أولئك، مثل ما بين السماء والأرض! وعدالة أهل زماننا على ما هي عليه، بعيدة التبايُن أيضاً.

(١) الهَوَجَل: الذكر.

(٢) النص في مطمح الأنفس (ص ٤٥) ونفع الطيب (ج ٢ ص ١٩).

(٣) في نفع الطيب: «لهم».

(٤) في نفع الطيب: «فقال».

(٥) في نفع الطيب: «قال».

(٦) في الأصول: «ولاكن».

(٧) هكذا في نفع الطيب. وفي المصدر نفسه (ص ٢٠) عاد وذكره باسم أبي إبراهيم اللؤلؤي.

(٨) في نفع الطيب: «ومثل هؤلاء».

(٩) في نفع الطيب: «أجبرتهم بالسُّوط والسجن».

(١٠) سورة الفجر ٩، الآية: ١٤. والآية بتمامها: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَنَا بِالْمِرْصَادِ﴾.

والأصل في هذا عندي - والله الموفق للصواب - أن من كان الخير أغلب عليه من الشر، وكان متنزهاً عن الكبائر، فواجب أن تعمل شهادته؛ فإن الله تعالى قد أخبر بنصر الكتاب أن: ﴿مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾^(١). وقال في موضع آخر: ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٢) فمن ثقلت موازين حسناته بشيء، لم يدخل النار؛ ومن استوت حسناته وسيئاته، لم يدخل الجنة في زمرة الداخلين أولاً؛ وهم أصحاب الأعراف، فذلك عقوبة لهم، إذ تخلّفوا أن تزيد حسناتهم على سيئاتهم، فهذا حكم الله في عبادته. ونحن إنما كلفنا الحكم بالظاهر؛ فمن ظهر لنا أن خيره أغلب عليه من شره، حكمنا له بحكم الله بعباده؛ ولم نطلب له على الباطن. ولا كلفه محمد ﷺ فقد ثبت عنه أنه قال: إنما أنا بشر، وأنتم تختصمون إلي؛ ولقل بعضكم أن يكون الحق بحجته من بعض؛ فأحكم له على نحو ما أسمع بأحكام الدنيا على ما ظهر، وأحكام الآخرة على ما بطن؛ لأن الله تعالى يعلم الظاهر والباطن. ونحن لا نعلم إلا الظاهر. ولأهل كل بلد قوم قد تراضى عليهم عامتهم؛ فيهم تنعقد منكرهم وبيوعهم؛ وقد قدموهم في مساجدهم، ولجمعهم وأعيادهم؛ فالواجب على من استقصى في موضع، أن يقبل شهادة أمثالهم، وفقهائهم واصحاب صلواتهم، وإلا ضاعت حقوق ضعيفهم وقويهم، وبطلت أحكامهم. ويجب عليه أن يسأل إن استراب في بعضهم في الظاهر والباطن عنهم؛ فمن لم يثبت عنده عليه اشتهار في كبيزة، فهو على عدالة ظاهرة، حتى يثبت غير ذلك. انتهى.

وسماه محمد بن حسين الزبيدي في مصنفه في «طبقات النحويين واللغويين»؛ فقال: أبو الحكم مُنذر بن سعيد القاضي، سمع بالأندلس من عبيد الله بن يحيى ونظرائه، ثم رحل حاجاً سنة ٣٠٨؛ فسمع بمكة من محمد النيسابوري كتابه المؤلف في اختلاف العلماء المسمى بـ «الأشرف». وروى بمصر «كتاب العين» للخليل، عن أبي العباس بن ولّاد، وعن أبي جعفر بن النحاس. وكان متفتناً في ضروب العلم.

(١) سورة القارعة ١٠١، الآيتان: ٦، ٧.

(٢) سورة الأعراف ٧، الآية: ٨؛ سورة المؤمنون: ٢٣، الآية ١٠٢. سورة الحشر ٥٩، الآية ٩؛ سورة التغابن ٦٤، الآية ١٦.

وغلب عليه التفقه بمذهب أبي سليمان داود^(١) بن علي الأصبهاني المعروف بالظاهري؛ فكان يؤثر مذهبه، ويجمع كتبه، ويحتج بمقالاته، ويأخذ بها لنفسه، فإذا جلس مجلس الحكومة، قضى بمذهب مالك بن أنس وأصحابه الذي عليه العمل في بلده، ولم يعدل عنه. قال: وكانت ولاية منذر لقضاء الجماعة بقرطبة في ربيع الآخر سنة ٣٣٩. ولبت قاضياً إلى أن توفي في عقب ذي القعدة سنة ٣٥٥. فكانت ولايته القضاء ست عشرة سنة كاملة - رحمة الله وغفر لنا وله.

ذكر القاضي محمد بن السليم^(٢)

وولي القضاء بعد البلوطي محمد بن إسحاق بن السليم. ونصّ ظهير ولايته: .
بسم الله الرحمن الرحيم! هذا كتاب أمر به أمير المؤمنين الحكم المستنصر بالله محمد بن إسحاق بن السليم؛ ولآه به خطة القضاء، واختاره للحكم بين جميع المسلمين، ورفعته إلى أعلى المراتب عنده في تنفيذ الأحكام، غير مطلق يده إلا بالحق، ولسانه إلا بالعدل» ورسم له في كتابه رسوماً بدأ فيه بأمانة الله - عز وجل - إليه، وجعل الله الشهيد بها عليه؛ أمره بتقوى الله العظيم الذي يعلم خائنة الأعين، وما تخفي الصدور؛ وأن يجعل كتاب الله أمامه ينظر فيه نظر المتفكر المعبر؛ فإنه عهد الله الذي بعث به نبيه ﷺ فأحلّ حلاله، وحرّم حرامه، وأمضى أحكامه، وفارق الأئمة، على أنهم لن يضلوا ما اتبعوه؛ فهو العروة الوثقى، والطريقة المثلى والنهج المنير، ودين الله القويم.

وأمره أمير المؤمنين أن يقتدى بسنة رسول الله ﷺ التي بها عملت الأئمة، وعليها اتفقت الأئمة، فالحق معروف؛ والباطل مكشوف؛ وبينهما مشتبهات فيها يُحمد التوقّف، وعندها يُشكر الثبوت، ففي كتاب الله - تعالى اسمه - وسنة نبيه ﷺ

(١) في الأصل: «داود».

(٢) ترجمة ابن السليم في جذوة المقتبس (ص ٤٣ - ٤٤) وبغية الملتبس (ص ٥٩ - ٦٠) وتاريخ علماء الأندلس (ص ٧٤٩ - ٧٥٠) وقضاة قرطبة (ص ١٣٢) ونفح الطيب (ج ٢ ص ٢٢٠) وأعمال الأعلام (القسم الثاني ص ٤٨).

أصل الدين، وفرعه وذليله وتأويله، ومن يرد الله به خيراً يوفقه للاقتداء بهما، والاقْتباس منهما.

وأمره أن يصلح سريره فيها، يصلح الله علاقته؛ وأن يبرأ من الهوى؛ فإنه مضلة عن طريق الحق؛ وأن يجعل الناس في نفسه سواءً، إذا جلس للحكم بينهم، حتى لا يطمع فيه الشريف، ولا يئأس منه الضعيف.

وأمره أن يعتبر أمره وما قلده؛ فيعلم أنه راكب طريقاً منتهاها إلى الجنة أو إلى النار؛ ليس عن أحدهما مصرف، ولا بينهما موقف، فحق لمن أراد النجاة أن يستكثر من الحسنات، ويمنع دينه ممن أراد أن يؤنس في الشبهات، ويعلم أنه حاكم في ظاهره، محكوم عليه في باطنه، تطوي كل يوم صحيفته على ما أودعها، حتى ينظر فيها غداً بين يدي الله - عز وجل - يوم ﴿تُوقَى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾^(١) فمن حاسب نفسه في الدنيا، كان أيسر حساباً في الآخرة.

وأمره أن يتحفظ في حين وقوع الشهادات عنده؛ فلا يقضي بين المسلمين منها إلا بما أقامه به التحقيق على السنة العُدول، ذوي القبول، وإن استراب في شهادة أحدهم وقتاً ما، أن يبحث عنها، فإن ثبت أنه ارتشى، أو شهد بالهوى، فعليه أن يُسقط شهادته، ويخلّ عُدالته، تنكيلاً له، وتشديداً لمن خلفه، وأن يحمل على الناس معاريض الوكلاء على الخصومات ويطرح أهل اللد^(٢) الظاهر منهم، ولا يحمل فضل حجاجهم ممن لا يقوم بهم.

وأمره أن يحترس بأموال اليتامى، ولا يولي عليهم إلا أهل العفاف عنها وحسن النظر فيها؛ وأن يجدد الكشف والامتحان عن أموال الناس والأحباس واليتامى، يمنع من قبالتها إلا على وجوهها مما لا بُد منه من التنفيذ فيها، وطلب الزيادة عند ذوي الرغبة في قبالتها.

وأمره أن يختبر كاتبه وحاجبه وخدمته، ويفقّد عليهم أحوالهم إذا غابوا عن

بصره.

(٢) اللد: شدة الخصومة. محيط المحيط (لد).

(١) سورة البقرة ٢، الآية: ٢٨١.

وأمره أن لا يُعَجَّل في أحكامه؛ فمع العجل، لا يؤمن الزلل؛ وأن يرفع إلى أمير المؤمنين ما أشكل عليه الفصل فيه، ليصدر إليه من رأيه ما يعتمد عليه، إن شاء الله! والله يسأل أمير المؤمنين التوفيق بمثله وفضله! وكتب يوم الاثنين، للنصف من شعبان سنة ٣٥٣.

ولما استمرت أيام ولاية أبي بكر بن السليم، عمدت الناس سيرته، واطمأنوا إلى عدله، ولم يعبه منهم عائب، إلا من طريق البطء بقضائه، والتطويل في أحكامه. وكان كثيراً ما يفعل ذلك فيما يتلبس عليه، ويحتذي طريق أحمد بن بقي القاضي؛ فكان ربما أفشى لومه بعض من لحقه ذلك، ممن يخاصم عنده؛ ثم، لما مات، أشفق الناس جميعاً من فقده، واجتمعوا على ثنائه والدعاء بالخير له. وكانت وفاته عشية يوم السبت لسبع بقين لجمادى الأولى سنة ٣٦٧^(١).

نبذ من أنباء محمد بن يَبْقَى بن زَرْب^(٢)

وهو أحدُ صدور الفقهاء في زمانه بالأندلس؛ فقد كان إذ ذاك يسمّى في علمه وورعه ابن القاسم. وكان له حظٌ كبيرٌ من علم الإعراب والفقه، يجمع ذلك إلى العبادة، وسرّد التلاوة للقرآن. وكان من أخطب الناس فوق منبر، وأحسنهم ترتيلاً لمنطقه. وأظهرهم خشوعاً في موقفه لخطبته، وأقرعهم لمن تقرّعه بوعظه؛ لا يملك أحدٌ من البكاء عينه، عند سماعه. قال فيه ابن عَفِيْف: يُحَقِّق قول الحسن البصري من أن الموعظة، إذا خرجت من القلب، وقعت في القلب، وإذا خرجت من اللسان، لم تجاوز الآذان. وكان في عرفاته حازماً فطناً.

قال ابن حيّان: سمعتُ المشيخة يقولون إنه لما ولي القضاء، احتبس خواص أصحابه المشاورين، وقد جاءوه مُهْتِنين؛ فأمر غلامه: فكشف عن مال عظيم صامت في صندوق له، وقال: «يا أصحابنا، قد عرفتم ما نحن به من تَوَلّي القضاء قديماً من سوء الظنة؛ وأخشى أن أطلق الناس على غرضي! وهذا حاصلي، وفيه من العين

(١) في جذوة المقتبس وبغية الملتبس: مات في رجب سنة ٣٦٧هـ.

(٢) تقدمت ترجمة ابن زَرْب (ص ٢٩) وأشارنا هناك إلى مصادر ترجمته.

كذا؛ وفي مَخَازِنِي ما بقي بقيمته، وحظي من التَّجَارَةِ ما عَلِمْتُمْ! فإن فُشِيَ من مالي ما يناسب هذا، فلا لوم؛ وإن تباعد عن ذلك، فقد وجب مقتي. وأسأل الله تخلصي مما تَنَسَّبْتُ فيه» فدعوا له. وكان، مع سعة حاله وعلمه، مُجْتَهِداً، ورعاً، كثير الصلاة والتلاوة، حتى قيل إنه كان يختم القرآن كلَّ ليلة.

ومن «المَدَارِك»: رَأَيْتُ ابنَ زَرْبٍ بعد وفاته؛ فسألته؛ فقال: «ما وجدت أضر من الاختلاف إلى أبواب الملوك. وما وجدت شيئاً أنفع من تلاوة القرآن» ولَمَّا بنى المنصور بن أبي عامر^(١) مسجد الزاهرة، واستشار الفقهاء في التجميع فيه، أفتى القاضي بمنع ذلك. وقال بقوله ابنا ذَكْوَانَ، وابنُ المكوي، وابنُ وليد. وسأده ابنُ العطار على التجميع؛ فاستحى ابن زَرْبٍ، ولم يجمع فيه حتَّى مات؛ فجمع حينئذ. وقال عنه ابن حارث: كان لا يحكم في شهر رمضان، ويفرغ فيه نفسه للعمل والعبادة، لم يزل مواظباً على ذلك إلى أن مات - رحمه الله.

قال الحسن بن محمد: وكان أَحْفَظُ أهل زمانه للفقهِ على مذهب مالك وأصحابه، حليماً، محتشلاً، صبوراً، نقاعاً لمن علق بحبله، جميل المنظر، سهل الخلق، حسن الصورة، طيب الرائحة، نظيف الملبس والمركب والطعم والفاكهة، سمحاً، صليباً في ذات الله، رفيقاً، لم يحفظ عنه أنه قرع أحداً بسوط مدَّة قضائه، لا تأخذه مع ذلك في الله لومة لائم. ولم يكن يخاطب الخليفة هشاماً ولا

(١) بني المنصور محمد بن أبي عامر مدينة الزاهرة بشرقي قرطبة على النهر الأعظم، وقد بدأ ببنائها عام ٣٦٨هـ، وانتقل إليها بعد سنتين، وقد حاكى بها مدينة الزهراء التي بدأ عبد الرحمن الناصر ببنائها عام ٣٢٥هـ. وترجمة المنصور في البيان المغرب (ج ٢ ص ٢٥٦ - ٣٠١) والذخيرة (ق ٤ ص ٥٦ - ٧٨) وأعمال الأعلام (القسم الثاني ص ٥٩ - ٨٣) ونفح الطيب (ج ١ ص ٣٩٦ - ٤٢٣) والإحاطة (ج ٢ ص ١٠٢ - ١٠٨) والحلة السيرة (ج ١ ص ٢٦٨ - ٢٧٧) وجذوة المقتبس (ص ١٧، ٧٨ - ٧٩) ونغية الملمس (ص ٢١، ١١٥ - ١١٧) والمعجب (ص ٢٨ - ٣٩) والعبر لابن خلدون (م ٤ ص ٣١٨ - ٣٢١) والمغرب (ج ١ ص ١٩٥) والمختصر في أخبار البشر (ج ٢ ص ١١٧ - ١١٨، ١٣٦) وتنمة المختصر في أخبار البشر (ج ١ ص ٤٧٧). وهناك اختلاف في سنة وفاته، فمنهم من قال: سنة ٣٩٢هـ، ومنهم من قال ٣٧٤هـ، ومنهم من قال: ٣٩٣هـ، والأولى أصح.

المنصور بن أبي عامر قَيِّمَ دولته بغير التسديد على الرسم القيم؛ قرأت مخاطبته لهما في كتاب ارتقاب الأهلة المرسوم للقضاة في شهر رمضان، ومخرجه على العادة المعروفة للأعلام فما يصح لديه من أمرها؛ فكانت مخاطبته للأمير هشام: «أصلح الله أمير المؤمنين سيدي، وأبقاه، وأيده بطاعته» وكانت مخاطبته لحاجبه المنصور: «يا سيدي، ومن وفقه الله لطاعته وعصمه بتقواه».

واعتنى القاضي ابن زَرْب بطلب أصحاب ابن مَسْرَّة^(١)، والكشف عنهم، واستتابة من علم أنه يعتقد مذهبهم؛ وأظهر للناس كتاباً حسناً وضعه في الرد على ابن مَسْرَّة، قرىء عليه وأخذ عنه، وكان سنة ٣٥٠. استتاب جملة جيء بهم إليه من أتباع ابن مَسْرَّة؛ ثم خرج إلى جانب المسجد الجامع الشرقي، وقعد هناك؛ فأحرق بين يده ما وجد عندهم من كتبه وأوضاعه؛ وهم ينظرون إليه في سائر الحاضرين.

ووقف يوماً هذا القاضي بباب أبي بكر الزبيدي النحوي، معلّم الخليفة هشام؛ فلما أودن به، بادر بالخروج إليه حافياً، مكشوف الرأس، كما كان يجلس في بيته، فوقف بين يديه، قائماً على قدميه، إجلالاً له، وأبلغ في شكره على تعهده؛ فوافاه ابن زَرْب حق تكريمته إيّاه، وسأله الجلوس؛ فأبى عليه وأنشده مُتَمَثِّلاً: [الطويل]

أَقُومُ وما بي أن أَقُومَ مَذَلَّةً عَلَيَّ فَإِنِّي للكرام مُذَلَّلُ
على أنها مَتِي لغيرِكَ هُجْنَةٌ ولكَئِهَا^(٢) بَيْنِي وَبَيْنَكَ تُجَمَلُ

قال الحسن بن محمد في كتابه المسمّى بـ«الاحتفال في تاريخ أعلام الرجال»: وامتحن القاضي ابن زَرْب، على فضله، مع عوامّ الناس بقرطبة، في باب ابتطائهم للسقي؛ فدعا بهم في المَحَل الذي توالى عليهم بأعظم ما امتحن به قاضٍ قبْلَه، وذلك أنّه برز بهم عشر مرات^(٣)؛ حضر معهم المنصور محمد بن أبي عامر استسقاءً واحداً، ولبوسه ثيابٌ بيضٌ، وعلى رأسه أَقْرُفٌ وَشِيٌّ أَغْبَرٌ، على شكل أهل المصايب

(١) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مسرة؛ متصوّف متفلسف أندلسي، من دعاة الإسماعيلية، من أهل قرطبة، توفي سنة ٣١٩هـ، ترجمته في جذوة المقتبس (ص ٦٣) وبغية الملتبس (ص ٨٨) وتاريخ علماء الأندلس (ص ٦٨٧-٦٨٩).

(٢) في الأصل: «ولكنها».

(٣) في الأصل: «عشرة مرة».

بالأندلس قديماً، قد أبدى الخشوع، وهو باك، ودموعه تسيل على لحيته؛ فتقدم إلى جناح المحراب عن يمين الإمام، وقد كان فرش له هناك حصيراً ليُصلي عليه؛ فدفعه برجله، وأمر بنزعه، وجلس على الأرض، وشهد الاستسقاء؛ فلما تم، أمر القاضي بتفريق صدقات كثيرة من مال أو طعام عن خليفته وعن نفسه. ولهجت العامة بدم القاضي. واستبطأ الرحمة بوسيلته، وأطلقوا ألسنتهم بالطعن في دينه، ووصفه بالركون إلى ابن أبي عامر، وعابوه بالقبول لهداياه، والاستساعة لعطيته؛ فلما تكرر بالاستسقاء وإبطاء الغيث، هاجت العامة في بعض بروزه إلى الرّبض، وثار، فاجتمعوا إليه بعد إتمامه الصلاة، يعطعون^(١)، وينكتونه بمعابه، ويقولون له: «بئس الوسيلة أنت إلى الله تعالى والشفيع في إرسال الرحمة، إذ أصبحت إمام الدين، وقيّم الشريعة! ثم لا تتورّع عن قبول ما يُرسلُ به إليك من الهدية التي لا تليق إلا بالجبابة» وأبدوا في ذلك، وأعادوا، وهُمّوا أن يبسطوا إليه أيديهم ويمتهنوه، حتى لاذ منهم بالثرية المنسوبة إلى السيّدة مُرْجان، بمقبرة الرّبض بقرطبة؛ وكانت حصينة الأبواب، منيعة الأسوار، فصار فيها، وأغلق أبوابها عليه، واحتصن بها منهم؛ وأرسل إلى صاحب المدينة يستغيثه، فأرسل الفرسان والأشراف إلى ناحيته؛ فكشفوا عنه من كان قد تلقف به من العامة، وفرّقوهم، وانصرف إلى داره سالماً؛ وقد لقي منهم أذى شديداً. فلما عاود البروز إلى الاستسقاء بعد ذلك أرسل المنصور إليه خيلاً كثيرة من عنده، أحاطت بأكناف المصلّى عند تكامل الناس فيه قبل الصلاة، استظهر بهم على شغب العامة؛ فلم يجسر أحدٌ من السّفهاء على النطق بكلمة شرّ. وكان لا يجلس للحكومة حتى يأكل؛ وكان موصوفاً بطيب الطعام؛ له منه ومن الحلواء والفاكهة وظيفة معلومة. وكان يقول: «لا شرف في لوّنين» ورفع فيه - على ما حكاه عياض - حديثاً لبعض السلف.

ثم قال: توفي - رحمه الله - في رمضان سنة ٣٨١. ومولده في رمضان سنة ٣١٩. وتفاقدته الناس. وأثنوا عليه حسناً. وأظهر ابن أبي عامر لموته غمّاً شديداً، وكتب لورثته كتاب حفظ ورعاية انتفعوا به؛ واستدعى ابنه محمداً، وهو طفل، ابن

(١) يعطعون: يقولون: عيط عيط. محيط المحيط (عطط).

ثلاثة أعوام؛ فوصله بثلاثة آلاف دينار، وألطف، قيمتها ما يناهز العدد المسمى، وليس ذلك من أفعال المنصور ببذع؛ فقد كان في حُسن معاملته للناس، والوفاء لهم، بمنزلة لا يقوم بوصفها كتاب، حتى يُقال إنه لا يأتي الزمان بمثله في فضله، ولا ظفرت الأيدي بشكله.

ومن عجيب أخبار محمد بن عبد الله بن أبي عامر وحديثه - رحمه الله - ما وقع في كتاب الفقيه أبي جعفر أحمد بن سعيد بن أبي الفياض عند ذكره أيام المنصور ودولته، ونقله غيره؛ ونصه: قال: أخبرني بعض من روي عنه أنه كان بائناً ليلة، مع بعض إخوانه، في غرفة؛ فرقد رفيقه ودنيته؛ ولم يرقد هو قلقاً وسهراً؛ فقال له صاحبه: «يا هذا، قد أضرتني في هذه الليلة بهذا السهر؛ فدعني أرقد». فقال: «إني مُفكّر مشغول البال» فقال له صاحبه: «يا هذا، وأنت أمير المؤمنين؟» فقال له: «هو ذلك!» فعجب منه وقال له: «بالله! لتأخذ معي في هذا الأمر، وساعدني فيه» فقال له: «يصلح فلان ويصلح فلان» وسمى له جماعة، وهو لا يجوز من المذكورين أحداً، إلى أن قال له: «يصلح أبو بكر بن يبقى بن زرب» فقال له ابن أبي عامر: «يا هذا! فرجت عني! ليس بالله يصلح لها أحدٌ غيره» ثم رقد. فمضت الأيام والليالي؛ وولي ابن أبي عامر الخطط، إلى أن صار له ملك الأندلس كله بخلافة المؤيد بالله، واستولى على الأمر والنهي به؛ وذلك الرجل رفيقه وصاحبه يتوقع أن يتذكر المنصور لاحتقاره في تلك الليلة؛ فلما كان في بعض الليالي، مات القاضي ابن السليم ليلاً. وكانت لمحمد بن أبي عامر في أيامه عيون بالليل والنهار، لا يقع أمر من الأمور حتى يُعلم به. فأخبر بموت ابن السليم ساعة موته في الليل؛ فبعث في ذلك الرجل رفيقه في تلك الساعة، فلما وصل إليه رسوله، تداخله من الفزع غير قليل؛ فخشي على نفسه؛ فنهض إليه، وأكفأته معه؛ فلما وصل قال له: «يا هذا، قد مات القاضي ابن السليم» قال: فزاد فزع الرجل، ثم قال له: «من ترى أن يؤلى القضاء؟» قال له: «الذي رأينا تلك الليلة! محمد بن يبقى بن زرب» فقال له المنصور: «فأنهض إليه، وأقرأه سلامي، وبشّره بالقضاء، وأخبره بكل ما دار بي معك في تلك الليلة، حرفاً بحرف؛ ولا تنقصه شيئاً؛ ولا توجد عذراً إن اعتذر»

وسكن روع الرجل ونهض إلى ابن زَرْب؛ فاعتذر له؛ فلم يقبل له عذراً، وحكى ما دار له مع المنصور قديماً؛ فرضي القضاء، وتقدّم له.

ومن الكتاب المسمّى: إن المنصور كان كثيراً ما يترشح للإمارة، ويترجّح لملك الأندلس كلّها؛ ويكثر من التحدّث بذلك في حدّثان سنّه، وإقبال أمره؛ ويتمنّى ذلك، ويرصده، ويعدّ به أصحابه، ويولّهم الخطّط، ويمنّيهم بالولايات، فيأتي ذلك كما يذكره، وعلى ما كان يرسمه. ومنه قال: أخبرني الفقيه أبو محمد عليّ بن أحمد، قال: أخبرني محمد بن موسى بن عزرون، قال: أخبرني أبي، قال: «اجتمعنا يوماً في مُنْتَزِهٍ لنا، بجهة الناعورة بقرطبة، مع المنصور بن أبي عامر؛ وهو في حدّاث سنّه، وأوان طلبه، وهو مُرْجِي مؤمّل، ومعنا ابن عمّه عمرو بن عبد الله بن عسقلانة، والكاتب ابن المرعزيّ، والحسن بن عبد الله بن الحسن المالقي. وكانت معنا سفرة فيها طعام؛ فقال ابن أبي عامر، من ذلك الكلام الذي كان يتكلم به: «إني لا بدّ أن أملك الأندلس، وأقود العساكر، ويُنفذ حكمي في جميع الأندلس!» ونحن نضحك معه، ونتعجب من قوله؛ فقال لنا: «تمنّوا عليّ». فقال كلّ واحد منهم؛ فقال عمرو بن عبد الله بن عمّه: «أتمنّى أن تولّيني على المدينة! نضرب ظهور الجناة ونفتحها مثل هذه الشاردة» وقال ابن المرعزيّ: «أشتهي أن تولّيني أحكام السوق» وقال ابن الحسن: «أحبّ أن تولّيني قضاء ريّة» قال موسى بن عزرون: «فقال لي: «تمنّ أنت» فشقتّ لحيته، وقلتُ كلاماً سَمِجاً. فلما صار المنصور إلى ما صار إليه من ملك الأندلس، ولّى ابن عمّه المدينة، وابن المرعزيّ السوق، وولّى ابن الحسن ريّة، وبلغ كلّ واحد منهم إلى ما تمنّى، وأغرمني مالاً عظيماً أحجف بي وأفقرني، لقبح ما كنْتُ قد جئتُ به».

وكان المنصور من أهل الذكاء والنبيل والبأس والحزم؛ تصرّف، بعد العلم والطلب، أيام الخليفة الحكم^(١)، في الأمانات والقضاء؛ ثم ملك الأندلس بولاية

(١) هو أبو العاصي الحكم بن عبد الرحمن الناصر، المعروف بالمستنصر، وقد ولي أمر الأندلس سنة ٣٥٠هـ، وتوفي في سنة ٣٦٦هـ. ترجمته في الحلة السيرة (ج ١ ص ٢٠٠-٢٠٥) وجذوة المقتبس (ص ١٣-١٦) ويغية الملتبس (ص ١٨-٢١) والمغرب (ج ١ ص ١٨٦-١٨٧) ونفع الطيب (ج ١ ص ٣٨٢-٣٩٦) وأزهار الرياض (ج ٢ ص ٢٨٦) والبيان المغرب (ج ٢ ص ٢٣٢-٢٥٣).

الحجاجة لهشام^(١)، وذلك في النصف من شعبان سنة ٣٦٦هـ؛ فاستولى على كثير من الأمصار، وصار خبره أطيب الأخبار، ولم يزل على حالته من الظهور، والعز المتصل المشهور، إلى أن توفي بمدينة سالم سنة ٣٩٢هـ، وهو منصرف من غزو بلاد الروم. وقد كان عهد إلى ثقافته أن يدفنه حيث يموت، ولا يحملوه في تابوت؛ فقبروه هنالك. وعلى مشهده مكتوب - رحمه الله وأرضاه^(٢): [الكامل]

آثاره تُبَيِّنُكَ عَنْ أَخْبَارِهِ حَتَّى كَأَنَّكَ بِالْعَيَانِ^(٣) تَرَاهُ
اللَّهُ! مَا يَأْتِي الزَّمَانُ بِمِثْلِهِ أَبَدًا، وَلَا يَخِمِي الثُّغُورَ سِوَاهُ^(٤)

ذكر الحسن بن عبد الله الجذامي قاضي رية

وأما الحسن بن عبد الله الجذامي المالقي، فهو أَوَّلُ قضاة الدولة العامرية بكورة رية، حسبما حكاه ابن أبي الفياض ونقله غيره. وكان - رحمه الله - فقيهاً، نبهاً، فطناً، متفتناً، بصيراً بمذاهب العلماء، نفّاعاً للفقهاء، شديداً على أهل الأهواء، رفيقاً بالضعفاء، سكن بقرطبة مع أبيه، إذ كان له بها مال وإصهار، وتردد إليها. وصحب فيها، أيام قراءته، محمد بن أبي عامر وغيره من أهلها، وأخذ عن أشياخها. وأصله من رية، من العرب الشأميين، النازلين بها عند الفتح. واختص سلفه منهم بسكنى مالقة، وهي إحدى مدائن الكورة؛ وحدث عمالقتها في القديم، من جهة الشرق، الحمة، حيث الماء السخن العجيب الغريب؛ ومن ناحية الغرب، حصن الوزد، المعروف الآن بمُنْت مَيُور، القريب من مَرَبَلَّة؛ ومن جهة الجوف^(٥)،

(١) هو هشام بن الحكم المستنصر، المعروف بالمؤيد بالله. ولي الأندلس سنة ٣٦٦هـ وهو صبي، وتوفي سنة ٤٠٣هـ. ترجمته في جذوة المقتبس (ص ١٧) وبيغة الملتبس (ص ٢١) والبيان المغرب (ج ٢ ص ٢٥٣ - ٣٠١) و(ج ٣ ص ٩١-٩٢).

(٢) البتان في البيان المغرب (ج ٢ ص ٣٠١).

(٣) في البيان المغرب: «بالعيون».

(٤) رواية البيت في البيان المغرب هي:

تالله ما ملّك الجزيرة مثله حقاً ولا قساد الجيوش سواه

(٥) الجوف عند أهل المغرب والأندلس هو الشمال. انظر نفح الطيب (ج ١ ص ٣٤) و(ج ٣ ص ١٧٣) و(ج ٤ ص ٤٦٦).

وادي شَنِيل، حيث حَضُنْ بني بَشِير، والرَّيْسُول، ثم الأرض المعروفة بالخنوس، إلى قرية جَلِيَانة القريبة من إِسْتَبَّة، إلى حوز مَوْزُور. قال القاضي أبو عبد الله بن عَسْكَر، صَدَرَ كتابه الذي وصف فيه مآلقة: أمّا الاسم المنطلق على جميع الكورة فَرِيَّة؛ وأَظْهَرُ اسماً عَجَمِيًّا. «والرَّيِّي» عندهم المَلِكُ ونحوه؛ وبهذا الاسم توجد في كُتُب الأَعَاجِم. وكان ابن الحسن المتقدم الذكر من أصحاب المنصور، الملازمين له في أسفاره، لم يختلف عنه في غزواته إلى بلد، مدَّة حياته، مَعْقُوداً له على جُنْد بلده، مُعْظَماً في قطره؛ مرجوعاً إلى نظره؛ وكان كثير البِدَار إلى ملاقات العدو بنفسه. وكان هَجِيرَاهُ عند القتال قول رسول الله ﷺ: «لا يجتمع كافرٌ وقاتله في النار أبداً».

واستشهد - رحمه الله - في غزوة جَزِيرَةِ المشهورة، في جملة مَنْ استشهد من المسلمين؛ وكانوا نحو ثمانمائة فارس: قُتِلَ فيهم رؤساءُ العسكر، مثل يحيى بن مُطَرِّف، وقاسم بن منصور، والكثير من وجوه الناس. ثم نصر الله جنده وعسكره؛ فحسن الظنَّ وحقق الرجاء، ومنح عبادة الظفر، بعد اليأس منه. قال أحمد بن سعيد: وذلك برأي رَأَى المنصورُ بن أبي عامر، وهو أن عهد وشُدَّدَ في نقل المحلَّة إلى ربوة مُشْرِفة، أشرف منها على جميع النصارى؛ فلَمَّا رأى الناس شخصه في أعلاها، وعلموا مكانه، رجحوا ظنونهم مع ما ألقى الله تعالى في قلوب الروم من الرعب، وأنَّ المسلمين في قوَّة، والمددُ يأتيهم، والأجناد تتكافل عليهم؛ فانهزموا وتفرَّقوا؛ وتبعهم المسلمون نحو عشرة أميال، واستولوا على محلَّتهم. وعند ذلك كتب المنصور كتابه المشهور إلى من فر عنه من جنود، يوبِّخهم.

ومن فُصوله ما نُصِّه: «وكثيراً ما فرط من قولكم، وسبق من عزمهم، أنكم تجهلون قتال المعاقِل، والحصون، وتشاقون مُلاقات الرجال على العجول. فحين جاءكم شأنُجُه بالأمنيَّة، وقاتلكم بالشرطيَّة، وظهرت لكم رُغْلَةٌ^(١) الطائفة النصرانيَّة، أنكرتُم ما عرفتُم، ونفرتُم ما ألفتُم، حتى فررتُم فرارَ اليعافير^(٢) من آساد

(١) لِرُغْلَةٍ: القطعة من الخيل، والعيال أو الكثير منهم، والجمع رعال. محيط المحيط (رعل).

(٢) اليعافير: جمع يَغْفُور وهو ظبي بلون التراب. محيط المحيط (عفر).

الغيل، وأجفلتُم إجمال الرئال^(١) عن المقتنصين! فألحقتم العار بأنفسكم، بعد اختياري لكم؛ وطرقتم الشرَّ على أعناقكم، وضيعتم حرمانكم، وأحضرتم ذمتكم؛ فلا نعمتي رعيتم، ولا تزييني حفظتم، ولا وجوهكم أبقيتُم، ولا غضب الله ورسوله اتقيتم! فقد قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، إِذَا لَقِيتُمْ فِتْنَةً، فَانْتَبِهُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا، لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(٢) وقال: ﴿وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ، أَوْ مُتَحَيِّرًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ، فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ؛ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾^(٣) فقيم، ولم كان انحياركم، أشكًا في وعد ربكم؟ أم خوراً في أصل طبعكم؟ أم عجزاً عن دفع باطلهم بحقكم؟ ما كان إلَّا لفسه أحلامكم وسوء نظركم في عاقبة أموركم، يا أحلام الأطفال، وأخلاق الرجال! أنجوتم إلى دار الفناء، التي لا تنقطع همومها ولا ترتفع غمومها؟ وتركتم النزوع إلى دار البقاء، التي لا ينصرم نعيمها؟ لولا رجالٌ من الله صدقوا، فرفضوا عنكم العار بجلادهم وحرَّروا رقابكم من الذلِّ بجهادهم، وبذلوا في الله ما بذلوه بحكم القرآن، والرعاية لِذِمِّ الدين والسلطان، لبرئت من جماعتكم، وأوجبتُ المؤاخذه على كافتكم، وخرجتُ الإمام والأئمة عن عهدتكم، ونصحتُ المسلمين في الاستبدال منكم بغيركم! ولن أعدم من الله العلي العظيم عاجل نصرٍ وحسن عقبى لعباده المخلصين، وأوليائه المتقين! فلا بدَّ أن ينصر دينه بما شاء ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾^(٤).

وخلف القاضي ابن الحسن بعد وفاته، في مكان يتولاه، أخوه أحمد بن عبد الله بن الحسن. قال عياض، وقد ذكره في «مداركه»: سمع من قاسم بن أصبغ وغيره. واستقضي بكورة رية إلى أن توفي، وكان مشاوراً، وكتب عنه فيما قيل. توفي في آخر سنة ٣٩٢.

(١) الرئال: جمع رآل وهو ولد النعام. محيط المحيط (رآل).

(٢) سورة الأنفال ٨، الآية: ٤٥.

(٣) سورة الأنفال ٨، الآية: ١٦.

(٤) سورة التوبة ٩، الآية: ٣٣؛ وسورة الصف ٦١، الآية: ٩.

ذكر القاضي ابن بَرطال^(١) والقاضي أبي العباس بن ذُكوان^(٢)

وتقدّم بقرطبة قاضياً، بعد ابن زَرْب، محمد بن يحيى بن زكرياء التميمي، المعروف بابن بَرطال، خال المنصور محمد بن أبي عامر.

ثم تلاه أبو العباس أحمد بن عبد الله بن ذُكوان، وتسمّى بقاضي القضاة. قال ابن عفيف: وكان من خَيْر القضاة نزاهةً، وعلماً، ومعرفةً، ورزاًةً، وعدلاً، وحزامةً. وقال غيره: كان القاضي أحمد بن عبد الله في ولايته موقراً المجلس، مهيباً الحاضرة؛ ما رأيتُ مجلساً قاضٍ قطُّ أوقرَ من مجلسه. وكان إذا قعد للحكم في المجلس، وهو غاصٌّ بأهله، لم يتكلم أحدٌ منهم بكلمة، ولم ينطق بلفظةٍ غيره وغير الخَصَمَيْنِ بين يديه، وإنما كان كلامُ الناس بينهم إيماءً ورمزاً، إلى أن يقوم القاضي؛ فصار حديثه في ذلك عجباً.

ولقد أثّره، في بعض مجالسه، من الأديب أبي بَحر أنس بن أحمد الجيتاني، داهيةٌ لم يبلغه بمثلها أجدُّ، لفرط هيبته؛ وذلك أنه كلّم بين يديه خَصْماً له، كلاماً استطال فيه عليه، بفضل أدبه، وطلاقة لسانه؛ وفارق عادة المجلس في التوقير، ورفع صوته، وعزّ عطفه وحسر عن ساعدته، وأشار بيده، مادّاً لهما إلى وجه خَصْمه، واعياً على الأعوان تقديمه. فتأوّل القاضي نفسه، وأنكر عليه إكثاره، وقال: «مَهْلًا! عافاك الله! اخفض صوتك واقبض يدك» فقال له أنس: «ومَهْلًا يا قاضي، أمن المُحدّرات أنا، فأخفض صوتي، وأسترّ يدي، وأعطي معصمي لديك؟ أم من الأنبياء أنت؟ فلا أجهر بالقول عندك! وذلك شيءٌ لم يجعله الله تعالى إلّا

(١) توفي ابن بَرطال سن ٣٩٤هـ، وترجمته في تاريخ علماء الأندلس (ص ٧٩٢-٧٩٥) والمغرب في حلى المغرب (ج ١ ص ٢١٥) وأعمال الأعلام (القسم الثاني ص ٤٩).

(٢) توفي ابن ذُكوان سنة ٤١٣هـ، وترجمته في جذوة المقتبس (ص ١٢٩-١٣٠) وبغية الملتبس (ص ١٨٦) والمغرب (ج ١ ص ٢١٥-٢١٦) والصلة (ص ٦٧-٦٨) وترتيب المدارك (ج ٤ ص ٦٦٢) والحلة السيرة (ج ١ ص ٢٧١) وأعمال الأعلام (القسم الثاني ص ٤٩) والذخيرة (ق ١ ص ٢٦٣) وصفحات متفرقة من البيان المغرب، الجزء الثالث، وديوان ابن شهيد (ص ٨٩).

لرسول الله ﷺ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾^(١). ولست به ولا كرامة! وقد ذكر الله تعالى أن النفوس تجادل عنده يوم القيامة في الموقف الذي لا تعدله مقامات الدنيا في الجلالة والهيبة. قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا وَتُوْفَىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾^(٢) لقد تعديت، يا قاضي، طورك! وعلوت في منزلتك! وإنما البيان، بعبارة اللسان، وبالمنطق، يستبين الباطل من الحق؛ وإنما البوس، مع النحوس، ولا بد في الخصام، من إفساح كلام» قال: فبُهِتَ القاضي بقوله، وأغضى على تقريره، وجعل يقول: «الرفق أولى من الخرق» وانصرف أنس، والناس يعجبون من صبره له.

قال: وكان من أرفع خلال القاضي ابن ذكوان، صحة رأيه، وإمحاظه النصيحة لمن شاوره. ولآه القضاء المنصور بن أبي عامر؛ وكان من جلة أصحابه وخواصه؛ ومحلّه منه فوق محلّ الوزراء، يفاوضه في تدبير الملوك وسائر شأنه.

قال عياض في «مداركه»: لم يتخلّف عنه في غزوة من غزواته، ولا فارقه في ظعن ولا إقامة؛ وكذلك كان حاله مع ولديه المظفر والمأمون بعده؛ قد تيمّنا برأيه، وعرفوا النجاح في مشورته. وكان له بداخل القصر بيت خاص به، يأتيه آخر النهار؛ فيجلس فيه إلى أن يخرج إليه ابن أبي عامر؛ فيفاوضه في جميع ما يحتاج إليه. وربما بات عنده بالنزاهة وخفة الوطأة، حتى قيل إنه ما سأله، على مكاتته منه حاجة لنفسه ولا لغيره بتصريح، مع كثرة ما انقضت على يديه من حوائج الناس؛ بل كان يعرض ما يحتاج إليه عرضاً بالمنكر والمستحسن، فيستطرد للبحث عنها. ولم يزل على هذا إلى أن توفّي المنصور، وولي ابنه المظفر^(٣)؛ فزاد أثره، إلى أن فسد ما بين القاضي

(١) سورة الحجرات ٤٩، الآية: ٢.

(٢) سورة النحل ١٦، الآية: ١١١.

(٣) هو عبد الملك بن المنصور محمد بن أبي عامر؛ تقلّد الوزارة والحجابة للخليفة هشام المؤيد بقرطبة بعد =

وبين وزير الدولة عيسى بن سعيد، بسبب فسّخ شراء ضيعة اشتراها عيسى من ولد ابن السليم السفية؛ ففضى ابن ذكوان بردها إلى السفية، وفسّخ بيعه. فالتحمت بينهما العداوة، وعمل عيسى في طلب ابن ذكوان وجوه الحيلة، إلى أن أوقع المظفر بخادمه، الغالب على أمره، طرفة؛ فسعى به عيسى. وكانت لابن ذكوان من طرفة أَلُطْفُ منزلة. ونسب عيسى طرفة وأصحابه إلى القدح في الملك؛ فقتل طرفة فاشتملت التهمة على ابن ذكوان خاصة؛ فوجد عيسى السبيل. وصرف المظفر أبا العباس بن ذكوان عن القضاء والصلاة، وصرف أخاه أبا حاتم عن المظالم؛ وساء رأيه فيهما.

وولي القضاء والصلاة عبد الرحمن بن قُطَيْس؛ فلم يَقم، على استقامته واستقلاله، مقام ابن ذكوان لتبريزه، فحنّ القضاء إليه، وأسف الناس على فقدته. وحسن رأي عبد الملك عمّا قريب منه؛ فصرف أبا العباس إلى خطته بعد تسعة أشهر من عزله؛ فازداد رفعة إلى رفعتة، وسَمَت حاله عند المظفر، لا سيما عند اتهامه وزيره عيسى عدو ابن ذكوان بالقدح في دولته، وبطش المظفر به وقتله إياه؛ ففرغ مكانه لأبي العباس، واستراح منه. فلم يكن يجري شيء من أمور المملكة إلاّ عن مشورة ابن ذكوان، إلى أن هلك عبد الملك المظفر، وولي أخوه عبد الرحمن، فرفع منزلته، وولاه الوزارة مجموعة إلى قضاء القضاة. وبقي ذلك إلى أن انقرضت دولة بني عامر، بقيام المهدي بن عبد الجبار المرواني عليهم، أوّل ملوك الفتنة، وأُحْقِد الناس على ابن ذكوان لخاصّته من العامرية، ناقماً عليه أحكاماً أمضاها عليه في قضائه، فتوقّف عنه لجلالته، وأزال عنه اسم قاضي القضاة واقتصصر به على قضاء

موت أبيه المنصور سنة ٣٩٢هـ، وتغلّب على هشام ودبر شؤون الحكم. توفي سنة ٣٩٩هـ ترجمته في البيان المغرب (ج ٣ ص ٣٧-٣٨) والذخيرة (ق ٤ ص ٧٨-٨٦) وأعمال الأعلام (القسم الثاني ص ٨٣-٨٩) والحلة السيرة (ج ١ ص ٢٦٩-٢٧٠) وجدوة المقتبس (ص ١٧، ٧٩) وبغية الملتبس (ص ٢١، ١١٦-١١٧) ونفح الطيب (ج ١ ص ٤٢٣) والمعجب (ص ٤٠) والمختصر في أخبار البشر (ج ٢ ص ١٣٦) وتمة المختصر في أخبار البشر (ج ١ ص ٤٧٧) وفيهما توفي المظفر سنة ٤٠٠هـ.

الجماعة. وعلى إثر ذلك قُتل المهديّ، وباع الناس لهشام، خلافته الثانية. وقام واضح الصّقليّ بأمره وحجابه؛ والبرابرة، مع سليمان المستعين، يأتون قرطبة، ويرومون دخولها؛ وكان ميلُ الناس وابنِ ذَكْوَانَ إلى السّلم وصُلح البرابرة؛ فيقال إنّ ابنِ ذَكْوَانَ نصح لهشام في واضح؛ فبلغته المناصحة؛ فسعى على بني ذَكْوَانَ بعلّة التهمة في الميل إلى البرابرة، وأنّ الناس تبع لإشارتهم. فنقذ أمرُ هشام بإخراجهم عن الأندلس، ونقيضهم إلى العُدوة؛ فحمّلوا إلى المِريّة، وأجيزوا لحينهم البحر في حال شدّة ارتجاجه؛ وعُنف بهم، وسلبوا ذوابهم وثيابهم، فكُتِبَتْ سلامتهم، وخرجوا إلى وهران؛ وقامت لنكبتهم بقرطبة القيامة. ثم قُتل واضح وحسن الرأي فيهم، ووُجّه عنهم، وعادوا إلى وطنهم، إلّا أنهم لم يتعاودوا العمل، ولا تقلّدوه، مع تكرار الرغبة لهم.

وتماذى أبو العباس على حالته من السكون والانقباض، إلى أن توفي سنة ٤١٣. ثم تلاه أبو حاتم أخوه.

ورثي الأديب ابن الحنّاط^(١) الضريّر أبا العباس بقصيدة فريدة، أولها:

[الطويل]

عفاءً على الأيّام بعد ابنِ ذَكْوَانَ وقبحاً لدنيا غيّرت كلَّ إحسانٍ
سأبكي دماً بعد الدموع بعبّرة تغيّر إحساني وتعبر عن شاني
وإنّ حياتي اليوم بعد وفاته دليلٌ بأنّ العذر في كلّ إنسانٍ

(١) هو أبو عبد الله محمد بن سليمان بن الحنّاط الرعيني الأعمى القرطبي، كان الغالب عليه المنطق حتى أنّهم في دينه ونفي عن قرطبة. وكانت وفاته ٤٣٧هـ. ترجمته في الصلة (ص ١٠٠٤) والمغرب (ج ١ ص ١٢١ - ١٢٤) وجذوة المقتبس (ص ٥٧ - ٥٨) وغيّة الملتبس (ص ٧٧ - ٧٨) وفيهما أنه توفي قريباً من الثلاثين وأربعمئة. والتكملة (ص ٣٨٧) والذخيرة (ق ١ ص ٤٣٧ - ٤٥٣) والذيل والتكملة (ج ٦ ص ٢٢١) والوافي بالوفيات (ج ٣ ص ١٢٤) وطبقات الشافعية (ج ٢ ص ١٦١) وصفحات متفرقة من نفع الطبيب.

أحقًا سراج العلم أحمده الردى وهذم ركن الدين من بعد شان؟
وغودر في دار البلا علم الهدى فزعزع أساس مضعع أركان؟
فشقت عليه المكرمات جيوبها وألقت رؤوس المجد عنها محان؟

ذكر القاضي أبي المطرّف بن فطيس^(١)

ومن القضاة بعد ابن دكوان، أبو المطرّف عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فطيس. وقد كان تقلّد خُطّة المظالم بعهد المنصور محمد بن أبي عامر؛ فكانت أحكامه شداداً، وعزائمه نافذة؛ وله على الظالمين سورةٌ مرهوبة. وشارك الوزراء في الرأي؛ إلى أن ارتقى إلى ولاية القضاء بقرطبة، مجموعاً إلى خُطّة الوزارة والصلاة؛ وقلّ ما اجتمع ذلك لقاضٍ قبله بالأندلس. ولقد بلغني أنّ عبد الرحمن بن بشر^(٢)، قاضي آل حمود، خاطب ابن هشام، قاضي القيروان، في بعض ما يكتب له القضاء من أمر الحكومة؛ وكان ابن بشر ممّن احتمل إلى خُطّة القضاء خُطّة الوزارة، وأثبتهما معاً في العقد الذي أدرّجه في كتابه إلى ابن هشام، مقدّماً ذكر الوزارة على القضاء؛ وذلك كان رسمها عند ملوك بني مروان؛ فلما قرأ العقد، رمى بالكتاب وقال: «ما عهدنا وزراء القوم تُنفذ أحكامهم» وترك النظر في تلك الحكومة. وتعبّل منه قاضي الأندلس مخزاة وهجنة. وكان له بداره مجلس عجيب الصنعة، حسن الآلة، مليس كله بالخضرة؛ جدرانه وأبوابه، وسقفه وفرشه وستوره ونمارقه، وكل ذلك متشاكل الصفات، قد ملأه بدفاتر العلم ودواوين الكتب التي ينظر فيها ويُخرج منها؛ وبهذا المجلس كان أنسه وخلوته - رحمه الله.

(١) توفي ابن فطيس سنة ٤٠٢ هـ، وترجمته في المغرب (ج ١ ص ٢١٦) وبغية الملتبس (ص ٣٥٦) والصلة (ص ٤٦٤ - ٤٧٠) وأعمال الأعلام (القسم الثاني ص ٤٨) والديباج المذهب (ص ١٥٠) والنجوم الزاهرة (ج ٤ ص ٢٣١).

(٢) هو أبو المطرّف عبد الرحمن بن أحمد بن سعيد بن محمد بن بشر بن غرسية، ويعرف بابن الحصار؛ قاضي الجماعة بقرطبة في عهد علي بن حمود وأخيه بعده القاسم بن حمود. توفي سنة ٤٢٢ هـ. الصلة (ص ٤٨٥ - ٤٨٧) ونفح الطيب (ج ٢ ص ٨١) والمغرب (ج ١ ص ١٥٨).

ذكر القاضي يحيى بن وافد اللخمي^(١)

ومنهم يحيى بن عبد الرحمن بن وافد اللخمي. ولي القضاء سنة ٤٠١، فاستقلَّ به خَيْرَ استقلال، على ما كان بذلك الزمان من فتن واعتلال. قال ابن حيان: كان آخرُ كُملاءِ القضاة بالأندلس عِلْماً، وهدياً، ورجاحةً، ودينياً؛ جامعاً لخلال الفضل. تقلَّد الشورى بعَهْدِ العامرية، فكان مَبْرَزاً في أهلها. وتقلَّد الصلاة بالزهراء مدَّة، إلى أن استعفاها؟ ولما قامت فتنة البرابر، كان ابن وافد أحدَ الأشدَّاء عليهم، وأكبر الناس نفاراً منهم؛ فتغلَّبوا على قُرْطُبة، وخلعوا أميرها؛ واشتدَّ طلبهم على القاضي، وقد استخفى؛ فعُثر عليه عند امرأة؛ فسيقَ راجلاً، مكشوف الرأس، نهراً، يُقاد بعمامته في عنقه، والمُنادي يُنادي عليه: «هذا جزاءُ قاضي النصارى، ومُسبِّب الفتنة، وقائد الصلاة» وهو يقول مجابياً: «بل والله! ولي المؤمنين، وعدو المارقين! أنتم شرَّ مكاناً، والله أعلم بما تصِفون» والناس تتقطَّع قلوبهم لما نزل به؛ فلَقِبَ في هذه الحالة بعضُ عداة؛ فقال له: «كيف رأيتَ صنْعَ الله بك؟» فقال: «ما أنتم قضاة! كان ذلك في الكتاب مسطوراً» ولقيه بعضُ أصحابه، فقال: «نرى أن أبلغ أمرك أبا العباس بن ذكوان؟ فإنه مقبولُ القول عبد البرابرة» فقال: «لا حاجة لي بذلك» فأدخل على المُستعين سليمان بن الحَكَم^(٢) في تلك الحالة؛ فأكثر توبيخه؛ وأغرته به البرابرة؛ فأمر بصلبه. فشرع في ذلك. فوردت عليه شفاعات من الفقهاء والصالحين

(١) ترجمة ابن وافد اللخمي في المغرب (ج ١ ص ١٥٥-١٥٧) والصلة (ص ٩٥٣-٩٥٤) وأعمال الأعلام (القسم الثاني ص ٤٩).

(٢) هو سليمان بن الحكم بن سليمان بن عبد الرحمن الناصر الأموي، بوع بقرطبة سنة ٤٠٠هـ، وقتل على يد علي بن حمود بقرطبة سنة ٤٠٧هـ وترجمته في البيان المغرب (ج ٣ ص ٩١-١١٨) والذخيرة (ق ١ ص ٣٥-٤٨) وفوات الوفيات (ج ٢ ص ٦٢-٦٣) وأعمال الأعلام (القسم الثاني ص ١١٤-١١٥، ١١٩-١٢١) والعبر لابن خلدون (م ٤ ص ٣٢٤-٣٢٨) والمعجب (ص ٤٣-٤٥) وجذوة المقتبس (ص ١٧، ١٩-٢٢) وبغية الملتبس (ص ٢٢، ٢٤-٢٦) والمختصر في أخبار البشر (ج ٢ ص ١٣٩، ١٤٥) وتنمة المختصر في أخبار البشر (ج ١ ص ٤٨٤).

الذين لا يرى ردهم، يرغبون إليه في شأنه ويقبّحون إليه ما أمر به فيه؛ فرفع عنه الصلب والمثلة، وأمر بضمة إلى المطبق، وثقيفه. وكان السلطان يُجري وظيفة على من فيه؛ فكان ابن وافر لا يأكل منها. ولم يبعد - رحمه الله - أن اعتلّ في محبسه؛ فأخرج ميتاً في نعش، منتصف ذي الحجة سنة ٤٠٤؛ فوضعه الأعوان بالساقية، موضع غسل المجازم، فاحتمله قوم إلى دار صهره؛ فسدّ بابهُ في وجه النعش، وتبرأ منه تقية. وسمع الزاهد حمّاد بن عمار بالقصة؛ فبادر، وصار بنعشه إلى منزله؛ فقام بأمره.

قال صاحب «المدارك»: وكان من عجيب الاتفاق أن ابن وافر كان قد أودع عند هذا الصالح كفته وحنوطه وقارورة من ماء زمزم لجهازه، فتمّ مُراهه. وعُدّت من كراماته. وجاء بنعشه وصلى عليه في طائفة من العامة عند باب الجامع، ثم ساروا به؛ فوارّوه بالتراب - غفر الله لنا وله.

وعطل سليمان بن الحَكَم، إمام البرابرة، حُطّة القضاء بقرطبة طول ولايته، زاعماً أنه لم يرتض لها أحداً، لما تأبى عليه وليه أحمد بن ذكوان من تقليدها؛ فعطل اسم القضاء مدة من ثلاثة أعوام وثلاثة أشهر، إلى أن أهلك إمام البرابرة في محرّم سنة ٤٠٤، وولي علي بن حمّود^(١) الفاطمي، وأعاد رَسَم القضاء الذي كان قد عفا بقرطبة، وأحياه بأن ولّاه الفقيه المشاور عبد الرحمن بن بشر. وكان آخر قضاة الخلفاء - رحمهم الله تعالى - وذلك سنة ٤٠٧، أيام تغلب ابن حمّود المذكور على مُلك بني مروان بالأندلس، وظهوره على آخرهم سليمان بن الحَكَم صاحب البرابرة،

(١) بويح علي بن حمود بقرطبة سنة ٤٠٧هـ، وفي سنة ٤٠٨هـ قتلته صقالبة في حمام قصره، فخلفه أخوه القاسم بن حمود. ترجمته في البيان المغرب (ج ٣ ص ١١٣-١١٦، ١١٩-١٢٤) والذخيرة (ق ١ ص ٣٧-٤٢، ٩٦-١٠٢) وأعمال الأعلام (القسم الثاني ج ٢ ص ١٢١، ١٢٨-١٢٩) والعبر لابن خلدون (م ٤ ص ٣٢٨) وجذوة المقتبس (ص ٢٢) وبغية الملتبس (ص ٢٧) والكامل في التاريخ (ج ٩ ص ٢٦٩-٢٧١) وصير أعلام النبلاء (ج ١٧ ص ١٣٥-١٣٦، ٢٨٠) والإحاطة (م ٤ ص ٥٦-٥٧) والمعجب (ص ٤٣-٤٤، ٤٩-٥٠) والمختصر في أخبار البشر (ج ٢ ص ١٤٥-١٤٦) وتتمّة المختصر في أخبار البشر (ج ١ ص ٤٩٥-٤٩٦).

وملكه لدار مملكتهم قُرْبَة. ثم هلك علي بن حمود، وولي مكانه القاسم^(١) أخوه؛ فأمر القاضي عبد الرحمن بن بشر على ما كان يتولاه من القضاء لأخيه. وكذلك فعل المعتلي بالله يحيى بن علي^(٢) لما ولي، تبع رأي أبيه وعمه في القاضي المذكور؛ فأثبتته في مكانه، وقدم محمد بن الحسن، ولد عمته زينب شقيقة أبيه، قاضياً بمالقة أيضاً؛ وذلك سنة ٤٢٦.

ذكر محمد بن الحسن الجذامي النباهي^(٣) قاضي مالقة

ولنذكر الآن في هذا الباب نبأ هذا القاضي، وكيفية ولايته القضاء، ومحنته، فنقول: هو محمد بن الحسن بن يحيى بن عبد الله بن الحسن الجذامي النباهي. ولما عرض عليه الأمير يحيى الولاية، تمتع، وأظهر الإباية وسأله المتاركة بالرَّحْم الذي بينهما. واعتذر بأمر، منها صغر سته، وأخبره أن بالمدينة من هو أقعد منه بالقضاء وأولى به؛ فردَّ اعتذاره، وعزم عليه عزماً أخافه؛ فإنه مدَّ يده إلى سيفه وقال: «إن شئت، القضاء؛ وإن شئت، هذا» مثل ما فعل الأمير إبراهيم بن الأغلب مع ابن عمه القاضي عبد الله بن طالب، حين اختاره للقضاء بإفريقية، فأباه. وعندما شاهد ابن الحسن من عزم المعتلي ما شاهده، قبل الولاية على شروط، منها أن

(١) ولي القاسم بن حمود الخلافة بقرطبة بعد أخيه علي بن حمود سنة ٤٠٨ هـ؛ وترجمته في جذوة المقتبس (ص ٢٢-٢٤) والمغرب (ج ١ ص ١٢٤).

(٢) بويج المعتلي يحيى بن علي بن حمود بقرطبة سنة ٤١٢ هـ بعد فرار عمه القاسم بن حمود منها بتسعة أيام. وتوفي بقرمونة سنة ٤٢٧ هـ. ترجمته في البيان المغرب (ج ٣ ص ١٣١-١٣٥، ١٤٣-١٤٥، ١٨٨-١٨٩) والذخيرة (ق ١ ص ٣١٦، ٤٣٦، ٤٨١-٤٨٢) والكامل في التاريخ (ج ٩ ص ٢٧٨-٢٧٩) وأعمال الأعلام (القسم الثاني ص ١٣٢، ١٣٦-١٣٧) وجذوة المقتبس (ص ٢٤-٢٥) وبغية الملتبس (ص ٣٠) وسير أعلام النبلاء (ج ١٧ ص ١٤١-١٤٢) والمعجب (ص ٥٠-٥٤) ووفيات الأعيان (ج ٥ ص ٢٢).

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن يحيى بن عبد الله بن الحسن الجذامي النباهي؛ أقره باديس بن حبوس، صاحب غرناطة، على خطة الوزارة والقضاء بمالقة لما ملكها وضمها إلى غرناطة. كما ولاه باديس أيضاً قضاء القضاة وخطابة الجامع الأعظم بقرطبة. انظر الإحاطة (ج ١ ص ٤٣٣) ونفح الطيب (ج ٥ ص ١٣٨) ومذكرات الأمير عبد الله (ص ٦٤) وانظر كتابنا: مملكة غرناطة في عهد بني زيري البربر (ص ١٦٠).

يستخلف عنه من يظهر له متى احتاج إلى ذلك، وإن كان مقيماً بقصره؛ وأن ينفرد يومين من كل جمعة برسم تفقد أملاكه، والنظر في مصالح نفسه الخاصة به؛ وأن يكون له النظر على ولاية الكورة وسائر المشتغلين بها، حتى لا يجري حيف على أحد، في ناحية من نواحيها، ولا يقع فيها تصرف لحاكم في أمرهم إلا عن إذنه، فأنفذ ذلك كله وأمضاه. وما كان قصده، على ما قيل عنه، إلا إبعاده الكلفة عن نفسه، وطمعه، عند الاشتراط في تركه.

وكان حازماً، صارماً، عدلاً في أحكامه، جزلاً، وبقي على حالته إلى أن قُتل الأمير يحيى الملقَّب بالمُعْتَلِي بظاهر قَرْمُونَة، وتولَّى الأمر بعده ولده حسن؛ وحاجَّبه نَجَاء الصَّقْلِي، ووزيره أبو محمد البَطِّيْفِي؛ فاستعفى ابنُ الحسن من القضاء، وذهب إلى العدول عن طريق الحاجب والوزير، لما رآه في الدولة من الاضطراب. وفي أثناء ذلك، توفي حسن الأمير، وأراد نَجَاء بقاء الأمير باسم ابن صغير كان له؛ فمات لحينه. ويقال إنَّ نَجَاء قتله وأجمع على نحو أمر الحسينيين وأن يضبط هو البلد لنفسه؛ فدعا لذلك البربر، وهُم كانوا أكثر الأجناد؛ فساعدوه في الظاهر؛ وعظم ذلك عليهم. ثم إنَّ الحاجب ترك السَّطِيفِي بمالقة، وتوجَّه إلى الجزيرة ليملكها؛ فلم يتفق له مُلكها؛ فرجع إلى مالقة. فلما كان بقرية فرت بعون، قتل الجند نَجَاء، وقطعوا رأسه؛ وسبق منهم فرسان إلى مالقة؛ فقالوا: «جئنا للوزير لناخذ منه البشري بدخول نَجاء الجزيرة». فلما وصلوا إليه، وضعوا فيه سيوفهم، وقتلوه، واستخرجوا إدريس بن يحيى من مخبئه، إذ كان معتقلاً هنالك من قِبَل الحاجب والوزير. وباعه الناس، وتسمَّى بالعالِي بالله، الظاهر بأمر الله.

قال القاضي أبو عبد الله بن عَسْكَر، وقد ذكر في كتابه هذا الأمير: وكانت بيعته يومَ الثلاثاء لعشر خلون من جمادى الأخيرة من سنة ٤٣٤. وكان نبيه القدر، رفيع الذكر، رحيم القلب، يتصدَّق كلَّ يوم جمعة بخمسمائة دينار. وردَّ كلَّ مطرود عن وطنه إلى محلّه، ولم يسمع بغياً في أحد من رعيته. وكان أديب اللقَاء، حسن اللباس، يقول من الشعر الأبيات الحسان. ثم قال ابن عَسْكَر: قدَّم للأحكام بمالقة الفقيه أبا عبد الله بن الحسن. ووقفت على كتاب تقديمه بأيدي عقبه، ابتدأه بعد

البسملة: «هذا كتابٌ أمر به، وأنفذَه، وأمضاه من عَهْدِه، وأحكمَه الإمامُ أميرُ المسلمين، عبدُ الله العالِي بالله، الظافرُ بحول الله، إدريس بن المُعتلي بالله - أعلى الله أمره وأعزَّ نصره - للوزير القاضي أبي عبد الله محمد بن الحسن - وفقهه الله - قلَّده به القضاء بين المسلمين بمدينة مالقة - حرسها الله - وأعمالها». وهو كتابٌ كبيرٌ في رِقٍّ. وتأريخُه في إحدى عشرة ليلة من ربيع الأول سنة ٤٤٥ هـ؛ وعليه توقيعُ العالِي بخط يده، نصُّه: «يُنْفَذُ هذا ويُعْمَلُ عليه! واللَّهُ الموفق! وهو المستعان».

قال ابن عَسْكَر: وكان الحاجبُ المظفرُّ أبو مسعود باديس^(١) بن حبّوس بن مكسَن بن زيري بن مناد الصنهاجي، صاحبُ غرناطة، يدعو للعَلَوِيّين الذين بمالقة؛ فدمًا توفي إدريس بن يحيى العالِي^(٢)، طمع في مالقة، فترلها بجيشه؛ وكانت بها فتنةٌ. ثم دخلها يوم الثلاثاء مُنْسلَخ ربيع الآخر سنة ٤٤٨ هـ، فملكها^(٣). وقدّم القاضي ابن الحسن الجُدامي، المشتهر عقبه الآن ببني النُّباهي للقضاء والوزارة، على ما كان في أيام نعلِي، ثم إنَّ باديس خرج عن مُلك مالقة إلى ولده الملقَّب بسيف الدولة بُلُقَيْن، ورشَّحه للولاية من بعده، وحمله على مجاملة القاضي بها، والمعاهدة له بسنِّي الطافه؛ فعمل بحسب ذلك. ومن جملة مکتوباته له: «بسم الله الرحمن الرحيم! هذا ما التزمه، واعتقد العمل والوفاء به، بُلُقَيْن^(٤) بن باديس، للوزير القاضي أبي عبد الله محمد بن الحسن - سلّمه الله - واعتقد به إقراره على خطّة القضاء والوزارة، في جميع كورة رِيّة، وأن يُجري من الترفيع به، والإكرام له إلى أقصى

(١) حكم باديس بن حبوس غرناطة من عام ٤٢٩ هـ إلى عام ٤٦٧ هـ. وقد قمنا بدراسة وافية عنه في كتابنا: مملكة غرناطة (ص ١١٩-١٦٩).

(٢) بويغ العالِي إدريس بن يحيى بن علي بن حمود بمالقة سنة ٤٣٤ هـ. انظر أخباره في كتابنا: مملكة غرناطة (ص ١٢٣). وذهب الفلقشندي إلى أن العالِي إدريس بويغ في عام ٤٣٩ هـ. صبح الأعشى (ج ٥ ص ٢٣٨).

(٣) قضى باديس بن حبوس الصنهاجي على بني حمود بمالقة وضمَّ مملكتهم إلى غرناطة عام ٤٤٩ هـ. انظر في ذلك كتابنا: مملكة غرناطة (ص ١٢٥-١٢٦).

(٤) بلقَيْن بن باديس ولّاه أبوه باديس على مالقة بعد أن ضمها إلى غرناطة عام ٤٤٩ هـ؛ واستمرت ولايته عليها إلى سنة ٤٥٦ هـ حيث توفي مسموماً. انظر أخباره في كتابنا: مملكة غرناطة (ص ١٦٢ وما بعدها).

غاية، وأن يُجري على الجزية في جميع أملاكه بكورة رِيَّة حاضرتها وباديتها، الموروثة منها، والمكتسبة القديمة الاكتساب والحديثة، وما ابتاع منها من العالي - رحمه الله - وغيره، لا يلزمها وظيفٌ بوجه، ولا يكلف عنها كلفة على حال، وأن يُجري في قرابته، وخوله، وحاشيته، وعامري ضياعه، على المحافظة والبر والحرية. وأقسم على ذلك كُلُّ بُلُقَيْن بَنُ باديس، بالله العظيم، وبالقرآن الحكيم. وأشهد الله على نفسه؛ وعلى التزامه له، وكفى بالله شهيداً! وكُتِبَ بخط يده في مُسْتَهْلَ شهر رمضان سنة ٤٤٩. والله المستعان.

واستمرت إمارة بُلُقَيْن بمالقة إلى عام ٤٥٦؛ فتوفي بها من وجع أصابه. وعادت المدينة إلى ما كانت عليه من إيالة المُظَفَّر والده؛ فزاد ابن الحسن أثره إلى أثره، وعرض عليه قضاء حضرته؛ ورام نقلته من عادته في ترك الجراية المتعارفة لأمثاله من القضاة؛ فثبت على حاله، ولم يأخذ على القضاء رزقاً من بيت المال مدة حياته. وكان عن التعالي بالمرتب في غناء، لكثرة ماله، ولما تقدم من إرفاقه بتحرير أملاكه؛ وكانت من الكثرة بحيث ناهز أملاك صاحبه القاضي بإشيلية، إسماعيل بن محمد بن عباد؛ وربما زاد خارجُه، ولا سيما فيما يرجع إلى النفقات والصدقات؛ فإنه كان يصنع الدعوات الواسعة، ويحضرها شيوخ وقته من الفقهاء والأمثال؛ فيوليهم إكراماً، ويوسعهم إطعاماً. وكان في كل رمضان يحدو حدو صهره القاضي بقرطبة أحمد بن زياد؛ فيدعو بدار له، تجاور المسجد عشرة من الفقهاء، في طائفة من وجوه الناس، يفتطرون كل ليلة عنده، ويتدارسون كتاب الله بينهم، ويتلونه. وكان يذهب مذهب العباس بن عيسى، أحد أشياخ أبي محمد بن أبي زيد، أن ينوي الإنسان في كل تطوُّع وصية يوصي بها، وصدقة برء التبعات المحصورة؛ لأن ردها أوجب من التطوُّع، وكذلك في الصلوات؛ إذا أحب أن يتنفل، صلى صلاة يوم. ونوى بها الخمس تكون قضاء عما لا يدري أنه فرط فيه أو فسد عليه. وكان في قضائه ماضياً، مهيباً، ضليب القناة، قليل المداراة في الحق، لا يقضي على هناة، ولا يخاف لومة لائم.

وجرّت عليه بسبب ذلك عظامُ، آخِرُها ما حكاه الأميرُ عبد الله^(١) بن بلقين بن باديس بن حبّوس في كتابه المسمّى بـ«التّبيان عن الحادِثة الكائنة بدولة بني زيري في غرناطة»، فقال عن جدّه السلطان المظفر باديس إنّ كان قد ولّج إلى القاضي أبي عبد الله بن الحسن الثّباهي، في أمور مالقة، قليلها وكثيرها. وكان ابن السّقاء صاحب قرطبة قد نُقل إليه عنه أنّ المظفر أراد أن يولّيه قَصبة مالقة، لولا ما أشار القاضي بخلاف ذلك؛ فحقّد عليه ذلك. وكان بمالقة رجلٌ غريبٌ، يُعرف بابن البرلياني، طمع في تولية القضاء، وقام في باله أنّه، لو فقد الثّباهي، لم يُوجد للقضاء غيره. وكان حسنٌ صاحب الدُّبوس أميناً للمظفر على الذخائر، قد أُشربت نفسه خوف القاضي؛ فاتفق رأيُ جميعهم على قتله عند ابن الفاسي بقرطبة؛ وكان المذكور يُريه الصداقة والتّخذّم لإرادته. وكان للقاضي ضيعةٌ بقرطبة، كثيراً ما يتصرّف إليها؛ وابن الفاسي يتولّى إصلاحها، فلمّا أتى قدره، مضى على عادته لجهة قرطبة، ونزل بقرّيته؛ فهبط إليه ابن الفاسي، يقول له: «شرّفني، يا سيّدي! بالطلوع إليّ، والقبول لضيفتي! وما هي إلّا من مالِك ومتاعِك في الحقيقة!» فطلع هو ومن كان معه من الفقهاء، منهم الأديب غانم؛ فلمّا تمّ بالطعام، أراد الانصراف؛ وابن الفاسي قد هيا له سوداناً متأهبين لأخذه فبادروا به وخنقوه وأطلق الآخرين، وعدّد عليه قبل ذلك ما أفسده من توليته مالقة.

ويُحكى أنّ القاضي المذكور سمع صوتاً، في بعض زوايا بيته، نهاراً؛ ولم يَرِ شخصاً قبل الذي حلّ به من هاتِف، يقول له بصوت ضعيف: [الكامل]

قل للوزير القاضي الثّباهي: هل تستطيعُ دفاعَ أمرِ الله؟

فجزع لذلك جزعاً شديداً، ولم يذر من أين يؤتى؛ وتكرّر عليه الصوت ثلاث مرّات. ووافق بعد ذلك ابنُ الفاسي بقرطبة، ومضى إليه المظفر بنفسه، وعبأ أمواله، وجمع عسكره، ونزل عليها؛ فأحسن ابن الفاسي بميل الجند إلى الرئيس، وخاف

(١) حكم عبد الله بن بلقين غرناطة من عام ٤٦٧هـ إلى عام ٤٨٣هـ، حيث خلعه المرابطون وساقوه إلى غمات. عن أخباره انظر كتابنا: مملكة غرناطة في عهد بني زيري البربر (ص ١٧١ - ٢٣٩).

على نفسه؛ فخرج من الحِصْن على غفلة، ودخل في قطعة من البحر، وفرّ بنفسه. وصار المَعْقِل إلى الحاجب، وثقّفه بعد إنفاق كثير عليه، وامتنحن قضية القاضي؛ فأعلم بسعي صاحب الدُّبُوس فيها؛ فأمر بقتله وقتل ابنه، أخذاً بثأر قاضيه، إذ كان له ناصحاً، وعلى دولته مشفقاً. هذا ما حكاه الأمير أبو محمد؛ ومن خطّه المنسوب له نقلتُ.

قال غيره: وكان مَقْتُلُ القاضي أبي عبد الله بن الحسن في عام ٤٦٣. وذكر ابن عسْكَر في مصنّفه عنه، عند ذكر ولده، أنّه استقضي بغرناطة أيضاً. والظاهر أنّ ذلك كان على إثر وفاة سَيْف الدولة. وقد مضى القاتل والمقتول، وعند الله تجتمع الخصوم!

ذكر القاضي إسماعيل بن عبّاد وابنه محمد^(١)

ومن القضاة بإشبيلية، أبو الوليد إسماعيل بن عبّاد اللخميّ الإشبيليّ. قال ابن حيّان: كان حَسَنَ المعرفة بِقَطْع من الشعر، صالحَ النظر في الفقه، عالمًا، كاتبًا، حليماً، أديبًا، حسيبًا، وإِفِر النفقة، (ذكروا أنّ أملاكه كانت ثُلثَ كُورَتِه)، قديمَ الجاه على سلطان الأندلس من العامريّة، مُسْتَعْلًا لهم بالأمور العظيمة. فولي قضاء بلده وعمله مدّة. ثم صرف عنه، أيامَ المظفّر عبد المَلِك، عند ارتياده للقضاءِ أَهْلَ السلامة برأي ابن ذكّوان؛ فاستقدم إلى قُرْطُبَة. وولي مكانه أبو عمر بن الباجي نَحْو سنة؛ فلم يجدوه في أمورهم، ولا قام لهم مَقَامَه؛ فاضطرّوا إليه وردّوه إلى عمله، وصرفوا الآخر صَرَفَ جَمِيلًا. ولزم ابن عبّاد عمله؛ ثم قعد عند القضاء. وتوفي سنة ٤١٠.

وانتصب لرياسة مكانه ابنه أبو القاسم محمد؛ وكان جَزَلًا، ذا أدب ومروءة؛

(١) إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن قريش ابن عماد اللخمي، أبو الوليد، أول من استقلّ بإشبيلية من رجال بني عبّاد، ضعف بصره فولّى ولده أبا القاسم محمد بن إسماعيل القضاء واقتصر هو على النظر في أمور الدولة. توفي سنة ٤١٤هـ. وظل ابنه محمد يحكم إشبيلية حتى سنة ٤٣٣هـ، حيث ولي بعده ابنه المعتضد. انظر الأعلام (ج ١ ص ٣٢٣ ومصادر الترجمة).

ولاه القاسم بن حمّود القضاء مكانَ أبيه؛ فبعدَ صيته . وكان ممّن اعتنى بالعلم، إلى أن ثار ببلده بعد اضطراب بني حمّود؛ فثار به، وحاز رياسته، وأورثها عقبه؛ فجاءوا بعدُ من أجلّ الملوك بالأندلس، إلى أن أخرجهم عنها المرابطون سنة ٤٨٤ .

قال ابن أبي الفيثان: وكان سببُ ثورة ابن عبّاد خَلَعَ أهل إشبيلية القاسم بن حمّود؛ وذلك أنه، لما خرج القاسم من قرطبة، أرسل إلى إشبيلية إلى ابنه في إخلاء ألف وخمسمائة دار لوجوه البربر، فعزّ ذلك على أهل إشبيلية، فاجتمعوا على أن يضبطوا مدينتهم، ويخلعوا طاعة القاسم .

ذكر القاضي أبي الوليد سليمان الباجي^(١)

ومن القضاة ببلاد شَرْق الأندلس، أبو الوليد سليمان بن خَلَف الباجي . قال عياض فيه: جال ببلاد المشرق نحو ثلاثة عشر عاماً، وكان يصحب الرؤساء، ويقبل جوائزهم، فكثرت القائلون فيه من أجل ذلك . ولي قضاء مواضع من الأندلس تصغرُ عن قدره، فكان يبعث إليها خُلفاء، وربما قصدها بنفسه . ومن شعره^(٢):
[المتقارب]

إِذَا كُنْتُ أَعْلَمُ عِلْماً يَبِيناً بِأَنَّ جَمِيعَ حَيَاتِي كَسَاعَةٌ
فَلِمَ لَا أَكُونُ ضَئِيفاً بِهَا وَأَجْعَلُهَا فِي صَلَاحٍ وَطَاعَةٍ؟

والقاضي أبو الوليد هذا من القوم الذين سما ذكرهم بعد وفاتهم، وانقضاء أمد حياتهم؛ فبهرت ولايتهم، واشتهرت في الآفاق درايثهم . ومنهم كان القاضي أبو

(١) توفي أبو الوليد الباجي في سنة ٤٧٤هـ، وترجمته في فوات الوفيات (ج ٢ ص ٦٤-٦٥) ووفيات الأعيان (ج ٢ ص ٤٠٨-٤٠٩) والذخيرة (ق ٢ ص ٩٤-١٠٥) ونفح الطيب (ج ٢ ص ٦٧-٨٥) وقلائد العقيان (ص ١٨٧-١٨٨) ومعجم الأدباء (ج ٣ ص ٣٩٣-٣٩٦) والصلة (ص ٣١٧-٣٢٠) وبغية الملتبس (ص ٣٠٢-٣٠٣) والمغرب (ج ١ ص ٤٠٤-٤٠٥) والدياج المذهب (ص ١٢٠) وتهذيب ابن عساكر (ج ٦ ص ٢٤٨) وتذكرة الحفاظ (ص ١١٧٨) وشذرات الذهب (ج ٣ ص ٣٣٤) ومراة الجنان (ج ٣ ص ١٠٨) وفهرسة ابن خير (ص ٣١٧) .

(٢) ورد هذان البيتان في معظم المصادر التي ترجمت للباجي .

بكر بن عبد الله بن العَرَبِيِّ، وأبو الفضل عياض بن موسى اليَحْصِييُّ؛ فَجَرَتْ عليهما مِحْنٌ، وأصابتهما فِتْنٌ، ومات كلُّ واحد منهما مغرباً عن أوطانه، محمولاً عليه من سلطانه. وقال بعضهم: سُمَّ ابن العَرَبِيِّ، وَخُنِقَ اليَحْصِييُّ - تَعَمَّدَ الله الجميع برحمته، وجعل أجورنا موفورةً بَمَنَّتِهِ!

(١) ذكر القاضي أبي الوليد يونس بن مُغِيثٍ

ومنهم يونس بن عبد الله بن محمد بن مُغِيثٍ، يكنى أبا الوليد. قلَّده الخليفة هشام^(٢) ابن محمد المروانيّ القضاء سنة ٤١٩، وهو شيخٌ قد زاد على الثمانين؛ وهو ذو ذهنٍ ثابت، جَزَلُ الخطابة، حاضر المذاكرة؛ وله كُتُبٌ حسان في الزهد والدقائق. قال ابن بشكوال، وقد ذكره في «صلته»: قال صاحبه أبو عمر بن مهدي، وقرأته بخطه: كان - نفع الله به - من أهل العلم بالفقه والحديث^(٣)، كثير الرواية، وافر الحظ^(٤)، قائلاً للشعر النفس في معاني الزهد وما شابَّهه، بليغاً في خطبته^(٥)، كثير الخشوع فيها، لا يتمالك مَنْ سَمِعَهُ من البكاء، مع الخير والفضل، والزهد في الدنيا، والرضى منها باليسير؛ ما رأيتُ فيمن لقيتُ من شيوخي، من يُضاهيه في جميع أحواله. كنتُ، إذا ذاكرته شيئاً من أمور الآخرة، أرى وجهه يصفرُّ ويدافع البكاء ما استطاع، وربما غلبه؛ فلا يقدر أن يُمسكه. وكان الدمعُ قد أثر في عينيه وغيرهما، لكثرة بكائه. وكان النورُ بادياً على وجهه. وكان قد صحب الصالحين،

(١) ترجمة أبي الوليد يونس ابن مغيث في بغية الملتبس (ص ٥١٢-٥١٣) والمغرب (ج ١ ص ١٥٩) والصلة (ص ٩٨١-٩٨٢) والديباج المنهب (ص ٣٦٠) وشذرات الذهب (ج ٣ ص ٢٤٤) والنجوم الزاهرة (ج ٥ ص ٢٩).

(٢) هو خليفة الأندلس هشام بن محمد، المعروف بالمعتد بالله؛ حكم الأندلس من سنة ٤١٨هـ إلى سنة ٤٢٢هـ. وترجمته في جذوة المقتبس (ص ٢٧-٣٦) وبغية الملتبس (ص ٣٤-٣٦) والحلة السيرة (ج ٢ ص ٣٠).

(٣) في الصلة (ص ٩٨٢): «العلم بالحديث والفقه».

(٤) في الصلة: «وافر الحظ من علم اللغة والعربية».

(٥) في الصلة: «في خطبه».

ولقيهم من حدثانه^(١)؛ ما رأيْتُ أَحْفَظَ منه لأخبارهم وحكاياتهم. ومن تأليفه: «كتاب فضائل الْمُتَقَطِّعِينَ إِلَى اللَّهِ». توفي - رحمه الله - لليلتين بقيتا من رجب سنة ٤٢٩.

ذكر القاضي أبي بكر محمد بن منظور^(٢)

ومن القضاة بقرطبة، محمد بن أحمد بن عيسى بن منظور القنسي، من أهل إشبيلية يكنى أبا بكر. روى يبلده عن الفقيه الزاهد أبي القاسم بن عصفور الحضرمي، وأبي بكر بن عبد الرحمن العوَّاد، وغيرهما. واستقضاها المعتمد^(٣) محمد بن عبَّاد بقرطبة. وكان حسنَ السيرة في قضاائه، عدلاً في أحكامه. ولم يزل متولِّي القضاء بها إلى أن توفي، في غرة جمادى الأخيرة سنة ٤٦٤. ذكره ابن بَشْكُوَال.

ذكر القاضي أبي الأصبغ عيسى بن سَهْل^(٤)

ومن القضاة بغرناطة، أيام دولة الصَّناهِجَة، الشيخُ الفقيه أبو الأصبغ عيسى بن سَهْل بن عبد الله الأسدي. ذكره ابن بَشْكُوَال؛ فقال فيه: سكن قُرْطُبة. وأهله^(٥) من

(١) في الصلة: «حدثته».

(٢) ترجمة ابن منظور في الصلة (ص ٨٠١-٨٠٢).

(٣) ولي المعتمد بن عباد إشبيلية سنة ٤٦١هـ. بعد وفاة أبيه المعتمد، وظل في الحكم حتى سنة ٤٨٤هـ، حيث خلعه المرابطون وقادوه إلى سجن أغمات بالمغرب، فمات فيه سنة ٤٨٨هـ. وكانت قرطبة يوم استقضى ابن منظور فيها تابعه لإشبيلية. ترجمة المعتمد في وفيات الأعيان (ج ٥ ص ٢١ - ٣٩) والمعجب (ص ١٥٨) وقلائد العقبان (ص ٤ - ٣١) والحلة السيرة (ج ٢ ص ٥٢ - ٧٨) والوافي بالوفيات (ج ٣ ص ١٨٣) وأعمال الأعلام (القسم الثاني ص ١٥٧ - ١٧٠) والبيان المغرب (ج ٣ ص ٢٥٧ - ٢٦١) وشذرات الذهب (ج ٣ ص ٢٨٦) والعبر في خبر من غير (ج ٣ ص ٣٢١) ونفع الطيب (صفحات متفرقة) والذخيرة (القسم الثالث، صفحات متفرقة).

(٤) أصل عيسى بن سهل من جيان. وسكن قرطبة وتولى الشورى بها مدة، ثم ولي القضاء بالعدوة، ثم استقضى بغرناطة. وكان من جلة الفقهاء وكبار العلماء. أخباره في كتابنا: مملكة غرناطة في عهد بني زيري البربر (ص ٢٢٢، ٢٢٧) وفيه أسماء المصادر التي ترجمت له.

(٥) في الصلة (ص ٦٣٥): «وأصله».

جَيَّان، من وادي عبد الله، من عَمَلْهَا. روى عن أبي محمد مَكِّي بن أبي طالب، وأبي عبد الله بن عتَّاب الفقيه - وتفقه معه، وانتفع بصُحْبَتِهِ - وعن أبي عمر بن القطان^(١)، وأبي مروان بن مالك؛ وأبي القاسم بن محمد بن حاتم^(٢)، وابن شَمَاح، وأبي زكرياء القُلَيْعِي وغيرهم^(٣). وكان من جَلَّةِ الفُقهَاءِ، وكبار العلماء، حافظاً للرأي، ذاكراً للمسائل، عارفاً بالنوازل، بصيراً بالأحكام، متقدِّماً^(٤) في معرفتها. وجمع فيها كتاباً حسناً مفيداً، يُعَوِّلُ الحاكم^(٥) عليه. وكتب للقاضي أبي زيد الحشَّاء بطلَيْطَلَة؛ ثم للقاضي أبي بكر بن منظور بقرْطُبَة. وتولَّى الشورى بها مدَّةً. ثم ولي القضاء بالعدوة. ثم استقضى بغرناطة. وتوفي مَصْرُوفاً عن ذلك يوم الجمعة، ودُفِنَ في يوم السبت الخامس من المحرم سنة ٤٨٦.

ومن الكتاب المسمَّى «بالتَّيَّان عن الحادثة الكائنة بدولة بني زيري في غرناطة»، تصنيف أميرها عبد الله بن بُلُقَيْن بن باديس بن حَبُوس، وقد تكلَّم في أمر المرابطيين؛ فقال ما معناه^(٦): «إن أمير المسلمين يوسف بن تاشفين، لما استقرَّ بسبته، يروم عبور البحر برسم الجهاد في الأندلس، وجَّه إليه الأمير عبد الله المتقدِّم الذكر قاضيه ابن سهل رسولاً، في مَعْرِضِ الهناء له، والتلقِّي بالرحب، والإعلام عن الأمير الذي أرسله بالمُسَارعة إلى ما يذهب إليه في جهاده؛ فقابلته بالمبرة والكرامة، وقال له: «لستُ من يكلف أحداً فوق طاقته» دهاءً منه وحذقاً. وحين ظهر لابن سهل، على ما حكاها الأمير في الكتاب، ما تحقَّقه من خلاف جُند مُرسِله، واختلاف أنفس أهل بلده، قدم بنفسه عند يوسف بن تاشفين، وتقرَّب إليه، وأعلمه أن القطر ليس عليه فيه مُخْتَلَفٌ. ولما كان من ظهور المسلمين على الروم ما كان، وانقلب الأجناد بعد ذلك، ودانوا المرابط بالطاعة، فتملَّك عَزٌّ ونعمة، ورجوا أن يكونوا عنده

(١) في الصلة: «وعن أبي القطان».

(٢) في الصلة: «وأبي القاسم حاتم بن محمد».

(٣) في الصلة: «القليعي، وأبي بكر بن الغراب، وغيرهم».

(٤) في الصلة: «متقدِّماً».

(٥) في الصلة: «الحاكم».

(٦) مذكرات الأمير عبد الله (ص ١٤٦).

في أعلى مرتبة، أهملهم، وقطع، وقال: «ما نصحوا مولاهم ربّ الإحسان عليهم! فكيف يكون حالهم مع غيره؟» وعلى إثر ذلك أُخْرِجَ ابن سَهْل عن القضاء، فالتزم داره إلى وفاته - تجاوز الله عنا وعنّه، وغفر لنا وله!

ذكر القاضي موسى بن حمّاد

ومن صُدور القضاة، وثقات الرواة، الشيخُ الفقيهُ العَدْلُ النزيه أبو عمران موسى بن حمّاد. ولي القضاء بجهات شتى؛ فحُمِدَت سيرته، وشُكِرَت طريقته. وكان شديدًا على أهل الأهواء، مترفقًا بالضعفاء، متقايضًا عن هنات الفقهاء؛ وآخرُ ولايته مدينة غرناطة: استقضاه عليها أميرُ المسلمين عليّ بن يوسف بن تاشفين.

ومن المرسوم له عند ذلك ما نصّه: «وبعدُ، فإنّا قد فرغناك برهةً من الدهر لشأنك، وأرسلنا على جهة الترفيه زماماً عن عنانك؛ وحين علمنا أنّك قد أخذت لحظك من الإجماع، ودار بتودّعك وراحتك دورُ الأيام، خيّرناك لخطة القضاء ثانيةً بزمامك، وأعدناك إلى سيرتك الأولى من لزامك؛ وقلدناك بعد استخارة القضاء بين أهل غرناطة وأعمالها - أمّنهم الله وحرسها - للثقة المكيّة بإيمانك، والمعرفة الثاقبة بمكانك؛ فتقلد مُعاناً مسدداً ما قلدناك، وانهض نهوضً مستقلّ بما حملناك؛ وتلق ذلك بانسراح من صدرك، وانساطر من نفسك وفكرك، وقم في الخطبة مقامَ مثلك ممّن استحكمت سُنّه ورجح حلمه، وكفّه عن التهافُت ورعّه وعلمه. وليس هذه بأول ولايتك لها، فنبتديّ بوصيتك ونُعيد، ونأخذ بالقيام بحقّها العهدَ الموفق السديد؛ بل، قد سلفَت فيها أيامك، وشكر فيها مقامك، واستمرت على سنن الهدى أحكامك؛ فذلك الشرطُ عليك مكتوبٌ، وأنت بمثله من إقامة الحقّ مطلوبٌ. وإنا على ما نعلمه من جميل نظرك، واعتدال سيرك، لم نَرَ أن نقفل توصيتك بحُكّام الأنظار القاصية عنك، والقرية منك؛ فلا تنصر فيها إلّا من كثُر الشناء عليه، وأشير بالثقة إليه. ولتكن رقيباً على أعمالهم، وسائلاً عن أحوالهم؛ فمن بطىء به سعيه، وساء فيما تولّاه نظره ورأيه، أظهرت سخطته، وأعلنت في الناس جرحته. فذلك يعدل جانب سواه، ويشربه النصيحة فيما يتولّاه» وتاريخ هذا المكتوب أوائل شهر رمضان المعظم الذي من عام ٥٢٤.

ذكر القاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد^(١)

ومنهم محمد بن أحمد بن رشد. ذكره ابن بشكوال فقال: قاضي الجماعة بقرطبة، وصاحب الصلاة بالمسجد الجامع بها^(٢)؛ يكنى أبا الوليد. روى عن أبي جعفر أحمد بن رزق، وتفقه معه، وعن أبي مروان بن سراج، وأبي عبد الله محمد بن خيرة، وأبي عبد الله محمد بن فرج، وأبي علي الغساني؛ وأجاز له أبو العباس العذري ما رواه. وكان فقيهاً عالماً، حافظاً للفقه، مقدماً فيه على جميع أهل عصره، عارفاً للفتوى^(٣) على مذهب مالك وأصحابه، بصيراً بأقوالهم واتفاقهم واختلافهم، نافذاً في علم الفرائض والأحوال^(٤)، من أهل الرياسة في العلم والبراعة والفهم، مع الدين والفضل والوقار والحلم والسمت الحسن^(٥)، والهدى الصالح. سمعتُ الفقيه أبا مروان عبد الحكم^(٦) بن مسرة يقول: شاهدتُ شيخنا القاضي أبا الوليد يصوم يوم الجمعة في الحضر والسفر. ومن تواليفه «كتاب المقدمات لأوائل كتاب المدونة» و«كتاب البيان والتحصيل، لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل»، واختصار «المبسوطة»، واختصار «مشكل الآثار» للطحاوي^(٧)، إلى غير ذلك من تواليفه؛ سمعنا عليه بعضها، وأجاز لنا سائرَها. وتقلد القضاء بقرطبة، وسار فيه بأحسن سيرة، وأقوم طريقة. ثم استعفى عنه؛ فأعفى، ونشر كتبه وتواليفه، ومسائله وتصانيفه. وكان الناس يلجأون إليه، ويعولون في مهماتهم عليه. وكان حسن الخلق، سهل اللقاء، كثير النفع لخاصته وأصحابه، جميل العشرة لهم، حافظاً لعهدهم، كثير البر بهم^(٨). وتوفي - عفا الله عنه - ليلة الأحد الحادي عشر من ذي

(١) ترجمة ابن رشد في الصلة (ص ٨٣٩ - ٨٤٠) ونبذة الملتبس (ص ٥١) وفهرسة ابن خير (ص ٢٤٣).

(٢٣٣) وأزهار الرياض (ج ٣ ص ٥٩) والديباج المذهب (ص ٢٧٨).

(٢) كلمة «بها» ساقطة من الصلة (ص ٨٣٩).

(٣) في الصلة: «بالفتوى».

(٤) في الصلة: «الفرائض والأصول».

(٥) كلمة «الحسن» ساقطة من الصلة.

(٦) في الصلة: (ص ٨٤٠) «عبد الملك بن مسرة صاحبنا، أكرمه الله، ومكانه من العلم والفضل والثقة مكانه، يقول: شاهدت...».

(٧) ورد ذكر هذا الكتاب في فهرسة ابن خير (ص ٢٤٣).

(٨) في الصلة: (ص ٨٤٠): «كثير البر بهم».

القعدة سنة ٥٢٠؛ ودُفن عشيَّ يوم الأحد بمَقبرة العباس؛ وصلى عليه ابنه أبو القاسم، وشهده جمعٌ عظيم من الناس. وكان الثناء عليه حسنًا جميلًا. ومولده في شوال سنة ٤٥٠.

وقد كان أَيْامَ حياته توجّه إلى المغرب، إثر الكائنة التي كانت بين المسلمين والنصارى بالموضع المعروف بالرَّئِيسُول، وذلك منتصف شهر صَفَر عام ٥٢٠، فاستخار القاضي أبو الوليد في النهوض إلى المغرب؛ مُبَيَّنًا على أمير المسلمين عليّ بن يوسف بن تاشفين بالجزيرة عليه، فوصل إليه؛ فلقاه أكرَم لقاء، وبقي عنده أبرَّ بقاء، حتى استوعب في مجالسٍ عدّة إيراد ما أزعجَه إليه، وتبيين ما أوفده عليه، فاعتقد ما قدره لَدَيْهِ، والفصل عنه، وعاد إلى قُرطبة؛ فوصلها آخر جمادى الأولى من السنة المذكورة. وعلى إثر ذلك أصابته العِلّة التي أضجعتَه، إلى أن أفصّت به إلى قضاء نحبه، ولقاء المرتقب من محتوم لقاء ربّه. وتبارى الأدباء والشُعراء في تأبينه، وحقّ لهم ذلك - رضي الله عنه وأرضاه!

ذكر القاضي محمد بن سليمان الأنصاري المالقي^(١)

ومن القضاة، أبو عبد الله محمد بن سليمان بن خليفة بن عبد الواحد الأنصاري، من أهل مالقة، وجلّة علماؤها. ولي القضاء ببلده مدّة طويلة؛ فسار فيه بأجمل سيرة من العدالة والنزاهة؛ وكان في مذهبه صليبا، ورعا، زاهدا، متفنا، أديبا؛ وله على كتاب «الموطأ» شرح كبير حسن فقيد. روى على القاضي أبي الوليد الباجي، وابن عتاب، وابن سَمَاح وغيرهم. ذكره ابن عسّكر في كتابه؛ ثم قال: ومن شعره: [البسيط]

كَانَ الزَّمَانُ وَكَانَ النَّاسُ أَشْبَهَهُ فَالْيَوْمَ فَوْضَى فَلَا دَهْرٌ وَلَا نَاسُ
أَسَافِلٌ قَدْ عَلَتْ لَمْ تَعْلُ مِنْ كَرَمٍ وَمُشْرِفَاتُ الْأَعَالِي مِنْهُ أَنْكَاسُ
ومعنى هَذَيْنِ البيتين ينظر إلى قول لبيد بن ربيعة في بيئته أيضا^(٢): [الكامل].

(١) ترجمة محمد بن سليمان الأنصاري المالقي في الصلة (ص ٨٢٥).

(٢) البيتان في ديوان لبيد بن ربيعة العامري (ص ٣٤).

ذَهَبَ الَّذِينَ يُعَاشُ فِي أَكْثَانِهِمْ وَبَقِيَ فِي خَلْفٍ كَجِلْدِ الْأَجْرَبِ^(١)
يَتَأَكَّلُونَ مَذْمَةً^(٢) وَخِيَانَةً وَيُعَابُ قَاتِلُهُمْ وَإِنْ لَمْ يَشْغَبْ

وكان قعودُ القاضي أبي عبد الله المذكور، لتنفيذ الأحكام، بالمسجد المذكور له من داخل مألقة، بإزاء قبر كان حفره بالزيادة هنالك، وأعدّه لنفسه؛ وفيه دُفِنَ وذلك صَدَرَ جمادى الأولى من سنة ٥٠٠ - رحمه الله وأرضاه - وذكره خلف بن عبد الملك بن بشكُوَال في «صِلَتِهِ»؛ وأثنى عليه هو وغيره.

ذكر القاضي محمد بن عبد الله بن حَسَن المالقِي

ومنهم محمد بن عبد الله بن حَسَن بن عيسى المالقِي، يُكنى أبا عبد الله. أخذ عن أهل بلده، وألَّف كتاباً حسناً في الزهد، سمَّاه «المؤنس في الوحدة»، والموقف من سِنَةِ الغفلة. ولي قضاء غَرْناطة بعد القاضي أبي سعيد، وذلك سنة ٥١٥، وكان عليَّ الهمة، شريف النفس، مَوْفُورَ الحظِّ من العلم، عدلاً، نزيهاً، سرياً، فاضلاً، جليلاً، بارعَ الأدب. توفي سنة ٥١٩. ذكره ابن عسْكَر، وأثنى على تأليفه المذكور. وذكره ابن الزُّبَيْر وابن عبد الملك.

ذكر القاضي أبي الفَضْل عياض اليَحْصَبِي^(٣)

ومن القُضاة بغَرْناطة، في حدود ٥٣٠، عياض بن موسى بن عياض اليَحْصَبِي من أهل سبتة. وذكره في «صِلَتِهِ» خلف بن عبد الملك بن بشكُوَال؛ فقال فيه: يُكنى أبا الفَضْل، قدم الأندلس طالباً للعلم؛ فأخذ بقرطبة عن القاضي أبي عبد الله محمد بن علي بن حمدين، وأبي الحسين سراج بن عبد الملك بن سراج، وعن شيخنا أبي محمد بن عَتَّاب وغيرهم. وأجاز له أبو علي الغَسَّانِي ما رواه. وأخذ

(١) الخَلْفُ، بالفتح: البقية. الأجرب: الجمل الأجرب، وهو مما لا يتفع به. لسان العرب (خلف) و(جرب).

(٢) في الديوان: «مغالة».

(٣) تقدمت ترجمة عياض في الصحيفة (٣٢) وأشرنا هناك إلى مصادره ترجمته.

بالشرق [أي شرق الأندلس] عن القاضي أبي علي حسن^(١) بن محمد الصّدفيّ كثيراً، وعن غيره؛ وعُني بلقاء الشيوخ والأخذ عنهم؛ وجمع من الحديث كثيراً. وله عناية كبيرة^(٢) به، واهتمامٌ بجمعه وتقييده. وهو من أهل اليقين^(٣) في العلم والذكاء واليقظة والفهم. واستقضى ببلده مدةً طويلةً؛ فحُمدت سيرته فيها، ثم تولى^(٤) عنها إلى قضاء غرناطة؛ فلم يطل أمده بها وقدم علينا قرطبة في ربيع الآخر سنة ٥٣١، وأخذنا^(٥) عنه بعض ما عنده. وسمعته يقول: سمعتُ القاضي أبا علي حسن بن محمد الصّدفيّ يقول: سمعتُ الإمام أبا محمد التّميميّ ببغداد يقول: «ما لكم تأخذون العلم عنا وتستفيدونه منا؟ ثم لا تترحمون علينا! فرحم الله جميع من أخذنا عنه من شيوخنا وغيرهم»^(٦) ثم كتب إلى القاضي أبي^(٧) الفضل بخطه يذكر أنه ولد في منتصف شعبان من سنة ٤٧٦. وتوفي - رحمه الله - بمراكش، مُعرباً عن وطنه، وسط سنة ٥٤٤.

قُلْتُ: وسكن القاضي أبو الفضل بمالقة مدّةً، وتمول بها أملاكاً، وأصله من مدينة بسطة. ذكر ذلك حفيده في الجزء الذي صنّفه في التعريف به وبتواليه وبعض أخباره وخطبه - تغمّداً لله وإيّاه برحمه.

ذكر عيسى بن المُلجّوم قاضي فاس

ومن القضاة، عيسى بن يوسف بن عيسى الأزديّ، من أهل مدينة فاس، وجلة أعيانها. يكنى أبا موسى، ويُعرف بابن المُلجّوم. رحل إلى قرطبة عام ٤٧٥؛ فأخذ بها عن أبي عليّ الغساني، وأبي عبد الله بن فرّج بن الطلاع، وأبي بكر حازم. وكرّ

(١) في الصلة (ص ٦٦٠): «حسين».

(٢) في الصلة «كثيرة».

(٣) في الصلة: «التفتن».

(٤) في الصلة: «نقل».

(٥) في الصلة (ص ٦٦١): «فأخذنا».

(٦) في الصلة: «وغفر لهم».

(٧) في الصلة: «إليّ القاضي أبو الفضل».

راجعاً إلى بلده؛ فولي القضاء به. وكان فقيهاً نزيهاً، عدلاً، جزلاً. وبقي قاضياً إلى أن توفي في شهر رجب عام ٥٤٣. ذكره ابن الزبير وابن عبد الملك.

ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن الحاج^(١)

ومنهم، محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم الثَّجِيبِيّ، المعروف بابن الحاج، قاضي الجماعة بقرطبة؛ يكنى أبا عبد الله. روى عن أبي جعفر أحمد بن رزق الفقيه، وتفقه عنده؛ وقيد الغريب واللغة والأدب عن أبي مروان عبد الملك بن سراج، وسمع من أبي عبد الله محمد بن فرج الفقيه، ومن أبي علي الغساني وغيرهم. وكان من جلة الفقهاء، وكبار العلماء، معدوداً في المُحدثين والأدباء، بضيراً بالفتيا، راسماً في الشورى؛ وكانت الفتوى في وقته تدور عليه، لمعرفة، وثقته، وديانته. وكان معنياً بالحديث والآثار، جامعاً لها، مقيداً لما أشكل من معانيها، ضابطاً لأسماء رجالها ورؤاتها، ذاكراً للغريب والأنساب واللغة والإعراب، وعالماً بمعاني الأشعار والسير والأخبار. قال ابن بشكوال: قيد العلم عمره كله، وعني به عناية كاملة؛ ما أعلم أحداً في وقته عني كعنايته. قرأت عليه، وسمعت، وأجاز لي بخطه. وكان له مجلس بالجامع^(٢) بقرطبة، يسمع الناس فيه. وتقلد القضاء بقرطبة مرتين، وكان في ذاته ليناً، صابراً، طاهراً، حليماً، متواضعاً، لم يُحفظ له جور في قضية، ولا ميل بهواة^(٣)، ولا إصغاء^(٤) إلى عناية. وكان كثير الخشوع والذكر^(٥) لله تعالى. ولم يزل، آخر عمره^(٦)، يتولى القضاء بقرطبة، إلى أن قُتل ظلماً بالمسجد الجامع بقرطبة، يوم الجمعة، وهو ساجدٌ لأربع بقين من صفر من سنة ٥٢٩. ومولده في صفر سنة ٤٥٨. وكتابه في نوازل الأحكام، المتداول لهذا العهد بأيدي الناس، من الدلائل على تقدّمه في المعارف وبراعته - تعمّداً وإياه برحمته.

(١) ترجمة ابن الحاج في الصلة (ص ٨٤٤ - ٨٤٥) وأزهار الرياض (ج ٣ ص ٦١).

(٢) في الصلة (ص ٨٤٤): «مجلس بالمسجد الجامع بقرطبة».

(٣) في الصلة: «بهواة».

(٤) في الصلة: «ولا أصغى».

(٥) في الصلة: «الذكر».

(٦) في الصلة (ص ٨٤٥): «آخر مدته».

ذكر القاضي أبي القاسم بن حمدين^(١)

ومن صدور القضاة، أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن عبد العزيز بن حمدين التغلبي، قاضي الجماعة بقرطبة. ذكره ابن بشكوال في كتابه، فقال فيه: يكنى أبا القاسم. أخذ عن أبيه، وتفقه عنده، وسمع من أبي عبد الله محمد بن فرج^(٢)، وأبي علي الغساني، وأبي القاسم بن مدين^(٣) المقيري، وغيرهم. وتقلد القضاء بقرطبة مرتين. وكان نافذاً في أحكامه، جزلاً في أفعاله، وهو من بيت^(٤) علم، ودين، وفضل، وجلالة. ولم يزل يتولى القضاء بقرطبة إلى أن توفي عشي يوم الأربعاء، ودُفن يوم الخميس لتسع^(٥) بقين من ربيع الآخر سنة ٥٢١، وصلى عليه ابنه أبو عبد الله.

ذكر القاضي حمدين بن حمدين^(٦)

ومنهم حمدين بن محمد بن حمدين التغلبي. قال عنه صاحب «الذيل»: ولي القضاء ببلده، بعد أبي عبد الله بن الحاج الشهيد، في شعبان سنة ٥٢٩. وكان مقتلاً ابن الحاج في الركعة الأولى من صلاة الجمعة. ثم صرف ابن حمدين بأبي القاسم بن رشد سنة ٥٣٢. واستعفى ابن رشد، فأعفي، وأعيد هو ثانية. ثم صرفت إليه الرياسة، عند اختلال أمر المرابطين، وقيام ابن قسي^(٧) عليهم بعرب الأندلس، وهو على قضاء قرطبة. ودُعي له بالإمارة، يوم الخميس الخامس من رمضان سنة ٥٣٩، وتسمى بأمر المسلمين المنصور بالله. ويقال إن ولايته كانت أربعة عشر شهراً،

(١) ترجمة أبي القاسم أحمد بن حمدين في الصلة (ص ١٣٣).

(٢) في الصلة: «فرج الفقيه».

(٣) في الصلة: «مدير».

(٤) في الصلة: «بيته».

(٥) في الصلة: «ودفن عشي يوم الخميس لسبع».

(٦) ترجم له ابن الخطيب في أعمال الأعلام (القسم الثاني ص ٢٥٢ - ٢٥٤) باسم «أحمد بن حمدين لأمير

القاضي بقرطبة».

(٧) كانت ثورة ابن قسي على المرابطين في صفر عام ٥٣٩ هـ. أعمال الأعلام (القسم الثاني ص ١٧٦).

وتعاورته المَحَنُّ. فخرج إلى العدو الغزبية، في قصص طويلة، وأقام هنالك وقتاً. ثم رحل إلى الأندلس؛ فاستقرَّ منها بمالقة. ومن أسباب انحياشه إليها، المواصلَةُ القديمة التي كانت بين سلفه، وبين بني الحسن من أهلها؛ فأقام بها إلى أن توفي - عفا الله عنها وعنهُ.

وذكره ابن الزُبَيْر، في باب «أحمد» من حرف الألف، وقال فيه ما حاصله: روى عن سلفه، وأهل بلده؛ وولي قضاء الجماعة. وكان ذا رواية، ودراية، وعناية بالعلم. وبويع له، فما استقامت له حال، ولا رضي منه ذلك الانتحال، إلى أن استقرَّ بمالقة تحت إِيالة غيره؛ فتوفي بها سنة ٥٤٧. وبعد وفاته أُخرج من قبره، وصلب في اثني عشر رجلاً من أصحابه.

وسمَّاه أبو عبد الله بن عَسْكَر في تاريخه، وذكر بُكْدًا من أخباره، وأنه كان يحدث في صغره، بما يؤول إليه أمره في كبره. ووصف كيفية إخراجِه من قبره، وصلَّبه بمالقة، إثر الاستيلاء على رئيسها أبي الحَكَم بن حَسُون وقتله، وإنَّه لم يكن له عقب، وبقي عقب أخيه. قال المؤلف - أبقى الله بركته -: وعند الفتنة الأشقيلية، انتقل من بقي من بني حَمْدِين من مالقة، فاستقرُّوا بمدينة سَلا من العدو الغزبية - حاطها الله تعالى - وأعقابهم بها حتى الآن، تحت عناية ورعاية. فسبحان مُدَبِّر الأمور، ومُدَاوِل الأيام والشهور!

ذكر القاضي أبي محمد عبد الله الوحيدي

ومنهم، الشيخ أبو محمد عبد الله بن عمر بن أحمد الوحيدي، أحدُ أعلام زمانه جلاله، وجزالة، ونباهة، ووجاهة، ولي القضاء بريَّة سنة ٥٣١، فقام بأعبائه أجمل قيام، فذهب إلى انتفاء الشهود، والتسوية في الأحكام بين الشريف والمشروف، وأخذ في تجديده ما كان قد درس من رسم الأعباس، وتحفَّظ من جميع الناس. واستمرت ولايته مدَّة من نحو ثمانية عشر عاماً. ثم استشعر من نفسه قصور ملالة، وفور شاخه؛ فآلى إلى الزهادة، وقبض يده عن أخذ الجراية المتعادة لأمثاله

من القضاة، وأكثر من الإفصاح بالاستعفاء، فترك لشأنه، وسُمع منه قوله يخاطبُ
أحدَ طلبته: [البسيط]

صُن الكتاب ولا تجعله مُنديلاً ولا يَكُنْ صونه للدرس تعطيلًا
وسل فقيهِك فيما أنت جاهلُهُ فَرُبُّما كنتَ بعدَ اليومَ مسؤولا

وله، يراجع الخطيب ابن أبي العيش. وقد تكلم معه في خصومة أحد اللاتنين
به: «وهبك الله وإياي من نعمة السوابغ الضوافي! وأوردك من نسمه العذاب
الصوافي! ولا زلت بصيراً بمكايد الناس، خبيراً بظباء خدعهم، ولو كُنت في
الكنس! فإنهم، كما تدريهم، يُريشهم الباطل ويُرِيهم، والعاقِلُ يَعْظهم ولا يغريهم.
ومثلك من الإخوان، مَمَّنْ عَلِمَ تلَوْن الزمان، وعرف سير العجم والعرب، ولم يغب
عنه الفرق بين السمع والضرب. لاسيما والدنيا الآن قد صارت مكشوفة، وأخلاق
أهلها مفصوحة معروفة، فهناك وَجَبَ أن يُعْذر المرء أخاه، وينصر ما قصده من وَهِيهِ
وتوخاه، والولي تكفيه الإشارة، وإن قصرت عن الغرض المطلوب العبارة، ولقد
أقسم ما رفع إلى ذلك الخضم شاهداً بدعواه، ولا أخا ارتدع عن المسارعة إلى ما
قاده إليه هواه. وبالجملّة فإنما هو دَهْرٌ ملامات وشؤوم، وابتداء عورة ولدود
خصوم. وقد رفعت، أيها الأخ الأمر، إلى الذي طال في مثل هذا العمل العمر؛ فهو
سبحانه يقضي بالحق، ويمضي حكمه على جميع الخلق، لا إله إلا هو! والسلام».

وأكثر أخذِه عن القاضيين أبي الوليد الباجي، وأبي المُطَرِّف الشَّعْبِي. توفي بعد
انقطاعه للعبادة، وإيثار الزهادة، ودُفن بمسجد حُكْمِه، المنسوب له إلى هذا العهد،
من داخل سور مالقة. ومشي أميرُ وطنه في جنازته على رجله، وذلك سنة ٥٤٢.

ذكر القاضي أبي بكر بن العربي المعافري^(١)

ومن القضاة بإشبيلية، محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد العربي

(١) ترجمة أبي بكر بن العربي في وفيات الأعيان (ج ٤ ص ٢٩٦-٢٩٧) والصلة (ص ٨٥٥-٨٥٧) وبغية
الملتزم (ص ٩٢-٩٩) والمغرب (ج ١ ص ٢٥٤-٢٥٥) ونفح الطيب (ج ٢ ص ٢٥-٤٣) وأزهار =

المعافري، المكنى بأبي بكر، من أهلها. رحل إلى المشرق سنة ٤٨٥، فدخل الشام. ولقي بها أبا بكر محمد بن الوليد الطُّرطوشي، وتفقه عنده. ورحل إلى الحجاز في موسم سنة ٤٨٩ ودخل بغدادَ مرتين، وصحب أبا بكر الشاشي، وأبا حامد الطوسي الغزالي، وغيرهما من العلماء والأدباء، وأخذ عنهم. ثم صدر عن بغداد، ولقي بمصر والإسكندرية جماعة. ثم عاد إلى الأندلس سنة ٤٩٣. وكان من أهل التفنن في العلوم، متقدماً في المعارف كلها، متكلماً في أنواعها، حريصاً على نشرها. استقضى بمدينة إشبيلية؛ فقام بها أجمل قيام وكان من أهل السراية في الحق، والشدة، والقوة على الظالمين، والرفق بالمساكين. ثم صرف عن القضاء وأقبل على نشر العلم وبثه. قال المحدث أبو القاسم خلف بن عبد الملك: قرأت عليه بإشبيلية؛ وسألته عن مولده؛ فقال لي: وُلدت ليلة الخميس لثمان بقين من شعبان سنة ٤٦٨. وتوفي - رحمه الله - بالعِدوة. ودفن بمدينة فاس في ربيع الآخر سنة ٥٤٣.

وفي «تكملة»^(١) المحدث أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن الأبار، عن أبي عبد الله بن مجاهد الإشبيلي الزاهد العابد، أنه^(٢) لازم القاضي أبا بكر بن العربي نحو ثلاثة أشهر. ثم تخلف عنه، فقبل له في ذلك؛ فقال: «كان يُدرِّس، وبُعِثَ عند الباب، ينتظر الركوب إلى السلطان».

وذكره الأستاذ أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير في «صلته» وقال فيه^(٣).
رحل مع أبيه أبي محمد، عند انقراض الدولة العبّادية، إلى الحج سنة ٤٨٥^(٤)؛ وسُئِلَ

الرياض (ج ٣ ص ٦٢، ٨٦، ٩٥) والديباج المذهب (ص ٢٨١) وتذكرة الحفاظ (ص ١٢٩٤) وشذرات الذهب (ج ٤ ص ١٤١: وفیات: ٥٤٦) والوافي بالوفیات (ج ٣ ص ٣٣٠) وجذوة الاقتباس (ص ١٦٠) والعبر في خبر من غير (ج ٤ ص ١٢٥).

(١) انظر أيضاً نفع الطيب (ج ٢ ص ٢٩) وأزهار الرياض (ج ٣ ص ٦٣).

(٢) الضمير يعود إلى الزاهد أبي عبد الله بن مجاهد الإشبيلي.

(٣) النص في الصلة (ص ٨٥٦-٨٥٧) يتصرف. وكذلك في أزهار الرياض (ج ٣ ص ٦٣) ونفع الطيب (ج ٢ ص ٢٩-٣٠).

(٤) في الصلة أنه رحل إلى المشرق مستهل ربيع الأول من سنة ٤٨٥ هـ، وأنه دخل الشام، ثم دخل بغداد، ثم رحل إلى الحجاز فحج في موسم سنة ٤٨٩ هـ.

إذ ذاك نحو سبعة عشر عاماً، فلقي شيوخ مِضر وعدَد لنا أناساً. ثم قال: وقيد الحديث، وضبط ما روى، واتسع في الرواية؛ وأتقن مسائل الخلاف والأصول والكلام على أئمة هذا الشأن. وعاد إلى بغداد بعد دخولها، وانصرف إلى مِضر؛ فأقام بالإسكندرية؛ فمات أبوه بها، أول سنة ٤٩٣. ثم انصرف إلى الأندلس^(١)؛ فسكن بلده إشبيلية؛ وشوور فيه، وسمع، ودَرَسَ الفقه والأصول، وجلس للوعظ والتفسير، وصنّف في غير فنّ تصانيف مليحة، حسنة، مفيدة. وولي القضاء مدّة، أولها رجب من سنة ٥٣٨هـ^(٢)؛ فنفخ الله لصرامته، ونفوذ أحكامه. والتزم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتّى أُوذي في ذلك بذهاب كُتبه وماله؛ فأحسن الصبر على ذلك كلّهُ. ثم صُرف من القضاء، وأقبل على نشر العلم وبثّه. وكان فصيحاً، حافظاً، أديباً، شاعراً كثير المَلَح، مليح المجلس. ثم قال: قال القاضي أبو الفضل عياض بن موسى - وقد وصفهُ بما ذكرته - ثم قال: ولكثرة حديثه وأخباره وغريب حكاياته ورواياته، أكثر الناس فيه الكلام؛ وطعنوا في حديثه. وتوفي مُنصرِفهُ من مراكش؛ من الوجهة التي توجّه منها مع أهل بلده إلى الحضرة؛ بعد دخول مدينة إشبيلية^(٣)؛ فحبسوه بمراكش نحو عام؛ ثم سرحوه؛ فأدركته منيته بطريقه على مقربة من فاس بمرحلة؛ وحُمِلَ ميّتاً إلى مدينة فاس. فدُفِنَ بها بباب الجيسة. قال: وروى عنه الجُم الغفير؛ فمن جملة من روي عنه، من علماء المائة الخامسة، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى، وأبو جعفر بن الباذش، وطائفة. والصحيح في القاضي أبي بكر أنّه إنّما دُفِنَ خارج باب المَحْرُوق من فاس؛ وما وقع من دفنه بباب الجيسة وهم من ابن الزُّبَيْرِ وغَلَطَ. وقد زُرْنَاهُ وشاهدنا قبره بحيث ذكرناه - أرضاه الله وغفر لنا وله!

(١) قال في الصلة إنه عاد إلى الأندلس سنة ٤٩٣ هـ.

(٢) في نفح الطيب: «رجب من سنة ثمان وعشرين».

(٣) أي بعد دخول الموحدون مدينة إشبيلية، هكذا جاء في نفح الطيب.

ذكر القاضي أبي المطرف عبد الرحمن الشعبي (١)

ومنهم الفقيه الحافظ أبو المطرف عبد الرحمن بن قاسم الشعبي المالقي. ولي القضاء ببلده نيابة، ثم استقلاً. وكان عالماً، مُتَمَنِّناً، بصيراً بالنوازل، حافظاً للمسائل؛ وعليه كانت الفتيا تدور بقطره أيام حياته، وجرت بينه وبين القاضي أبي بكر بن العريبي، عند اجتيازه على مالقة، مُناظرات في ضروب من العلوم. وكانت له في الأفضية مذاهب من الاجتهاد، لم تكن لغيره من أهل طبقته، ولا سيما فيما يرجع إلى رواية أشهب؛ ونظره من ذلك أنه كان يقول في اللصوص المحاربين، إذا أُخِذُوا ومعهم أموال؛ فجاء قومٌ يدعون ملك الأموال، وليست لهم بيّنة، إن القول قولهم في أن المال لهم بعد الاستيناء قليلاً. وروّج في ذلك فقال: المروي عن مالك أنه قال: يُقبل قولهم على اللصوص، ودعواهم بغير بيّنة. وما أعطاهم مالك ذلك، إلا بسيئة الحال التي عليهم من أنفسهم بالفساد؛ فكانت حالهم السيئة من السعي في الأرض، بغير الحق بيّنة عليهم. وكذلك كان يقول في الظالم المعروف بأخذ أموال الناس، واستباحتها لغير حق؛ ويردّد قول عمر بن عبد العزيز: تُحدّث للناس أفضية بقدر ما أحدثوا من الفجور، ولا فجور أعظم من الظلم والتسلط على أموال الناس وأبشارهم بغير الحق؛ وقد جعل الله عليهم بذلك السبيل فقال: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ، وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ (٢). فإذا كان للمظلوم سبيل، فالقول قوله وعلى المدعي عليه؛ فإن البيّنة في لسان العرب مُشتَقَّة من البيان، فكيفما تبين الأمر، فهو بيّنة كلّها، فظلم الظالم بيّنة عليه، ألا ترى أن مدعي اللقطة إنما بيّنته الوصف للعفاص والوكاء (٣) ورُبَّ رَمِيَةٍ مِنْ غَيْرِ رَامٍ (٤) وإزخاء الستور بيّنة، يجب بها للمرأة أخذ صداقها، وتصدّق في دعواها؛ فقد صار الستر بيّنة لها؛ فظلم الظالم

(١) ترجمة عبد الرحمن الشعبي في الأعلام (ج ٣ ص ٣٢٣).

(٢) سورة الشورى ٤٢، الآية: ٤٢.

(٣) العفاص: غلاف القارورة والجلد يُغطّى به رأسها. والوكاء: رباط القربة وغيرها وكل ما شدّ رأسه من وعاء ونحوه. محيط المحيط (عفاص) و(وكي).

(٤) هو مثل، ومعناه: رُبَّ رَمِيَةٍ مَصِيْبَةٍ حَصَلَتْ مِنْ رَامٍ مَخْطِئَةٍ. مجمع الأمثال (ج ١ ص ٢٩٩).

يَدْعَى عليه بعد عزله مقبولٌ عليه من مدَّعيه؛ لأنَّ ظلمه شاهدٌ بما يدَّعى عليه، كما كانت معرفة العِفَاصِ والوَكَاءِ شاهداً لَوْصَفِها، والستر شاهد للمرأة. وقد مرَّ طرف من الكلام عند ذكر زياد بن عبد الرحمن من هذا الكتاب على الغاصب والمغصوب^(١).

وكان يحكم في الرجل يريد أن ينتقل عن الأندلس بعياله، إلى غيرها من عِدْوَة البحر، فتأبى زوجته الخروج معه؛ لمكان البحر، وشدَّته على ركوبه؛ بأنَّ له أن يُخرجها، ويسيرها حيث شاء، إذا كان مأموناً في غيبته عليها. وكذلك كان يقول في الأب، إذا أراد أن يرتحل إلى بلده ليسكن فيه، فله أخذُ بَنِيه، ولا يكلف بِنْتَه أنه قد استوطن وسكن مدَّة؛ لأنه لو تمكَّن أن يكلف الرجل ذلك فيهما قُرب، لم يتكَلَّف فيما بُعد، فقد يريد أن يرتحل من الأندلس إلى مَكَّة أو مِصرَ أو خُراسان، وهذا ما لا يُستطاع إلَّا بذهاب المدد المتطاولة. وقد ذكر ابن الهندي في هذه المسألة وقال ما حاصله: فيَجِبُ على النظر أن يكون القولُ قوله في الانتقال للسُّكنى وفي الموضع الذي يريد أن يَتَّخِذه موطناً، مع يمينه على ذلك. والذي عليه العملُ طلب الحاضِن، أباً كان أو غيره، ثبوت الانتقال بماله، واستمرار استيطانه في البلد الذي ارتحل إليه. وذكر ابن مُغيث أنَّ أقلَّ مدَّة الاستيطان ستَّة أشهر، وليس للأب فيما دونها أخذ الولد.

ويُذكر عن الفقيه أبي المُطَرِّف أنه كان يستحضر نتابي «المُوطَّأ» و«المُدَوَّنة» عن ظهر قلب حرفاً وحرفاً ونصّاً ونصّاً. وله مجموعٌ نبيلٌ في نوازل الأحكام، يقرب من «مفيد» ابن هشام، إلى جملة تقايد في مسائل. وتوفي في رجب سنة ٤٩٩.

ذكر القاضي عبد الحق بن غالب بن عطية^(٢)

ومنهم القاضي عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي، من

(١) مرَّ طرف من هذا الكلام (ص ٣٣ - ٣٤).

(٢) ترجمة عبد الحق بن غالب بن عطية في فوات الوفيات (ج ٢ ص ٢٥٦) وبغية المثلث (ص ٣٨٩ - ٣٩١) وبغية الوعاة (ص ٢٩٥) والإحاطة في أخبار غرناطة (ج ٣ ص ٥٣٩ - ٥٤١) والمغرب (ج ٢ ص ١١٧ -

أهل غرناطة، يُكنى أبا محمد، أحد القضاة بالبلاد الأندلسية، وصدور رجالها. وبيته بيت علم، وفضل، وكرم، ونبل. وكان هذا القاضي - رحمه الله - فقيهاً، نبياً، عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير، أديباً بارعاً، شاعراً، لغوياً ضابطاً، مُقيداً. ولي القضاء بمدينة ألمرية في شهر المحرم عام ٥٢٩. وألف كتابه المسمى بـ«الوجيز في التفسير»؛ فجاء من أحسن تأليف وأبدع تصنيف. ذكره الأستاذ أبو جعفر بن الزبير في كتابه، وأثنى عليه؛ ثم قال: مولده سنة ٤٨١. وتوفي في الخامس والعشرين لرمضان سنة ٥٤١ بمدينة لورقة؛ قصّد مُرسيةً مولى، قضاءها؛ فصّدّ عن دخولها، وصُرف منها إلى لورقة، اعتداءً عليه؛ فتوفي بها - رحمه الله!

ذكر القاضي محمد بن سمالك العاملي

ومنهم محمد بن عبد الله بن أحمد بن سمالك العاملي، يكنى أبا عبد الله. أصل سلفه من مالقة، من بيت نباهة وجلالة. وهو أوّل من ولي القضاء للمؤخّدين بغرناطة. ذكره الملاجي، وقال فيه ما حاصّله: إنّه كان فقيهاً جليلاً، ذاكراً للمسائل، عارفاً بالأحكام، مسدّد الأغراض. وذكره ابن عسكرو، وتكلّم في المنازعة التي وقعت بينه وبين بني حسّون، وأنّه خرج بسببهم فارّاً إلى غرناطة؛ ثم جاز إلى مراكش، في أوّل أمر المؤخّدين؛ فسكن بها. ومنها ولي قضاء غرناطة. وولي قضاء مالقة أيضاً. ذكره الأستاذ ابن الزبير، وأخبر عن أبيه أبي محمد أنّه ولي قضاء غرناطة سنة ٥٣٧.

ذكر القاضي عبد المنعم بن الفرس (١)

ومن القضاة بمدينة غرناطة، عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الخزرجي،

(١١٨) ورايات المبرزين (ص ٥٤) وقلائد العقيان (ص ٢٠٧-٢١٥) والصلة (ص ٥٦٣-٥٦٤) والديباج المذهب (ص ١٧٤) والمعجم في أصحاب القاضي الصدفي (ص ٢٦٥-٢٦٧) ونفح الطيب (ج ٣ ص ١٧٩) وقد اختلفوا في تحديد سنة وفاته؛ فقليل توفي سنة ٥٤٢هـ، وقيل: ٥٤١هـ، وقيل: ٥٤٦هـ.

(١) ترجمة ابن الفرس في الإحاطة (ج ٣ ص ٥٤١-٥٤٦) وبغية الوعاة (ص ٣١٥) والتكملة (ص ٦٥١) والديباج المذهب (ص ٢١٨) والمقتضب من كتاب تحفة القادم (ص ١٣٤).

المعروف بابن الفَرَس . ولي القضاء بجزيرة سُقَر ، وبمدينة وادي آش ؛ ثم بجَيَّان ؛ ثم بغرناطة . ثم عزل عنها . ثم وليها الولاية التي كان من مضمَّن ظهوره بها قولُ المنصور له : «أقولُ لك ما قاله موسى - عليه السلام - لأخيه هارون : ﴿اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾»^(١) . وجُعِلَ إليه النظرُ في الحسبة والشرطة وغير ذلك ، وقام بالجموع كلها أحسن قيام . وألَّفَ عدَّةَ تواليف ، منها «كتاب الأحكام» . ذكره الأستاذ أبو جعفر بن الزُّبَيْر وقال : مولده سنة ٥٢٤ . وتوفي عصرَ يوم الأحد الرابع من جمادى الأولى سنة ٥٩٧^(٢) . ودُفِنَ في عصر يوم الاثنين بباب البيرة ؛ وازدحم الناسُ على نعشه ، حتى حملوه بالأكفِّ - رحمه الله !

ذكر القاضي الحسن بن هاني اللخمي

ومنهم الحَسَن بن عبد الرحمن بن قاسم بن هاني اللخمي ، من أهل غرناطة ، وذوي بيوتها المعروفة بالعلم والفضل . قال فيه الملاحِي ما حاصله : إنه روى عن غالب بن عطية ، وأبي الحسن بن الباذش ، وأبي محمد بن عتاب ، وأبي الوليد بن رُشد . وكان من أهل التقدُّم في النحو والأدب ، بارِع الخطِّ . ولي القضاء ببلده سنة ٥٤١ . وتوفي في جمادى الأولى سنة ٥٦٢ . ذكره ابن الزُّبَيْر وغيره .

ذكر القاضي أبي بكر محمد بن أبي زَمَنِين

ومنهم محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي زَمَنِين المُرِّي الإلبيري ، يُكنى أبا بكر . وهو من بيت محمد بن عبد الملك بن أبي زَمَنِين الزاهد العابد ، المصنَّف في الفقه وغيره . ولي قضاء مالقة في سنة ٥٩٢ . وكان في قضائه عدلاً ، مهيباً ، جزلاً ؛ فإذا انفصل من مجلس الحُكْم ، صار من ألين الناس جانباً ، وأحسنهم خُلُقاً ،

(١) سورة الأعراف ٧ ، الآية : ١٤٢ .

(٢) هذا في التكملة وفي المقتضب من كتاب تحفة القادم . وفي الإحاطة وبغية الوعاة واللبياح المذهب : توفي .

سنة ٥٩٩ هـ .

وأكثرهم تواضعاً، وكان مُحَدَّثاً جليلاً فاضلاً؛ أخذ عن جماعة، منهم أبو مروان بن قُرْمان، وأبو علي بن سهل الحُشَنِيّ، وابن مُحَرِّز، وابن النعمة؛ ومن أهل المشرق عن السلفيّ، والعثمانيّ، وابن عوف، وغيرهم. وقد كان ولي القضاء قبل مالقة بجهات شتّى من الأندلس، منها بَرَجَة؛ فكان ينشد، إذا ذكرها أو شاهد أحداً من أهلها: [المتقارب]

إذا جئْتَ بَرَجَة مُسْتَطَلِعاً فحطَّ بها الرِّحْلَ وأنْسَ السَّفَرَ
ولا تَبْغِ منها خُروجاً ولا دُخولاً إليها فذاك الحَذَرُ
فكلُّ مَكَانٍ بها جَنَّةٌ وكلُّ طريقٍ إليها سَقَرُ

وتوفي القاضي أبو بكر - رحمه الله - بِغَرْنَاطَة إثر انفصاله من مالقة، وذلك في عام ٦٠٢.

ذكر القاضي ابن رُشد الحفيد (١)

ومن القضاة بقرطبة، محمد بن أبي القاسم أحمد بن أبي الوليد محمد بن أحمد بن رُشد، يكنى أبا الوليد. وهو حفيد أبي الوليد قاضي الجماعة بقرطبة، صاحب «كتاب البيان والتحصيل». كان من أهل العلم والتفهُن في المعارف. قال ابن الزُبَيْر: أخذ الناسُ عنه، واعتمدوا عليه، إلى أن شاع عنه ما كان الغالبُ عليه في علومه من اختيار العلوم القديمة، والركون إليها. ثم قال: فترك الناسُ الأخذَ عنه، وتكلموا، وممن جاهدَه بالمنافرة والمجاهرة، القاضي أبو عامر يحيى بن أبي الحسن بن ربيع، وبَنُوهُ. وأمتحن بسبب ذلك. ومن الناس من تعامى عن حاله، وتأول مرتكبَه في انتحاله. وتوفي حدود سنة ٥٩٨^(٢). ومن تواليفه «كتاب البداية

(١) ترجمة ابن رشد في التكملة (ص ٢٦٩) والمعجب (ص ٢٤٢، ٣٠٥) وشرحات الذهب (ج ٤ ص ٣٢٠)

وعيون الأنباء في طبقات الأطباء (ص ٥٣٠ - ٥٣٣) والمغرب (ج ١ ص ١٠٤ - ١٠٥) والروافي بالوفيات

(ج ١ ص ١١٤) والديباج المذهب (ص ٢٨٤) والنجوم الزاهرة (ج ٦ ص ١٥٤).

(٢) في عيون الأنباء والتكملة: توفي سنة ٥٩٥ هـ. وفي المعجب: توفي آخر سنة ٥٩٤ هـ. وقد ناهز الثمانين.

والنهاية»، و«كتاب مناهج الأدلة في الكشف عن عقائد الملة»، و«شرح الحمدانية»
في الأصول، و«الكليات» في الطب، و«شرح رَجَز ابن سينا»، و«كتاب فصل
المقال، فيما بين الفلسفة والشريعة من الاتصال» وغير ذلك.

ذكر القاضي أبي محمد عبد الله بن حَوْط الله الأنصاري^(١)

ومن صُذور القضاة، وأعلام الفقهاء، الحافظ أبو محمد عبد الله بن
سليمان بن داود^(٢) بن عبد الرحمن بن حَوْط الله الأنصاري المالقي. كان - رحمه
الله - إماماً في العلوم، عارفاً بالأحكام، متقدماً في علم الحديث، وما يتعلق به من
التأريخ، والأنساب، وأسماء الرجال، بصيراً بالأصول، أديباً قاهراً، مُعْتَبِراً بالرواية،
زاهداً، فاضلاً. ومن شعره^(٣): [الوافر]

أتدري أنك الخطاء حَقًّا وأتاك بالذي تأتي^(٤) رهينُ
وتغتائب الوري فعلوا وقالوا وذاك الظنُّ والإثم المبين^(٥)

ولي القضاء بكَوَرٍ كثيرةٍ من الأندلس وغيرها؛ فولي بإشبيلية، وميُورَقة،
ومُرْسِيّة، وقُرْطُبَة، وسَبْتَة وسَلَا؛ ثم عاد من سَلَا، والياً قضاء مُرْسِيّة؛ فتوفي بمدينة
غَرْنَاطَة في شهر ربيع الأول سنة ٦١٢، فدفن بها. ثم نُقِلَ إلى مَالَقَة؛ فدفن بجبانتهَا.
وأخذ عنه عالمٌ كثير. ذكره ابن خميس، وابن الزُّبَيْر، وابن عبد الملك، وغيرهم.

(١) ترجمة ابن حوط الله في الإحاطة (ج ٣ ص ٤١٦-٤١٧).

(٢) في الأصل: «داود».

(٣) البيتان في الإحاطة (ص ٤١٧).

(٤) في الإحاطة: «تدري».

(٥) في الإحاطة: «وتعتب الألى فعلوا... والإفك المبين».

ذكر القاضي محمد بن الحسن ابن محمد بن الحسن النُّبَاهِي

ومن القضاة بالأندلس، أيام الأمير محمد بن يوسف بن هود، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن الجُدَامِيُّ النُّبَاهِيُّ. ذكره محمد بن خميس في «التكملة»؛ فقال فيه: إنه كان من عليّة الفقهاء، ونبهاهم، ذكياً، فطناً، بارع الخط، كاتباً، بليغاً، أديباً، شاعراً مطبوعاً، عاليّ الهمة، سنيّ المَحَل، كثير الاتباع. ولي القضاء بمالقة في سنة ٦٢٦ نحواً من أربع سنين، ثم إن أهل مالقة بغوا عليه، وشنعوا عليه القيام على الأمير ابن هود؛ فخرج عن مالقة قاصداً لابن هود إلى إشبيلية، ليعرفه بذلك، ويطلب منه الإقالة؛ فلقي أبا عبد الله الرَّمِيمِيَّ، وزير ابن هود، فردّه عن الطريق إلى مالقة، ثم ذهب معه إلى غرناطة، فأمسك بها في أحد أبراجها مدة ثم سُرح بعد ذلك، على شرط المقام هنالك. قال: وامتنح - رحمه الله - في حياته كثيراً. وانتقم الله له ممن ظلمه وبقي عليه؛ فكان في أمرهم عبرة للمعتبرين؛ فما منهم إلّا من مات بالسيف والسوط، ورأوا هم في أنفسهم، من البلاء والمحن، ما يقصر المعتبر عنه. فنسأل الله العافية! ومن شعره، أيام اعتقاله بغرناطة، يَصِفُ رَوْضَةً ونَهْرًا: [الطويل].

أيا رَوْضَةً تبدي نجومَ أزهَر	وتختالُ في ثوبٍ من الحُسْنِ رائق
لَقَدْ سأل فيك النهرُ ييضاً كأنها	يباضُ الشيبُ في سوادِ المَفَارِقِ
إذا انسأب ما بين الربيعِ تخاله	سَنَا البندرُ حُسناً أو وميضَ البوارِقِ
كأنَّ أليلَ الماءِ إذ يخضم الحَصَا	مدامعُ محزونٍ ورثأتُ عاشِقِ

وتوفي - رحمه الله - بغرناطة، وسبق منها ميّتاً إلى مالقة، ودُفن بجبّانة جَبَل فارّه؛ وذلك عام ٦٣١. وذكره القاضي أبو عبد الله بن عبد الملك المراكشي في «صِلته».

وقال الأستاذ أبو جعفر بن الزُّبَيْر عنه: إنّه أخذ عن أهل بلده مالقة. وتفقه بهم. وولي القضاء به. ثم إن أهل مالقة بغوا عليه، ونسبوا إليه ما أوجب خروجه عن

مالقة. وتوفي بعد سنة ٦٣٠. وكان القاضي أبو عبد الله بن الحسن جزلاً في أحكامه، رماً في تصرفاته، غليظاً على ولاية الجور، شديداً في ردع أهل الأهواء والأراء الفاسدة. ورامه بن هود عندما ولّاه قضاء بلدته، أن يصرف إليه أمانة كورتها، حسبما كانت قبل ذلك، لنظر أبي علي القاضي؛ فتمنع، واستعفى؛ فأعفاه من الأمانة. وتفرّد بالقضاء، والنظر في الأحباس؛ فصانها، واسترجع ما كان منها قد ضاع، أيام دُول الموحّدين، إلى الألقاب المخزنية؛ وقدم لضبطها، والشهادة فيها، ووضعها في أماكنها، الفقيه المقرئ الورع أبا محمد عبد العظيم بن الشيخ، وأجراها على منهاج السداد. واستكتب أبا عبد الله بن علي، المشتهر بابن عسكر، مؤلّف الكتاب المسمّى «بالمشعر الروي»، في الزيادة على كتاب الهروي في غريب القرآن والحديث. ثم استنابه في بعض أعماله، ورشح من الفقهاء كابن الشيخ المذكور، وابن دخمان، وابن ربيع، وابن لبّ، وأمثالهم، وتنبّت في الحكم، وتحفّظ من شهود زمانه، وتعفّف عن قبول تحف أقاربه، فضلاً عن أجنبيه.

وكان قد انتهى هو وقومه، برية، من سعة الحال، وكثرة المال، وتعدّد الرجال، إلى ما يشابه حالة آل حماد بن زيد بالعراق، الذين منهم القاضي إسماعيل بن إسحاق؛ وكانوا قد بلغوا من تنوّع الرباع، وكثرة الضياع والآلة والماشية والحرث، إلى محل لا غاية لعده من الثروة بالنسبة لأمثالهم من أهل زمانهم، حسبما نقلته الثقة عنهم. ولما استقل ابن الحسن برياسة بلدته، رشقته سهام حسدته، وسلقته ألسنة تعديه، ونسب إليه عداؤه ما كان بريئاً منه، من القيام على ابن هود؛ فاعتقل بغرناطة، على ما تقدّم، واستخلصت أملاكه، وسيرت للجانب السلطاني؛ وعانت أيدي الولاة في سائر ماله، وشملت النكبة جملة ناسه. وأخر أخوه عمّا كان يتولّاه من القضاء بالجزيرة الخضراء، وابن عمّه عن الجهة الغربية؛ فاستقرا معاً بمدينة سبّنة. وتعدّت العلة إلى الفقيه ابن عسكر كاتبه؛ فأنزلته عن محله من الشورى والنيابة؛ وبقي رسم الأحكام الشرعية معطلاً جملة. وخلا لعبد الله بن زنون، أحد البغاة، عن محمد بن الحسن، العجوة منه ومن قومه.

قال ابن خميس في كتابه: وبقي ابن زنون يشتغل بالطائفة الأخرى التي كانت

معه على ابن الحسن، إلى أن أفناهم واحدا بعد واحد، بين النفي والقتل والسجن الطويل؛ وبقي البلد في حكمه؛ فلم يكن يتقدُّ أمرٌ من الأمور إلا بمشورته. وتمادى أمره إلى أن هلك ابن هُود؛ فضبط هو البلد، ورام المقام به؛ فلمَّا خالفت البلاد ورجعت للأمير أبي عبد الله بن نصر، فرَّ ابن زُنون؛ فذُرك في الطريق، وانتهبت دياره وديار قُرابته، ورُدَّ إلى مالقة، ليُخرج منها مالا أثَّهم أنه كان عنده؛ وما زال يُتعاقب عليه بالضرب، حتى مات. وقيل إنه تناول موسى كانت لذيّه؛ فذبح بها نفسه. نسال الله العافية!

قال المؤلف - أبقى الله بركته - : ورُبَّ قائل يقول، إذا وقف على ما تضمَّنه هذا المجموع، من ذكر بني الحسن الملقَّين، ونُبذ أخبارهم: ما لهذا المُصنِّف أطلق في مَيِّدان القومِ عِنايته، وأدرَّ من سماء فكره عِنايته، وأدمج طيِّ كلامه مدح قومِهِ، وقطع في معرض الثناء عليهم سوادَّ ليلته وبياض يَوْمِهِ، حتَّى وقع في التشطيط، أتى بالغريب من التشطيط؟ ولو أخذ بالإمساك عن ذلك كلِّه، لكان من الأجمل بمثله! والجواب أني ما رسمتُ من أسمائهم، إلَّا بعض ما علمتُ من أنبائهم، وأثبتته الأئمة في مُصنِّفاتهم، ودفاتر مروياتهم، ومن داخله ريبٌ في مَحْصُوله، فليحقِّقه، إن شاء من أصوله! وبالجمله، فإذا كان ذكر الأموات بالخير من الأجانب، فضلاً عن الأقارب، قد تعيَّن شرعاً، واستحسن طبعاً، وتبيَّن أنه على الخير من أكَّد الحقوق، وأنَّ الإضراب عن إثباته في محلّه ضربٌ من العقوق؛ فلا لوم على مثلي، في الإخبار عن قومه، بما يدعو إلى الترخُّم على أمواتهم، ويبعث على الاعتبار في طوارق أوقاتهم، والمَحَن التي أصيبوا بها أيَّام حياتهم. ولو ذهبْتُ إلى التعريف بجُملة من يرجع إلى عمود نَسَبِي في هذا الديوان، وشرح ما حدث لهم من النوازل في ماضي الزمان، لَخَرَجْتُ عن الحدِّ الذي قصدته من الاختصار؛ فلذلك اقتصرْتُ من القول على هذا المقدار - تجاوز الله عن الجميع؛ وختم لنا بخير؛ وسار بنا في الطريق التي لا بدَّ من سلوكها أوطأ سَير، بمنه وفضله!

ذكر القاضي محمَّد بن حسن بن صاحب الصلَاة

ومن القُضاة في المائة السابعة، محمد بن حسن بن محمد بن صاحب الصلَاة

الأنصاري الملقب، من أهل العلم، والعدل، والدين، والفضل؛ له رحلة إلى المشرق، روى فيها عن أعلام أهل العلم؛ ثم عاد إلى الأندلس، فاستقضى بالحصون القريبة من بلده؛ فحُمدت سيرته، وشكرت طريقته. ثم ولي الصلاة والخطبة بالمسجد الجامع داخل مألقة، عن رغبة فيه، واجتماع عليه. وكان رجلاً صالحاً، مزهداً، كثير الحياء؛ فاتفق له، في أول عيد خطب فيه، أن افتتح التحميد؛ فلمّا رمن الناس ببصره، غلب عليه الخجل، وضعفت قواه، وخانت رجلاه؛ فقعد؛ وأقيم غيره. وكان فقيهاً حافظاً، مقرئاً، متفتناً. واستشهد في وقعة العقاب، الكائنة على المسلمين في أيام محمد بن يعقوب من الموحدين؛ وذلك يوم الاثنين الخامس عشر من شهر صفر سنة ٦٠٩. وذكر عنه من الثبات، والحض على حصول الشهادة، والرغبة في المجاهدة، ما دلّ على حسن نيته، وصدق بغيته. وفي تلك الكائنة، التي أفضت إلى خراب الأندلس، واستيلاء الروم على كثير من بلادها، فقد الزاهد أبو عمر بن هارون بن أحمد الشاطبي ابن عات، صاحب كتاب الطّرر على الوثائق المجموعة، مع طائفة كثيرة، يطول تعدادهم، من العلماء الفضلاء - نغمّنا الله وإياهم برحمته!

ذكر القاضي أبي الخطاب أحمد بن واجب القيسي (١)

ومن القضاة، أبو الخطاب أحمد بن محمد بن عمر بن محمد بن واجب القيسي. ذكره المحدث أبو عبد الله بن الأبار، وقال: حامل راية الرواة بشرق الأندلس، وآخر المحدثين المُسنّدين. وعدّد جملة وافرة من أشياخه. ثم قال: فصار لا يعدل به أحد من أهل وقته عدالةً، وجلالةً، وسعةً أسمع، وعلوً إسناد، وصحة قول وضبط إلى تقلّب في العليا، وتقلّل من الدنيا، مع رسوخ في الدين والورع؛ تخفقه العبرة للرفائق، وتعلوه الخشية عند المواعظ. ولي القضاء ببكنسية وشاطبة حقياً عدّة، وأوقاناً مختلفة. فما نعت عليه سيرة، ولا وقعت به استرابة، سوى حدة

(١) ترجمة أبي الخطاب أحمد بن واجب القيسي في الأعلام (ج ١ ص ٢١٧ ومصادر حاشيته).

متعارفة منه . وذكره ابن عَسْكَر، وأخبر أنه أخذ عن أبي الحسن بن هُذَيْل، وأبي مروان بن قُزْمان، والقاضي أبي بكر بن العَرَبِيِّ، وأبي الوليد بن الدَّبَّاح، وغيرهم؛ وقال إنه توفِّي بمَرَّاكش في رحلة إليها، سنة ٦١٤ . وذكره ابن الزُّبَيْر فقال: كان - رحمه الله - على سُنَنِ الْمُتَّقِينَ، من فضلاء المحدثين، وعدول القضاة، وبقايا الشيوخ الجلَّة، من أهل العلم والفضل والدين؛ وله جملة مصنفات . وكان بين وفاة القاضي أبي الخطَّاب، ودخول النصارى بِلَنَسِيَّة، أحد وعشرون عاماً .

ذكر القاضي إبراهيم بن أحمد الأنصاري الغرناطي^(١)

ومنهم إبراهيم بن أحمد بن عبد الرحمن الأنصاريُّ المُسْتَهَرَّ بالغرناطي . ولي القضاة بجهات شتى، آخرها مَيُورقة، تقدم بها من قَبْل أميرها إسحاق بن محمد بن غانية اللَّمْتُونِي وتصدَّر بها للإقراء والإسماع؛ فأخذ الناس عنه . وكان رجلاً فاضلاً، عابداً، مجتهداً، زاهداً . ولم ينتقل من مَيُورقة إلى أن تغلَّب عليها الرُّومُ، فاستشهد بها، وذلك يوم الاثنين الرابع عشر من شهر صفر سنة ٦٢٧ . ذكره ابن الأَبَّار وقال فيه: كان فقيهاً، أديباً، عارفاً بالفقه، حافظاً له، بصيراً بالوثائق المختصرة المنسوبة به وغير ذلك .

ذكر القاضي أحمد بن يزيد بن بقي الأموي^(٢)

ومنهم أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أحمد بن بقي بن مَخْلَد الأموي، قاضي القضاة بالمغرب؛ من أهل قُرْطُبة . ذكره أبر عبد الله بن الأَبَّار في كتابه، فقال: يُكنى أبا القاسم . سمع أباه أبا الوليد، وبيده أبا الحسن عبد الرحمن، وأبا عبد الله بن عبد الحق الخزرجي، وابن بشكَّوَال؛ وسمع من السُّهَيْلِي تَأْلِيْفَه «الرَّوَضُ الْأَثْف»؛ وأجاز له شُرَيْح بن محمد، وهو ابنُ عام، وابن قُزْمان وسواهما . ثم قال: وولي قضاء الجماعة بمَرَّاكش، إلى أن تقلَّد قضاء بلده؛ فسمع منه الناس وتنافسوا في

(١) ترجمة إبراهيم بن أحمد الأنصاري الغرناطي في الأعلام (ج ١ ص ٢٩، ومصادر حاشيته) وقال الزركلي:

أخطأ النباهي في جعل وفاة الغرناطي في عام ٦٢٧ هـ، والصواب أنه توفي سنة ٥٧٩ هـ .

(٢) ترجمة أحمد بن يزيد بن بقي في الأعلام (ج ١ ص ٢٧١ ومصادر حاشيته) .

الأخذ عنه؛ وكان أهلاً لذلك. وهو آخر من حدث عن شريح. وانفرد برواية «الموطأ» عن ابن عبد الحق قراءة، وعن ابن الطلاع سماعاً. قال المؤلف - وفقه الله - وقد قرأت بمدينة مالقة بعض «كتاب الموطأ» للإمام أبي عبد الله مالك بن أنس، وسمعت سائره على شيخنا المقرئ الحسن الفاضل أبي محمد بن محمد بن أيوب، وحدثنا به عن الخطيب المحدث أبي علي بن عبد العزيز بن أبي الأحوص القرشي، عن القاضي أبي القاسم بن يزيد بن بقي المذكور. قال ابن الأبار: وأنشدنا الخطيب اليعمرى قال: أنشدنا القاضي أبو القاسم بن بقي لنفسه: [الطويل]

أَلَا إِنَّمَا الدُّنْيَا كِرَاحٍ عَتِيقَةٍ أَرَادَ مُدِيرُهَا بِهَا جَلَبَ الْأَنْسِ
فَلَمَّا أَدَارُوهَا أَثَارَتْ حَقْوَدَهُمْ فَعَادَ الَّذِي رَامُوا مِنَ الْأَنْسِ بِالْعَكْسِ
وتوفي إثر صلاة الجمعة الخامسة عشر من رمضان سنة ٦٢٥. ومن شعره أيضاً: [السريع].

ارْجِعْ إِلَى اللَّهِ وَدَعْ غَيْرَهُ فَكُلُّ شَيْءٍ غَيْرُهُ بَاطِلٌ
وَكُلُّ مَا بَطَلَانُهُ مُمَكَّنٌ فَلَيْسَ يَغْتَرُّ بِهِ عَاقِلٌ

قال الأستاذ أبو جعفر بن الزبير، وقد سمّاه في «صلته»: إنه كانت له إمامة في اللغة، وعلم العربية؛ وألف كتاباً في الآيات المتشابهات، قيل إنه من أحسن شيء في بابها؛ وكان لا يفارقه في سفر، ولا في حضر. وكان قاضي الخلافة المنصورية، القديم الاختصاص بها، والاثرة لديها. وكان كتابه إذا كتب، حسناً، مختصراً، سهل المساق، محذوف الحشو. وكان يميل إلى الظاهر في أحكامه، مدّة ولايته. وعلى ذلك كان المنصور في مدّته. كان ابن بقي لا يرى الحكم بالتدمية، ولا العمل عليها بوجه.

ذكر القاضي ربيع بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري

وآخر القضاة بقرطبة - أعادها الله للإسلام - الشيخ الفقيه أبو سليمان ربيع بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري. ولي قضاءها بعد أبي القاسم بن بقي، من قبل الأمير محمد بن هود. وقد كان استوطنها قبل ذلك، وأخذ على أشياخها، واكتسب هنالك

مالاً وعقاراً. وأصل بني ربيع، على ما ذكره ابن عسَّكَر وغيره، من صالِحَةِ رِيَّة، من بيت نباهة ووجاهة. ولم يزل أبو سليمان قاضياً بقرطبة، إلى أن استولت الرُّوم عليها، وذلك يوم الأحد الثالث والعشرين من شَوَّال من عام ٦٣٣. فتحوَّل إلى إشبيلية، وبها توفِّي إثر انتقاله إليها. ويقال إنه ما هاله عظيمُ الرزء في مفارقة المال والوطن، عند الحاجة إليه، مع سنِّ الشاخة، ولا بلغ لديه شيءٌ من ذلك مبلغَ الرزء فيما تلف له من كتبه - رحمه الله ونفعه بمصابه - ذكره ابن الأبار وغيره.

ذكر القاضي أبي الربيع سليمان الكلاعي (١)

ومن القضاة بالبلاد الشرقية؛ أبو الربيع سليمان بن موسى بن سالم الحميريُّ الكلاعيُّ، من أهل بَلَنَسِيَّة. تقدَّم للقضاء بها؛ فسار في أحكامه بأجمل سيرة، وأحمد طريقة من العدل، والتبنيب والفضل. وكان حسن الهيئة والمركب والملبس والصورة، كريم النفس، يُطعم فقراء الطلبة، وينشطهم، ويتحمَّل مؤنتهم. وكان قد تجوَّل في بلاد الأندلس والمغرب؛ فأخذ عن أبي القاسم حُبَيْش، وأبي بكر بن الجَدَّة، وابن زَرْقُون، وأبي الوليد بن أبي القاسم، وغيرهم.

قال صاحب «التكملة»: وكان حسن الخط، لا نظير له في الإتقان والضبط، مع الاستبحار في الأدب، والاشتهار بالبلاغة، فرداً في إنشاء الرسائل؛ خطيباً فصيحاً مفوهاً مُذْركاً، مع الإشارة الأنيقة؛ والزي الحسن. وكان هو المتكلِّم عن الملوك في مجالسهم، والمُبيِّن عنهم لما يريدونه على المُنْبَر في المحافل. وولي الخطبة بالمسجد الجامع من بَلَنَسِيَّة في أوقات. وكان رئيساً في الحديث والكتابة. وله

(١) ترجمة أبي الربيع سليمان الكلاعي في فوات الوفيات (ج ٢ ص ٨٠-٨١) والذيل والتكملة (ج ٤ ص ٨٣-٩٥) والتكملة (رقم ١٩٩١) وبرنامج شيوخ الرعيني (ص ٦٦) وإعتاب الكتاب (ص ٢٤٩) والديباج المذهب (ص ١٢٢) وتذكرة الحفاظ (ص ١٤١٧) والمغرب في حلى المغرب (ج ٢ ص ٣١٦-٣١٧) والنجوم الزاهرة (ج ٦ ص ٢٩٨) وشذرات الذهب (ج ٥ ص ١٦٤) ونفع الطيب (ج ٤ ص ٤٧٣) والروض المعطار (ص ٤١) وله أشعار متفرقة في المقتضب من كتاب تحفة القادم.

تصانيفُ وتواليفُ مفيدةٌ شهيرةٌ في فنون شتى، منها كتاب «الاكتفاء بما تَصَمَّنُهُ من مغازي الرسول ﷺ وَمَغَازِي الثَّلَاثَةِ الْخُلَفَاءِ»^(١) في أربع مجلدات؛ و«المسلسلات من الأحاديث والآثار والإنشاءات» و«كتاب نكتة الأمثال، ونقطة السحر الحلال»؛ إلى غير ذلك. ثم قال: وإليه كانت الرحلة في عصره للأخذ عنه، والسماع منه. وأنشدنا لنفسه: [الطويل].

إذا برممت نفسي بحالٍ أخلتُها على أملٍ بادٍ فقرت به النفسُ
وأُنزلُ أرجاءَ الرجاءِ ركائبِي إذا رام إلماماً بساحتي اليأسُ
وإن أوحشتني من أمانِي نبوةً فلي بالرضى بالله والقدر الأُنسُ

مولده بخارج بلنسية، أول ليلة الثلاثاء مستهلّ رمضان سنة ٥٦٥. وسبق إلى بلنسية، وهو ابن عامين اثنين؛ فنشأ بها، إلى أن استشهد بكائنة أنيسة^(٢)، على ثلاثة فراسخ منها، مقبلاً، غير مُدِيرٍ، والراية بيده، وهو يُنادي المنهزمين: «أَعْنِ الْجَنَّةَ تَفَرُّونَ؟» إلى أن قُتل، وذلك ضحى يوم الخميس الموفى عشرين لذي الحجة سنة ٦٣٤؛ وهو ابن سبعين سنة إلا شهراً. وفقد من المسلمين، في تلك الكائنة الشنعاء، عالمٌ كثيرٌ بين قتيلٍ وأسيرٍ.

وللإمام أبي عبد الله بن الأَبَّار، في رثاء شيخه أبي الربيع، والإشارة إلى من فُقد معه في الواقعة، من العلماء وسائر الفضلاء، منظومٌ بديعٌ أوله^(٣): [الطويل]

أَنَّمَا بِأَشْلَاءِ الْعُلَى وَالْمَكَارِمِ تُقَدُّ بِأَطْرَافِ الْقَنَا وَالصَّوَارِمِ

(١) في فوات الوفيات: «الاكتفاء في مغازي رسول الله ﷺ والخلفاء الثلاثة في أربع مجلدات».

(٢) أنيسة أو أنيعة: موضع على مقربة من بلنسية، فيه كانت الواقعة بين المسلمين من أهل بلنسية وبين الصاري، واستشهد فيها أبو الربيع الكلاعي، وكانت هذه الواقعة سنة ٦٣٤ هـ. الروض المعطار (ص ٤١).

(٣) ورد من هذه القصيدة في الذيل والتكملة (ج ٤ ص ٩٠-٩٥) مائة بيت وبيت. وفي نفح الطيب (ج ٤ ص ٤٧٣) أربعة أبيات. وفي الروض المعطار (ص ٤١) ثلاثة أبيات. وبعض منها في برنامج شيوخ الرعياني (ص ٧١).

وَعُوجًا عَلَيْهَا مَأْرِبًا وَمَفَازَةً
نُحْيِي وَجُوهًا فِي الْحَنَانِ وَجِيهَةً
وَأَجْسَادَ إِيْمَانٍ كَسَاهَا نَحِيفُهَا
مُكْرَمَةً حَتَّى عَنْ الدَّفْنِ فِي الثَّرَى
هُمُ الْقَوْمُ رَاحُوا لِلشَّهَادَةِ وَاعْتَدُوا^(٤)
تَسَاقَوْا كُؤُوسَ الْمَوْتِ فِي حَوْمَةِ الْوَعْيِ
وَهَانَ عَلَيْهِمْ أَنْ تَكُونَ لُحُودُهُمْ
أَلَّا بِأَبِي تِلْكَ الْوَجُوهُ سِوَاهُمَا
عَفَا حُسْنُهَا إِلَّا بَقَايَا مِيَاسِمِ^(٥)
لِئِنْ وَكَفَّتْ فِيهَا الْعَيُونُ سَحَابًا
وَيَا بِأَبِي تِلْكَ الْجِسْمُ نَوَاحِلًا
تَغْلُغَلْ فِيهَا كُلُّ أَشْمَرَ ذَابِلٍ
فَلَا يَبْعِدُ اللَّهُ الَّذِينَ تَقَرَّبُوا
مَوَاقِفَ أَبْرَارٍ قَضَوْا مِنْ جِهَادِهِمْ
أُصِيبُوا وَكَانُوا فِي الْعِبَادَةِ أَسْوَةً
فَعَامِلٌ رُمِحَ دُقٌّ فِي صَدْرٍ عَامِلٍ
وَيَا رَبَّ صَوَامِ الْهَوَاجِرِ وَاصِلِ
وَمَنْقِذِ عَانٍ فِي الْأَدَاهِمِ رَاسِفِ

مَصَارِعَ غُصَّتْ بِالطُّلَى وَالْجَمَاجِمِ^(١)
بِمَا بَقِيَتْ حَمْرًا وَجُوهَ الْمَلَا حِمِ^(٢)
مَجَاسِدَ مِنْ نَسْجِ الطُّبَى وَاللِّهَازِمِ^(٣)
وَمَا يُكْرَمُ الرَّحْمَنُ غَيْرَ الْأَكَارِمِ
وَمَا لَهُمْ فِي قَوْزِهِمْ مِنْ مُقَاوِمِ
فَمَالَتْ بِهِمْ مِثْلُ الْغُصُونِ النَّوَاعِمِ
مُتَوْنَ الرَّوَابِي أَوْ يُطَوْنَ التَّهَائِمِ
وَإِنْ كُنَّ عِنْدَ اللَّهِ غَيْرَ سِوَاهِمِ
يَعِزُّ عَلَيْنَا وَطُؤُهَا بِالنَّمِاسِمِ
فَعَنْ بَارِقَاتِ لُحْنٍ مِنْهَا لِشَائِمِ
بِمَجْرَائِهَا نَحْوِ الْأُجُورِ الْجَسَائِمِ
فَجَدَّلَ^(٦) مِنْهَا كُلُّ أَيْضَ نَاعِمِ
إِلَيْهِ بِإِهْدَاءِ النَّفُوسِ الْكَرَائِمِ
حَقُوقًا عَلَيْهِمْ كَالْفَرُوضِ اللَّوَاظِمِ
شِبَابًا وَشَيْبًا بِالْغَوَاشِيِ^(٧) الْغَوَاشِمِ
وَقَائِمُ سَيْفٍ قَدْ فِي رَأْسِ قَائِمِ
هِنَالِكَ مَصْرُومِ الْحَيَاةِ بَصَارِمِ
يَنْوُو بِرِجْلَيْ رَاسِفٍ فَنِي الْأَدَاهِمِ

(١) فِي الذَّيْلِ وَالتَّكْمَلَةِ: «مَأْرِبًا وَحَفَاوَةً». وَفِي نَفْحِ الطُّبَى: «مَأْرِبًا وَحَفَاوَةً، مَصَارِعَ خُصَّتْ...».

(٢) فِي نَفْحِ الطُّبَى وَالدَّيْلِ وَالتَّكْمَلَةِ: «فِي الْجَنَانِ وَجِيهَةً، بِمَا لَقِيَتْ حَمْرًا...».

(٣) فِي الذَّيْلِ وَالتَّكْمَلَةِ: «كَسَاهَا نَجِيمُهَا، مَجَاسِدَ مِنْ حَوْك...» وَفِي نَفْحِ الطُّبَى: «كَسَاهَا نَجِيمُهَا، مَجَاسِدَ...» وَاللِّهَازِمِ: جَمْعُ لِهَازِمٍ وَهُوَ الْحَادُّ الْقَاطِعُ مِنَ الْأَسْتَةِ. الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ (لِهَازِمٌ).

(٤) فِي الذَّيْلِ وَالتَّكْمَلَةِ: «فَاعْتَدُوا».

(٥) فِي الذَّيْلِ وَالتَّكْمَلَةِ: «مِيَاسِمٌ».

(٦) فِي الذَّيْلِ وَالتَّكْمَلَةِ: «فَجَدَّلَ».

(٧) فِي الذَّيْلِ وَالتَّكْمَلَةِ: «بِالْغَوَاشِيِ» بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ.

أَضَاعَهُمْ يَوْمَ الْخَمِيسِ حِفَاطُهُمْ
سَقَى اللَّهَ أَشْلَاءَ بَسْفَحَ أَنْيَشَةَ
وَصَلَّى عَلَيْهَا أَنْفَسًا طَابَ ذِكْرُهَا
لَقَدْ صَبَرُوا فِيهَا كِرَامًا وَصَابَرُوا
وَمَا بَذَلُوا إِلَّا أَنْفُسًا نَفِيسَةً
وَلَا فَرَّقُوا^(٤) وَالْمَوْتُ يُتْلَعُ جِيدُهُ
بِعَيْشِكَ طَارِحْنِي الْحَدِيثَ عَنِ الَّتِي
جَلَّائِلُ دَقِّ الصَّبْرِ فِيهَا فَلَمْ تُطَقْ
أَبَيْتُ لَهَا تَحْتَ الظَّلَامِ كَأَنِّي
أُغَازِلُ مِنْ بَرْحِ الْأَسَى غَيْرَ بَارِحٍ
وَأَعْقِدُ بِالنَّجْمِ الْمَشْرِقِ نَاطِرِي
وَأَشْكُو إِلَى الْأَيَّامِ سُوءَ صَنِيعِهَا
وَهِيَهَاتَ هِيَهَاتَ الْعِزَاءُ وَدُونَهُ
ومنها:

وَكَرَّهُمْ فِي الْمَأْزِقِ الْمُتَلَاخِمِ
سَوَافِحُ تُزْجِيهَا^(١) ثَقَالُ الْغَمَائِمِ
بَطِيبَ^(٢) أَنْفَاسِ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ
فَلَا غَرَوْ أَنْ فَازُوا بِصَفْوِ الْمَكَارِمِ
تَحَنُّ إِلَى الْأُخْرَى حَنِينَ الرُّوَائِمِ^(٣)
بِحَيْثُ التَّقَى الْجَمْعَانِ صِدْقَ الْعِزَائِمِ
تُعَبَّرُ عَنْهَا رَائِحَاتُ مَائِمِ^(٥)
سَوَى غَضٍّ أَجْفَانٍ وَغَضٍّ أَبَاهِمِ^(٦)
رَمِي نِصَالِ^(٧) أَوْ لَدِيقِ أَرَاقِمِ
وَأَضْحَبُ مِنْ سَامِ^(٨) الْبَكَاءِ غَيْرِ سَائِمِ
فَيَغْرُبُ عَنِّي سَاهِرًا غَيْرَ نَائِمِ
وَلَكِنَّهَا^(٩) شَكْوَى إِلَى غَيْرِ رَاجِمِ
قَوَاصِمُ شَتَّى أُرْدِفَتْ بِقَوَاصِمِ

وَبَيْنَ الثَّنَايَا وَالْمَخَارِمِ رَمَّةٌ
بَكَنَهَا الْمَعَالِي وَالْمَعَالِمُ جَهْدَهَا
كَأَنَّ لَمْ تَبْتَ تَغْشَى^(١٠) السَّرَاةَ قِبَابَهَا

(١) في الأصل: «يزجيها»، وأثبتنا ما في الذيل والتكملة والروض المعطار.

(٢) في الذيل والتكملة: «فطيب أنفاس».

(٣) الروائم: جمع الرائمة وهي الناقة العاطفة على ولدها اللازمته. محيط المحيط (رأ م).

(٤) في الذيل والتكملة: «ولا فارقوا».

(٥) رواية عجز البيت في الذيل والتكملة هي: أراجع فيها بالدموع السواجم.

(٦) في الذيل والتكملة: «فلم تطق...» وعرض أباهم.

(٧) في الأصل: «نضال» بالضاد المعجمة، وأثبتنا ما في الذيل والتكملة.

(٨) في الذيل والتكملة: «سامي».

(٩) في الأصل: «ولاكنها».

(١٠) في الذيل والتكملة: «يغشى».

سَفَحْتُ عَلَيْهَا الدَّمَغَ أَحْمَرَ وَارْسًا
وَسَامَرْتُ فِيهَا الْبَاكِيَاتِ نَوَادِبًا
وَقَاسَمْتُ فِي حَمْلِ الرِّزْيَةِ قَوْمَهَا^(٢)
فَوَا أَسْفَاً لِلدِّينِ أَعْظَمَ دَاوَهُ
وَوَا أَسْقَاً لِلْعِلْمِ أَذْوَتَ رُبُوعَهُ
تَفَرَّدَ بِالْعِلْيَاءِ عِلْمًا وَسُودَدَا
مَتَى صَادَمَ الْخُطْبُ الْمَلَمَ بِخُطْبِهِ^(٥)
لَهُ مَنَطِقٌ سَهْلُ النَّوَاحِي قَرِيبُهَا
وَمَا الرُّوضُ حَلَاةُ بَجُوهَرِهِ النَّدَى
بِأَبْدَعِ حُسْنًا مِنْ صَحَائِفِهِ الَّتِي
أَتَاهُ رَدَاهُ مَقْبَلًا غَيْرَ مُدْبِرٍ
هَنِيئًا لَكَ الْحُسْنَى مِنْ اللَّهِ إِنَّهَا
تَبَوَّاتُ جَنَّاتِ النِّعِيمِ وَلِمَ تَزَلْ
لِعَمْرِكَ مَا يَبْلَى بِلَاؤُكَ فِي الْعَدَى
وَبِاللَّهِ^(٨) لَا يَنْسَى مَقَامُكَ فِي الْوَعَى
لَقِيتَ الرَّدَى فِي الرُّوعِ جَذْلَانِ بِاسْمَاً
وَحُمْتَ^(٩) عَلَى الْفِرْدَوْسِ حَتَّى وَرَدْتَهُ

كَمَا نَشَرَ^(١) الْيَاقُوتُ أَيْدِي النِّوَاطِمِ
يُورِّقَنَّ تَحْتَ اللَّيْلِ وَرُقَ الْحَمَائِمِ
وَلَيْسَ قَسِيمُ الْبَرِّ غَيْرَ الْمُقَاسِمِ
وَأَيَّاسٌ مِنْ أَسَدٍ لِمَسْرَاهِ حَاسِمِ^(٣)
وَأَصْبَحَ مَمْدُودَ الذَّرَى وَالْبِدْعَائِمِ^(٤)
وَحُسْبُكَ مِنْ عَالٍ عَلَى الشُّهْبِ عَالِمِ
كَفَى صَادِمًا مِنْهُ بِأَكْبَرِ صَادِمِ
فَإِنْ رُمْتَهُ أَلْفَيْتَ صَعْبَ الشُّكَايِمِ
وَلَا الْبُرْدُ وَشْتَهُ أَكْفُ الرُّوَاقِمِ
تُسَيِّرُهَا أَخْلَاقُهُ^(٦) فِي الْأَقَالِمِ
لِيَحْظَى بِإِقْبَالِ مِنَ اللَّهِ دَائِمِ
لِكُلِّ تَقِيٍّ، خِيَمُهُ، غَيْرِ خَائِمِ
نَزِيلَ الثَّرِيَّا قَبْلَهَا وَالنِّوَاعِمِ^(٧)
وَقَدْ جَرَّتِ الْأَبْطَالُ ذَيْلَ الْهَزَائِمِ
سَوَى جَا حِدِ نَوْرِ الْغَزَالَةِ كَاتِمِ
فَبُورِكَتْ مِنْ جَذْلَانِ فِي الرُّوعِ بِاسِمِ
فَقُزَّتْ بِأَشْتَاتِ الْمَنَى فَوْزَ غَانِمِ

(١) فِي الذَّيْلِ وَالتَّكْمَلَةِ: «تَنْشُرُ».

(٢) فِي الذَّيْلِ وَالتَّكْمَلَةِ: «أَهْلَهَا».

(٣) فِي الذَّيْلِ وَالتَّكْمَلَةِ: «فَوَا أَسْفَى لِلدِّينِ أَعْظَلَ... مِنْ حَاسٍ لِمَسْرَاهِ...».

(٤) فِي الذَّيْلِ وَالتَّكْمَلَةِ: «وَأَيَّاسُفِي لِلْعِلْمِ أَفْوَتُ... مَهْدُودُ الذَّرَى...».

(٥) فِي الذَّيْلِ وَالتَّكْمَلَةِ: «مَتَى صَدَمَ... بِخُطْبِهِ...».

(٦) فِي الذَّيْلِ وَالتَّكْمَلَةِ: «أَقْلَامُهُ».

(٧) فِي الذَّيْلِ وَالتَّكْمَلَةِ: «وَالْبِدْعَائِمِ».

(٨) فِي الذَّيْلِ وَالتَّكْمَلَةِ: «وَتَاللَّهِ».

(٩) فِي الْأَصْلِ: «وَجُمْتُ بِالْجِيمِ الْمَعْجَمَةِ، وَأَثْبَتْنَا مَا فِي الذَّيْلِ وَالتَّكْمَلَةِ».

عَدْنْتُكَ مَوْجُوداً يَعْزُّ نَظِيرُهُ قَيَّا عِزَّ مَعْدُومٍ وَيَا هُونَ عَادِمٍ
وَرُمْتُكَ مَطْلُوباً فَأَعْيَا مَنَالُهُ وَكَيْفَ بِمَا أَعْيَا^(١) مَنَالاً لِرَائِمٍ
فَأَبْكِي لَشَلْوٍ بِالْعَرَاءِ كَمَا بَكَّى زِيَادُ لِقَبْرِ بَيْنِ بُضْرَى وَجَاسِمٍ^(٢)
وَأُعْبِدُ أَنْ يَمْتَازَ دُونِي عَمْدَةٌ بَعْلِيَاءَ فِي تَأْيِينَ قَيْسٍ بِنِ عَاصِمٍ^(٣)
وهذه القصيدة طويلة، بحيث تزيد أبياتها في العدة على المائة. وقوله «أعبر»^(٤)
معناه آنف. وخاتمها:

وهذي المرائي قد وفيتُ برسمها مُسَهَّمَةً جَهْدَ الْوَفِيِّ الْمَسَاهِمِ
فَمَدَّ إِلَيْهَا رَافِعاً يَدَ قَابِلٍ وَكَبَّ عَلَيْهَا حَافِظاً يَدَ لَائِمٍ^(٥)

ذكر القاضي أحمد بن الغمّاز

ومن القضاة بالعِدْوَة الغريبة والقَبْلِيَّة، الفقيه الجليل، أبو العباس أحمد بن محمد بن الغمّاز، قاضي الجماعة بإفريقية، تقدّم على شروط؛ منها أن يكون على رأيه في الدخول على الخليفة؛ ومنها، إذا أُعْرِضَتْ لَهُ مَؤَامَرَةُ السُّلْطَانِ فِي شَيْءٍ مِنْ

(١) في الذيل والتكملة: «أعني».

(٢) بُضْرَى: قصبه كورة حوران، مشهورة عند العرب. معجم البلدان (ج ١ ص ٤٤١). وجاسم: قرية بينها وبين دمشق ثمانية فراسخ. معجم البلدان (ج ٢ ص ٩٤). وزِيَاد: هو النابغة الذبياني، وهنا يشير إلى قول النابغة من قصيدة رثاء في النعمان بن الحارث بن أبي شمر الفسائي: [الطويل]

سَقَى الْغَيْثُ قَبْرَ بَيْنِ بُضْرَى وَجَاسِمٍ بَغِيثٍ، مِنْ الْوَسْمِيِّ، قَطَرٌ وَوَابِلٌ

ديوان النابغة الذبياني (ص ٢١٢).

(٣) فِي الْأَصْلِ: «وَأَعْبِر... عِبْرَةً، وَأَثْبَتْنَا مَا فِي الذَّيْلِ وَالتَّكْمَلَةِ. وَعَبْدَةُ: هُوَ عَبْدَةُ بْنُ الطَّيِّبِ الَّذِي رَأَى قَيْسَ بْنَ عَاصِمٍ بِالْقَصِيدَةِ الْمِمْبَةِ الَّتِي يَقُولُ فِيهَا: [الطويل]

فَلَمْ يَكُ قَيْسٌ هُلُكُهُ هُلُكَ وَاحِدٍ وَلَكِنَّهُ بَيَّسَانٌ قَسُومٌ تَهْدُمَا

الشعر والشعراء (ص ٦١٢). وروى أبو الفرج هذا البيت في الأغاني (ج ٢١ ص ٣١) باختلاف يسير عما هنا وقال: هو أرثي بيت قالته العرب.

(٤) أعبر أو أعبد بمعنى واحد.

(٥) في الذيل والتكملة: «أكب عليها خافضاً فَمَ لَائِمٍ».

شؤونه، أجابه عليها لحينه بالمشافهة والمكاتبة، وأن تكون خراجته وأعوانه من الأعشار الرومية. وكان من أهل العلم والعدل والفضل. توفي سادس شهر رمضان المعظم عام ٦٣٣.

ذكر القاضي أبي عبد الله بن عسكر^(١)

وانقَرَضَتْ مَدَّةُ ابْنِ هُوْدٍ، وَظَهَرَتِ الدَّوْلَةُ النَّصْرِيَّةُ، وَهَلَكَ ابْنُ زَيْتُونٍ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَقَعَ التَّنْبِيْهُ عَلَيْهِ. وَتَقَدَّمَ أَيْضاً بِمَالَقَةٍ قَاضِياً أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَسْكَرٍ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ خُضَيْرٍ بْنِ هَارُونَ الْغَسَّانِيُّ. وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْأَحْكَامِ، وَالْقِيَامِ عَلَى النِّوَازِلِ، إِلَى الشُّعْرِ الرَّائِقِ، وَالْكَتَبِ الْفَائِقِ. وَلَهُ جَمَلَةٌ تَوَالِيفٌ، مِنْهَا «الْمَشْرِعُ الرَّوِّيُّ» فِي الْحَدِيثِ؛ وَ«التَّكْمِيلُ وَالْإِتْمَامُ»، لِكِتَابِ التَّعْرِيفِ وَالْإِعْلَامِ، وَ«المختصر في السُّلُوِّ عَنْ ذَهَابِ الْبَصَرِ»، وَغَيْرَ ذَلِكَ. وَمِنْ شِعْرِهِ^(٢): [الطويل].

وَلَمَّا انْقَضَتْ إِحْدَى وَخَمْسُونَ حِجَّةً كَأَنِّي مِنْهَا مَا تَذَكَّرْتَ أَحْلَمُ^(٣)
تَرْقَيْتُ أَعْلَاهَا لِأَنْظُرَ فَوْقَهَا إِلَى الْحَتْفِ مِنِّي عَلَنِي^(٤) مِنْهَا أَسْلَمُ
إِذَا هِيَ قَدْ أَدْنَتْهُ مِنِّي كَأَنَّمَا تَرْقَيْتُ فِيهَا نَحْوَهُ وَهُوَ سَلَمُ^(٥)
وله، وقد طرقة هم: [مخلع البسيط].

اصبر لما يعتربك تغنم غنيمتي راحة وأجير
فإن هم الخطوب ليل لا بدَّ يجلوه ضوء فجر

(١) ترجمة ابن عسكر في اختصار القدر المعلى (ص ١٣٠ - ١٣١) والنكيلة (ص ٣٤٨) والإحاطة (ج ٢ ص ١٧٢ - ١٧٥) والمغرب (ج ١ ص ٤٣١ - ٤٣٢) ونفع الطيب (ج ٢ ص ٣٥٢) و(ج ٣ ص ٣١١) و(ج ٤ ص ٣١١).

(٢) الأبيات في الإحاطة (ج ٢ ص ١٧٥).

(٣) في الإحاطة: «وَلَمَّا انْقَضَى... مِنْهَا بَعْدَ كَرْبِ أَحْلَمُ».

(٤) في الإحاطة: «عَلَنِي».

(٥) رواية البيت في الإحاطة هي:

إِذَا هُوَ قَدْ أَدْنَتْ إِلَيْهِ كَأَنَّمَا تَرْقَيْتُ فِيهِ نَجْوَهُ وَهُوَ سَلَمُ

ومن مکتوباته في معرض العزاء، مقامة سفاها بـ«رسالة اذخار الصبر، وافتخار القصر والقبر»، وهي غريبة في معناها. وبقي بمالقة قاضياً، إلى أن توفي صَدَرَ جمادى الآخرة من عام ٦٣٦^(١)؛ ودُفِن منها بسفح جَبَل فارُه، في رَوْضة مُسْتَكْتَبَةِ القاضي أبي عبد الله بن الحسن - تجاوز الله عنهما، وغفر لنا ولهما - ذكره ابن خَمِيس، وابن عبد الملك، وابن الزُّبَيْر.

ذكر القاضي يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري^(٢)

وتقدّم بعده الفقيه أبو عامر يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري، شقيق القاضي بقرطبة أبي سليمان المتقدم الذكر. وكان أبو عامر هذا صَدَرَ علماء زمانه بالأندلس، وقُدوةً رواه. أخذ عن أبي بكر بن الجذ، وابن زَرْقُون، وابن بَشْكَوَال، وغيرهم. وله تَأْلِيفٌ في علم الكلام جليلاً، نبيلةً. واستمرت ولايته بها، إلى أن نقله أمير المؤمنين الغالب بالله أبو عبد الله بن نَصْر - رحمه الله! - إلى قضاء الجماعة بحَضْرته من غَرْنَاطة. وكان من أعلم القُضاة عدالةً، وصرامةً، ونبلاً، وفصلاً. وقد تقدّمت الإشارة إلى ما وقع بينه وبين القاضي أبي الوليد بن أبي القاسم بن رُشد، من المنافرة والمهاجرة، بسبب إنكاره الأخذ في العلوم القديمة، والركون إلى مذاهب الفلاسفة. وكان أبو عامر متّناً قرأ الفقه وأصوله، وعلم الكلام وغيره، أكثر عمره بقرطبة وإشبيلية، ومالقة، وغَرْنَاطة. وبقي متولياً خُطّة القضاء، ومع الأمراء، إلى أن أصابته الزّمانة^(٣) التي أفعَدته عن ذلك؛ فعاد إلى مالقة، فلزم بها منزله، إلى أن توفي في شهر ربيع الأوّل من عام ٦٣٩^(٤) ذكره ابن الزُّبَيْر.

(١) هذا في الإحاطة والتكملة. وفي اختصار الفتح المعلق: «سنة ثمان وثلاثين وستمائة».

(٢) هو أبو عامر يحيى بن عبد الرحمن بن أحمد بن الربيع الأشعري، وترجمته في الإحاطة (ج ٤ ص ٣٧٣ (٣٧٤).

(٣) الرمانة: العامة. لسان العرب (زمن).

(٤) في الإحاطة: «وفاته بمالقة سنة سبع وثلاثين وستمائة».

ذكر القاضي محمد بن غالب الأنصاري^(١)

وتلاه محمد بن إبراهيم بن محمد بن غالب الأنصاري. وكان من الفقهاء الفضلاء، وممن اجتمع له العلم، والمال، وحسن الخلق، وتَمَامُ الخلق. وتوفي إثر ولايته.

ذكر القاضي محمد بن أضحى الهمداني

وتقدّم بعده محمد بن أضحى الهمداني، من البيت الشهير بالأندلس. وكان عدلاً نزيهاً، فقيهاً نبيلاً. ولم تَطُلْ مدّة حياته؛ فاخترته المنية لحدثان ولايته. وهو من ذرّية أبي الحسن بن أضحى^(٢)، مؤلف كتاب قُوت النفوس، وإنس الجلوس، القاضي، كان في غرناطة أيضاً في حدود ٦٤٠. وفي كتاب الرازي من الإشارة بأصالة بيت بني أضحى ما يُغني عن الإطالة. وخَلَفَهُ فيهما، كان يتولاه من الحكم كاتبه محمد بن سعيد العنسي. وبیت بني سعيد أيضاً بقلعة يَحْصِب^(٣)، المنسوبة حتى الآن إليهم، بكورة البيرة؛ وانتمأؤهم إلى عمّار بن ياسر الصحابي - رضي الله عنه - شهيراً، إلى ما نجح منهم من الأمائل الأمجاد، وأرباب الرحل إلى البلاد؛ لكن^(٤) هذا القاضي قعدت به دماثة أخلاقه، ولين جانبه، عن رتبة من كان قبله؛ فأخّر لعشرة أشهر من ولايته.

(١) ترجم ابن الخطيب لمحمد بن إبراهيم بن محمد بن محمد الأنصاري وقال: من أهل غرناطة، يكنى أبا عبد الله ويعرف بالصنّاع، وتوفي سنة ٧٤٩هـ. الإحاطة (ج ٣ ص ٢٢٩-٢٣٠).

(٢) هو أبو الحسن علي بن حمير بن أضحى، أحد ثوار الأندلس في أواخر عهد المرابطين؛ ثار بغرناطة سنة ٥٣٩هـ، وتوفي سنة ٥٤٠هـ. الإحاطة (ج ٢ ص ٥٠٤).

(٣) قلعة يَحْصِب: بالإسبانية Alcalá la Real، أي القلعة الملكية، وتنسب إلى قبيلة يَحْصِب، وتعرف أيضاً بقلعة يعقوب، وقلعة بني سعيد. وتبعد عن غرناطة ثلاثين ميلاً. انظر كتابنا «مملكة غرناطة في عهد بني زيري» (ص ٦٢).

(٤) أي الأصل: «لاكن».

ذكر القاضي أبي القاسم عبد الرحمن بن ربيع الأشعري

وتقدّم بذلك أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي عامر يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري، ولقد قاضي الجماعة المتقدّم الذكر. وكان على سنن سلفه من التفنن في المعارف، والاشتداد على أهل العتو والفساد، كاتباً بارعاً، شاعراً مطبوعاً. كتب عن سلطانه، أيام استدعائه من المغرب، وتحريك القبائل إلى الجهاد، غير ما كتاب، بما يشحذ العزائم، ويوقظ النائم. وتمادت ولايته إلى أن توفي، بعد مضي سبعة أعوام من زمان تقديمه.

ذكر القاضي أبي بكر محمد الأشبرون^(١)

وخلفه في خطة القضاء صاحبه أبو بكر محمد بن فتح بن أحمد الأنصاري الإشبيلي الأشبرون، بعد توليته حنبة السوق والشرطة معاً، لما كان عليه من المضاء والصرامة، والقوة، والاكتماء، ولبت مولياً ذلك كله وناظراً فيه، إلى وفاة السلطان الغالب بالله أبي عبد الله^(٢)؛ وكانت وفاته - رحمه الله! - آخر جمادى الثانية من عام ٦٧١! وصار الأمر إلى ولده السلطان الثاني أبي عبد الله أيضاً، المدعو بالفقيه الممهّد الدولة النصريّة، وبديع مآثرها، ومقيم رسوم الملّك فيها فأفرد أبا بكر بالقضاء، وقصر نظره على الأحكام الشرعيّة؛ فذهب من الشدّة في استخلاص الحقوق كلّ مذهب. وكان مع ذلك حسن الأخلاق، حلو الشّائل، باقياً على طبيعة بلده. ولم ينتقل على حالته، إلى أن توفي، وذلك في حدود عام ٦٩٨. ذكره القاضي أبو عامر بن محمد بن ربيع في كتابه؛ فقال فيه: كان فقيهاً عارفاً بالشروط، درياً بالأحكام. وكان يتولّى الخطبة بحمراء غرناطة؛ لا أعلمه حدّث، إذ لم يكن يشتغل بذلك.

(١) هو أبو بكر محمد بن فتح بن علي الإشبيلي، الملقب بالأشبرون، وترجمته في اللمحة البدوية في الدولة النصريّة (ص ٤٦، ٥٣).

(٢) هو الغالب بالله محمد بن يوسف، أول سلاطين بني نصر بغرناطة، وقد حكم منذ عام ٦٣٥ هـ حتى وفاته في عام ٦٧١ هـ، ترجمته في اللمحة البدوية (ص ٤٢-٤٩).

ذكر القاضي غالب بن حسن بن سيد بونة (١)

ومن القضاة الفقهاء الفضلاء، غالب بن حسن بن أحمد بن سيد بونة. ذكره ابن الزبير فقال: يكنى أبا تمام. روى عن أبيه، وأبي عبد الله بن مزين، وصاحب قرينه الشيخ الصالح أبا أحمد بن سيد بونة، ولازمه، وانتفع بصحبته. وكان يحدث بكثير من فضائل وكراماته. وكان أبو تمام شيخاً فاضلاً، ومقرئاً مباركاً، ولي القضاء، وكانت وفاته سنة ٦٥١، بحضرة غرناطة. انتهى.

ذكر القاضي أحمد بن الحسن الجُدَامِي

ومن القضاة بريةً، في منتصف المائة السابعة، الفقيه أبو العباس أحمد بن الحسن بن يحيى بن الحسن الجُدَامِي. ولي القضاء بالجانب الغربي من أعمالها؛ فكان مشكوراً في قصد سيرته، وحسن هديه، فقيه البأس والبذل، صاحب رأي ونظر في المسائل، بصيراً بالأحكام. صحبه القاضي أبو القاسم بن أحمد بن السكوت، وانتفع به، واقتدى بهديه في كثير من أنحائه. وكان لا يرى بالاختصار على الرواية: «وعليكم بالعمل، وإياكم من الأخذ في الجدل!». كان يكثر من إنشاد هذين البيتين: [السريع]

أرى الذي يروي ولكته (٢) يجهل ما يروي وما يكتب
كصخرة تتبع أمواهها تسقي الأراضي وهي لا تشرب

ذكر القاضي أبي علي بن الناطر (٣)

ومن القضاة، وصدور الرواة، الشيخ أبو علي الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأخوص القرشي الفهرقي، من أهل غرناطة، وأصله من بكنسية؛ يكنى

(١) ترجمة ابن سيد بونة في الإحاطة (ج ٤ ص ٢٥٧).

(٢) في الأصل: «ولاكته».

(٣) ترجمة ابن الناطر في الإحاطة (ج ١ ص ٤٦٣ - ٤٦٥).

أبا علي، ويُعرف بابن الناظر. ارتحل عن غرناطة لَعَرَضَ عَنْ له بها؛ فلم يُقَضَّ؛ فأنف من ذلك، فاستقر بمالقة، مقرناً ومحدثاً، واقتصر على الخطبة بقصبتها، بضعا وعشرين سنة. ثم خرج من مالقة، فاراً إلى غرناطة، لتغيير كان سببه فتنة الخلاف بها، ودساس الفزاري، المقتول بعد بغرناطة على كفره وتسرع لإضلال غيره. فولي قضاء ألمرية؛ ثم قضاء بسطة؛ ثم ولي قضاء مالقة، عند ذهاب الفتنة، وخروج بني أشقيلولة عنها. وكان من أهل المعرفة، والدراية، والرواية الواسعة، والثقة، والعدالة؛ جال في البلاد، وأكثر من لقاء الرجال؛ فأخذ بغرناطة عن الأستاذ أبي محمد الكوَّاب، وبإشبيلية عن المقرئ أبي الحسن بن جابر الدباج. ولازم في العربية والأدب الأستاذ أبا علي الشلوبين؛ أخذ عنه أكثر كتاب سيبويه. وروى عن الوزير سهل بن مالك الأزدي، وعن القاضي أبي القاسم بن بقي، وببلنسية. وروى عن الوزير سهل بن مالك الأزدي، وعن القاضي أبي القاسم بن بقي، وببلنسية عن أبي الربيع بن سالم، وبمرسية عن أبي العباس بن عياش، وبجزيرة شتر عن الخطيب أبي بكر بن وضاح، وبمالقة عن الحاج أبي محمد عطية، وعن أبي القاسم بن الطليسان، وعن غير من سمي. وكتب إليه بالإجازة آخرون. وروى عنه الجهم الغفير؛ منهم الأستاذ أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي، والخطيب الأستاذ أبو محمد بن أبي السداد الباهلي، وآخر من روى عنه بالأندلس شيخنا المقرئ أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أيوب التجيبي. وله مصنفات في الحديث والقراءات. وتوفي القاضي أبو علي مؤخرًا عن قضاء مالقة في الرابع عشر لجمادى الأولى^(١) سنة ٦٩٩ - غفر الله لنا وله!

ذكر القاضي الحسن بن الحسن الجذامي النُّباهي

وتقدّم بعد قاضياً بمالقة من أهلها الحسن بن محمد بن الحسن الجذامي النُّباهي. وكان رجلاً صلياً في الحق، متعزّزاً بالله، قوياً في ذاته، لا تأخذه في الله نومة لائم، رفيقاً مع ذلك بالمساكين، شقيقاً على الضعفاء، ومبغضاً في أهل

(١) في الإحاطة: «جمادى الآخرة».

الأهواء. وأول يوم قعد فيه للحكم، تقدم إليه رجُلان في الطلب بدين ترتب لأحدهما قبل الآخر؛ وأقرَّ المطلوب ببقائه في ذمته، وزعم أنه في الوقت غير قادرٍ على أدائه؛ ولم تُقَمَّ له يئنةٌ على صحَّة دعواه، ولا حضره حميلٌ به؛ فتوجَّه عليه السجن. فحين شاهد أسباب ذلك، قال يخاطب القاضي: «أصلحك الله! أيجمل بك، ويحسن عندك استفتاحُ عملك بسجن مثلي من الضعفاء؟ ولي صبيَّةٌ أصغرُ لا كاسبٌ لهم، ولا كافِلٌ غيري، فإن حبستني عنهم، لم يبعد تلفُّهم جوعاً وعطشاً! فأرْفُق بساحتي، وأنظر لحالتي!» فأمر القاضي بإحضار مقدار العدد المطلوب من مال نفسه، وأذن في دفعه لمطالبه، وخلَّى سبيلَ الغريم يمضي لشأنه. وكان قد أصاب الماشية بكورة رِيَّة من الغضب والنهب، أيام فتنة الخلاف بها، ما صار داعيةً لتغلب الحرام عليها؛ فردَّ شهادة كلٍّ من ثبت فيه لديه أنه أكل من ذلك اللحم المغضوب؛ وهو عالمٌ بعينه، سواءً كان مشترياً له من الغاصب أو أكله دون عوض. وزدَّ شهادة الولد إذا كانت مع والده؛ فاشتدَّ في أحواله. وفي أثناء ذلك، سبق له رجلٌ، شهدت البيئَةُ بأنه وجد في خربةٍ بحذاء مقتولٍ؛ وقربه. وسأل الرجل حين أعذر له؛ فذكر أنه كان مختاراً عليها لمنزله؛ فرام أولياء الدم الأخذَ لهم بالقسامة في المسألة، على ما رواه ابن الحَكَم في مثل النازلة، ورواه ابنُ وهب عن مالك؛ فأجرى النظر في القضية، وتوقَّف عن الفصل، وعقد النية على ترك الولاية ما بقي من مدَّة حياته، واستعفى على الفور من الحكم بين الناس. وقد كان القلق وقع به من أولي الأمر، فأعفي على الأثر، فكانت مدَّة ولايته القضاء نحو شهر. وهو - أعظم الله أجره! - ممَّن أصيب في ذاته وماله، بسبب إنكاره على إبراهيم الفزاري، ولي بني أشقيلولة أيام ثورتهم بريَّة، وامتعاظه لما أظهره لهم من البدعة وأدعاء النبوة، وعند ذلك فرَّ من مالقة أبو جعفر بن الزُّبَيْر، وأنبع ليُقْتَلَ؛ فأفلت، ولاذ بأمر المسلمين، السلطان، المؤيد المنصور، أبي عبد الله الممدعو بالفقيه - رحمه الله وأرضاه - فحاول على الفزاري، حتَّى تحصَّل في حكمه، وأمر بقتله وصلبه؛ فقتل بغرناطة على كفره، هو وبعض أصحابه.

وقد أشار إلى ما نبهنا عليه الشيخ القاضي الراوية المحدث، الوزير المشاور، أبو عامر بن عبد الله بن قاضي الجماعة أبي عامر بن ربيع، في كتابه المسمَّى بـ«تنظيم الدرِّ في ذكر علماء الدَّهر».

والذي وقع في الكتاب المسمّى بعد اسم أبي عليّ بن الحسن، من أوّله إلى آخره، ما هو نصّه: الحسن بن محمد الجُدَامِيّ من أهل مالقة، من أعيانها وجلّة بيوتها، يُعرف بالثّباهي، ويكنى أبا عليّ. أخذ بمالقة عن شيوخها. وكان - رحمه الله - صالحاً، فاضلاً، ديناً، صلياً في الحقّ، فامتحن في الله تعالى، وقيامه بالحقّ، بالضرب والنفي عن بلده - نفعه الله - واستقرّ بمدينة فاس، تحت تكربة ومبرّة، يتولّى عقد الوثائق، ويحترف بها. وكان من جلّة العُدول. ثمّ عاد إلى بلده مالقة، عند خروج بني أشقيلولة منها، وأقام بقية عمره، يتعيّش من فائد بقايا أملاكه بها. ودُعِيَ إلى الخطابة بجامعها الأعظم؛ فأبى وقضى أيتاماً بسيرة، واستعفى. توفّي - رحمه الله - في حدود سنة ٧٠٠.

ذكر القاضي أبي جعفر المزدغي وبعض قضاة فاس بعده

ومن أهل المغرب؛ الشيخ الفقيه أبو جعفر أحمد بن المزدغي، ولي القضاء بحضرة فاس، بعد تمثّع وإباية وعزم عليه من الخليفة؛ فسار فيه بأجمل سيرة من العدل، والفضل، والاشتداد على أهل الجاه. وامتدّت ولايته، إلى أن توفي عام ٦٦٩، فولّي مكانه أبو عبد الله بن عمران، ثمّ استعفى لزمان قريب، فتقدّم بذلّه بفاس شيخ طلبتها إذ ذاك، وخطيب خلافتها، الفقيه أبو عبد الله محمد بن أبي الصبر أيوب؛ وكان في زمانه واحد قطره عدالة، وجلالة، وصلاحاً، وفضلاً، وعقلاً، وهو أيضاً ممن لم يأخذ على القضاء أجراً، ونحا فيما يختصّ به من الجراية منحي سحنون بن سعيد في وقته، وطلب أن يكون رزق وزعته من بيت المال، لا من قبل أرباب الخصومات، فأمضى ذلك كلّهُ. وكان معظماً عند سلطانه، كبير الشأن في زمانه. قال عبد الرحمن بن محمد الزليجي وقد ذكره في كتابه: توفي عام ٦٨٧.

ذكر القاضي محمّد بن يعقوب المرسي

ومن القضاة بتلك البلاد، محمد بن يعقوب المرسي، نزيل تونس، يكنى أبا عبد الله. ولي قضاء الجماعة بها، وقد كان ولي قبل ذلك قضاء باجة. وكان عالماً، زاهداً، ورعاً، فاضلاً، محموداً، مشكوراً. توفي تقديراً بعد ٦٩٠.

ذكر القاضي أبي عبد الله بن عبد الملك المراكشي (١)

ومنهم محمد بن محمد بن سعيد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي؛
يكنى أبا عبد الله، ويُعرف بابن عبد الملك. ذكره الأستاذ أبو جعفر بن الزبير وقال
فيه: روى عن الكاتب الجليل أبي الحسن بن محمد الرُّغْبِي، وصحبه كثيراً، وروى
عن غيره. ثم وصفه بأنه كان نبيل الأغراض، عارفاً بالتأريخ والأسانيد، نقاداً لها،
بعيد التصرف، أديباً بارعاً، شارعاً مجيداً، ذا معرفة بالعربية واللغة والعروض.
وألّف كتاباً جمع فيه بين كتابي ابن القطان وابن المواق على «كتاب الأحكام»
لعبد الحق، مع زيادات نبيلة من قبله؛ وكتاباً آخر سماه «بالذيل والتكملة لكتاب
الصلة» وولي قضاء مراكش مدة؛ ثم أخرج عنها، لعرض سببه ما كان في خلقه من
حدة أثمرت مناقشة موثورة وجد سبيلاً، فنال منه، توفي بتلمسان الجديدة أو آخر
محرم عام ٧٠٣. ومن شعره: [البسيط]

لِلَّهِ مَرَآكُشُ الْغَرَاءِ مِنْ بَلَدٍ وَحَبَّذا أَهْلُهَا السَّادَاتُ مَنْ سَكَنَ
إِنْ حَلَّهَا نَازِحُ الْأَوْطَانِ مُغْتَرِبٌ أَنْسَوُهُ بِالْأَنْسِ عَنْ أَهْلِ وَعَنْ وَطَنِ
عَنِ الْحَدِيثِ بِهَا أَوْ الْعِيَانِ لَهَا يَنْشَأُ التَّحَاسُّدُ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْأُذُنِ

انتهى حاصل ما قاله ابن الزبير في «صلته». قال المؤلف - رضي الله عنه -:
وأوقفني ولده، صاحبنا الفقيه أبو عبد الله، على كثير من المكتوبات الصادرة عن أبيه
القاضي أبي عبد الله، ما بين منظوم ومثور. ومن ذلك قوله - رحمه الله -: [الكامل]

يَا عَاذِلِي، دَعِ الْمَلَامَةَ أَوْ سَلَا عَنِ صَادِقٍ فِي الْحُبِّ مِثْلِي هَلْ سَلَا؟
كَيْفَ السُّلُوُ وَلِي بِحُكْمِ الْبَيْنِ فِي مَرَآكُشِ جَنْمٍ وَقَلْبٍ فِي سَلَا؟
هِيَاهُ! أَسْلُوْا عَهْدَ حَلٍّ لِي بِهَا أَسَلَا ابْنُ حُجْرٍ عَهْدَ جَارَةٍ أَمَا سَلَا؟
وَأَفَى إِلَيَّ عَلَى الْبِعَادِ كِتَابُهُ فِيمُهِجَتِي أَفْدِي كِتَاباً أَرْسَلَا
أُورِدْتُ مِنْ مَرَاهِ رَوْضاً مُونِقاً وَوَرَدْتُ مِنْ فُحْوَاهُ مَاءً سَلَسَلَا

(١) ترجمة ابن عبد الملك المراكشي في الديباج المنعجب (ص ٣٣١) والإعلام بمن حل مراكش وأغمات
من الإعلام (ج ٣ ص ٢٤٠).

طَرْسٌ^(١) كَنَحَرَ مُعَذَّرَ أَبَدَتْ بِهِ
 أَحَبِّي، رُحْمَاكُمُ فِي مَوْقِفِ
 أَحَبِّي، رُحْمَاكُمُ فِي نَعَارِجِ
 أَحْلَلْتُمْ هَجْرِي وَخِلْتُمْ أَنِّي
 إِن أُعْلِنَ الشُّكُوى فَمَا أَشْكُو سِوَى
 حَسْبِي اذْكَارُ قَدْ أَثَارَ صَبَابَتِي
 وَلَوَاعِجَ طَبِي الطَّلُوعِ بِشَيْهَاتِهَا
 فَعَنْ أَدْمُعِي عَنْ زَفَرَتِي عَنْ لَوْعَتِي
 مَنْ لِي بِتَسْيِيرِ الْمَسِيرِ إِلَيْكُمْ
 وَأَصَارِمَ الْقُرْبَى وَأَهْجَرَ مَوْطِنًا
 فَلَوْ الْقَضَاءُ أَتَاخَ مَا عَلَّمْتُهُ
 حَتَّى أُحِلَّ مِثَابَةُ الْفَضْلِ الَّذِي
 فَمَا كُونَ فِي رَأْيِ كَذَائِنِ حَنْظَلٍ
 أَوْ يُنْعِمَ اللَّهُ الْكَرِيمُ بِرَجْعَةٍ

صُدَّغَاهُ وَشَيْءُ الْحُسْنِ حِينَ تَسْلَسِلَا
 أَلْقَى يَدَ اسْتِسْلَامِهِ وَاسْتَبْسَلَا
 بِكُمْ إِلَيْكُمْ فِي الدُّنُو تَوَسَّلَا
 وَصَلِي الْحَرَامِ كَمَا عَلِمْتُمْ بَسَّلَا
 بَيْنَ نَعِيمِ الْأُنْسِ جَوْرُ الْبُسْلَا
 وَلَمَّا تَرَفَّرَقَ فِي الثَّنَائِي أَرْسَلَا
 دَمْعُ تَتَابَعِ مَرَّةً وَاسْتَرْسَلَا
 أَرُوِي الْحَدِيثَ مُعْنَعْنًا وَمُسْلَسَلَا
 فَأَصْمَمَ الْعَزَمَ الَّذِي لَنْ يَكْسَلَا؟
 وَأَجُوبَ حُومَاتِ أُعْيَى عَنْ سَلَا؟
 مَا كُنْتُ مِمَّنْ فِي الْبِدَارِ تَرَسَّلَا
 لِسِوَاهُ قَلْبِي بَعْدَهُ مَا اسْتَرْسَلَا
 كَرِهَ الْعَبِيرَ وَعَافَهُ فَاسْتَعْمَلَا
 يَرُوي بِهَا خَبَرَ السَّرُورِ مُسْلَسَلَا

وحكى عنه ولده المذكور أنه قصد أيام شببته عبور البحر، برسم الجواز إلى
 الأندلس؛ فبلغ منها الجزيرة الخضراء، وحضر بها صلاة جمعة واحدة، وأقام بها
 ثلاثة أيام، جائلاً في نواحيها، آخذاً عن أهلها؛ ثم قال: «حصل لنا الغرض من
 مشاهدة بعد البلاد الأندلسية، والكون بها؛ والحمد لله على ذلك!» وعاد قافلاً إلى
 أرضه. ولما توفي قافلاً جرى بعد ابنه المسمى تحامل في متروكه لتبعة تسلطت على
 نشبه، أدته إلى الجلاء عن وطنه؛ فاستقر بمالقة، وأقام بها زماناً، لا يهتدي لمكان
 فضله إلا من عثر عليه جزافاً. ولم ينتقل عن حالته من الخشنة، والانقباض،
 والعكوف على النظر في العلوم، إلى أن توفي في ذي القعدة من عام ٧٤٣.

(١) الطَّرْسُ: الضحيفة. مختار الصحاح (طرس).

ذكر القاضي أبي العباس الغبريني (١)

ومنهم الفقيه أبو العباس أحمد بن أحمد الغبريني، ولي القضاء بمواضع عدة، آخرها مدينة بجاية. فكان في حكمه شديداً، مهيباً، ذا معرفة بأصول الفقه، وحفظ لفروعه؛ وقيام على النوازل، وتحقيق للمسائل. ولما ولي خطة القضاء، ترك حضور الولايم، ودخول الحمام، وسلك طريق اليأس من مداخلة الناس، ومن أناشيده: [البيسط].

لا تُنْكِحَنَّ سِرَّكَ المَكْنُونِ خَاطِبَهُ وَأَجْعَلْ لِمَيْتِهِ بَيْنَ الحَشَا جَدَثَا
ولا تَقُلْ نَفْسُهُ المَضْجُورِ رَاحَتُهُ كَمْ نَافِثٍ رُوحُهُ مِنْ صَدْرِهِ نَفْسَا
وهذا القاضي ممن ذكره عبد الرحمن الزليجي في تأريخه، وقال عنه: توفي عام ٧٠٤.

ذكر القاضي أبي عبد الله بن عبد المهيمن الحضرمي

ومنهم محمد بن عبد المهيمن بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي؛ يكنى أبا عبد الله، ويُعرف بنسبته. وكان في قطره كبير القدر. ولي القضاء بسبته، لقربته من رؤسائها بني الغزفي، وذلك عام ٦٨٣؛ فقام بالأحكام أجمل قيام، مستعيناً بحسن النظر وفضل الجاه وعزّ الزاهة. فكان مجلسه يغصّ بعمائم العلماء، وهم كأنما على رؤوسهم الطير هيبة له، وتأدّباً معه. وكان في باب القبول شديداً على الشُّهداء؛ فيذكر أنّ أحد الظلمة عرض له كتاب رسم في قضية نزلت به؛ فنقده القاضي ومطل في تخليصه؛ فتحيل على أن كتب بحائط مجلس القاضي ما نصّه [الطويل].

بسبته قاضٍ حضرميٍّ إذا انتسب وفي حضرموتِ الشؤمِ واللؤمِ بالنسب
فمن شؤمه لا يثبتُ العقدُ عنده ومن لؤمه يرمي أولي الفضل بالرّيب
فلما وقعت عين القاضي على المكتوب وتفهمه، أمر بإزالته، وأمسك عن

(١) ترجمة الغبريني في الأعلام (ج ١ ص ٩٠ ومصادر ترجمته).

عنايه، وأخذ في إصلاح شأنه، وترك البحث عن ناظم البَيِّنَيْن وكاتبهما بخط يده. واستمرت أيام ولايته إلى أن تصير أمر بلده إلى الإيالة النَّصْرِيَّة، في أواخر عام ٧٠٥؛ فصرف إلى غَرْناطة مع سائر أقاربه بني العَرْفِي فوصلها، وأقام بها وابنه الكاتب البار، أبو محمد عبد المهيمن؛ ثم أُذِن له في الانتقال إلى وطنه؛ فعاد إليه، وقد أحدث منه السن، وأقعده الكبر؛ فلم يبرح بعد عنه إلى أن توفي غرة صفر من عام ٧١٢.

ذكر القاضي أبي إسحاق إبراهيم الغافقي^(١)

ومنهم إبراهيم بن أحمد بن عيسى الغافقي الإشبيلي؛ يكنى أبا إسحاق، ويعرف أيضاً بنسبته إلى غافق؛ أستاذ الطلبة، وإمام الحلبة. خرج عن بلده إشبيلية، عند تغلب الروم عليها، وذلك سنة ٦٤٦؛ فلزم الشيخ أبا الحسن بن أبي الربيع، وتصدر بعد وفاته للإقراء في مكانه، فأخذ عنه الكبير والصغير. ولي القضاء بسبته نيابة، ثم استقلاً؛ وكان واحد عصره، وفريد قطره، وعمدة طلبته الموثوقين بما استفيد في مجلسه من فنون العلوم. أخذ علم العربية على صدر الثحاة ابن أبي الربيع المذكور، والقراءات عن الأستاذ أبي الحسن بن الخضار؛ وروى عن المسند المسن أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن سليمان، والأديب القرضي أبي الحكم مالك بن المرحل المالقي، والقاضي أبي عبد الله بن قاضي الجماعة أبي موسى عمران بن عمران، إلى أمم من أهل المشرق والمغرب والأندلس. ودون في علم العربية وغيرها كتباً نافعة. وتوفي قاضياً - رحمه الله - آخر شهر ذي القعدة من عام ٧١٦^(٢). وعليه اعتمد شيخنا الولي المقرئ أبو القاسم بن يحيى بن محمد الوازر والي بن درهم في قراءة القرآن، والتلفظ والأداء، وعلى الخطيب الصوفي أبي جعفر الزيات، من أهل بلش مألقة، على كثرة من لقيه من حملة كتاب الله وقرائه بالمشرق

(١) ترجمة أبي إسحاق إبراهيم الغافقي في الدرر الكامنة (ج ١ ص ١٣) وكشف الظنون (ص ٦٠٤).

(٢) في كشف الظنون: توفي سنة ٧١٠هـ.

والمغرب، وعلى الغافقي أيضاً كان في تعلّم العربية اعتمادُ شيخ الثّحة بحضرة غرناطة، الأستاذ أبي عبد الله محمد بن عليّ الخولانيّ المشتهر بقيري - رحم الله جميعهم وكافى في صنيعهم!

ذكر القاضي محمد بن محمد اللخميّ القرطبيّ

ومنهم محمد بن محمد اللخميّ المعروف بالقرطبيّ، من أهل سبّنة، والقاضي بها. وكان من جلة الحكّام الصدور الأعلام؛ خطب بمسجد بلده، ودرّس به الفقه وغيره. وكان قائماً على المذهب، منقطع القرين في حفاظه. وكان من شأنه، إذا أتى المسجد للحُكم فيه بين الناس، يتركّع ويتضرّع إلى الله تعالى، ويُلحّ في الدعاء، ويسأله أن يحمله على الحقّ ويعينه عليه، ويرشده للصواب؛ وإذا فرغ من الحُكم، يتركّع، ويستقبل الله تعالى، يسأله العفو والمغفرة عمّا عسى أن يكون صدر عنه، ممّا تلحقه تبعة في الآخرة. أخذ عن الشيوخ الجلة أبي الحسن بن أبي الربيع، وابن الخضّار، وابن الطيّب وغيرهم. وتوفي ببلده قاضياً مشكوراً، وهو على سنّ عالية؛ وذلك صدر ربيع الآخر من عام ٧٢٣.

ذكر القاضي محمد بن منصور التلمسانيّ (١)

ومن القضاة بمدينة تلمسان، الشيخ الفقيه أبو عبد الله محمد بن منصور بن عليّ بن هديّة (٢) القرشيّ، كبير قطره في عضره نباهة، وجاهة، وقوة في الحقّ، وصرامة. وكان أثيراً لدى سلطانه؛ قلّده مع قضائه كتابه سرّه، وأنزله من خواصّه فوق منزلة وزرائه؛ فصار يشاوره في تدبير مُلكه؛ فقلّما كان يُجري شيئاً من أمور السلطنة إلّا عن مشورته، وبعد استطلاع نظره. وكان أصيل الرأي، مُصيب العقل، مذكراً لسلطانه بالخير، معيناً عليه، كاتباً بليغاً ينشئ الرسائل المطوّلة في المعاني الشاردة،

(١) ترجمة محمد بن منصور التلمساني في نفح الطيب (ج ٥ ص ٢٣٤ - ٢٣٥) وتعريف الخلف برجال السلف (ج ٢ ص ٥٤٩) وكشف الظنون (ص ٢٨٩).

(٢) في الأصل: «هدية» وأثبتنا ما في مصادر ترجمته.

ذا حظاً وافراً من علم العربية واللغة والتأريخ. شرح رسالة محمد بن عمر بن خميس الحَجْرِيّ التي استفتح أولها بقوله: [الكامل]

عَجِباً لَهَا أَيْذُوقُ طَعْمَ وَصَالِهَا مَنْ لَيْسَ بِأُمْلٍ أَنْ يَمُرَّ بِبَالِهَا
وَأَنَا الْفَقِيدُ إِلَى تَعَلَّةٍ سَاعَةٍ مِنْهَا وَتَمْنُعُنِي زَكَاةَ جَمَالِهَا

إلى آخر الرسالة، من نظم ونثر، شرحاً حسناً، أتى فيه بفنون العلم وضروب الأدب، بما دلّ على براعته. وكان جميل الأخلاق، جَمّ المشاركة، مفيد المجالسة، مردداً لقول الأستاذ أبي إسماعيل الطُّغْرَاي في معرض النصيحة والتنبيه والتذكرة: [الكامل]

لَا تَطْمَحَنَّ إِلَى الْمَرَاتِبِ قَبْلَ أَنْ تَتَكَمَّلَ الْأَدَوَاتُ وَالْأَسْبَابُ
إِنَّ الثَّمَارَ تَمَرُّ قَبْلَ بُلُوغِهَا طَعْمًا وَهُنَّ إِذَا بَلَغْنَ عَذَابُ

وتوفي صدر سنة ٧٣٦^(١)، قبل هلاك سلطانه، ودخول أهل فاس إلى بلده بأشهر - تغمّدا الله وإياه برحمته!

ذكر القاضي محمد بن عليّ الجَزُولِيّ ابن الحاجّ

ومن القضاة بحضرة فاس، محمد بن عليّ بن عبد الرزّاق الجَزُولِيّ، المعروف بابن الحاجّ؛ يُكنى أبا عبد الله. وهو أحد أعلام المَغْرِب تَفْتُناً في المعارف، وفضلاً، وعقلاً. وكان محافظاً على الرتبة، مقيماً للأبهة، جميل الهيئة، حمولاً لمكاره السلطنة، صبوراً على الرحلة، خطيباً بليغاً مفلحاً، كاتباً بارعاً مرسلأ، رَيَّانَ من الأدب، سريع القلب، منقاد البديهة، مهما تناول القرطاس وكتب، أتى على الفور بعجب. رحل إلى المشرق، ولقي أعلامها. ودخل الأندلس، وأقام منها بمالقة زماناً، وروى عن أشياخها. وصحب بها الخطيب المدرّس أبا عثمان بن عيسى الحِمِيرِيّ. ثم عاد إلى وطنه؛ فتولّى خُطَّة القضاء بفاس. وتقلّد أزمَتَهَا مع الخطابة مدة طويلة، إلى أن انتزعت منه، وأضعف قواه الهرم؛ فاستبدل بالفقيه المتفتّن

(١) في نفع الطيب وكشف الظنون: توفي سن ٧٣٥هـ.

الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد المقرئ (يفتح الميم، منسوب إلى مقرّة موضع من عملة إطبائس) ولزم هو منزله، تحت عناية ورغد جراية، إلى وفاته - رحمه الله وغفر لنا وله!

ذكر القاضي أبي إسحاق إبراهيم التسولي^(١) شارح «الرسالة»

ومنهم الشيخ الفقيه أبو إسحاق إبراهيم بن أبي يحيى التسولي التازي. تولى خطة القضاء، واستعمل في السفارة؛ فحمدت حالته، وشكرت سيرته. وكان صدر فقهائه وقته مشاركة في الفنون، وقياماً على الفقه. شرح «كتاب الرسالة» لأبي محمد بن أبي زيد شرحاً ممتعاً حسناً؛ وقيد على «المُدونة» مجلس الشيخ أبي الحسن الصغير قاضي الجماعة بفاس، وضم أجوبته في نوازيله في سفر. وكان مع ذلك فارساً شجاعاً، جميل الصورة، نبية المشاورة، فاره المَرْكَب، وجيهاً عند الملوك؛ صاحبهم وحضر مجالسهم. وفلج بآخر عمره، فالتزم منزله بفاس، يزوره السلطان، فمنّ دونه. وتعرّفت أنه نُقِل إلى داره من تازة ببلده؛ فتوفي بها في حدود ٧٤٩هـ^(٢) - نفعا الله به وغفر لنا وله!

ذكر القاضي أبي تمام غالب بن سيد بونة الخزاعي^(٣)

ومن الشيوخ السّراة، المذكورين بالأندلس في القضاة، أبو تمام غالب بن حسن بن غالب بن حسن بن أحمد بن يحيى بن سيد بونة الخزاعي. تقدّم ذكر جدّه؛ ولندكر الآن نبذة من التنبيه على سيره، والتعريف بسلفه، فنقول: أصلهم، على ما تقرّر، من بونة التي بإفريقية، وهي المسمّاة ببلد العُتاب. وانتقل جدّه إلى الأندلس؛

(١) ترجمة التسولي في الإحاطة (ج ١ ص ٣٧٢-٣٧٣) ونفع الطيب (ج ٥ ص ٣٨٧؛ ٣٨٩) وجذوة الاقتباس (ص ٨٤).

(٢) في نفع الطيب: توفي بعد ٧٤٨هـ، وقيل: سنة ٧٤٩هـ. وفي الإحاطة: توفي بعد عام ٧٤٨هـ.

(٣) ترجمة ابن سيد بونة الخزاعي، المتوفى سنة ٧٣٣هـ في الإحاطة (ج ٤ ص ٢٣٩-٢٤٠).

فستوطن منها وادي آش من عمل دانية إلى أن استولى العدو على تلك الجهات؛ فخرج قومه من مدينة آش إلى غرناطة؛ فبنوا بخارجها الربض المعروف بالبيازين، ونشروا مذهبهم في الإرادة؛ وانضم إليهم من تبعهم من أهل المشرق. وتقدم الفقيه أبو تمام شيخاً لهم، وقاضياً فيهم، وخطيباً بهم؛ فقام بالأعباء، سالكاً سنن الصالحين من الإيثار والتسديد بين قومه، مكباً على العبادة والخفوق على الجهاد. وله رواية عن والده أبي علي، وعن الخطيب أبي الحسن بن فضيلة وغيرهما. وله تأليف في منع سماع البراعة المسماة بالشبابة وعلى ذلك درج جمهورهم. مولده في ذي القعدة من عام ٦٥٣؛ ووفاته في شوال من عام ٧٣٣.

وأما الشيخ أبو أحمد، الصوفي الكبير، الولي الشهير، فهو جعفر بن عبد الله بن محمد بن سيد بونة. قرأ بكنيسة وغيرها. قال ابن الأبار: وكان يحفظ نصف «المدونة» أو أكثر، ويؤثر الحديث والفقه والتميز على غيره من العلوم. ورحل إلى المشرق؛ فآذى فريضة الحج ولقي جلّة من الفضلاء، أشهرهم وأكبرهم في باب الزهد والورع؛ وسني الأحوال، ورفيع المقامات، الشيخ الصالح أبو مدين شعيب بن الحسين مقيم بجاية؛ فصحه كثيراً، وانتفع به، وارتوى من زلاله. توفي - رحمه الله وأرضاه! - عن غير عقب من الذكور، وذلك في شهر شوال سنة ٦٢٤.

(١) ذكر القاضي محمد بن محمد بن هشام

وتقدم أيضاً بغرناطة لتنفيذ الأحكام محمد بن محمد بن هشام؛ استقضاه السلطان أبو عبد الله المدعو بالفقيه^(٢)، لقصة رفعت من شأنه؛ وذلك أن هذا الرجل نشأ في الدّجن ببلاد الروم من شرق الأندلس. ثم هاجر منها؛ فاستقرّ بوادي آش.

(١) هو الفقيه الفاضل القاضي أبو عبد الله محمد بن محمد بن هشام، من أهل النهر؛ تولى خطة القضاء لأمير المسلمين محمد بن محمد بن يوسف بن نصر، ثلثي الملوك من بني نصر بغرناطة، واستمرت ولايته للقضاء لأبي عبد الله محمد بن محمد بن يوسف بن نصر، ثالث سلاطين بني نصر بغرناطة. وتوفي سنة ٧٠٤هـ. اللوحة البدرية في الدولة النصرية (ص ٥٣، ٦٤).

(٢) هو ثاني سلاطين بني نصر بغرناطة وهو محمد بن محمد بن يوسف بن نصر، وقد حكم من عام ٦٧١هـ إلى عام ٧٠١هـ، اللوحة البدرية (ص ٥٠-٦٠).

فأقرأ العلم بها، وصحح ما كان قد تحمّله من فنون العلم. فلما توفي قاضي البلدة، أيّام خلاف بني أشقيلولة بها، عرض عليه قضاؤها؛ فتمنّع وأبى لمكان الفتنة، إلّا أن يكون التقديم من قبل أمير المسلمين المحقّق بالخلافة، السلطان أبي عبد الله المذكور. فأعرض عنه، وقُدّم غيره. فلم يرضَ الناس به؛ فدعت الرؤساء المذكورين الضرورة إلى طلب التقديم من حيث دُكر، فأنفذ لهم المطلوب. ولما ذهبت الفتنة، وتملّك السلطان المدينة، تحقّق فضل ابن هشام وصلابته في الحق؛ فنقله إلى مدينة ألمرية، وعند وفاة أبي بكر الأشبرون، استقدمه من هنالك، وقلّده القضاء بحضرته، فحسنت به الحال، واقتضيت الحقوق إلى آخر مدّة مُستَقْصِيه - رحمه الله - وكانت صدر شعبان من عام ٧٠١. وأفضى الأمر إلى ولده أبي عبد الله محمد، ثالث الأمراء من بني نصر؛ فجرى على منهاج أبيه في الاغتباط بقاضيه؛ فأقرّه على ما كان يتولّاه، وزاد في التنويه. فظهرت الخطّة بواحدّها وصدر رجالها؛ وبقي يتولّاه إلى أن توفي، وذلك عام ٧٠٤. ذكره القاضي أبو عامر يحيى بن ربيع في «مزيده» وقال فيه: كان فقيهاً عارفاً، أديباً، كاتباً بارعاً، فاضلاً، لئّن الجانب، سمحاً، دريئاً بالأحكام، عدلاً، نزيهاً؛ وتولّى الخطبة بجامع الحمراء.

قال المؤلّف - رضي الله عنه! -: لله درّ محمد بن هشام في إصراره على الإباية من القضاء في الفتنة الأشقيلوليّة! فإنّه جرى في تمّنه على منهاج السّدَاد، وأخذ لنفسه الواجب من الاحتياط. وقد تقدّم صدر هذا الكتاب أنّ الداعي إلى العمل، إذا كان غير عدل، لم يَجْزُ لأحد إعانته على أموره؛ لأنّه مقعد في فعله؛ فيجب عليه أن يصبر على المكروه، ولا يلي العمل معه؛ وإن كان عدلاً، جاز، وقد تُستَحَبُّ له الإعانة. والله الموفق للصواب!

ذكر القاضي أبي جعفر أحمد بن فرّكون (١)

وولي بعد ابن هشام قضاء الجماعة الشيخُ الفقيهُ أبو جعفر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد القرشي، المعروف بابن فرّكون، أحدُ صدور الفقهاء بهذا

(١) ترجمة ابن فرّكون في الإحاطة (ج ١ ص ١٥٣-١٥٧) واللمحة البدرية (ص ٦٤، ٧١).

القطر الأندلسيّ اطلاعاً بالمسائل، وحفظاً للنوازل، وقوّة على حمل أعباء القضاء، وتفشّناً في المعارف. وكان - رحمه الله! - منشرح الصدر، مثلاً في حسن العهد بمن عرفه ولو مرّة في الدهر، مفيد المجالسة، رائق المحاضرة، مترقّقاً بالضعيف في أقضيته، كثير الاحتياط عند الاشتباه، دقيق النظر، مهتدياً لاستخراج غريب الفقه وغوامض نكت العلم، رائق الأبّهة، موصوفاً بالنزاهة والعدالة، شديد الوقار، مشغلاً عند المواجهة والتجلّة، مع التحلي بالفضل، والخلق الرّحّب، والدّعابة الحلوّة. طال يوماً بين يديه قعود رجل اسمه أحمد بن معاوية، دعا إليه في حقّ وقع الفصل فيه؛ فاستأذنه في الذهاب؛ فقال: «يا سيدي، ينصرف أحمد؟» فقال: «لا ينصرف!» فأقام ذلك الرجل وجلاً حتى نبه على أن القاضي إنّما قصد التورية. قرأ على المدرّس المتفّن أبي الحسن الأبلح، وأكثر الأخذ عن المقرئ أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الطائي، المعروف بمستقر وغيرهم. وكان خطيباً. بليغاً، كاتباً ناظماً ناثراً، بصيراً بعقود الشروط، سابقاً في علم الفرائض. قضى بمواضع منها رُثدة، ومالقة، والمرية، وسار فيها بسيرة عادلة سنّة. واستمرّ قضاؤه مع الخطابة بحضرة غرناطة إلى أوّل الدولة الإسماعيليّة؛ فصُرّف عن ذلك، لما كان له في مشايعة المخلوع عن السلطنة من الأمور التي حقّت عليه الخمول، بعد استقرار ذائلها الأمير أبي الوليد بالملك - رحمه الله عليه! - ومولّد القاضي أبي جعفر المذكور في عام ٦٤٩، ووفاته في السادس عشر من ذي القعدة عام ٧٢٩.

ذكر القاضي أبي بكر يحيى

ابن مسعود المحاربي وابنه أبي يحيى^(١)

وتقدّم بعده لقضاء الجماعة الوزير الفقيه أبو بكر يحيى بن مسعود بن علي بن أحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن مسعود المحاربي الغرناطي، من أهل الأصالة والجزالة والجلالة. وكان - رحمه الله! - سامي الهمة، ماضي العزيمة، شديد

(١) ترجمة يحيى بن مسعود المحاربي في اللوحة البدرية (ص ٧٩ - ٨٠، ٩٥). وترجمة ابنه أبي يحيى مسعود في المصدر نفسه (ص ٩٥).

الشكيمة، ولي القضاء بجهات شتى، منها مدينة المَريّة، وصدرت عنه في مدّة حصار الروم لها جملة أقوال وأفعال لا تصدر إلّا من حزماء الرجال. ثم نُقل إلى قضاء الجماعة بالحضرة؛ فاشتهر بالمضا والاشتداد على أهل الجاه، وإقامة الحدود، وإخافة الشهود. وكان لا يخطُّ بعقد علامة بثبوته عنده إلّا بعد شهادة أربعة من العدول؛ وقصر أصحابه ذلك وقالوا: ألا ترى، لو أنّ رجلاً دفع إلى آخر حقّاً كان له عليه، وطلبه أن يشهد به، فأشهد عدلين، وأبى أن يشهد غيرهما، وأراد صاحبه الاستكثار من البيّنة، فإنّه لا يلزمه أن يشهد له أكثر من شاهدين عدلين، على ما قاله القاضي أبو الوليد بن رشد، ورواه غيره لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾^(١). قالوا: وإن كان قصد القاضي من الإكثار من الشهداء التوثق لتحصل البراءة المتحققة له ولغيره، فقد يجمع أربعة من الضعفاء في رسم واحد، فلزم إذا مرتكب هذا النظر الإمساك عن خطاب مثل هذا الرسم، إلى غير ذلك من المضارّ المتعلقة به، فلم يثن الشيخ أبا بكر بن مسعود شيء من هذا كلّّه من غرضه، واستمرّ على ذلك مدّة قضاائه. وكان له من أخيه أبي الحسن، وزير الدولة الإسماعيلية وعميد البلدة، ردةٌ كثيرٌ على إنفاذ الأحكام، ومصادمة أساطين الرجال. ونفر بعض أهل المدينة عند التخاصم عنده، تقيّة من تعاضم شدّته واتّصال عبوسته؛ وجرى له في ذلك مع القاضي بربض البيّازين كلامٌ حاصله أن طلب منه الاقتضار بالنظر على جهته، رفعاً للتشويش عن الخصوم. والمنصوص جواز قاضيتين في بلد واحد وأكثر، كلّ مستقلّ ومختصّ بناحيته، وإنما الممنوع شرط الاتفاق في كلّ حكم، لاختلاف الأغراض، وتعدّر الاجتماع. وقد تقدّم الشبيه على ذلك عند التكلّم في شروط القضاء. ثمّ إذا تنازع الخصمان في الاختيار، حيث قلنا بالجواز، وازدحم متداعيان، فالقرعة.

قرأ على الأستاذ أبي جعفر بن الزبير، وابن الطلاع، وابن أبي الأخص، واستعمل في الرسالة إلى ملك المغرب عام ٧٢٧، وأقام بظهر سلا؛ ثمّ طرقة المرض، فتوفّي هنالك يوم الخميس سابع ذي قعدة من العام المذكور. ودُفن

(١) سورة البقرة ٢، الآية: ٢٨٢.

بالجَبَّانة المعروفة بِشَلَّة، خَارَجَ رِبَاطَ الفَتْح. ومولده لستُ خلت من شَوَّال عام ٦٥٣.

وكان - رحمه الله ! - قد ترك نائباً عنه فيما كان يتولاه من القضاء بغرناطة ولده الفقيه أبا يحيى، فحين بلغه أنه توفي بحيث ذكر، استقل بعده ولده بالولاية، واستكملت له ألقابُ الخطَّة، وجرى على طريقة أبيه من الجزالة والصرامة، في استخلاص الحقوق، ونصر المظلوم، وقهر الظلوم. وكان في نفسه شجاعاً، فارساً، مقدماً، جليل الهيئة، نبيه الشارة، رائق الأبهة، يبرز عند القتال في مصاف صدور الأبطال؛ فيحسن دفاعه، ويجميل عناده. ولما ضايق الروم مدينة المريَّة، وكان أبوه الشيخ أبو بكر ممَّن شمله الحصار بها، كما تقدَّم، شقَّ أبو يحيى محلة العدو ليلاً، وتحيل حتَّى وصل إلى سور البلد، وأعلى حرسه باسمه، فسرَّ المسلمون بتخلُّصه، وانتفع هنالك أبوه. وبقي هذا القاضي متولِّياً خطَّة القضاء نيابةً واستقلالاً نحواً من خمسة أعوام^(١). ثمَّ نقل قاضياً إلى مدينة المريَّة، فأقام بها.

وكان أيضاً نائبَ الشيخ أبي بكر. ومشاوره في أحكامه ونوازله، شيخُ الفقهاء بقطرته في وقته، العابدُ الشيخُ الفاضلُ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أحمد بن محمد بن قطبة الدُّوسي. وكان - رحمه الله ! - لمكانه في المعرفة والعدالة أهلاً للاستقلال بأعباء الحكومة.

ذكر القاضي محمد بن يحيى بن بكر الأشعري^(٢)

وخلفه في الأحكام بحضرة غرناطة الأستاذ محمد بن يحيى بن أحمد بن

(١) جاء في اللمحة البدرية أن أبا يحيى مسعوداً استمرت له الأحكام إلى أن صُرف عند القضاء يوم عاشوراء من عام أحد وثلاثين وسبع مائة.

(٢) ترجمة ابن بكر الأشعري في الإحاطة (ج ٢ ص ١٧٦ - ١٨٠) واللمحة البدرية (ص ٩٥، ١٠٤) ونفح الطيب (ج ٥ ص ٣٨٥ - ٣٨٧) ونيل الابتهاج (ص ٢٣٤) والدرر الكامنة (ج ٤ ص ٢٨٤).

محمد بن بكر^(١) بن سعد الأشعري المالقي، من ذرية بلج بن يحيى بن خالد ابن عبد الرحمن بن زيد بن أبي بردة (واسمه عامر) بن أبي موسى (واسمه عبد الله) بن قيس صاحب رسول الله ﷺ ذكره ابن حزم في جملة من دخل الأندلس من المغرب؛ يكنى أبا عبد الله، ويعرف بابن بكر. هذا نص ما وقع إثر اسمه عند ذكره في الكتاب المسمى بـ«عائد الصلة» وتحققنا من غيره صحة معناه. ولنذكر الآن نبذاً من أنبائه وسيره في قضائه.

فنقول أولاً: كان شيخنا هذا أبو عبد الله - رحمه الله وأرضاه! - ممن جمع له بين الدراية والرواية؛ لازم من قبل سنّ التكليف صهره الشيخ الفقيه الوزير أبا القاسم بن محمد بن الحسن، وقرأ عليه بمزله القرآن، وتأدّب معه، واختصّ بالاستاذ الخطيب أبي محمد عبد الواحد بن أبي السداد الباهلي الأموي، وأخذ عن الرواية أبي عبد الله محمد بن عباس الخزرجي بن السكوت، والخطيب الولي أبي الحسن بن فضيلة، والأستاذ أبي الحسن بن اللباد المدني. ورحل إلى مدينة سبّته؛ فأخذ بها عن عميد الشرفاء أبي علي بن أبي التقي طاهر بن ربيع، وأبي فارس عبد العزيز الهوّاري، وأبي إسحاق التلمساني، وأبي عبد الله بن الخضّار، والمقرئ أبي القاسم بن عبد الرحيم، والأستاذ أبي بكر بن عبيدة. وأجازه من أهل المشرق الإمام شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدميّاطي (بالدال المهملة)، والراويّة المحدث أبو المعالي أحمد بن إسحاق القوصي، إلى جماعة من المصريين والشاميين وغيرهم. وعاد إلى بلده مألّقة، وقد صار سبّاق الحلّيات معرفةً بالأصول، والفروع، والعربيّة، واللغة، والتفسير، والقراءات، مبرزاً في علم الحديث تاريخاً، وإسناداً، ونسخاً، وتصحيحاً، وضبطاً، حافظاً للألقاب والأسماء والكنى؛ فتصدّر في فنون العلم. وكان كثير النصيحة، حريصاً على الإفادة؛ فنفّع وأدّب، وخرّج وهذّب، حتّى صار أصحابه على هيئة متميّزة من لباس واقتصاد، وجدّ واجتهاد. وكثيراً ما كان يقول لفتيان الطلّبة ما قاله الجنيّد بن محمد، وهو: «يا معشر الشباب، جدّوا قبل أن تبلغوا مبلغاً! فتضعفوا وتقصروا كما قصرت!»

(١) في الإحاطة «ابن أبي بكر».

وكان الجُنَيْد وقت الشّاحة لا يلحقه الشّباب في العبادة. ومن تلك النّسبة أيضاً كان شيخنا أبو عبد الله بن بكر؛ فإنّه لم يكن في الغالب يأكل إلّا عند حاجة، ولا ينام إلّا عن غلبته، ولا يتكلّم بغير العلم إلّا عن ضرورة. وبقي كذلك زماناً، يدرّس بالمسجد القريب من منزل سكناه احتساباً. ثم تقدّم ببلاده للوزارة، ناظراً في أمور العقد والحلّ، ومصالح الكافّة. ثمّ ولي القضاء به؛ فأظهر من الجزالة والشّدّة ما ملأ به وجداً صدور الحسدة، ونسبوا إليه أموراً حملت على إخراجهم من مالقة، وإمكانه بغرناطة؛ فبقي بها يسيراً، وتقدّم منها بالمسجد الجامع خطيباً. ثمّ ولي قضاء الجماعة؛ فقام بالوظائف، وصدع بالحقّ، وبهرج العدول؛ فزَيّف منهم ما ينيف على الثلاثين عدداً، استهدف بذلك إلى محادة ومناسبة ومعادلة خاض ثبجها وصادم تيارها غير مبالٍ بقليل أو قال؛ فأصبح في عمله، مع كتبه الوثائق بغرناطة، أشبه القضاة بيحى بن مَعْمَر في طلبه قُرْطُبَة، إذ بلغ من مناقشته أن سجّل في يوم واحد بالسّخطة على تسعة عشر رجلاً منهم. وجَرَتْ لابن بكر في هذا الباب حكايات يطول ذكرها، إلى أن استمرّت الحال على ما أَرادَه. وعزم عليه أميره في إلحاق بعض من أسخطه بالعدالة؛ فلم يجد في قناته مغمراً؛ فسَلّم له في نظره.

ولم يزل مع ذلك ملازماً أيّام قضاائه للإقراء مع التعليم؛ درّس العربيّة، والأصول، والفقه، وإقراء القرآن، والحساب، والفرائض؛ وعقد مجالس الحديث شرحاً وسماعاً. وربّما نحا في بعض أحكامه أنحاء مُضْعَب بن عِمْران أحد القضاة قديماً بقرطبة؛ فكان لا يقلّد مذهباً، ويقضي بما يراه صواباً. وسيأتي بسط الكلام في هذه المسألة بعد، بحول الله. وإن قلنا عن القاضي ابن بكر أنّه كان في شدائد أحكامه أشبه علماء وقته بسّخون بن سعيد، لم يكن في ذلك ببعيد؛ فإنّه أدب الناس على الحلف بالإيمان اللازمة، وأنكر سوء الحال في الملابس، وفرّق مجتمعات أرباب البِدْع، وشدّد أهل الأهواء بالسجن والأدب، على سبيل في ذلك كلّ من اتّباع السّنة وأطراح الهوائ له، وخفض الجناح لأهل الخير.

وكان في خطبه وصلاته كثير الخشوع، لا يتمالك من سمع صوته في الغالب من إرسال الدموع؛ يقرأ في الصبح بما فوق المُفَصَّل؛ فيحسبه المُصَلّي خلفه كأنما

قرأ بآية واحدة، لحسن قراءته، وطيب نغمته، وصدق نيته؛ وإذا ذكر شيء؛ من أمور الآخرة، ظهر على وجهه الاصفرار؛ ثم يغلبه البكاء، ويتمكن منه الانفعال. فكان، في معاملته لأصحابه، على مذهب الفرج بن كنانة، لا يرى زلةً لصديقه، ولا يعدل في حاجته إليه عن طريقه؛ وقلما كان يتخلف في يوم من أيامه عن عيادة مريض، أو شهود جنازة، أو تفقد محتاج، أو زيارة منكوب. ومن ذلك ما حدثني به قريبنا وقريبه الشيخ الراوية المحدث الحاج أبو القاسم بن عبد الله، وهو أنه لما اعتقل بدار الإشراف من الحضرة، على ما نسب إليه من المسامحة في إضاعة مال الجباية، أيام كانت أشغال السلطنة لنظرة، أن زاره القاضي أبو عبد الله يوماً في محبسه. قال: فذكرته بعادته من مشاركته لأصحابه ولإخوانه وله ابن عوانة. قال: فاستعبر، واستغفر، وأقام معي هيئة ساكتاً مفكراً؛ ثم تناول القرطاس، وكتب يخاطب الأمير بما نصه:

الحمد لله! مولاي، أميدك الله بتوفيقه، وحملك من الرشاد على أوضح طريقه! - أسلم عليك وأسائلُكم، حققت رجاء الآملين وسائلُكم، ولا خاب من قصد لديكم قاصدكم وأسائلُكم! ما كان من حديثي الذي لم يزل ذا قدم صدق في خدمة الإيالة الإسماعيلية وبنيتها، وخاصتها وذويها، وأذا لأودائها، نائياً عن متاربها، يرفع لنصحها في كل ميدان خدمة لواء، ويؤم أولياءها ثقة وأعداءها مقتاً ولواء، ويجر في نصيحها من حسن الطوية رداء، إلى أن تحمل من عدوى الجوار داء، وجعل لصاحب الجريمة، من أخذ بالجريمة^(١) غير ناره، وكوى لعجز جاره، وتارة عدوه ولم يقم له هو ولي بئاره. فهل عثر البحاث البدعي في نواحي عمله وفي خفيات سره، على مقربة خبر، أو أتى البحاث السريع في هزجه ورمله بأثارة علم تكشف العمى وبصية الطريق لأولي البصر؟ حنانيك أعد النظر فما هي إلا القيت يقرقر بها قرقرة زجاجة، من قضابها لغيرك فيما أخبت حاجة. وإن كان وقع لما القاه في الأمر شيء من الباس، وحضر لما زينه وأعانته عليه قوم آخرون من الناس، فما بنا من ظهور الحق لديك إياس، وحاشاك أن يخفض للجوار بحضرة عهدك الكريم كبير أناس. فأعرض

(١) الجريمة: الجنابة. مختار الصحاح (جرر).

عمّا تسوله شياطين الإنس وتحليه، وتعدّه من الأباطيل وتمّيته، وعُدّ عما يُخرّفه كلُّ خف مزق القول منها فيستند كلُّ نقل روايته إلى أصل غير ثابت؛ فيربط قياس رؤيته بما أطمع خضراء الدمن ثابت، قد غمس في آل القاضي يمين طمعه، وجزاه على غموس اليمين فرط هلهه. فما ينطق لسانه إلّا بما يجعل في كفه من الصامت، واعتمد مشورة ناصح لك بإلغاء نصحه حذر الوشاة فتخافت. وإذا حضرك الغاؤون المستبغون، وألقوا من حبال كيدهم وعصى مكرهم ما هم ملقون؛ فتعوّذ بالله من شرّ ما يشركون، واستحضر من الحقّ كلمة تلقّف ما يَأْفِكُونَ ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبْهِينًا﴾^(١). ثمّ اسمع من لسان الحال، وهو أفصح من لسان المقال، حجة من اعتاد سيلان الفضائل من يديك، ومثله جائياً للاحتكام لديك، أليس من قواعد الحكم نظر حال المدّعي وحال المدّعى عليه، ومن يليق به ما عزى له ومن لا يناط به ما نسب إليه؟ هل يستويان مثلاً، أو يتقاربان قولاً ويتقاربان عملاً، أو يتباعدان بعد المشرقين، ويتباينان فوق ما بين عطاردين؟ فمن الذي يتلو الآيات ويردّد واعظها، ويسرد الأحاديث ويسمع مواعظها، ويطرد في الأسحار الهجوع، ويرسل في مجالس الخير الدموع ويتعبّد مع العابدين، ويتقلّب مع الساجدين؟ أم هو كذا وكذا وكيت وكيت ممّا يكثر عند التعداد، ولا يحمل في مثله استعمال القلم والمداد؟ فعلى من تحمّل اليمين والكذب، أعلى من ألفه الجذّ أم على من غلب عليه اللعب؟ فإنّ غير هذا أو غير هذا لأمر ما وقيل هما في الثناء سيّان، وعند النداء سمّيان، وقد ظهر للمدّعي في صكوك الحساب رجحان، وهذا ديوان العمل فيه شهادة فلان على خطّ المطلوب وفلان، فأدرا هذه الشبهة المشوّهة والحجة الداحضة المموّهة، فإن اضطراب المذاهب في العمل بالكتاب، وتفرّق أربابها على أشتات الطرق والشعاب، فمنهم من أهمله جملة في كلّ الأمور، ومنهم من أعمله في بعضها وهو القول المشهور! يا للعجب إذا كانت شهادة العدول تردّ بالاستبعاد، بدعوى فيما يقدر على تحصيله بيسير العثرات والآحاد! وعند التأمل بإنصاف، وتجنّب الميل والانحراف، يبدو من أحوال هذه القضية قرائن توجب فضّ ذلك

(١) سورة النساء ٤، الآية: ١١٢.

المكتوب، وتؤذن ببراءة المحبوس من العدد المطلوب، وإن كان من جدّ هذا القول ليس من أهل التحبير، ولا مثمن عرف بجودة البيان وبلاغة التعبير، فإنه ذو عسرة جادّ بما وجد. وحليفٌ وجَدَ عَصْرَ بِلَالَةٍ طبعه شدّة ما به من الكمد، أبقاك الله وكتب لك سداد الرأي وسعادة الأبد، وعزّاً ونعيماً لا يحصرهما حدّ، ولا ينتهيان إلى أمد! وصلى الله على سيدنا محمد وآله، صلاة دائمة ما دام ثناؤه في الألسن وثرأه في الخلد!

قال الشيخ أبو القاسم: وختم الكتاب بعدما علّقه لأعجمي له ودفعه لمن بلّغه. فما تمّ النهار إلّا والبشير قد وصلني بالإعتاب، ورفع التوجّه من العتاب. والحمد لله على ما منح من ذلك!

قال المؤلّف - أدام الله سعاده! -: وهذا المرسوم الفريد، إن كان شيخنا أبو عبد الله بن بكر قد أتى به على البديهة، إنّه لأغرب من الخطبة التي قام بها مُنذر ابن سعيد بين يدي الخليفة الناصر، حين أُرْتِجَ^(١) على محمد بن عبد البر وحيلَ بينه وبين ما رواه، وانقطع القول بأمر الكلام أبي عليّ القالي. وإن كان الشيخ قد جدّد قديماً ما أظهره وأعدّه، قصّد مناظرة أخيه؛ فلقد أحسن في عمله ما شاء، وأجاد الإبداع والإنشاء.

ويقرب من هذا النمط ما جدّثنا به صاحبنا الخطيب أبو جعفر الشقورّي^(٢) عن الناصي أبي عبد الله المذكور، أنّه كان قاعداً يوماً بين يديه، في مجلس قضائه من حضرة غرناطة - مهّدها الله تعالى! - وإذا بامرأة قد رفعت له بطاقةً مضمّنها: يا سيّدي - رضي الله عنكم - إنّما محبّتها في الرجل الذي طلقها وهي تريد من يكلمه في ارتجاعه لها وردّها إليه. قال: فتناول القلم، وكتب على ظهر البطاقة أحرفاً، ودفعها إليّ؛ فإذا هي: «الحمد لله! من وقف على ما في القلوب فلْيُصِخْ لسماعه إصاخة مغيث، وليشفع لتلك المرأة عند مفارقتها تأسيّاً بشفاعه رسول الله ﷺ! لبريرة في مغيث! والله تعالى يسلم لنا العقل والدين، ويسلك بنا سبيل المهتدين»!

(١) أُرْتِجَ عليه الكلام: استغلق فلم يقدر عليه. محيط المحيط (رتج).

(٢) حديث الشقورّي في نفح الطيب (ج ٥ ص ٣٨٦).

ومن نصائحه لطلّبه: «أوصيكم، بعد تقوى الله العظيم، بثلاث خصال؛ ألا تكتبوا خطأ دقيقاً؛ فإنه يضرُّ بأبصاركم، ويقلّ انتفاع الغير به بعدكم؛ وإذا خطّطتم أحداً، فلاحظوا تخطيطه أن يكون الشخص المخطّط غير خلي من المعنى الواقع في اسمه، توخياً منكم للصدق، وتحرياً عن التجاوز المحض؛ ولا يكن همُّكم بكتب الشيوخ لكم على ما قرأتم. وليكن همُّكم أن تكونوا من الديانة والدراية بمثابة من يُقبل قوله فيما يدّعيه ولا يكذب فيه» إلى غير ذلك من خطبه ومواعظه وأدبه.

وكان في أفضيته لا يرى الحكم بمجرد التسمية، إذا لم يقترن بها شيء من اللوث، ويرخص للرجل في متابعتها لزوجته بالأدب، ويوجهه على الصلاة، بخلاف ما ذهب إليه ابن أبي زيد في نوادره، ويردّد ما ورد في الصحيح؛ ألا كلّكم راع، وكلّكم مسؤول عن رعيته! وكان لا يوسع للناشر عن رأي الفرار بعد الدخول ويجبرها على الرجوع، إلى أن أحدثت له بمالقة، أيّام قضائه بها، مع رجل من أهمها يعرف بعبد الله الوردّي؛ فأمسك عن ذلك. وكان يأخذ بمذهب الليث بن سعد في كراء الأرض بالجزء ممّا تُنبت، ويحذر من الركون إلى مقالات محمد بن عُمَر الرّازي المعروف بابن خطيب الراي في المباحث، وينكر عليه ما قرّره آخر محمله من الآراء وقوله في الأربعين: أمّا الكافر، فهو على قول الأكثر من الأئمة يبقى مخلداً في النار؛ وهذا القول من ابن الخطيب فيه ما فيه؛ فإنّ المخالف في تخليد الكافر في النار هو من القلّة والشذوذ، بحيث لا يلتفت إليه، ولا يعد كلامه قولاً في المسألة. وكان يقول: «من لم يتمرّن في عقود الشروط، ولا أخذ نفسه بالتفقّد في كتب التوثيق، لا ينبغي له أن يكون قاضياً، وإن كان قوياً فائقاً في سائر العلوم!».

وإن ذهبنا إلى تقدير ما تلقيناه من شيخنا القاضي أبي عبد الله في مجالسه العلمية من نكت النوازل وطرف المسائل، طال بنا القول، وأدرك فريضتنا العول! وفيما ذكرناه العناية الكافية. وبالجملّة، فما كان إلا كما ذكر بقي بن مخلد عن محمد بن بشير حيث قال: ما كان يقاس إلّا بمن تقدّم من صدور هذه الأئمة. ومن تلك الطبقة كان محمد بن بكر عند من عرفه واستمرّ على عمله من الاجتهاد، والرغبة في الجهاد، إلى أن فُقد - رحمه الله! - في مصافّ المسلمين، يوم المناجزة الكبرى

بظاهر طريق، شهيداً محرضاً، يشهد البصائر، ويدمن الأبطال، ويشير على الأمير أن يكثر من قول: «حسبنا الله ونعم الوكيل!» وقد كتف دابته التي كان عليها راكباً، وهو رابط الجأش، مجتمع القوى، وأنشأ عليه بالركوب وقال له: «انصرف! هذا يوم الفرح!» يشير، والله أعلم، إلى قوله تعالى في الشهداء: ﴿فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾^(١)؛ وذلك ضحى الاثنين السابع من جمادى الأولى عام ٧٤١، عن غير عقب من الذكور. ومولده في أواخر شهر ذي الحجة من عام ٦٧٣.

ذكر القاضي عثمان بن منظور

ومن القضاة بمالقة، أيام ابن بكر بغرناطة، شيخنا أبو عمر عثمان بن محمد بن يحيى بن محمد بن منظور الإشبيلي، أحد بيوت النباهة بالأندلس. ذكره صاحب «كتاب العائد» فقال فيه: كان - رحمه الله! - صدرأ في علماء بلده، أستاذاً ممتعاً، من أهل النظر والتحقيق، ثاقب الذهن، أصيل البحث، مضطلعاً بالمشكلات، مشاركاً في الفقه والعربية، إلى أصول وقراءات وطب ومنطق. قرأ كثيراً، ثم تلاحق بأصحابه، ثم غبر في وجوه السوابق. لازم الأستاذ أبا محمد الباهلي، وانتفع به. وقرأ على الأستاذ أبي بكر بن الفخار، وتزوج زينب ابنة الفقيه المشاور أبي علي بن الحسن؛ فاستقرت عنده كتب والدها، فاستعان بها على العلم، والتبحر في المسائل. وقيد بخطه الكثير، واجتهد، وصنف، وقرأ ببلده بضاعة التوثيق؛ فعظم به الانتفاع. وولي القضاء بأش، ومُلتَمَس، وقمارش، ثم ببلده مالقة. وتوفي بها مصروفاً عن القضاء، دون عقب، في يوم الثلاثاء الخامس والعشرين لذي حجة عام ٧٣٥؛ ولم يخلف ببلده مثله في وقته مشاركة في الفنون، وجودة نظر، وثقوب ذهن. وخرج عليه طائفة من الطلبة.

وولي بعده بقيد الحياة بمكانه من خطة القضاء صاحبه، المنتفع به قبل ذلك قراءة عليه وسكوناً إليه، محمد بن محمد بن إبراهيم بن الحاج، المدعو بأبي البركات البلفيقي، حسبما يأتي الكلام عليه بعد، بحول الله تعالى.

(١) سورة آل عمران ٣، الآية: ١٧٠.

ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن عيَّاش^(١)

واستُفْضِيَ بعد ابن بكر، من أصحابه الآخذين عنه، الفقيه الزاهد أبو عبد الله محمد بن محمد بن عيَّاش الخزرجي؛ استدعاه أمير المسلمين أبو الحجاج لحضرته، وقلَّده قضاء الجماعة بها؛ فأقام الرسمَ ثلاثة أيام حسبةً، كما تقدَّم في اسمه، وأفصح رابع يومه بالاستعفاء؛ فترك لشأنه.

ذكر القاضي أبي جعفر أحمد بن بُرْطال^(٢)

واستقدم على أثره من مالقة أيضاً أبو جعفر أحمد بن محمد بن علي بن أحمد الأموي، المعروف بابن بُرْطال، أحد المترددين للقاضي أبي عبد الله بن بكر أيام كونه ببلده. فولي قضاء الجماعة بقرنطة والخطبة. قال صاحب «عائد الصلة»: «على قصور في المعارف؛ ولذلك يقول الشيخ نسيج وحده أبو البركات: [الرمل]

إِنَّ تَقْدِيمَ ابْنِ بَرطَالٍ دَعَا طَالِبِي الْعِلْمِ إِلَى تَرْكِ الطَّلَبِ
حَسِبُوا الْأَشْيَاءَ عَنْ أَسْبَابِهَا فَإِذَا الْأَشْيَاءُ مِنْ غَيْرِ سَبَبِ

فأعنته الدربة وأنجده الخطة على تنفيذ الأحكام؛ فلم يؤثر عنه فيها أحدونه، واستظهر بجزالة أمضت حكمه وانقباض عافاه من الهوادة. فرضيت سيرته، واستقامت طريقته. وصيِّر إلى مالقة بعد ذلك، فتوفي بها أيام الطاعون الكبير، وذلك في منتصف ليلة الجمعة خامس صفر من عام ٧٥٠^(٣)؛ خرجت جنازته في اليوم لليلة وفاته، صحبه ركبٌ من الأموات يزيد على الألف، منهم شيخنا المقرئ الولي أبو القاسم بن يحيى بن دِرْهَم، والأستاذ الواعظ أبو عبد الله أحمد المعروف بالقطان - رحمة الله عليهم!

(١) تولى ابن عيَّاش لأبي الحجاج يوسف بن إسماعيل بن فرج بن إسماعيل بن يوسف بن نصر أحكام القضاء بقرنطة. اللوحة البدرية (ص ١٠٤).

(٢) ترجمة ابن برطال في اللوحة البدرية (ص ١٤٨).

(٣) سُدَّ الخطة وأجرى الأحكام إلى الرابع من شهر ربيع الآخر عام ٧٤٣هـ؛ هكذا جاء في اللوحة البدرية.

ذكر القاضي أبي القاسم الخضر بن أبي العافية

ومنهم الخضر بن أحمد بن أبي العافية الأنصاري، يكنى أبا القاسم ويُعرف بابن أبي العافية، من أهل غرناطة. وكان - رحمه الله! - من صدور القضاة، وجهابذة الثُعاة، وأهل النظر والعكوف على الطلب، حتى صار مضطرباً بنوازل الأحكام، مهتدياً لاستخراج غرائب النصوص. نسخ بيده الكثير. وقيد من المسائل. فعرف فضله، وبهر نبذه، واستشاره القضاة في المشكلات، واستظهروا بنظره عند المهمات، وكان بصيراً بعقد الشروط، ظريف الخط، بارع الأدب، مُكثر من النظم؛ ومن ذلك قوله: [الخفيف]

لَي دِنْ عَلَى اللَّيَالِي قَدِيمٌ ثَابِتُ الرَّسْمِ مُنْذُ خَمْسِينَ حِجَّةً
أُبْعِدُ وَبِالْحُكْمِ بُعِدُ عَلَيْهَا أَمْ لَهَا عَنْ تَقَادُمِ الْعَهْدِ حُجَّةٌ؟

وتوفي - رحمه الله! - قاضياً ببرجة؛ وسبق إلى غرناطة. فدفن بباب البيرة عصر يوم الأربعاء آخر يوم من ربيع الأول عام ٧٤٥.

وقد أجابه على بيتيه المذكورين طائفة من الأفاضل بقطع من الشعر الرائق. وإنهما لمن نمط الظريف. ولقائل إن يقول: بل هما من الكلام الضعيف المنقود على مثل الفقيه، فإنه إن كان قد أراد بالدين الذي زعمه على الليالي، ما نواه من التوبة! وحدثني بنحو هذا الغرض عنه بعض الأصحاب، وذكر لي أنه أخبره بذلك عن نفسه أيام حياته. فالملام إذاً متوجه عليه لأجل تفريطه وانحلال عزمته. وبيان ذلك أن التوبة فرض بإجماع الأمة في كل وقت وعلى كل حال من كل ذنب أو تقصير، في كمال أو غفلة؛ وحالها حال الشيء الذي يُتاب منه. فإن كان الواقع حراماً، كانت التوبة على الفور إلى تمام المقامات فمن أخرها زماناً، عصي بالتأخير فيحتاج إلى توبة من تأخير التوبة. وكذلك يلزم على تأخير كل ما يجب تقديمه. فعلى هذا التقدير، تأخير الشيخ التوبة مدة من خمسين سنة وإصراره على الذنب ذنبان مضافان إلى الخطيئة. وإن كان إنما أراد الملحة والتورية بالديون التي تكلم عليها الفقهاء في باب المعاملات من غير التفات منه لغرض معين، فكان من حقه أن يأتي بما يطابق

أقوال العلماء، ولم يقل أحد منهم بإلزام الغرامة لمدين بعد مرور خمسين سنة من تأريخ الرسم المطلوب بمضمّنه. ولذلك قلتُ في معرض الجواب منبّهاً على هذا الوجه: [الخفيف].

قُلْ لِمَنْ أَلَزَمَ اللَّيَالِي دَيْنًا وَهُوَ فِي الْعُرْفِ قَدْ تَجَاوَزَ نَهْجَهُ
مُقْتَضَى الْفَقْهِ رَفُضُ مَا تَدْعِيهِ فَاتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا تَوَجَّهَ

ولو أتى الناظم بعشرين بدل الخمسين، لكان أقرب إلى محلّ الخلاف. وإن كان الأصل بقاء الدّين في دَمَةِ المديان؛ لكنّه قال يشهد العُرف للمدين فيكون القول قوله في الدفع. وهذا قد يتّضح العرف فيه فيتّفق عليه. وقد يختلف فيه لكون العرف لم يتّضح. وهذه المسألة تفتقر إلى بسط. ونحن نورد من الكلام عليها في هذا الموضوع ما أمكن، إذ هو وقت الاحتياج إلى البيان. فنقول - والله الموفق لنصواب! -: فمن مثل ما اتّضح فيه العُرف، ما ذُكر في «المدوّنة» أنّ ما يُباع على النقد كالصرف، وما يُباع في الأسواق كاللحم، والفواكه، والخضر، والحنطة، والزيت ونحوه، وقد انقلب به المُبتاع، فالقول قوله إنّه قد دفع الثمن مع يمينه يصدق المشتري هنا في دفع الثمن لشهادة العادة له بصدقه. قال المازريّ: وهذا لم يَخْتَلَفْ فيه لا تُضاح العادة الدالّة عليه. وهكذا ذكر ابن رُشد أنّه لا اختلاف في أنّ القول هنا قول المُبتاع. قال أبو إسحاق التونسي: ما كان من الأشياء عاديّها أن تقبض قبل دفع السلعة أو معها معاً؛ فإذا قبض المشتري السلعة، كان القول قوله مع يمينه أنّه دفع قبل دفع السلعة أو معها معاً؛ فإذا قبض المشتري السلعة، كان القول قوله مع يمينه أنّه دفع الثمن لدعواه العادة. وقال ابن مُحرز: إن لم ينقلب به، وكان قائماً مع بائعه. فقد اختلف في ذلك؛ فروى أشهب عن مالك: القول قول ربّ الطعام مع يمينه. وقال ابن القاسم: القول قول المُبتاع. قال ابن القاسم: وذلك إذا كانت عادة الدس في ذلك الشيء أخذ ثمنه قبل قبضه أو معه قال ابن مُحرز: فقد نبّه ابن القاسم - رحمه الله! - على المعنى الذي ينبغي أن يعتمد عليه في هذا الأصل، وهو العادة؛ فمن ادّعى المعتاد كان القول قوله مع يمينه في جميع الأشياء المُشتراة على اختلافها من دُور، ورقيق، وبزّ، وطعام، وغير ذلك؛ ومن مثل هذا أيضاً إذا باع سلعة، وادّعى

بعد طول أنه لم يقبض ثمنها، فإنَّ القول قولُ المبتاع مع يمينه. لكن^(١) اختلف في حدَّ الطول؛ فقال ابن حبيب: أمَّا الرقيق، والدواب، والربع، والعقار، فالبائع مصدق وإن تفرقاً ما لم يطل، فإن مضى عامٌ أو عامان، فالقول قولُ المبتاع، وليس يُباع مثل هذا على التقاضي. وأمَّا البرُّ وشبهه من التجارات، فما يُباع على التقاضي والآجال؛ فإن قام ما لم يطل، فزعم أنه لم يقبض الثمن، حلف وصدق؛ وإن قام بعد طول مثل عشر سنين، فأقلَّ منها ممَّا لا يبتاع ذلك إلى مثله، صدَّق المبتاع ويحلف. وسأوى ابن القاسم بين البرِّ وغيره ما عدا الحنطة والزيت ونحو ذلك، وجعل القول في ذلك قول البائع، ولو بعد عشرين سنة، حتَّى يجاوز الحدَّ الذي لا يجوز البيع إليه. قال المازري: والتحقيق أنَّ هذا الطول غير محدود، ولا مقدَّر، إلَّا بحسب ما تجري به العادة في سائر الجهات، وفي أجناس التجارات؛ فلا معنى للرجوع إلى هذه الروايات؛ لأنها مبنية على شهادة بعادة. ومن هذا أيضاً ما قالوا إنَّ القول قولُ المكثري في دفع الكراء^(٢) إذا طال الأمر بعد انقضاء أمد الكراء، حتَّى يجاوز الحدَّ الذي جرى العرف بتأخير الكراء إليه. ومن مثل هذا أيضاً، دعوى الزوج دفع الصِّداق إلى الزوجة: فقد قال مالك وابن القاسم: إن الزوج يُصدَّق في الدفع إذا اختلف في ذلك بعد البناء. ومن مثل هذا أيضاً، ما قالوا في أنَّ ربَّ الدَّيْن، إذا حضر على قسمة تركة المديان، ولم يقم بدينه، ولا عذر له بمنعه من القيام، فلا شيء له. ومن مثل هذا أيضاً ما قال مالك في الولي: يدعى دفع المال إلى اليتيم إنَّه لا يصدق إلَّا أن يكون رجلاً ادَّعى على وليِّه أنَّه لم يدفع إليه ماله بعد زمان طويل، قد خرج فيه عن حال الولاية، حتَّى إذا طال الزمان، وهلك الشهود، قال: فلان وليِّي، ولم يدفع إليَّ مالي؛ فليس هذا بالذي أريد! قال ابنُ رشد هذا، كما قال من أنَّ وليَّ اليتيم يصدَّق مع يمينه في دفع مال اليتيم إليه إذا أنكر القبض وقد طالَّت المدة؛ لأنَّ طول المدة دليلٌ على صدقه؛ لأنَّ العرف يشهد له؛ فيكون القول قوله، كما يكون القول

(١) في الأصل: «لاكن».

(٢) الكراء: أجره المستأجر، وهو مصدر من كاريته؛ يقال: كاره الدابة مكاراةً وكراءً إذا أجره إياها، فهو مكارٍ، محيط المحيط (كرى).

قول المكتري في دفع الكراء إذا طال الأمر بعد انقضاء أمد الكراء، حتّى يجاوز الحدّ الذي جرى العرف بتأخير الكراء إليه . قال القاضي أبو بكر ابن يتيّ بن زَرْب : إذا قام على وصيّيه بعد انطلاقه من الولاية بأعوام كثيرة كالعشرة والثمان، يدّعي أنه لم يدفع إليه ماله ؛ فلا شيء له قبله يريد من المال ويحلف ، لقد دفع إليه . قال : وإذا لم يكن في حدّ ذلك سنة ، يرجع إليها ، فالذي يُوجِبُ النظر أن يكون القول قول اليتيم إنّه ما قبض حتّى يمضي من المدة ما يغلب على الظنّ معها كذبه في أنّه لم يقبض ويصدّق وليّه في أنه دفع . وهذه المسألة ، وإن لم تكن من الديون ، فإنّها تشارك الديون في أنّ الوصي لا يُصدق في الدفع إلى اليتيم مع الزمان القريب . والأصل في هذا كلّ شهادة العرف والعادة ، فإذا شهد العرف للمديان ورجّح قوله ، صدّق في الدفع مع يمينه ؛ وإن لم يشهد له العرف ، فالقول قول ربّ الدّين في أنّه لم يقبض ، وقيام ربّ الدّين بعد طول الزمان به ودعواه عدم القبض ممّا يوهن دعواه ويكذبه ؛ فيكون القول قول المديان في الدفع مع يمينه لشهادة العرف به . ومقدار الطول التحقيق فيه ما قاله الإمام أبو عبد الله المازريّ أنّه غير مقدّر ، ولا محدود ، إلّا بحسب ما تجري به العادة في سائر الجهات وفي أجناس التجارات . والله أعلم ! وفي هذا القدر كفاية .

ذكر القاضي أبي محمد عبد الله بن يحيى الأنصاري (١)

ومن القضاة ، عبد الله بن يحيى بن محمد بن أحمد بن زكرياء الأنصاريّ الأوسيّ ، من أهل غرناطة ؛ وأصله من مُرسية ، من بيت جود وفضل ، يكنى أبا محمد . كان ممّن ولي القضاء وهو دون عشرين سنة ، وتصرف فيه بقيّة عمره بالجهات الأندلسيّة ؛ فأظهر نزاهة وعدالة ، وأكثر مع ذلك من القراءة والاجتهاد ، حتّى صار من أهل القيام ، والإحكام ، والتقدّم في عقد الشروط ، والإمامة في علم الفرائض والعَدَد ، وما يرجع إليه ، عن الأستاذ أبي عبد الله بن الرّقام . وروى عن أبي جعفر بن الزُّبير ، والقاضي أبي عبد الله بن هشام ، والخطيب أبي الحسن بن فضيلة . وكان في قضائه على طريقة حسنة من دماثة أخلاق ، وسلامة أغراض ، وتبثّت في

(١) ترجمة عبد الله بن يحيى الأنصاري في الاحاطة (ج ٣ ص ٤١٣-٤١٤).

المشكلات، والأُمُور المُشْتَبِهات؛ وكثيراً ما كان يطيل الجلوس في آخر النهار، خشية أن يأتي محتاجٌ ضعيفٌ، أو شاكٍ ملهوفٌ من مكان بعيد؛ فلا يوجد. وإذا بان له وجه الحق في الحكومة، أنفذ دون استراب في شيء منه، أخذ فيه بمذهب ابن مَخلَد من الأستيناء، حتَّى يصير الفريقان إلى التصالح، احتياطاً لنفسه ولغيره. مولده منتصف^(١) شهر جمادى الآخرة^(٢) عام ٦٧٥. وتوفي وهو قاضٍ بَسْطَة، في التاسع عشر في شهر رمضان عام ٧٤٥.

ذكر القاضي أبي بكر محمد بن أحمد بن شبرين^(٣)

ومنهم محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد الجُدَامِي، نزيل غرناطة، وأصله من إشبيلية، من حصن شَلْب من كورة باجة غربي صقفاها؛ يكنى أبا بكر، ويُعرف بابن شبرين. وانتقل أبوه عن إشبيلية عند تغلب العدو عليها، وذلك عام ٦٤٦، فاحتل رُنْدَة، ثم غرناطة، ثم انتقل إلى سَبْتَة، وبها وُلد ابنه أبو بكر هذا. ثم عاد عند الحادثة التي كانت بها في أواخر عام ٧٠٥ إلى غرناطة؛ فارتسم بها في الكتابة السلطانية. ثم تولَّى القضاء بكثير من الجهات. وكان - رحمه الله! - فريد دهره في حسن السمات، وجمال الرواء، وبراعة الخط، وطيب المجالسة، من أهل الدين والفضل والعدالة؛ غاية في حسن العهد ومجاملة العشرة، أشد الناس اقتداراً على نظم الشعر والكتب الرائقة. قرأ على جدّه لأُمّه الأستاذ أبي بكر بن عُبيدة الإشبيلي، وعلى الأستاذ أبي إسحاق الغافقي. وكانت له رحلة إلى مدينة تونس، لقي بها قاضي الجماعة الشيخ الإمام أبا إسحاق إبراهيم بن عبد الرفيغ وغيره؛ فاتسع بذلك نطاق روايته، ومن شعره^(٤): [البسيط]

(١) في الأحاطة: «ولد يوم الخميس السابع عشر لجمادى الآخرة من عام خمسة وسبعين وستماية».

(٢) في الأصل: «الآطر».

(٣) ترجمة ابن شبرين في الإحاطة (ج ٢ ص ٢٣٩-٢٤٩) والكتيبة الكامنة (ص ١٦٦-١٧٢) ونفع الطيب (ج ٥ ص ٥٤١-٥٤٣) والملمحة البدرية (ص ٦٤، ٩٠، ٩٨).

(٤) البيتان في الإحاطة (ص ٢٤٤-٢٤٥) والكتيبة الكامنة (ص ١٧٢) قالهما مضمناً.

لِي هَمَّةٌ كُلَّمَا حَاوَلْتُ أُسْكُهَا عَلَى الْمَدَلَّةِ فِي أَرْجَا أَرْضِيهَا^(١)
قَالَتْ: أَلَمْ تَكُ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً حَتَّى يُهَاجِرَ عَبْدٌ مُؤْمِنٌ فِيهَا؟
وله فِي بَرْدِ غِرْنَاطَةِ^(٢): [الطويل].

رَعَى اللَّهُ مِنْ غِرْنَاطَةِ مُتَبَوِّأً يَسُرُّ كَثِيئاً^(٣) أَوْ يُجِيرُ طَرِيداً
تَبَرَّمَ مِنْهَا صَاحِبِي بَعْدَمَا رَأَى مَسَارِحَهَا بِالْبَرْدِ عُنْدَ جَلِيدِ^(٤)
هِيَ الثَّغَرُ صَانَ اللَّهُ مَنْ أَهْلَتْ بِهِ وَمَا خَيْرُ ثَغَرٍ لَا يَكُونُ بَرُوداً؟

ذكر القاضي أبي إسحاق إبراهيم بن يحيى بن زكرياء^(٥)

ومنهجهم أبو إسحاق إبراهيم بن يحيى شقيق الفقيه القاضي محمد بن زكرياء المتقدم الذكر. وكان من سُراة القضاة، طرفاً في الخير والاقتصاد والتعزُّز والانقباض، بارعاً في الخط؛ أخذ بحظٍّ من النظم والنثر، واستعمل في القضاء؛ فسار فيه بأجمل سيرة وأحمد طريقه. قرأ على أبيه؛ ثمَّ تحوَّل إلى الأستاذ أبي جعفر بن الزُّبَيْر، وأخذ بسبته عن أبي إسحاق الغافقي، وصحب صوفيَّة وقتَه كأي عبد الله التونسي، وأبي جعفر بن الزيات، وأبي الطاهر بن صفوان. وكتب بالدار السلطانية؛ فكان زين أخدمه، وصدر إخوانه. مولده في الثالث والعشرين لشعبان من عام ٧٥١هـ^(٦).

-
- (١) في الإحاطة والكتيبة: «في أرجاء أرضيها».
- (٢) الأبيات في الإحاطة (ج ١ ص ٩٧) وفي رحلة ابن بطوطة (ص ٦٧٠-٦٧١) ونفع الطيب (ج ١ ص ١٧٧-١٨). وانظر أيضاً كتابنا: مملكة غرناطة في عهد بني زيري البربر (ص ٤٦). وجاء في رحلة ابن بطوطة أن قائل الأبيات هو أبو بكر محمد بن أحمد بن شيرين البستي نزيل غرناطة.
- (٣) في رحلة ابن بطوطة ونفع الطيب: «حزناً».
- (٤) في الإحاطة: «عندما رأى». وفي رحلة ابن بطوطة ونفع الطيب: «عندما رأى مسارحها بالثلج».
- (٥) ترجمة إبراهيم بن يحيى بن زكريا في الكتبية الكامنة (ص ١٩٧-١٩٨) والدرر الكامنة (ج ١ ص ٧٧) ونيل الابتهاج (ص ١٣).
- (٦) في الدرر الكامنة ونيل الابتهاج أنه توفي سنة ٧٥١هـ.

ذكر القاضي أبي بكر محمد بن عبيد الله بن منظور القيسي (٣)

ومن أعلام القضاة، الشيخ الفقيه أبو بكر محمد بن عبيد الله بن محمد بن يوسف بن يحيى بن عبيد الله بن منظور القيسي المالقي، وأصله من إشبيلية، من البيت الأثيل المشهور؛ ويكفي من التعريف بقدم أصلته الكتاب المسمى بـ«الروض المنظور»، في أوصاف بني منظور. وكان هذا القاضي - رحمه الله - جَمَّ التواضع، كثير البر، مبدول البشر، قوياً مع ذلك على الحكم، بصيراً بعقد الشروط، مترقفاً بالضعيف. ولي القضاء بجهات شتى من الأندلس، فحُمدت سيرته، وشكرت طريقته؛ ثم تقدّم ببلده مالقة قاضياً وخطيباً بقصبتها. وكان سريع العبرة، كثير الخشية، جارياً على سنن أسلافه من الفضل وإيثار البذل. قرأ على الأستاذ أبي محمد بن أبي السداد الباهلي، ولازمه، وانتفع به وسمع على غيره. وأجازه ابن الزبير، وابن عقيل الرندي، وأبو عمرو الطنجي، وغيرهم. وله تأليف، سمعت عليه بعضها، وناولني سائرها؛ منها «نفحات النسوك»، و«عيون التبر المسبوك»، في أشعار الخلفاء والوزراء والملوك؛ و«كتاب السجم الواكفة»، والظلال الوارفة، في الرد على ما تضمنه المظنون به من اعتقادات الفلاسفة؛ و«كتاب البرهان والدليل»، في خواص سور التنزيل. وأنشدني لنفسه من لفظة (٢): [البسيط].

مَا لِلْعُطَاسِ وَلَا لِلْفَالِ مِنْ أُنْزِرِ فُتِّقْ بِدَيْتِكَ بِالزَّحْمَانِ وَاصْطَبِرِ (٣)
فَسَلِّمْ (٤) الْأَمْرَ فَالْأَحْكَامُ مَاضِيَةٌ تَجْرِي عَلَى السَّنَنِ الْمَرْبُوطِ بِالْقَدَرِ

وتوفي ببلده مالقة؛ وقبر بها شهيداً بالطاعون، وذلك منتصف شهر صفر من

(١) ترجمة ابن منظور القيسي في الإحاطة (ج ٢ ص ١٧٠ - ١٧٢) والكتيبة الكامنة (ص ١١٩) والدرر الكامنة (ج ٤ ص ٣٧). وجاء في الكتيبة الكامنة أنه محمد بن عبد الله.

(٢) البيتان في الإحاطة والكتيبة الكامنة.

(٣) في الإحاطة: «فتق فديتك» وفي الكتيبة الكامنة: «فتق فديتك».

(٤) في الإحاطة والكتيبة: «وسلم».

عام ٧٥٠. وعقبه مستعملٌ في خطة القضاء على الطريقة المُنلى من المبرة وكثرة الحشمة - تولاه الله تعالى!

ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن أحمد الطنجالي (١)

ومنهم قريبنا وصاحبنا، الخطيب أبو عبد الله محمد بن شيخنا الخطيب أبي جعفر أحمد ابن شيخنا أيضاً الخطيب الولي الكبير الشهيد أبي عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الهاشمي الطنجالي، أحد أمانل قطره، وذوي الأصالة والجلالة من أهله. تقدّم قاضياً ببلده مالقة، وقد نجمت به بواكي البوائ الأكبر، وذلك صدرَ عام ٧٥٠، بعد تمثُّع منه وإبائية، فلم يوسعه الأصحاب عذراً في التوقُّف، وشرطوا له عونهم إيّاه، كالذي جرى للهارث بن مسكين بمصرَ مع إخوانه في الله تعالى، وما كان إلّا أن ولي الطنجالي وحمي وطيس الطاعون الأعظم الذي حسبتَ ظهوره في زماننا هذا أنّه من علامات نبوة نبيّنا محمد - ﷺ! - فقد ثبت عنه في الحديث الصحيح أنّه قال لعوف بن مالك في غزوة تبوك: «اعدّد سِتّاً بين يدي الساعة: موتى؛ ثمّ فتح بيت المقدس؛ ثمّ موتان يأخذ فيكم كعقاص الغنم؛ ثمّ استفاضة المال؛ حتى يعطي الرجل مائة دينار فيظلّ ساخطاً؛ ثمّ فتنة لا يَبْقَى بيتٌ من العرب إلّا دخلته، ثمّ هدنة تكون بينكم وبين بني الأصفر، فيغدرّون، فيأتونكم تحت ثمانين غاية، تحت كلّ غاية إثنا عشر ألفاً» (هـ - نصّ). والغاية هي الراية؛ وبنو الأصفر هم الروم.

. ولا يبعد أن تكون المهادنة المشار إليها هذه التي نحن فيها في الأندلس منذ اثنتين (٢) وثلاثين سنة، أوّلها هلاك ملك النصارى المسمّى بالفنّش بن هرّانده بن شانجه، وهو بظاهر جبل الفتنح حاصراً له، وذلك عاشر المحرم من عام ٧٥٠ والي هلمّ. وقلمّا يعلم أنّه جرى بين الملتين مثلها في طول المدّة واستصحاب المسالمة: والله أعلم بالمراد من ذلك كلّ، في الحديث الذي أوردناه، هل هو ما ذكرناه ونبّهنا

(١) ترجمة الطنجالي في نفح الطيب (ج ٥ ص ٣٨٩-٣٩٠).

(٢) في الأصل: «اثنتين».

عليه، أم غيره! وعلى كلِّ تقدير، والله تعالى يلفظ بالساكين في هذه الجزيرة المنعطفة من البحر الزاخر، والعدوِّ الكافر، ويجعل عافية من بها إلى خير! .

والعِقاص المذكور في الحديث هو داءٌ يصيب الغنم، فموت يأذن الله . والطاعون سُئِلَ عنه رسول الله - ﷺ - ! فقال: رَجَسُ أُرْسِلَ على بني إسرائيل! وقيل إنَّه أوَّل ما بدأ بهم في الأرض، ومات به منهم عشرون ألفاً. وقيل: سبعون ألفاً في ساعة واحدة. وقيل إنَّهم عُدُّبوا به. وفي الحديث أيضاً سُئِلَ - عليه السلام -! عن الطاعون؛ فقال: غَدَّةٌ كغَدَّةِ البعير، تخرج في المَرَأَقِ والآباط^(١). قال أبو عمر: قال غير واحد: وقد تخرَّج في الأيدي، والأصابع، وحيث ما شاء الله من البدن. وما أخبر به النبيُّ - ﷺ -! - حقٌّ وإنَّه الغالب. وقال الخليل: الوباءُ الطاعون. وقال غيره: كل مرض يشتمل الكثير من الناس في جهة من الجهات، فهو طاعون. وعن عِيَّاض: أصلُه القروح في المسجد؛ والوباءُ عموم المرض، فسُمِّيَ لذلك طاعوناً، تشبيهاً بالهلاك. وقيل فيه غير ما ذُكِر. وقد شاهدنا منه غرائب يقصر اللسان عن بيان جملة أجزائها. ومنها انتهت عدَدُ الأموات في تلك الملحمة الوبائية بمالقة إلى ما يزيد في اليوم على الألف، بقي بعد ذلك أشهراً حتى خَلَّتِ الدُّور، وعمرت القبور، وخرج أكثر الفقهاء والفضلاء والزعماء، وذهب كلُّ من كان قد شرط للقاضي أبي عبد الله إعانتته على ما تولاه.

وكان من لطف الله تعالى بمن بقي حيًّا من الضعفاء بمالقة كونُ القاضي لهم بقيد الحياة، إذ كان قبل ذلك، على تبايُن طبقاتهم، قد هرعوا إليه بأموالهم، وقلَّدوه تفريق صدقاتهم؛ فاستقرَّ لنظره من الذهب، والفضَّة، والحلى، والذخيرة، وغير ذلك، ما تضيق عنه بيوتُ أموال الملوك؛ فأزفَدَ جملةً من الطَّلِبة وفقراء البلدة، وتفقد سائر الغربة، وصار يعدُّ كلَّ يوم تهيئة مائة قبر حفراً. وأكفانهم برسم من يضطرُّ إليها من الضعفاء فشمَل النفع به الأحياء والأموات. بقي هو وغيره من أهل القطر على ذلك زماناً، مشاركة بالأموال ومساهمة في المصايب والنوازل، إلى أن خَفَّ

(١) المَرَأَقُ، بتشديد القاف: ما رَقَّ من أسفل البطن. الآباط: جمع إبط وهو باطن المنكب. لسان العرب (مرق) و(إبط).

الوباء، وقلَّ عَدَدُ الذاهبين به والمُسالمين بسببه؛ فأخذ بالجدِّ التامِّ في صرف الأوقاف إلى إمكانها، ووضع العهود في مسمِّيَّاتها؛ فانتشع بذلك القلَّ، وذهب على أكثرهم القلَّ، والله لطيفٌ بعباده.

وكان هذا الرجل المترجم به جلدًا، قويًّا في نفسه، بدنًا، طوًّا لا هاشميًّا خلقًا وخلقًا، نبهًا، نزيهًا، خطيبًا، مهيبًا، أصيل الرأي، رصين العقل، قائمًا على عقد الشروط وعلم الحساب والفرائض على طريقة جدِّه وسميَّه الوليَّ أبي عبد الله. ولما منَّ الله سبحانه برفع ما كان نزل بالناحية المالقيَّة من الطاعون، واستروح من بقي بها من الخلائق روح الحياة، وكادت النفوس أن ترجع إلى مألوفاتها، وتقوم ببعض مُعتاداتها، نهض بنفسه القاضي أبو عبد الله إلى أمير المسلمين السلطان المؤيد أبي الحجاج^(١) - رحمه الله وأرضاه! - فورد عليه، وهو بحضرته، وطلب منه الإنعام عليه بالإعفاء من القضاء؛ فأنزله بمنزلة التجلَّة، وراجعه بعد ذلك بما حاصله: «حوائجُ كُلِّها مقضيَّةٌ لديَّنا، إلَّا ما كان الآن من الإعفاء؛ فارجعْ إلى بلدك، واكتبْ إلينا إن شئتَ من هنالك بما يظهر لك، بعد تقديم الاستخارة. ولعلَّ العملَ أن يقعَ بموافقة إرادتك، إن شاء الله!» فارتحل عنه شاكراً فعله، وداعياً بالخير له، هو وكلُّ من بلغه عن السلطان ما قابل به مستغفیه. هذا من التلُّفُظ الجميل، والفضل الجزيل. ثمَّ كتب من بلده مالقة، يخبر باستمرار عزمته على ما نواه أوَّلاً من الخروج عن القضاء، والاقتصار على الخطَّة. فوصله الجواب بإسعاف غرضه.

وتقدَّم الشيخ أبو القاسم بن سلْمون الكِنانيُّ قاضياً في مكانه، فأظهر السرور بذلك كُلِّه. ولما قدم ابن سلْمون على مالقة، تلقَّاه، وحيَّاه، وحضر عن اختياره، تخلُّقاً منه وتواضعاً في جملة الفقهاء وعامَّة أهل المصِر بالقبة الكُبرى من المسجد الجامع، عند قراءة رسوم الولاية، على العادة المعتادة هنالك. ثمَّ انتقل القاضي الجديد، إثر الفراغ من الغرض المطلوب، بالاجتماع إلى مجلس الحكومة؛ فمال إليه الحاضرون، وتبعوه بجملتهم، وتركوا صاحبهم القديم، كأنَّ لم يشعروا به،

(١) هو أبو الحجاج يوسف بن إسماعيل بن فرج بن إسماعيل، وقد حكم غرناطة من عام ٧٣٣هـ إلى عام ٧٥٥هـ. للمحة البدرية (ص ١٠٢-١١٢).

كالذي جرى ليحيى بن مَعْمَر بقرطبة مع أصحابه، إذ الناس ناسٌ والزمان زمانٌ. ولم يثبت إذ ذاك مع الطَّنْجالي أحدٌ من القوم غيري، وغير الخطيب أبي عبد الله بن حفيد الأمين، فتأملتُ، أثناء ما دار بيننا من الكلام في الموطن، وجه صاحبنا القاضي؛ فإذا هو على هيئة المتخشع، لمفارقه المألوف قبل من أئمة الخطَّة، وتكاثف الحاشية، وترادف الوزعة، فتذكَّرتُ عند ذلك الحكاية التي نقلها الحسن بن محمد بن أبي محمد بن أسد، وقد أثبتها ابنُ بشكوال أيضاً في «صلته»، وهي أنَّ السلطان كان قد تخيَّره لقراءة الكُتُب الواردة عليه بالفتوح بالمسجد الجامع من قرطبة على الناس، لفصاحته، وجهارة صوته؛ فتولَّى له ذلك مدَّة قوَّته ونشاطه؛ فلمَّا بدن، وتناقل، استعفاه؛ فأعفاه؛ ونصب سواه. فكان يقول عند ذكره الولاية والعزل: «ما وليتُ لبني أميَّة ولاية قطُّ غير قراءة كُتُب الفتوح على المنبر، فكنتُ أنصب فيه، وأتحملُ الكلفة دون رِزق ولا ضلة. ولقد كسلتُ منذ أُعفيت عنها، وخامرني ذلُّ العزلة». ولم تكن نفس الخطيب أبي عبد الله المستعفى عن القضاء بتلك المنزلة الموحدة؛ ولكنه^(١) ظهر لي إذ ذاك، لأجل ما تخيلتُ من انفعاله، أن كتبْتُ له، عند حلوله بمنزله، بالأبيات المثبوتة بعدُ على جهة التسلية، والتغيط بالتخلية. والمنظومُ هو ما نصُّه^(٢): [الطويل]

لَكَ اللَّهُ يَا بَدْرَ السَّعَادَةِ وَالْبَشْرِ	نَشَرْتُ بِأَعْلَى رَايَةٍ رَايَةَ الْفَخْرِ ^(٣)
وَلَا سَيِّمًا لَمَّا وَلَيْتَ أُمُورَهَا	فَرَوَيْتَهَا مِنْ عَذْبِ نَائِلِكَ الْغُمْرِ
وَدَارَتْ قَضَايَاهَا عَلَيْكَ بِأَسْرَهَا	عَلَى حِينَ لَا بَدَّ يَمِينٍ عَلَى بَشْرِ ^(٤)
فَقُمْتَ بِهَا خَيْرَ الْقِيَامِ مُصَمِّمًا	عَلَى مِثْلِ تَصْمِيمِ الْمُهَنْدَةِ السُّمْرِ ^(٥)

(١) في الأصل: «ولاكنه».

(٢) بعض الأبيات في نفع الطيب (ج ٥ ص ٣٩٠).

(٣) في نفع الطيب: «يا بدر السماحة». رفعت بأعلى رتبة راية.

(٤) رواية عجز البيت في نفع الطيب هي:

على حين لا برِّيعين على برِّ

(٥) رواية عجز البيت في نفع الطيب هي:

على الحقِّ تصمِيمِ الْمُهَنْدَةِ الْبُشْرِ

فَسَرَّ بِكَ الْإِسْلَامُ يَا ابْنَ حِمَايَةِ
تُعِيدُ عَلَيْكَ الْحَمْدَ أَلْسُنُ حَالِهَا
وَلَكِنَّكَ اسْتَعْفَيْتَ عَنْهَا تَوَرُّعاً
جَرَيْتَ عَلَى نَهْجِ السَّلَامَةِ فِي الَّذِي
وَحَقَّقَ بَأْذَ الدِّينِ وَلَاكَ خِطَّةً
تَزِيدُ عَلَى مَرِّ الْجَدِيدَيْنِ جِدَّةً
وَمَنْ لَاحِظَ الْأَحْوَالَ وَازَنَ بَيْنَهَا
وَأُمْسَى لِأَنْوَاعِ الْوِلَايَةِ نَابِذاً
فِيهِنَّكَ يَهْنِيكَ الَّذِي أَنْتَ أَهْلُهُ
وَلَا تَكْتَرِثُ مِنْ تَارِكِيكَ فَإِنَّهُمْ
وَمَنْ عَامَلَ الْأَعْوَامَ بِاللَّهِ مُخْلِصاً
بَقِيَتْ لِرَبِّعِ الْفَضْلِ تُخَيِّي رُسُومَهُ

وَأُمْسَتْ بِكَ الْأَحْكَامُ بِاسْمَةِ الْغَفْرِ^(١)
وَتَحْفَظُ مَا يُرْضِيكَ^(٢) مِنْ سُورِ الشُّكْرِ
وَتِلْكَ سَبِيلُ الصَّالِحِينَ كَمَا تَذَرِي
تَخْيِرَتَهُ^(٣) فَأَبْشُرْ بِأَمْنِكَ فِي الْحَشْرِ
مِنْ الْعِزِّ لَا تَتَفَكَّرْ عَنْهَا مَدَى الْعُمُرِ
وَتَسْرِى النُّجُومُ الزَّاهِرَاتُ وَلَا تَسْرِ
وَلَمْ يَرَ لِلدُّنْيَا الدِّيْنَةَ مِنْ خَطَرٍ
فَقِيرٌ نَكِيرٌ أَنْ تُوَاجِهَ مِنْ نَكْرِ
مِنْ الزُّهْدِ فِيهَا وَالتَّوَقُّيْ مِنَ الْوِزْرِ
حَصَى وَالْحَصَى لَا تَرْتَقِي مُرْتَقَى الْبَدْرِ
لَهُ فِيهِمْ نَالَ الْجَزِيلَ مِنَ الْأَجْرِ
وَخَارَ لَكَ الرَّخْمَانُ فِي كُلِّ مَا يَجْرِي

وكان شيخنا أبو عبد الله بن بكر يتوهم في أبي عبد الله الطنجالي السؤدد وهو صبي، وسمعه يقول، وقد دخل عليه في مجلس إقرائه بمالقة: «هذا هاشمي، أشعري، إذ كانت والدته أمة العزيز بنت القاضي أبي عامر بن محمد بن ربيع الأشعري». ورُبُّما قصد الشيخ بمقالته الوصف بالمذهب الأشعري والتورية. والطنجاليون ينتسبون من أولاد هاشم بن عبد مناف إلى جعفر بن عقيل بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم، وبنو هاشم آل رسول الله - ﷺ! - وما فوق غالب غير آل، وما بينهما قولان.

وكان من الأسباب الحاملة للقاضي أبي عبد الله على الاستعفاء من الحكم، تراؤف النوازل المشتبهات عليه، بعد انصراف الطاعون، واختلاف من عاش بعده من الفقهاء، عند الأخذ معهم فيما يشكل عليه من المسائل. وكان يكره مخالفة من

(١) في نفع الطيب: «يا ابن حمame... الأيام باسمه...».

(٢) في نفع الطيب: «وتتلوا لما يرضيك...».

(٣) في نفع الطيب: «تبعته له فأبشُر...».

جملتهم، ويحذر موافقة بعضهم. وطمع في الشيخ الصالح أبي عبد الله بن عيَّاش بقية أن يسمعه بحظ من نظره وإرشاده؛ فنفر عن ذلك كلَّ النفور، وراجع فيما قاله ابن فروخ لابن غانم. ونصّه: «لم أقبلها أميراً! أقبلها وزيراً؟» وأخبرني مع ذلك كله صاحبنا بأنه رأى في المنام ما يقتضي قرب وفاته من قراض مدّة حياته؛ فعجّل النظر لنفسه. فتوفّي - رحمه الله! - بعد استغفائه، واجتهاده في طلب التخلص من تبعات قضائه، وذلك صدرَ عام ٧٥٣، عن غير عقب من الذكور، وفجع به والده الخطيب أبو جعفر - نفعه الله وأعظم أجره!.

وقولنا في الأبيات «فأبشّر بأمنك في الحشر»، وهو بفتح الشين، يُقال «بشرت بكذا، أبشّر» بكسر الشين في الماضي، وفتحها في المستقبل، إذا سررت به واستبشرت. فالأمر منه ابشّر» بكسر الهمزة وفتح الشين، نحو الأمر من «علم يعلم» وهمزته همزة وصل؛ لأنه «أمر» من «فعل» ثلاثي بعد حرف المضارعة منه ساكن؛ فتجتلب له همزة الوصل، لتعذر الابتداء بالساكن، وتكون الهمزة مكسورة؛ لأنّ ثالث المضارع مفتوح كـ «اعلم» و«اجعل». فعلى هذا تقدير سقوط الهمزة من البيت الذي هو:

جَرَيْتَ عَلَى نَهْجِ السَّلَامَةِ فِي الَّذِي تَخَيَّرْتَهُ فَأَبَشَّرَ بِأَمْنِكَ فِي الْحَشْرِ

جار على القياس في سقوط همزة الوصل في الدرج والاعتراض في ذلك. ويكون معنى «فأبشّر بأمنك في الحشر» أي اسرُرْ واستبشّر. قال الجوهري - رحمه الله! : بشرت الرجل ابشره بالضم بشراً وبشوراً من البشرى وكذلك الإخبار والتبشير ثلاث لغات. والاسم البشارة، والبشارة بالكسر والضم في الباء. يقال بشرت بمولود فأبشّر إشاراً أي سرّ. وتقول أبشّر بخير بقطع الألف. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَبَشِرُوا بِالْجَنَّةِ﴾^(١) وبشرت بكذا أبشّر أي استبشرت. قال الشاعر: [الكامل].

فَإِذَا رَأَيْتَ الْبَاهِتَيْنِ إِلَى الْعَلَى غُبْرًا أَكْفُهُمُ بِقَاعٍ مُعْجَلٍ
فَاعْنَهُمُ وَأَبَشِّرْ بِمَا بَشَرُوا بِهِ وَإِذَا هُمْ نَزَلُوا بِضْنِكَ فَانْزِلِ

(١) سورة فصلت ٤١، الآية: ٣٠.

وأتاني أمرٌ بشرْتُ به أي سررتُ به . وبشرني فلان بوجه حسن أي لقيني وهو حسن البشر أي طلق الوجه . والبشارة المطلقة لا تكون إلا في الخير، وإنما تكون في الشر إذا كانت مقيّدة كقوله تعالى : ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(١) وتباشر القوم أي بشر بعضهم بعضاً . وتباشر الأمر أوائله، وكذلك أوائل كل شيء . والبشير المبشر . والمبشرات الرياح التي تبشر بالغيث . والبشر الحميل والمرأة بشرة هـ . وإذا بنينا على أنه يقال بشر بمولود أو خير بتخفيف الشين، فأبشر بإشاراً أي سرّ، فالمضارع منه يبشر بضم الياء وكسر الشين . والأمر منه «أبشر» بقطع الألف كقوله تعالى : ﴿أَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ﴾ فعلى هذا تكون همزته همزة قطع؛ فسقوطها في الدرج ممنوع في النثر، اتفاقاً؛ وكذلك في الشعر عند الخليل وجلّ أهل البصرة؛ وأمّا أهل الكوفة فقالوا: بجوازه في الشعر، وإن كان فيه خروج من أصل إلى فرع، ولأنّ الشعر محلّ الضرورة، وشبهوه بالمقصور، وقالوا: والضرورات تبيح المحذورات .

ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن عبد السلام المُسْتَبِيرِي (٢)

ومن القضاة بحضرة تونس، وصدور علمائها في زمانه، الشيخ الفقيه المدرّس، أبو عبد الله محمد بن عبد السلام المُسْتَبِيرِي، منسوبٌ لقرية بظاهرها . وهو ممّن برع في المعقولات، وقام على حفظ المنقولات؛ وعلم، وفهم، وأدب، وهذب، وصنّف كتباً، منها شرحه لمختصر أبي عمر وعثمان بن عمر بن الحاجب الفقهيّ، المتداول لهذا العهد بأيدي الناس . وكان - رحمه الله - في أقضيته على نحو ما وصف به وكيع في كتابه للقاضي إسماعيل بن إسحاق، حيث قال : وأمّا شدائده في القضاء، وحسن مذهبه فيه، وسهولة الأمر عليه فيما كان يلتبس على غيره، فشيءٌ شهرته تغني عن ذكره، إلى ما عرّف به في قطره من القوة على أمر الناس، والاستخفاف بسخطهم، وملاّتهم في حقّ الله، وحفظ ما يرجع لرسوم القضاء ومن

(١) سورة التوبة ٩، الآية : ٣٤ .

(٢) ترجمة ابن عبد السلام في نيل الابتهاج (ص ٢٤٠) والتعريف بابن خلدون (ص ١٩) والديج المذهب (ص ٣٣٦) وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية (ص ٢١٠) ونفع الطيب (ج ٥ ص ٢٥١) .

ذلك عمله في العقد الذي شهد فيه جملةً من أعلام المغرب، أيام كونهم بتونس عند دخولها في الإيالة المرينية؛ فردَّ شهادتهم وعوتب على ذلك؛ فقال: «أو ليس قد فرؤوا من الزحف، مع توقُّر الأسباب المانعة لهم شرعاً عن الوقوع في معرَّة الأدبار؟» ويشير إلى الكائنة الشنعاء التي كانت لهم بظاهر طريف مع الروم عام ٧٤١.

ومن أخباره أنه، لما تغلب الشيخ أبو محمد عبد الله بن تافرجين على مدينة تونس دون قَصَبَتها، عند خروج السلطان أبي الحسن أمير المسلمين عنها، بقصد مدافعة وفود العرب العادية على أرضها، فهزمت جيوشه، واستقرَّ هو ومن بقي معه من جنده محصوراً بداخل القَيروان، فجاء في أثناء ذلك يوم الجمعة؛ فقال المتغلب على الأمر للخطيب بالمسجد الجامع بتونس: «اخطب بدعوة الأمير أبي العباس بن أبي دُبُّوس من الموحِّدين» وكان في المسجد القاضي ابنُ عبد السلام؛ فقال: «والسلطان المريني؟» فراجعهُ الشيخ بأنَّه في حكم الحصار داخل القَيروان بحيث لا يستطيع الدفاع عن نفسه. قال: «فتلزم إذاً مناصرته، والعمل على الوفاء بما شرط له عند مبايعته» فردَّ عليه بأنَّ الأخبار تواترت بعد ذلك بتلفه، وانتزاع ملكه، فقام الخطيب وقال على تقدير صحَّة هذا النقل: «الفرُّ زال بزوال الأصل، انظروا ما يصلح بكم لخطبتكم» وارتفعت الأصوات والمراجعات؛ فقطع القاضي الكلام بمبادرته إلى الخروج، وهو يقول: «لم يثبت لدينا ما يوجب العدول عن طاعة السلطان أبي الحسن، واستصحاب الحال حجةً لنا وعلينا» وكاد وقت صلاة الجمعة أن يفوت؛ فوجَّه عند ذلك المتغلب على المدينة إلى القاضي ثقةً، يخبره باستمرار الأمر في الخطبة على ما كانت عليه؛ فدعا الخطيب وتمَّت الصلاة على الرسم المتقدم؛ وحصلت السلامة للقاضي بحسن نيَّته، وعدَّ مخالفة فقهاء مدينته - جزاه الله وإياهم خير جزائه - وحَدَّثني بهذه الحكاية غير واحد من الثقات الأثبات، منهم صاحبنا الفقيه المتفَنُّ الأصيل أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خَلْدُون الحضرمي.

وأخبرني كذلك عن هذا القاضي - رحمه الله - بما حاصله: إن الأمير أبا يحيى استحضره مع الجملة من صُدُور الفقهاء للمبيت بدار الخلافة، والمثول بين يديه، ليلة الميلاد الشريف النبوي، إذ كان قد أراد إقامة رسمه على العادة الغريبة، من

الاحتفال في الأُطعمة، وتزيين المحلّ، بحضور الأشراف، وتخير القوّالين للأشعار المقرونة بالأصوات المطربة؛ فحين كمل المقصود من المطلوب، وقعد السلطان على أريكة ملكه، ينظر في تربيته، والناس على منازلهم، بين قاعد وقائم، هزّ المُسمّع طرّه، وأخذ يهنّئهم بألحانه؛ وتبعه صاحبُ براءةِ بعادته عن مساعدته، ترخّزَ القاضي أبو عبد الله عن مكانه، وأشار بالسلام على الأمير، وخرج من المجلس؛ فتبعه الفقهاءُ بجملتهم إلى مسجد القصر؛ فناموا به، فظنّ السلطان أنهم خرجوا لقضاء حاجاتهم؛ فأمر أحد وزرائه بتفقّدهم والقيام بخدمتهم، إلى عودتهم وأعلمَ الوزيرُ الموجّهَ لما ذكرَ القاضي بالغرض المأمور به؛ فقال له: «أصلحك الله! هذه الليلة المباركة التي وجب شكر الله عليها، وجمعنا السلطان - أبقاءه الله - من أجلها، لو شهدها نبينا المولود فيها - صلوات الله وسلامه عليه - لم يأذن لنا في الاجتماع على ما نحن فيه، من مسامحة بعضنا لبعض في اللهو، ورفع قناع الحياء بمحضر القاضي والفقهاء! وقد وقع الاتفاق من العلماء على أن المجاهرة بالذنب محظورة، إلا أن تمسّ إليها حاجة كالإقرار بما يوجب الحدّ أو الكفارة. فليسلم لنا الأمير - أصلحه الله - في القعود بمسجده هذا إلى الصباح! وإن كنّا في مطالبة آخر من تبعات رياء، ودسائس أنفس، وضروب غرور، لكنّا^(١)، كما شاء الله، في مقام الاقتداء - لطف الله بنا أجمعين بفضلِه» فعاد عند ذلك الوزير المُرسَل للخدمة الموصوفة إلى الأمير أبي يحيى، وأعلمه بالقصة؛ فأقام يسيراً، وقام من مجلسه، وأرسل إلى القاضي من ناب عنه في شكره، وشكر أصحابه، ولم يعد إلى مثل ذلك العمل بعد. وصار في كلّ ليلة يأمر في صبيحة الليلة المباركة بتفريق طعام على الضعفاء، وإرفاق الفقراء، شكرًا لله.

وكان هذا القاضي - رحمه الله؛ مشغلاً بالعلم وتدريسه، قلّما يفتر في كثرة أوقاته عن نظره واجتهاده. حضرتُ مجلس إقرائه بتونس عند وصولي إليها في المؤكّب الغربي؛ فألفيته يتكلّم في الباب الثاني من «كتاب المعالِم» للفقهاء ابن الخطيب الداني، إلى أن بلغ إلى مناظرة أبي الحسن الأشعريّ لأستاذه أبي عليّ

(١) في الأصل: «لاكنّا».

الجبائي، المنصوصة في الباب التاسع، حيث سأل عن ثلاثة إخوة؛ أحدهم كان مؤمناً، والثاني كان كافراً، والثالث كان صغيراً، ماتوا كلهم؛ فكيف حالهم؟ فقال الجبائي: أمّا المؤمن، ففي الدرجات؛ وأمّا الكافر ففي الدرجات؛ وأمّا الصغير فمن أهل السلامة فقال الأشعري: إن أراد الصغير أن يذهب إلى درجات المؤمن، هل يؤذن له فيها؟ فقال الجبائي: لا، لأنّه يُقال له: إِنَّ أَخَاكَ الْمُؤْمِنَ إِنَّمَا وَصَلَ إِلَى تِلْكَ الدَّرَجَاتِ بِسَبَبِ طَاعَتِهِ الْكَثِيرَةِ، وَلَيْسَ لَكَ تِلْكَ الطَّاعَةُ فقال أبو الحسن: «فإن قال ذلك الصغير: التقصير ليس مني؛ لأنّك لا أبقيتني ولا أقدرتني على الطاعة؟» فقال الجبائي: «يقول الله تبارك وتعالى: ﴿كُنْتُ أَعْلَمُ...﴾»^(١) أَنْكَ لَوْ بَقِيتَ وَصِرْتَ مُسْتَحَقًّا لِلْعِقَابِ فَرَأَيْتَ مُصْلَحَتَكَ. قال أبو الحسن: «فإن قال الكافر: يا إله العالمين، كيف علّمت حاله علّمت حالي! فلم رعيت مصلحته دوني» فانقطع الجبائي. وهذه المناظرة دالّة على أنّ الله سبحانه يخصُّ برحمته من يشاء، وأنّ أفعاله غير معلّلة بشيءٍ من الأغراض.

انتهى ما تيسّر من بُدْ أخبار القاضي أبي عبد الله بن عبد السلام، سمّي مالك ابن أنس وشيبهه نحلة وحمرة وشقرة - رضي الله عنهما ورحمهما! توفي في أوائل الطاعون النازل ببلده قبل عام ٧٥٠^(٢). واحتمله طَلَبَتْهُ إلى قبره، وهم حُفَاةٌ، مزدحمون على نعشه - نفعهم الله وإيَّاه بفضلَه!

ذكر القاضي أبي البركات المعروف بابن الحاجّ البلّفيقي^(٣)

ومن مشاهير القضاة الشيخ أبو البركات، وهو محمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن خَلَف السُلَميّ، من ذرّيّة العبّاس بن مُرْدَاس المعروف في بلده بابن الحاجّ،

(١) سورة الأعراف ٧، الآية: ١٨٨.

(٢) في مصادر ترجمته أنه توفي سنة ٧٤٩هـ.

(٣) ترجمة ابن الحاجّ البلّفيقي في الإحاطة (ج ٢ ص ١٤٣ - ١٦٩) والكتيبة الكامنة (ص ١٠٥، ١١٦) والديباج المذهب (ص ١٦٤) والتعريف بابن خلدون (ص ٦١) وغاية النهاية (ج ٢ ص ٢٣٥) وجذوة الاقتباس (ص ١٨٣) والدرر الكامنة (ج ٤ ص ١٥٥) ونفع الطيب (ج ٥ ص ٤٧١ - ٤٨٧).

وفي غيره بالبُلْفَيْقِيّ، وبَلْفَيْقِ حِصْنٍ من عمل مدينة أَلْمَرِيَّة. وبَيْتُهُ بَيْتُ دِينٍ وَفَضْلٍ. ذكر ابن الأَبَّار جَدَّهُ الأَعْلَى أبا إِسْحاق، وأُطْنَب في الثَّنَاءِ عَلَيْهِ بِالْخَيْرِ وَالصَّلاح. وكان هذا الشَّيْخ المَترجم عنه مَمَّنْ نَشَأَ على طَهارة وَعِفافٍ؛ واجتهد في طلب العلم صَغِيرًا وَكَبِيرًا، وعبر البحر إلى بَجَايَة؛ فأدرك بها المدرِّسَ المَعْمَرُ أبا علي منصور بن أحمد بن عبد الحَقِّ المَشْدَالِيّ، وحضر مجالسه العِلْمِيَّة، وأخذ عنه وعن غيره من أهلها؛ ثُمَّ إِنَّهُ أَتَى إلى مَرَاكَشَ، وتجوَّلَ فيما بينها من البلاد. وأثار السُّكْنَى بِسَبْتَةِ على طريقة جَدِّهِ إِبْرَاهِيمَ الأَقْرَبُ إِلَيْهِ، إذ كان أيضًا قد استوطنها. ثُمَّ عاد إلى الأَنْدَلُس؛ فأقام منها بمالقة، واختَصَّ بِخُطْبِهَا الشَّيْخُ الوَلِيُّ أَبِي عبد الله الطَّنْجَالِيّ، وروى عنه وعن غيره، وقَيَّدَ الكثير بِخَطِّهِ، ودام في ابتداء طلبه التَّشْبِيه بالقاضي أَبِي بكر بن العَرَبِيِّ، في لقاءِ العِلْماءِ، ومصاحبة الأَدباءِ، والأخذ في المعارف كُلِّها، والتكَلُّمِ في أنواعها والإكثار من مُلَحِّحِ الحِكَايَاتِ، وطُرْفِ الأَخْبَارِ، وغرائب الآثار، حتى صار حديثُهُ مَثَلًا في الأَقْطَارِ؛ وهو مع ذلك، على شِدَّةِ انطباعه، وكثرة ردعته، سريعُ العبرة عند ذكر الآخرة، قريبُ الدِّمعة. وكان كثير الضبط لحاله، متهمًا بالنظر في تَمْيِيرِ ماله، آخذًا في نفقته بقول سحنون بن سعيد: «ما أَحَبُّ أن يكون عيش الرجل إلَّا على قدر ذات يده؛ ولا يتكلَّفَ أَكْثَرَ مما في وسعه» وكان يميل إلى القول بتفضيل الغنِيِّ على الفقير، ويبرهن على صحَّة ذلك، ويقول: «وبخصوص في البلاد الأَنْدَلُسِيَّة؛ لضيق حالها، واتِّساع نطاق مُدْنِها، ولا سِيَّما في حقِّ القُضاة؛ فقد شرط كثيرٌ من العِلْماءِ في القاضي أن يكون غنيًّا، ليس بمديان ولا محتاج». ومن كلامه - رحمه الله -: «من اقتصر على التَّعْيِشِ من مرافق الملوك، ضاع هو ومن له، وشمله القَلُّ، وخامره الذلُّ، اللَّهُمَّ! إلَّا من كان من القوَّة بالله قد بلغ من الزهد في الدنيا إلى الحدِّ الذي يكسبه الراحة بالخروج عن متاعها، وترك شهوتها، قليلها وكثيرها، مالها وجاهها. بأمرٍ آخر! ومن لنا بالعوْنِ على تحصيل هذا المقام، ولا سِيَّما في هذا الزمان، ولم نسمع ممَّنْ قاربه من الولاة المتقدِّمين بالأَنْدَلُسِ إلَّا ما حُكِيَ عن إِبْرَاهِيمَ بن أسلم، وقد أراد الحَكَمَ المستنصر بالله رياضته؛ فقطع عنه جراته؛ فكتب إليه: [الطويل].

تَزِيدُ عَلَى الْإِفْلَالِ نَفْسِي نَزَاهَةً وَتَأْنِسُ بِالْبَلَوَى وَتَقْوَى مَعَ الْفَقْرِ
فَمَنْ كَانَ يَخْشَى صَرْفَ دَهْرِ فَلِأَنِّي أَمِنْتُ بِفَضْلِ اللَّهِ مِنْ نُوبِ الدَّهْرِ

فلما قرأ الحَكَمَ بيته، أمر بردُ الجراية، وحملها إليه، فأعرض عنها، وتمنَّع من قبولها، وقال: «إني، والحمد لله! تحت جراية من إذا أعصيته، لم يقطع عني جرايته! فليفعل الأمير ما أحب» فكان الحَكَمَ بعد ذلك يقول: «لقد أكسبنا ابن أسلم بمقالته مخزاةً عظم متاً موقعها، ولم تسهل علينا المقارضة بها».

وتولَّى الشيخ أبو البركات القضاء في بلاد عديدة؛ منها مالقة؛ تقدَّم بها بعد شيخنا أبي عمرو بن مَنْظُور، وذلك صَدْرَ عام ٧٣٥؛ ثُمَّ نَقَلَ إِلَى قِضَاءِ الْجَمَاعَةِ بِحَضْرَةِ غِرْنَاطَةِ وَالْخَطَابَةِ بِهَا. وَكَانَ مُسْتَوْفِيًا لَشُرُوطِ الْخُطْبَةِ وَجَوَابًا وَكَمَالًا مِنْ صُورَةِ وَهْيَنَةٍ، وَطِيبِ نَغْمَةٍ، وَكَثْرَةِ خُشُوعٍ، وَتَوْشُّطِ إِنْشَاءٍ، وَشَهْرِ بِالصَّرَامَةِ فِي أَحْكَامِهِ، وَالنَّزَاهَةِ أَبَدًا نَظَرُهُ. ثُمَّ تَأَخَّرَ عَنْ قِضَاءِ الْحَضْرَةِ، وَأَقَامَ بِهَا مَدَّةً، إِلَى أَنْ صُيِّرَ إِلَى مَدِينَةِ الْمَرْيَةِ؛ ثُمَّ أُعِيدَ إِلَى قِضَاءِ الْجَمَاعَةِ، وَاسْتُعْمِلَ فِي السَّفَارَةِ بَيْنَ الْمُلُوكِ؛ فَصَحْبُهُ السَّدَادُ، وَرَافِقُهُ الْإِسْعَادُ، وَكَانَ فِي أَطْوَارِهِ سَرِيعَ التَّكْوِينِ، طَامِعًا فِي الْوُصُولِ إِلَى مَقَامِ التَّمَكُّينِ، كَثِيرَ الْإِنْتِقَالِ مِنْ قَطَرٍ إِلَى قَطَرٍ، وَمِنْ عَمَلٍ إِلَى عَمَلٍ، مِنْ غَيْرِ اسْتِقْرَارٍ مَنْزِلٍ أَوْ مَحَلٍّ وَاحِدٍ. وَلِذَلِكَ قَالَ فِي أَيْيَاتِهِ الَّتِي أَوَّلُهَا (١): [البسيط].

إِذَا تَقُولُ (٢): فَذَنكَ النَّفْسُ فِي حَالِي يَفْنَى زَمَانِي فِي حِلٍّ وَتَرْحَالِ

وَكَانَ التَّكَلُّمُ بِالشَّعْرِ مِنْ أَسْهَلِ شَيْءٍ عَلَيْهِ، فِي كَثِيرِ مُرَاجَعَاتِهِ، وَفَنُونِ مَخَاطَبَاتِهِ. وَلَهُ مِنْ دِيْوَانٍ كَبِيرٍ، يَحْتَوِي مِنْ ضُرُوبِ الْأَدَبِ عَلَى جِدٍّ وَهَزَلٍ، وَسَمِينٍ وَجَزَلٍ، سَمَاءَهُ بِ«الْعَذْبِ وَالْأَجَاجِ»؛ وَكِتَابٌ وَسَمَهُ بِ«الْمُؤْتَمَنِ فِي أَنْبَاءِ مَنْ لَقِيَهِ مِنْ أَبْنَاءِ الزَّمَنِ» (٣) وَاسْتَقَرَّ أَخِيرًا بِمَدِينَةِ الْمَرْيَةِ قَاضِيًا وَخُطِيبًا، إِلَى أَنْ تَوَفَّى بِهَا فِي شَهْرِ

(١) البيت في نفع الطيب (ج ٥ ص ٤٧٩).

(٢) في نفع الطيب: «ماذا تقول».

(٣) اسم الكتاب في نفع الطيب (ج ٥ ص ٤٨٦): «المؤتمن على أنباء أبناء الزمن».

رمضان عام ٧٧٣^(١)، عن بنت من أمته، لا غير من الأولاد، وأربع زوجات، وعاصب بعيد. وكان، أيام حياته، مَن اكتسب المال الجَمِّ، وتمتَّع من النساء بما لم يتأتَّ في فطره لأمثاله من الفقهاء. وهو من أصحابنا القدماء، الذين ورثنا ودَّهم، وشكرنا عهدهم - رحمه الله وغفر له وأرضاه.

ومن شعره في المُجَبَّنات، وهو النمط البديع^(٢): [الطويل].

وَمُصْفَرَّةُ الْخَدَّيْنِ مَطْوِيَّةُ الْحَشَا
لَهَا بِهِجَةٌ^(٣) كَالشَّمْسِ عِنْدَ طُلُوعِهَا
وَقَوْلُهُ: [الطويل].

إِذَا مَا كَتَمْتُ السَّرَّ عَمَّنْ أَوْدُهُ
وَلَمْ أَخْفِ عَنْهُ السَّرَّ مِنْ ضِيئِهِ بِهِ
وَقَوْلُهُ: [البسيط].

قَالُوا: تَغَرَّنْتَ عَنْ أَهْلِ وَعَنْ وَطَنِ
مَضَى الْأَجْبَةُ وَالْأَهْلُونَ كُلُّهُمْ
أَفْرَغْتُ دَمْعِي وَحَزَنِي بَعْدَهُمْ فَأَنَا
وَقَوْلُهُ^(٦): [الطويل].

رَعَى اللَّهُ إِخْوَانَ الْخِيَانَةِ إِنَّهُمْ
وَلَوْ قَرَّبُوا^(٧) كُنَّا أَسَارَى حُقُوقِهِمْ
كَفَوْنَا مَؤُونَاتِ الْبَقَاءِ عَلَى الْعَهْدِ
تُرَاوَحُ مَا بَيْنَ النِّسِيَةِ وَالنَّقْدِ

(١) في نفع الطيب (ج ٥ ص ٤٨٧): «توفي في شوال سنة ٧٧١...»

(٢) البيتان في الإحاطة (ج ٢ ص ١٥٨) ونفع الطيب (ج ٥ ص ٤٧٨).

(٣) في الإحاطة: «لها هيئة».

(٤) في الأصل: «ولا كتها».

(٥) في الأصل: «ولا كتني».

(٦) البيتان في الإحاطة (ج ٢ ص ١٦٠) ونفع الطيب (ج ٥ ص ٤٨٢).

(٧) في الإحاطة والنفع: «فلوقد وفروا كتنا...».

وقوله يعتذر لبعضِ الطَّلِيَّةِ، وقد استدبرهُ لبعضِ حَلَقِ العِلْمِ بسَبْتِه^(١):
[السريع].

إِنْ كُنْتُ أَبْصَرْتُكَ لَا أَبْصَرْتُ
بَصِيرَتِي فِي الْحَقِّ بُرْهَانَهَا
لَا غَرَوْا إِنِّي لَا أَشَاهِدُكُمْ
فَالْعَيْنُ لَا تُبْصِرُ إِنْسَانَهَا

وقوله^(٢): [الطويل].

يَلُومُونَنِي بَعْدَ الْعِذَارِ عَلَى الْهَوَى
وَمِثْلِي فِي حُبِّي^(٣) لَهُ لَا يُقْنَدُ
يَقُولُونَ: أَمْسِكَ عَنْهُ قَدْ ذَهَبَ الصَّبَا
وَكَيْفَ أَرَى^(٤) الْإِمْسَاكَ وَالْخِيطُ أَسْوَدُ
وقوله: [الطويل].

وَإِنِّي لَخَيْرٌ مِنْ زَمَانِي وَأَهْلِهِ
عَلَى أَنَّنِي لِلشَّرِّ أَوَّلُ سَائِقٍ
لَحَى اللَّهُ عَصْرًا قَدْ تَقَدَّمْتُ أَهْلَهُ
فَتَلَكَ لَعَمْرُ اللَّهِ إِحْدَى الْبَوَائِقِ

ذكر القاضي أبي القاسم بن سلمون^(٥)

ومن الرواة القضاة: الشيخ الفقيه المحدث الفاضل أبو القاسم سلمون بن علي بن عبد الله بن علي بن سلمون الكِنَانِيُّ البِيَّاسِيُّ الْأَصْلُ، الْغُرْنَاطِيُّ الْمَوْلِدُ وَالنَّشَأُ. وَمِنْ أَهْلِ بَلَنْسِيَةِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَلْمُونٍ، أَحَدُ أَشْيَاخِ الْقَاضِي أَبِي الْعَبَّاسِ الْغَمَّازِ. وَكَانَ صَاحِبِئَا أَبُو الْقَاسِمِ هَذَا الْمَذْكُورِ. أَوَّلًا - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَقِيهًا جَلِيلًا، فَاضِلًا، أَصِيلًا، بَصِيرًا بِعَقْدِ الشُّرُوطِ وَالْأَحْكَامِ. وَلَهُ فِيهَا تَقْيِيدٌ مُفِيدٌ. أَخَذَ عَنْ جَمَلَةٍ مِنَ الشُّيُوخِ أَوَّلَهُمُ الْأَسْتَاذُ أَبُو جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ. وَأَجَاظَهُ مِنْ أَهْلِ الْمَغْرِبِ

(١) البیتان فی الإحاطة (ج ٢ ص ١٥٨) ونفع الطیب (ج ٥ ص ٤٨١).

(٢) البیتان فی الإحاطة (ج ٢ ص ١٥٨) ونفع الطیب (ج ٥ ص ٤٧٨).

(٣) فی الإحاطة والنفع: «فِي وَجْدِي».

(٤) فی الإحاطة: «يُرَى».

(٥) ترجمة ابن سلمون فی الإحاطة (ج ٤ ص ٣٠٩-٣١٠) والديباج المذهب (ص ١٢٥) وشجرة النور (الرقم ٧٥٠).

والمشرق والأندلس عَدَدٌ كثيرٌ يزيد على المائة، حسبما تَضَمَّنَه بَرْنَامَج رِوَايَتِه؛ مِنْهُمْ ابْنُ الْغَمَّازِ الْبَلَنْسِيُّ قَاضِي الْجَمَاعَةِ بَتُونُسَ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنَ الْأَنْدَلُسِ وَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَزَرْجِيُّ؛ وَالشَّيْخُ الرَّائِيَةُ شَرَفُ الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ خَلْفِ الدِّمِياطِيِّ، صَاحِبُ دَارِ الْحَدِيثِ بِالْبَلَادِ الْمِصْرِيَّةِ فِي زَمَانِهِ؛ وَمِنْهُمْ تَاجُ الدِّينِ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْحَسَنِ الْغَرَابِيِّ (وْغَرَابُ الَّذِي يَنْسَبُ إِلَيْهَا بَلَدَةٌ فِي أَرْضِ وَاسِطٍ)؛ وَالشَّيْخُ الْفَقِيهَ الْمَعْمَرُ أَبُو عَلِيٍّ مَنصُورُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْحَقِّ الْمَشْدَلِيِّ، وَقَاضِي الْقَضَاةِ بِالْأَمِينِ الْمِصْرِيَّةِ زَيْنُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَمَاعَةِ الْكِنَانِيِّ؛ وَغَيْرُهُمْ. وَكَانَ هَذَا الشَّيْخُ أَبُو الْقَاسِمِ فِي قَضَائِهِ مَوْصُوفًا بِالْفَضْلِ وَالْعَدْلِ، مَتَرَفِّقًا بِالضَّعْفَاءِ، مُتَغَاضِيًا عَنْ زَلَّاتِ الْفُقَهَاءِ. تَقَدَّمَ بِجِهَاتٍ شَتَّى مِنَ الْأَنْدَلُسِ؛ ثُمَّ وَلِيَ قَضَاءَ الْجَمَاعَةِ بِحَضْرَةِ غَرْنَاطَةِ؛ فَحُمِدَتْ سِيرَتُهُ، وَشُكِرَتْ مَدَارَاتُهُ. وَكَانَ فِي نَفْسِهِ هَيئَةً، لَيْتَنَاءَ، آخِذًا بِمَقْتَضَى قَوْلِ عَيْسَى بْنِ مَسْكِينٍ، الْقَاضِي بِالْقَيْرَوَانِ أَيَّامَ أَبِي الْأَغْلَبِ، وَهُوَ: «قَارِبِ النَّاسِ فِي عَقُولِهِمْ، تَسْلَمُ مِنْ غَوَائِلِهِمْ! وَفِي تَقْلُبِ الْأَحْوَالِ، عِلْمُ جَوَاهِرِ الرِّجَالِ» تَوَفَّى - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَيْلَةَ الْاِثْنَيْنِ الثَّلَاثِ عَشَرَ لِجَمَادَى الْأُولَى عَامَ ٧٦٧. وَوُلِدَ بِغَرْنَاطَةِ فِي صَفَرِ عَامَ ٦٨٨^(١). وَعَقِبَهُ لِهَذَا الْعَهْدِ بِحَالٍ نَبَاهَةٍ؛ مِنْ أَوْلَادِهِ مَنْ هُوَ مُسْتَوِلٌ فِي خِطَّةِ الْقَضَاءِ - تَوَلَّاهُمْ اللَّهُ، وَخَارَ لَنَا وَلَهُمْ بِمَنِّهِ وَفَضْلِهِ!

ذِكْرُ الْقَاضِي أَبِي عَمْرٍو عُثْمَانَ بْنِ مُوسَى الْجَانِيِّ

وَمِنَ الْقَضَاةِ بِمَدِينَةِ مَلْيٍّ مِنْ أَرْضِ الْحَبَشَةِ، الشَّيْخُ الْفَقِيهَ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ مُوسَى الْجَانِيِّ، مَنَسُوبٌ لِبَطْنٍ مِنْ بَطُونِ السُّودَانِ. تَرَدَّدَ إِلَى أَرْضِ مِصْرَ؛ فَقَرَأَ بِهَا، وَأَخَذَ عَنْ أَشْيَاحِهَا. أَخْبَرَنِي الْفَقِيهَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّاحِبِيِّ الْغَرْنَاطِيُّ أَنَّهُ لَقِيَهُ بِلَدِّهِ، وَأَنَّهُ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ وَالْعَدْلِ، وَالْقِيَامِ عَلَى الْعِلْمِ، وَالصِّرَاطَةِ فِي الْحُكْمِ. قَالَ السَّاحِبِيُّ: وَمِنْ ذَلِكَ نَازِلَةٌ حَدَّثَتْ لَهُ فِي أَحْكَامِ الدَّمَاءِ؛ فَتَحَرَّى فِيهَا الْحَقَّ الْمَخْلُصَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ، وَهِيَ أَنَّ أَحَدَ بَنِي عَمِّ سُلْطَانِهِ تَرَبَّتَ قَبْلَهُ

(١) فِي الْإِحَاطَةِ: مَوْلَدُهُ عَامَ ٦٨٥ هـ.

المطالبة بِدَم قَتِيلٍ كان قد أشهد العدول، وهو جريحٌ، بأنَّ دمه عنده، وتوفي إثر الشهادة عن عصابة من ولد وإخوة؛ فقاموا طالبين من السلطان النظر لهم في صاحبهم؛ فاستحضره عن أمره بمجلس الحكم الشرعي، وأعذر له فيما استظهر به أولياء دم القتيل، فادَّعى الدفع في ذلك، وتأجلَّ آجلاً وسع فيها عليه. وانقضت الأيام وقهرته الأحكام؛ فشكى بالقاضي لسلطانه، وسأل منه الأخذ مع الفقهاء في قضيتِه؛ وقد كان صانَعَهُم بجهدِه، واستظهر بإثبات عداوته بينه وبين من رماه بدمه، فجمعَهُم الأمير بحضرته، وأخذ معهم في نازلة ابن عمِّه؛ فوقع الاتفاق منهم على الأخذ بمذهب الشافعي، أنَّه لا يقسم بمجرد قول المصاب: «دمي عند فلان». واستدلُّوا بالحديث الثابت في الصحيح الذي نصُّه: لو يُعطى الناسُ بدعواهم، لادَّعى ناسٌ دماءَ رجال وأموالهم. قالوا: وبخصوص في هذه النازلة، لما اقترن بها من الأسباب المرجحة للانتقال عن المذهب، وذكرُوا مسألة عبد الله بن سَهْل وأنَّ رسول الله - ﷺ - وداه من عنده بأنَّه ثقةٌ. فمال السلطان إلى موافقتهم، وأن تكون الغرامة من قبله؛ ولكنَّه^(١) قال لقاضيه: «ما عندك فيما اجتمع عليه أصحابك؟» فقال له: «أمَدَّك الله بإرشاده، وأراك الحقَّ حقًّا، وأعانك على اتباعه! أنت مالكي المذهب، وأهلُ بلادك كذلك، والانتقال من مذهب إلى مذهب آخر لا يسوغ إلَّا بعد شروط لم يحصل في نازلتها منها شرطٌ واحدٌ! وحديث القسامة أصلٌ من أصول الشرع، وركنٌ من أركان مصالح العباد، وبه أخذ جلُّ الأئمة والسلف من الصحابة والتابعين، وفقهاء الأمصار، والذي يجمل بك، أيُّها الملك، إمرارُ الحقِّ بوجهه، ولو كان على نفسك، فضلاً عن ابن عمِّك!» قال: فأخذ برأي قاضيه، وأمر بابين عمِّه؛ فدفع بدمته إلى أصحابه؛ فقتلوه بالقسامة. قال المُخْبِر: فحسب الناسُ م صدر في النازلة عن الأمير والقاضي من المناقب الشريفة، والمآثر الحميدة، والأفعال الدالة على تعظيم الشريعة.

(١) في الأصل: «ولاكنه».

ذكر القاضي أبي عبد الله المقرئ التلمساني (١)

وقد تقدّم الإلمامُ بطرفٍ من التنبيه على الفقيه أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقرئ التلمساني، أحد القضاة بحضرة فاس أيام خلافة أبي عنان - رحمه الله ومهدّها - وكان هذا الفقيه - رحمه الله - في غزارة الحفظ، وكثرة مادّة العلم، عبرة من العبر، وآية من آيات الله الكبر؛ فلما تفعّ مسألةً إلّا ويأتي بجميع ما للناس فيها من الأقوال ويرجّح ويعلّل، ويستدرك ويكمل؛ قاضياً ماضياً، عدلاً جذلاً؛ قرأ ببلده على المدرّس أبي موسى عمران المشدالي صهر أبي علي ناصر الدين، وعلى غيره؛ وقام بوظائف القضاء أجمل قيام. ثمّ إنّه كره الحكم بين الناس، وتبرّم من حمل أمانته، ورام الفرار عنه بنفسه؛ فتنشّب في انتظامه، وتوجّه عليه الإنكار من سلطانه. ثمّ إنّه ترك، بعد عناءٍ شديد، لشأنه. وقد سأله يوماً عن حالة بيتي أبي عمران بن عبد الرحمن، وهما: [المنسرح]

حالي مع الدهر في تقلّبه كطائر ضمّ رجله شرك
همته في فكاك مُهَجَّتِه يروم تخليصها فتشيبك

وتوفّي (٢) - رحمه الله - على إثر ذلك وهو محمودُ السيرة، مشكور الطريقة.

ذكر القاضي أبي عبد الله محمد الفشتالي (٣)

وولي بعده الشيخ الفقيه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الفشتالي.

(١) أبو عبد الله المقرئ هو جدّ المقرئ صاحب نفع الطيب وأزهار الرياض وغيرهما من المؤلفات، وترجمته في الإحاطة (ج ٢ ص ١٩١ - ٢٢٦) والتعريف بابن خلدون (ص ٥٩) ونيل الابتهاج (ص ٢٤٩) وسلوة الأنفاس (ج ٣ ص ٢٧١) ونفع الطيب (ج ١ ص ٥٥٦) و(ج ٥ ص ٢٠٣ - ٢٢٣).

(٢) توفي بمدينة فاس في أخريات محرم من عام ٧٥٩هـ الإحاطة (ج ٢ ص ٢٢٦).

(٣) توفي أبو عبد الله الفشتالي في عام ٧٧٩هـ. وترجمته في الإحاطة (ج ٢ ص ١٨٧ - ١٩١) وهو فيه: «محمد بن أحمد بن عبد الملك الفشتالي». والدرر الكامنة (ج ٣ ص ٣٣٠) وهو فيه: «الفشتالي» بالقاف. ونيل الابتهاج (ص ٢٦٥) وجذوة الاقتباس (ص ١٤٢) وهو فيه: «محمد بن محمد بن أحمد».

وبيت قومه بفاس البيت المعمور بالجدود والصلاح والخير. وكان هو - رحمه الله - أحد أعلام قطره الغربي نبلاً، وفضلاً، وسكوناً، وعقلاً. وحين بلغ إلى مراده من الخطبة ببلده نحا في سيره منحى القاضي أبي عبد الله ابن علي بن عبد الرزاق من المحافظة على الرتبة، وإقامة رسوم الأئمة، والصبر على مكاره السلطنة، والميل إلى الأخذ بالترفق في الحكومة، فسكن الناس إلى ولايته، ووثقوا بحسن نظره، ودانوا بإثرته. وقد كان ولي قبل تقدّمه بفاس القضاء أيضاً بإطربلس، وتجوّل في نواحي إفريقية، ثم إنّه عند تجوّل البلاد، أمّ قطره وقد صلب الدهر أشطره، فاستقضي به، وتصدّر لإقراء العلم وبثّه. وكان على شدة وقاره، وتعاضم قاره، كثير النزول للطلبة، والحرص على الإفادة، والصبر عند المباحثة. وكان من عاداته تقديم دول الفقه على التفسير. وذهب إلى عكس هذا الترتيب الشيخ الرّحال أبو إسحاق الحسناوي، أحد جلساء القاضي عند إقرائه في آخرين؛ فجرت بين الطلبة إذ ذاك بفاس في المسألة مراجعات ومخاطبات وقفت على بعضها؛ فرأيت فيها من تخلّق القاضي وتجمله ما ليس بنكير على رجاحة عقله، وسعة صدره - تغمدنا الله وإياهم برحمته - فقد أصبحوا جميعاً بعد الحياة، وعصارة العيش، رباطاً!

ذكر القاضي أبي القاسم الشريف الغرناطي (١)

ومن أعلام القضاة بالأندلس، وصدور النحاة، الشيخ الفقيه الأستاذ المتفتّن الشريف المعظم أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الله الحسني^(٢) النسبة، السبتي النشأة. وكان - رحمه الله - نسيج وحده براعة وجلالة، وفريد عصره بلاغة وجزالة؛ إلى الشيم السنية التي التزم إهداءها، والسير الحسنة التي

(١) ترجمة أبي القاسم الشريف الغرناطي في الإخاطة (ج ٢ ص ١٨١-١٨٧) والديباج المذهب (ص ٢٩٠) وبغية الوعاة (ص ١٦) ومطالع البدور (ج ١ ص ٢٢٢) والدرر الكامنة (ج ٣ ص ٣٥٢) وكشف الظنون (ص ١٨٠٧) واللمحة البدرية في الدولة المصرية (ص ١٠٥، ١١٦).
(٢) في بغية الوعاة: «الحسني» وهو تصحيف.

لا يَنازع في شرف منتهائها. ارتحل عن بلده سَنَةً، وقد تَمَلَّأ من العلوم، وبرع في طريقتَي المنثور والمنظوم؛ فطلع على الأندلس طُلُوعَ الصُّبْح عَقِب السُّرَى، وخلص إليها خلوص الخيال مع سِنَةِ الكرى؛ فانتظم في الحين في سلك كَتَبَتِهَا، وأمسى وهو صَدْرُ طَلَبَتِهَا. لِمَا كان قد حصل له من الأخذ بأطراف الطلب، والاستيلاء على غاية الأدب؛ ورئيسُ الكُتَّاب يومئذِ الشَّيْخُ العَلَّامةُ أَبُو الحَسَنِ ابْنُ الجَبَّاب، الشهير التَّشْيِيع لأهل البيت الكريم، الموسوم بالشَّيْم الرَضِيَّة، والقلب السليم؛ وكان - رحمه الله - مع أدوات كماله، وما خصَّ به في وقته من سِنِّي أحواله، وصالح أعماله، مَمَّن شَغَف بالمذاكرة في الفنون الأدبيَّة، وغوامض أسرار العَرَبِيَّة، والرسائل السلطانيَّة، والمسائل البيانيَّة، فألفى من ذلك كُلَّهُ لدى الشريف، الخلق بصنوف التشريف، ما شاءه من معنى رفاق، ولفظ رقرق، وطبع بالمعارف دَفَاق، فجذبته الشَّيْخ إليه، وتلقَّاه براحيته^(١)، وذهب إلى مقارضته بالقريض، ومساجلته في الطويل والعريض، فقلَّما كان بها رسم الكتابة إذ ذاك يَفْتَنُّ عن أدب يعتبر، وتنف طرف تبعثر، وقسطاس يوزن به ما يقلُّ من المقال ويكثر؛ ثُمَّ صرف إلى الاستعمال في الخُطَطِ القاضِيَّة سَرَفَ الاستظهار، وبمعارفه الباهرة الأنوار، وأحكامه القاضية بتأمين الأوطان وتأميل الأوطار^(٢)؛ فتقدَّم بذلك بجهات شَتَّى، منها رِيَّة، وحَلَبَةُ الطَّلَبَةِ بها سوابق غايات، وخوافق رايات. وكانت ولايته عليهم حُلَّةً نشرها الفضل من صوانها، ودرَّةً أكثرها العدل لأوانها. أنزل أمثالهم من رعايته منازل الإكرام، واختصَّ منهم بمصاحبة الزاهد أبي عبد الله ابن عِيَّاش، أحد العلماء الأعلام؛ فتفَقَّه معه في أحكامه، ونوازل أيَّامه، وأخذ نفسه بالاشتداد في نصرة المظلوم، والضرب على يد الظلوم؛ وله في هذا الباب أخبار ماثورة، وحكايات مشهورة؛ وعند ابتداء الفقهاء، بالمسجد الجامع مجلس إقراء، افتتحه أوَّلًا بالتمهيد، وختمه بعلم الخليل، وحبَّره بالتوحيد والتعليل. وكان في إقرائه سريع الجواب، متبحراً في علم الإعراب، فصيح اللسان، بارع البَنان؛ فظفرت أيدي الطَّلَبَةِ منه بالكثرة المذخور، المروية جواهر

(١) في الأصل: «براحيته».

(٢) الأوطار: جمع وطر وهو الحاجة. لسان العرب (وطر).

معارفه بدور الشذور؛ وحصل الناس بولايته على طريقة عادلة من الشرع، واعتضد منها الأصل بالفرع. ولمَّا جرى في ميدانها ملء عنانه، وشاع في الآفاق ما شاع من سمو شأنه وعدل قضائه، وفصل مضائه، نُقِلَ من مألقة إلى غرناطة حضرة الملك، وواسطة السلوك - أيد الله سلطانها، ومهد بعزته أوطانها - فتقدَّم بها لتنفيذ الأحكام، بعد أن ولي وادي آش بأيام فهيت منه الخطَّة الشرعية بسيد مضطلع بأعباء القضاء، قد شمع من عزِّ النزاهة بأنف، وأمدَّ من نور العقل ببرهان غير خلف؛ ثمَّ إنَّ القدر جرى بتأخيره عن الخطَّة؛ من غير موجب سخطة. فكان في حالته كالبدْر خسف عند الاستقبال، وأدركه السواز بعد تناهي الكمال: [المتقارب].

إِذَا تَمَّ أَمْرٌ دَنَا نَقْضُهُ تَوَقَّعَ زَوَالًا إِذَا قِيلَ تَمَّ

وليست عوامل التأخير والتقديم، بمستكر دخولها على كلِّ والٍ في الحديث والقديم؛ فقد عزل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - زياد بن أبي سفيان دون باس، وقال له: «كرهت أن أحمل فضل عقلك على الناس» وعزل أيضاً شرَّ حَبِيل بن حسنة، فقال له: «أعزُّ سخطة عزلتني؟» قال: «لا! ولكن»^(١) وجدت من هو مثلك في الصلاح وأقوى منك على العمل! قال: «يا أمير المؤمنين، إنَّ عزْلَكَ عيب! فأخبر الناس بعذري» ففعل عمر ذلك. وكان صرف الشريف أبي القاسم عن قضاء الحضرة، والخطابة بها، في شهر شعبان من ٧٤٧؛ فانقطع إلى تدريس العلم، وإظهار عيونه، والاشتغال بإقراء فنونه. وكان بينه وبين شيخنا إمام البلغاء أبي الحسن ابن الجيَّاب ما تقدَّمت الإشارة إليه، من المصادقة؛ فصدرت عنه في أثناء تلك المدة بدائع من المخاطبات، وضروب المفاكهات، منها قول الشيخ يرقب خطَّة القضاء التي كأنها تركت صاحبه، وأهملت جانبته: [السريع].

لَا مَرْحَبًا بِالنَّاشِزِ الْفَارِكِ إِذْ جَهِلْتُ رَفْعَةَ مَقْدَارِكِ
لَوْ أَنَّهَا قَدْ أُوتِيَتْ رُشْدَهَا مَا بَرَحْتُ تَعْشُو إِلَى نَارِكِ
أَقْسَمْتُ بِالثُّورِ الْمُيِّنِ الَّذِي مِنْهُ بَدَتْ مِشْكَاءُ أَنْوَارِكِ

(١) في الأصل: «ولاكن».

وَمَظْهَرِ الْحُكْمِ الْحَكِيمِ الَّذِي يَتْلُو عَلَيْنَا طِيبَ أَخْبَارِكَ
مَا أَلْفَتْ مِثْلَكَ كُفُوءاً وَلَا أَوَتْ إِلَيَّ أَكْرَمَ مِنْ دَارِكَ

وهذه القطعة قد بلغت الغاية من البراعة، وتمكّن البلاغة، وإن كان في طيّ ما تضمّنته من وصف الخطّة الشرعيّة بالناشر الفارك، وبأنّها لم تُؤتَ رشدّها ما فيه. ثم إنّ الولاية حنّت إليه، ووقفت مُرادها عليه، فعاد إليها، والعودُ أحمَدُ واستمرّ قيامه بها، إلى أن هلك السلطان أبو الحجاج مُستَقْضيه، مأموماً به، في الركعة الثانية من صلاة عيد الفطر عام ٧٥٥ - رحمه الله وأرضاه -: عدا عليه شقيّ كأنّه وحشيّ، فضربه بظهره، وهو ساجدٌ لربّه. وولي الأمر بعدُ ولدُه الخليفة المؤيّد المنصور أبو عبد الله (١) - أبّاه الله ووقاه - فجَدّد ولايته، وأكّد رعايته؛ وقد كانت رحي الواقعة دارت على القاضي الخطيب، وهو في محرابه حين الكائنة؛ فعرّكته، ولم تتركه، إلّا وقد أشفى على التلف؛ فعوجل بإخراج الدم، وعند ذلك تنفّس عنه بعض ما وجده من الألم. وكان له في المجالس الملكيّة، والمجتمعات الجمهوريّة، من جلالة الأبهة وملازمة التؤدة، وإمساك النفس عن المسارعة عند المخالفة إلى المراجعة، ما لم يكن لغيره من أهل طبقته؛ فإذا خلا بمنزله، أدخل عليه في خاصّة أصحابه. رأيته؛ فكأنّه من تنزّله، وتبدّله، بمثابة أصاغر طلبته. وكثيراً ما كان يباشر خدمة الواردين عليه بذاته، دون وزعته، اقتداءً بالأئمّة الماضين من قبله فمن كلامهم: «ليس ينقص من الرجل الشريف أن يخدم ضيفه، ولا أن يتصاغر لسلطانها، وأن يتواضع لشيخه» ولقد بئنا معه ليلةً بحُشّه من خارج الحضرة، في أناسٍ منهم الشريف أبو عبد الله بن راجح السوسيّ، والأستاذ أبو عليّ الزواويّ، والوزير أبو عبد الله بن الخطيب اللّوشيّ، فمالت ذباله الشمعة في أثناء الليل إلى الذبول؛ فذهب أحد الحاضرين ليقوّيها؛ فأمسكه القاضي، وبادر هو بنفسه لها؛ فأذكى نارها، وقوّى نورها، وقال:

(١) هو الغني بالله محمد بن يوسف بن إسماعيل بن فرج بن إسماعيل، ثامن سلاطين بني نصر بغرناطة، والمتوفى سنة ٧٩٣هـ. ترجمته في اللوحة البلديّة (ص ١١٣ - ١٢٩، ١٢٦ - ١٣١) والإحاطة (ج ٢ ص ١٣ - ٩١)، والدرر الكامنة (ج ٤ ص ٢٩١) وأزهار الرياض (ج ١ ص ٣٧، ٥٨، ١٩٤ - ٢٠٤، ٢٢٤) ونفع الطيب (ج ٥ ص ١٨٩ - ١٩٩).

«هَمَّ السراجُ أن يخدم ليلةً عند عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - فوثب إليه رجاءً بن حيوة ليصلحه؛ فأقسم عليه عمر بن عبد العزيز؛ فجلس، فقام هو؛ فأصلحه، فقال رجلٌ: «أتقوم، يا أمير المؤمنين؟» قال: «قمتُ، وأنا عمر بن عبد العزيز! ورجعت، وأنا عمر بن عبد العزيز!» ثم قال لنا: «واضطربت عمامة هشام بن عبد الملك، فأهوى الأبرش الكلبيُّ إلى تعديلها. فقال له هشام: «مه! فإنَّا لا نتَّخذ الإخوان خولاً»^(١) وجرى بين الأصحاب المذكورين في تلك الليلة من المحاوراة بطرف العلم، وقطع الشعر، ما لا يرجع في الحسن إلى حصر. ومن ذلك أنشد ابن راجح، في أبيات السير لابن مامة: [الطويل]

أَلَا رَبَّ مَنْ يُدْعَى صَدِيقاً وَلَوْ تَرَى مَقَالَتَهُ بِالْغَيْبِ سَاءَكَ مَا يَفْرِي
فَقَالَتُهُ كَالشُّهْدِ مَا كَانَ شَاهِداً وبِالْغَيْبِ مَطْرُوراً عَلَى ثَغْرِ النَّحْرِ
يَسْرُكُ بِأَدِيهِ وَتَحْتَ أَدِيمِهِ نَهِيمَةً غِشٌّ تُفْتَرَى عَقِبَ الظُّهْرِ

وذكر لنا عن صاحبه العلامة في زمانه بالمغرب، الرئيس أبي محمد عبد المهيمن الحضرمي السبتي^(٢)، أنه سمعه ينشد بتونس، وقد مرَّ به قومٌ من أعيان جند فاس، بعد إهماله لتخلُّفه عن سلطانه، أيام تشبُّه بالقيروان وحصاره: [البسيط]

يَا أَيُّهَا النَّاسُ، سِيرُوا إِنَّ قَضَكُمْ أَنْ تَصَحَبُوا ذَاتَ يَوْمٍ لَا تَسِيرُونَ
حُثُّوا الْمَطْيَى وَأَزْخُوا مِنْ أَزْمَتِهَا قَبْلَ الْمَمَاتِ وَأَقْضُوا مَا تُقَضُّونَ
كُنَّا أَنْاساً كَمَا كُنْتُمْ فَغَيَّرْنَا دَهْرٌ فَأَنْتُمْ كَمَا كُنَّا تَكُونُونَ

وهذه الأبيات أول شعر قيل في العرب على ما نقله ابن إسحاق. وذكر ابن

(١) الخَوْلُ، بالفتح: العبيد والإماء، يستعمل للواحد والجمع والمذكر والمؤنث. محيط المحيط (خول).

(٢) هو عبد المهيمن بن محمد بن عبد المهيمن ابن محمد الحضرمي؛ ولد ببلده سبتة في عام ٦٧٦هـ، وقرأ بخرناطة على مشاهير شيوخها، وتوفي بتونس عام ٧٤٩هـ. ترجمته في الإحاطة (ج ٤ ص ١١ - ١٨) ونفع الطيب (ج ٥ ص ٢٤٠).

هشام أَنَّهَا وُجِدَتْ مَكْتُوبَةً فِي حَجَرٍ بِالْيَمَنِ، وَقَالَهَا مِنْ قَالَهَا لِحَكْمَةِ صَرِيحَةٍ،
وموعظة صحيحة. وأنشدنا القاضي الشريف في تلك الليلة لنفسه، يصف أقداسَ
سانية حُشَّة: [الوافر]

وَمُتْرَعَةٍ يَعْلُ الرَوْضُ مِنْهَا	إِذَا عَلَّتْ مِنَ الْمَاءِ الْفُرَاتِ
بَدَا دَوْلَابُهَا فَلَكَا وَرَاحَتْ	بِدَائِرَةِ كَوَاكِبِ سَائِرَاتِ
إِذَا مَا الرَوْضُ قَابِلَهِنَّ كَانَتْ	عَلَيْهِ بِكُلِّ سَعْدٍ طَالِعَاتِ
تَرَاهَا إِنْ شُعَاعُ الشَّمْسِ لَأَقَى	بِيَاضِ الْمَاءِ مُشْرِقَةَ الْآيَاتِ
أَوْعَجِبُ أَنَّهَا دَارَتْ بَنَوُءَ	غَزِيرٍ وَهِيَ تَغْرُبُ خَاوِيَاتِ

النوءُ عند العرب سقوط نجم من نجوم المنازل الثمانية والعشرين؛ وهو مغيبها
بالمغرب مع طلوع الفجر وطلوع مقابله بالشرق، وعندهم أنه لا بد أن يكون مع
أكثرها نوءٌ من مطر، أو رياح عواصف، وشبهها؛ فمنهم من يجعله لذلك الساقط،
ومنهم من يجعله للطلوع؛ لأنه هو الذي ناء أي نقص؛ فينسبون المطر إليه؛ وجاء
الشرع بالنهي عن اعتقاد ذلك، ثم أنشدنا القاضي من نظمه: [البسيط]

يَا أَيُّهَا الرَّاكِبُ الْمُزْجِي رَكَابَتَهُ	يَحْتُهَا السَّيْرُ بَيْنَ الْقَارِ وَالْأَكْمِ
أَبْلَغَ سَبْتَةٍ أَقْوَاماً وَدُونَهُمْ	عَرْضُ الْفَلَا وَذَمِيلٌ ^(١) الْأَتِيقُ الرَّسْمِ
وَلُجَّ ذِي ثَبَجٍ طَامَ كَأَنَّ بِهِ	أَعْلَامَ لَبْنَانَ أَوْ كُتُبَانَ ذِي سَلَمِ
الْوَكَّةُ مِنْ غَرِيبٍ دَارُهُ قَدُمٌ	مَرْمَاهُ لَا صَدَدٌ مِنْهُمْ وَلَا أَمَمٌ
إِنِّي بَأْتَدُلْسٍ آوِي إِلَى كَنْفِ	لِلْمَجْدِ رَحْبٍ وَظِلٌّ لِلْعُلَى عِمَمِ
وإنَّ غَرْنَاطَةَ الْغَرَّا حَلَلْتُ بِهَا	فَصِرْتُ مِنْ رَيْبِ هَذَا الدَّهْرِ فِي حَرَمِ
لَيْسَتْ لِأُخْرَى فَلَا رَفْعُ بِهَا وَجَبَا	رَهْطٌ وَأَخْفَرُ مَا لِلْمَجْدِ مِنْ ذَمَمِ
وَأَنْكَرْتَنِي مَغَانِيهَا وَمَا عُرِفَتْ	إِلَّا بِقَوْمِي فِي أَيَّامِنَا الْقُدُمِ
لَوْلَا الْمُغْرَبُ مِنَ آلِ النَّبِيِّ بِهَا	وَهُنَّ مَا بَيْنَ مَنْ طَيْبٍ وَمِنْ كَرَمِ
وَفَتِيَّةٍ مِنْ بَنِي الزَّهْرَاءِ قَدْ كَرُمُوا	لَهُمْ أَوْامِرُ مَنْ وَدٍ وَمِنْ رَحِمِ

(١) الذميل: السير اللين، محيط المحيط (ذمل).

لَقُلْتُ لِأَجَادَهَا صَوْبُ الْحَيَا أَبَدًا
لِيُسْفَحَنَّ عَلَيْهَا الدَّمْعُ مِنْ جَزَعٍ
مَا ضَرَّنِي أَنْ نَبَا بِي أَوْ بَنَا وَطَنِي
إِلَّا بِنَاقِعِ سُوءٍ أَوْ عَيْطِ دَمٍ
يَوْمًا وَلَا أَقْرَعَ عَنِ السَّنِّ مَنْ نَدِمَ
مِنْهَا وَلِي شَرَفُ الْبَطْحَاءِ وَالْحَرَمِ

ومن الجزء المحتوي على طائفة من شعره، الذي وسمه بـ«جهد المقل»،
قوله: [الوافر]

ظَفِرْتُ بِلَثْمِهَا قَبْدًا أَحْمَرًا
فَأَغْرَاهَا بِي الْوَأْشِي فَظَلْتُ
فَمَا كَانَتْ سَوَى قَبْلِ فِقِيهَا
وَقَوْلُهُ: [السريع]

مُهِمَّهْفُ الْقَدِّ بِدَيْعِ الْحِلَا
رَمَى بِسَبْلِ اللَّحْظِ فِي مُهْجَةٍ
وَانْعَطَفَ الصُّدْغَانِ فِي خَدِّهِ
يُعْطِي بِجِيدِ اللَّرْشَا الْخَاذِلِ
غَادَرَهَا بِشْغَلٍ شَاغِلِ
رَدَّ كَلَامِينَ عَلَى نَائِلِ

والبيت الأخير منبئي على قسم امرئ القيس حيث قال: «نظمتهم سنكي
ومخلوجة». ونظمه كله رائق المعنى، صريح الدلالة، صحيح المبنى؛ وليست
المعارف، وإن تعددت طُرُقُهَا وعَزَّتْ ثمرتها، متعذراً إدراكها، ولا سيَّما على من
جدَّ في طلبها؛ وإتِّمَّ الصعب العسير معالجة الأخلاق بترك عوائدها، والتثني عن
سفسافها؛ ومجموع الأدوية المتَّخذة لإصلاح فاسدها يرجع إلى العقل الذي عليه
مدار الأعمال كلها. ولذلك قال العلماء حسيماً تقدَّم عند التكلُّم في خصال القضاء؛
إذا اجتمع منها في الرجل العقل والورع قدم. قال ابن حبيب: فإنه بالعقل يسأل،
وبالورع يقف، وإذا طلب العلم وجده، وإذا طلب العقل لم يجده. وكان قد حصل
منه للشريف الموصوف زيادة لشرفه وفنون معارفه الحظُّ الوافر الكبير، والقدرُ الذي
يقصر عن نعت محاسنه التعبير، بحيث صار المثل يضرب به في كظم الغيظ، وترك
حظوظ النفس، وكثرة التقاضي عن النظر للمساوىء، إلى غير ذلك من سيره السنية،
وشمائله الحسنية. هذا ما تيسَّر بحسب الوضع من التنبيه على صفاته والتعريف ببعض
كمالاته.

وأما مشيخته، فقرأ ببلده سَبْتَةَ القرآن على والده المنقطع لإقراء كتاب الله ومدارسته، أبي العباس - رحمه الله - وأكثر من ملازمة الأستاذ الشهيد أبي عبد الله بن هاني والأخذ عنه؛ فانتفع به وتأدَّب بأدبه؛ وقرأ على القاضي الإمام أبي إسحاق الغافقي^(١)، وروى عن أبي عبد الله الغُمَارِيِّ وعن القاضي أبي عبد الله القرطبي وعن الخطيب ابن رئيس وابن حُرَيْث وغيرهم. وله جملة تصانيف منها: «رفع الحجب المستورة»، عن محاسن المقصورة» شرح فيه «مقصورة» حازم بما لا غاية بعده في المحاسن. ومنها «رياضة الآن»^(٢) في شرح قصيدة الخَزَرْجِيِّ، أبدع في ذلك غاية الإبداع. وقَيَّد على «كتاب التسهيل» لابن مالك تقييداً مفيداً وبدائع جمّة أثيرة.

وناب عنه في أقضيته، أيامَ أسفاره في معرض الرسالة إلى ملوك المغرب وفي غير ذلك، وَلِيَّهُ الشيخ الفقيه القاضي أبو عبد الله محمد بن فرج بن جذام اللخمي، أحدُ أمثال بلده نباهةً قَدْر، وسلامةً صَدْر، لم ينتقل عن ذلك إلى أن توفِّي في آخر عام ٧٥٧، فخلفه في النيابة بمجلس الحكم الشرعيّ صاحبه الفقيه الأجلّ، القاضي الأنوي الأكمل، أبو جعفر أحمد (ويُدعى بأبي بكر) ابن شيخنا الأستاذ الحافظ الخطيب الشهير أبي القاسم محمد بن أحمد بن جُزَي الكلبّي، ذو البيت الأصيل، والمجد الرفيع؛ فهض بأعباء القضاء. ثمَّ إنّه اشتغل بعد وفاة القاضي الشريف بخطبته واستقرَّت أزمته في يده؛ ثمَّ صرف عنها إلى غيرها؛ وهو لهذا العهد بقيد الحياة - تولاّه الله!.

ومولّد الشريف المسمّى بسَبْتَةَ سادس ربيع الأول^(٣) المبارك الذي من عام ٦٩٧؛ ووفاته بغرناطة ضحى يوم الخميس الحادي والعشرين لشهر شعبان من عام ٧٦٠^(٤)؛ وبنوه من بعده في الأندلس بحال نباهة واستعمال في القضاء والكتابة.

ومن الحديث الثابت في الصحيح عن أنس بن مالك أنّه قال: قُبِضَ

(١) في الإحاطة (ج ٤ ص ١٢): «الغافقي المَدِينِيُّ».

(٢) في نفح الطيب (ج ٥ ص ١٨٩، حاشية ٢): «رياضة الأبي».

(٣) في بغية الوعاة (ص ١٦): «ربيع الآخر».

(٤) في نفح الطيب (ج ٥ ص ١٩٧): توفي سنة ٧٦١هـ، وفي بغية الوعاة (ص ١٦): مات في أوائل شعبان

سن ٧٦٠هـ.

رسول الله ﷺ وهو ابن ثلاث وستين سنة، وأبو بكر وهو ابن ثلاث وستين سنة، وعمر وهو ابن ثلاث وستين سنة ووافق أن كانت وفاة الشريف أبي القاسم على حسب ولادته وهو ابن ثلاث وستين سنة؛ وتلك من جملة كراماته - تغمّدا الله وإياه برحمته.

وقد كمل الغرض المقصود من هذا الباب، وقد ذكرت فيه من أعلام الرجال ما عوّلت عليه، وأدّنتي المذاكرة إليه. وإلى الله تعالى أبرأ من الإحاطة فربّما أغفلت، أضعاف ما نقلت؛ وفيما جلبته من الأنباء، وأدرجته من الأخبار طيّ الأسماء، ما يحمل الناظر فيه على الاعتبار، وإيثار سير الفضلاء والأخيار، بحول الله! ولا اعتراض علينا من أهل الحقّ فيما أثبتناه من الحكايات، وضروب المقالات، إذ حاصل مجموعها مناقب ومواعظ، يأخذ منها على قدر همّته السامع والمواظ، مع أنّه قد ثبت من الأئمة المتكلمين في هذا الشأن أنهم قالوا: ينبغي للقاضي أن يحفظ فضائل أهل العدل ومآثرهم، وينافسهم على ذلك، وأن يأخذ نفسه بسيرهم، وحفظ أحكامهم ورسائلهم ومواعظهم، مع علمه بالفقه والحديث؛ فإنّ ذلك قوّة له على ما قلّده الله. ومن المروي عن محمد بن الحسن أنه كان يقول: سمعتُ جعفر الخلديّ يقول: سئل الجنيّد: «ما للمريدين في مجازات الحكايات؟ فقال: «الحكايات جُنْدٌ من جنود الله، يقوّي بها قلوب المريدين!» قيل له: «فهل في ذلك شاهد؟» فقال: نعم! قوله عزّ وجلّ: ﴿وَكُلًّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ (١). ومعنى تثبت الفؤاد في الآية عند المفسّرين لها أي نُقَوّي نفسك فيما نلقاه ونجعل لك أسوة بمن تقدّمك. وتكلّم أبو الفضل الرازي في كتابه على المسألة؛ فأتى بنحو ما ذكرناه؛ ثمّ قال: وذلك أنّ الإنسان إذا ابتلي ببليّة ومحنة، ورأى له مشاركا، خفّ ذلك على قلبه، كما يُقال: «المصيبة، إذا عمّت، خفّت». وفي «الوجيز»: قيل لمحمّد بن سعيد: «ماذا التريد للقصاص في القرآن؟» فقال: ليكون لمن قرأ ما تيسّر منه حظّ في الاعتبار. وعن إبراهيم بن عبد الله أنّه قال: «سمعتُ حمّاد بن عبد الرحمن يقول: «العلم دراية ورواية، وخبر وحكاية». ولما رجونه من الانتفاع

(١) سورة هود ١١، الآية: ١٢٠.

بذلك كله، أشفعنا القول في هذا الباب، وجلبنا من الأنباء ما فيه عبرة لأولي الألباب - جعلنا الله من الذين يسمعون القول، فيتبعون أحسنه؛ وصرف عنا فتنة القضاء ومحنه، بمنه وفضله. والحمد لله! لا حول ولا قوة إلا بالله!.

وهذا في كتاب القضاة إلى القضاة، وصفة من بلغ منهم رتبة الاجتهاد، وحكم القاصر عن تلك المنزلة في استنباط الأحكام، وكيفية الاستخلاف، وفيمن يجوز له التقليد، ومن لا يجوز له من الناس: والكلام فيما ذكرناه يرجع على القريب إلى فصول، الأول منها في كتب القضاة وتبذ من المسائل المتصلة بذلك.

والذي جرى أولاً به بالعمل، إذا أتى القاضي كتاب من قاض آخر، يسأل الذي جاءه بالكتاب إحضار صاحبه إن كان في عمالته؛ ثم إذا أحضره، سألته البيعة على كتاب القاضي أنه من قبله. قال سحنون بن سعيد: ولينظر القاضي المكتوب إليه الكتاب، فإن كان القاضي الذي كتبه قد ثبت عنده أنه من أهل الاستحقاق للقضاء، لفهمه ومعرفته بأحكام من مضى وآثارهم، مع فهمه في دينه، وورعه وانتباهه وفطنته، غير مخدوع في عقله، فإذا كان كذلك، نظر في كتابه وعمل بما يجب فيه وإلا فلا. قال صاحب «الجواهر الثمينة»، وقد أتى فيها من صفات القاضي العدل بنحو ما تقدم: فإن عرفه بأنه ليس من أهل ذلك، لم يقبله. وفي سمع يحيى: وإن لم يكن قاضي الكورة موثقاً به، وفي الكورة رجال يوثق بهم، كتب إليهم سرّاً ليسألوا له عمن شهد عنده من أهل تلك الكورة؛ فإن كتبوا له أنه مشهور بالعدالة، معروف بالصلاح، أجاز شهادته، وإلا تركها حتى يعدل عنه من يرضى. وقال أشهب: إذا كتب إليه غير العدل، أن بيعة فلان تثبت عندي، فلا يقبل كتابه؛ لأنه ممن لا تجوز شهادته وإن لم يعرف حاله؛ فروى ابن حبيب عن أصبغ: إن جاءه بكتاب قاض لا يعرفه بعدالة ولا سخطه، فإن كان من قضاة الأمصار الجامعة مثل المدينة، ومكة، والعراق، والشام، ومصر، والقيروان، والأندلس، فلينفذه؛ وإن لم يعرفه، وليحمل مثل هؤلاء على الصحة، وأما قضاة الكور الصغار، فلا ينفذه حتى يسأل عنه العدول وعن حاله.

وإذا كتب قاض إلى قاض بكتاب فيه أمر من الأقضية، وفيه اختلاف بين

الفقهاء والمكتوب إليه، لا يرى ذلك الرأي. فإن كتب إليه أنه قد ذكر بما في كتابه وأنفذه، جاز له ذلك وأنفذه؛ هذا وإن لم يكن قطع فيه بحكم وإنما كتب بما ثبت عنده، فلا ينبغي أن يعمل فيه برأي الذي كتبه، وليعمل فيه برأيه. قال سحنون: وإذا كتب بأمر، فرأى هو خلافه، فلا ينفذه؛ لأن ذلك لم يفد شيئاً؛ فلا ينفذ هذا ما ليس بصواب عنده. وقال ابن حبيب عن مُطَرِّف وابن الماجشون مثله. وقال ابن القاسم وأشهب في الإمام البيّن العدالة يأمر رجلاً بإقامة حدٍّ في رجم، أو حراة، أو قتل، أو قطع في سرقة، ولا يعلم ذلك إلا بقول الإمام؛ فعليه طاعته. قال أشهب: فإن لم يُعرف بالعدالة، فلا يطيعه في ذلك إلا أن يرى أنه قد قضى في ذلك بحق؛ فعليه طاعته. وقال ابن القاسم: إذا اتّضح أنه حكم بحق وعلم، وأنه كشف عن البيّنة وعدلوا. قال أشهب: وإذا لم يذّر ما قضى به أبحقّ أم بهوى، فلا يجيبه. قال ابن الماجشون (وهو عبد الملك بن عبد العزيز، وابن الماجشون معناه بالفارسيّة الورد): ولا تطع الجائر ولا تخدمه ولا تُصدّقه. وقد تقدّم صدر كتابنا هذا ما رواه ابن وهب عن مالك في هذه المسألة. وما ذهب إليه في مثلها الأبهري (والله المرشد للصواب!) فرعان: أحدهما: على القاضي الغائب أن يختار البيّنة التي تحمل كتابه، إذا كان ممّن يرى بذلك؛ ويلزم القاضي المكتوب إليه قبوله، ويقول الشاهد: «إنّ هذا كتابه إلينا مختوماً». وقال أبو خنيفة، والشافعي، وأبو ثور: إذا لم يقرأه عليهما القاضي، لم يجز، ولا يعمل القاضي المكتوب إليه بما فيه. وروى عن مالك مثله. قال الشيخ أبو الحسن بن خلف بن بطّال: وحجّتهم أنه لا يجوز أن يشهد الشاهد إلاّ بما يعلم، لقوله تعالى: ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا﴾^(١). وحجّة من أجاز ذلك أنّ الحاكم، إذا قرأ أنّه كتابه، فقد أقرّ بما فيه، وليس الشاهدان على ما ثبت عند الحاكم فيه، وإنّما الغرض منها أن يعلم القاضي المكتوب إليه أنّ هذا كتاب القاضي الكاتب له، وقد يثبت عند القاضي من أمور الناس ما لا يحبّون أن يعلمه كلّ أحد، مثل الوصايا التي يتخوّف الناس فيها، ويذكرون ما فرطوا فيه. ولهذا يجوز عند مالك أن يشهدوا على الوصية المختومة، وعلى الكتاب المُدرّج، ويقولوا للحاكم: «نشهد

(١) سورة يوسف ١٢، الآية: ٨١.

على إقراره بما في هذا الكتاب». وقد كان رسول الله ﷺ يكتب إلى عُمَّاله، ولا يقرأها على رسوله. وفيها الأحكام والسنن.

واختلفوا كذلك إذا انكسر ختم الكتاب؛ فقال أبو حنيفة: وزجرٌ لا يقبله الحكم. وقال أبو يوسف: يقبله، ويحكم به، إذا شهدت البيّنة؛ وهو قول الشافعي، واحتج الطحاوي لأبي يوسف؛ فقال: كتب رسول الله ﷺ إلى الروم كتاباً، وأراد أن يبعثه غير مختوم، حتى قيل: «إنهم لا يقرأون إلا أن يكون مختوماً» فاتخذ الخاتم من أجل ذلك. فدل أن كتاب القاضي حجة، وإن لم يكن مختوماً، وخاتمُهُ أيضاً حجة؛ والمنقول عن مالك أنه لا يجوز كتاب قاضٍ إلى قاضٍ^(١) إلا بشاهدين أشهدهما بما فيه. قال ابن القاسم: وإن لم يكن فيه خاتمُهُ، أو كان بطابع، فانكسر. وقال ابن الماجشون: وإذا شهد العدلان أن هذا كتاب القاضي، أمضاه. وقال أشهب: ليس قولهم وشهادتهم أن هذا كتاب قاضٍ بشيء، حتى يشهدوا أنه أشهدهم. ولا يضر إن لم يختمه، إذ لو شهدوا أن هذا خاتمُهُ، ولو شهدوا أن الكتاب كتابه إلى هذا القاضي، لم ينتفع بذلك؛ لأن الختم يستشعر، فلا يعرف، والكتاب يُعرف بعينه. ومن كتاب القاضي أبي عبد الله بن الحاج: ضرب عمر بن الخطاب في التعزير مَعْن بن زائدة مائة سوط حيث نقش على خاتمهِ، وأخذ منه مالا وحبسه. ثم كَلِم في أمره فقال: «ذكرتني الطعن، وكنت ناسياً» فضرب مائة؛ ثم حبس. وذلك - والله أعلم - قال مالك فيما روى عنه ابن نافع: كان من أمر الناس القديم إجازة الخواتم حتى إن القاضي ليكتب للرجل الكتاب فيما يزيد على ختمه؛ فيجاز له. ثم اتهم الناس. فصار لا يقبل إلا بشاهدين. وقال ابن كنانة، وعن مُطَرِّف وابن الماجشون: ولا ينفذ قاضٍ كتاب قاضٍ في الأحكام إلا بعدلَيْن، ولا ينفذه بشهادتهما أنه خط القاضي، كما لا تجوز الشهادة على الخط في الحدود. ولا بأس إذا كاتبه في شيء يسأله عنه من عدالة شاهد أو أمر يستخبره من أمر الخصوم أن يقبل كتابه بغير شهود، إذا عرف خطَّهُ، ما لم يكن في قضية قاطعة، أو كتاب هو ابتدأه به؛ فلا ينفذه إلا بعدلَيْن.

(١) في الأصل: «قاضٍ» بياء.

وأما كتابه إلى قاضي الجماعة، أو إلى فقيه يسأله ويستترشده ويؤخبره، فهذا يقبله إذا عرف خطّه، أو أتى به رسوله أو من يثق به، إلا أن يأتيه به الخصم الذي له المسألة؛ فلا قبله إلا بعدلّين. وإذا كان له من يكاتبه في نواحي عمله، في أمور الناس وتنفيذ الأقضية وغير ذلك، فلا يقبله الكتاب، يأتيه منهم بالثقة يحمله، وبالشاهد الواحد، وبمعرفة الخاتم لقرب المسافة واستدراك ما يخشى فوته. وإذا افترق العملان، فلا بدّ من البيّنة؛ وقاله أصبغ. ولسحنون نحوه في أمثاله بخلاف كتاب قضاته. وفي «الكتاب المفتح»: قال من أثق به: رأيتُ العمل عند القضاة أن يكتبوا إلى أمثائهم، أو إلى من أحبوا أن يتعرفوا من قبلهم، عدالة بشهود ووضع شهادات؛ ليعلموا في صحتها من قبلهم، إذا لم يكن المكتوب إليهم حكماً، أن يبعثوا إليهم كتبهم مع الطالب بغير إشهاد عليها، لا يقبلوها منهم إلا بعدلّين من الشهود. وقال ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون: لا يجوز إشهاد الأمناء بما أمرهم القاضي بإنفاذه إلا أن يثبت إشهاد القاضي على أصل الحكم، أو على أمره لأمثاله بإنفاذه ذلك، وعلى أنهم أنفذوه ورفعوه إليه؛ ويثبت ذلك كله بشهادة غير الأمناء. وذكر ابن عبدُوس عن ابن القاسم: إذا شهد شاهدان على أن الأمناء أشهدوهم قبل عزل القاضي، على ما أتاهم من القاضي بما ثبت عندهم من إنفاذ القاضي لمن أنفذه، أنه يكون بمنزله ما يشهد القاضي على ما يأتيه من القضاة، وما يثبت عنده من إنفاذها. قال القاضي أبو الأصبغ بن سهل: رأيتُ قضاة شرق الأندلس كتب بعضهم إلى بعض في الأحكام بالخاتم، ومعرفة الخط، وإن لم يكتب للقاضي منه بخطّ يده إلا العنوان لا غير، وإن كان حامله هو المكتوب له في الكتاب، ويسلمونه إليه مختوماً؛ وهو عندي ممّا لا يجوز العمل به، ولا إنفاذه، لا سيّما إذا كان حامله صاحب الحكومة. وقد ذكر ابن حبيب عن ابن القاسم وغيره: إذا كان حامل الكتاب صاحب القضية، لم يجز فيما هو أخفّ من هذا في تحمّله من عند الأمين، أو من عند الفقيه وشبهه. فكيف في نفس الحكومة ومن قاضي بلده إلى قاضي بلدة أخرى؟ هذا ما لا يجوز عند أحد، والقضاء به مفسوخ؛ والله أعلم! وأما إذا تحلّل الكتاب شاهدان، وشهدا به عند المكتوب إليه، وأثنى عليهما بخير، وأن لم تكن تعديلاً بيناً وزكى أحدهما، ولم يرك الآخر، أو توهم فيهما الصلاح، وكان الختم والخط مشهورين مغروفين عند

المكتوب إلي؛ فأنا لا أستحسن إجازة مثل هذا أو إنفاذه له، لتعذر موافقة العدول عن الطالب، ولما قد جرى به العمل في صدر السلف الصالح من إجازة الخاتم، والله أعلم بالصواب!

ومن هذا الأصل: إنَّ محمد بن شَمَّاخ^(١)، قاضي غافق^(٢)، خاطَبَ صاحب الأحكام بقرطبة محمد بن اللَّيْث بخطاب أَدْرَجَ فيه إليه كتاب عيسى بن عتبة فقيه مكناسة، وعَقَدَ استرعاءً بملك بغل بعث فيه ثبت استحقاقه عند ابن عتبة فقيه مكناسة على عين البغل وعين مستحقه؛ وقال ابن شَمَّاخ في كتابه إلى صاحب الأحكام: «ثبت عندي كتاب الفقيه ابن عتبة مستخلف قاضي الجوف، المُدْرَج في طيِّ كتابي إليك». ولم يُسمِّ القاضي الذي استخلفه من هو، ولا سَمَّى ابن عتبة ولا كُناه، ولا أنَّ ثبوته كان عنده على عين البغل ومستحقه؛ وشاور صاحب الأحكام في ذلك؛ فأفتى ابن عتاب وابن القَطَّان وابن مالك أنَّ إعمال خطاب ابن شَمَّاخ هذا واجب، وأنَّ الحكم فيه نظرٌ منه محمول على الإكمال؛ وفي اتِّفاقهم على الجواب عجبٌ، وفيه من الضعف ما فيه؛ وقد كانوا يختلفون فيما هو أصحُّ من هذا في النظر؛ وما جوابهم هذا إلَّا مسامحةً. والله أعلم!

قلتُ: والذي استقرَّ عليه العملُ لهذا العهد، بالأندلس والمغرب؛ ما تعرَّفناه عن كثير من بلاد المشرق من الاقتصار على معرفة الخطوط بالشهادة عليها، فإذا أثبت عند الحاكم المكتوب إليه أنَّ الخطاب هو بخط يد القاضي الذي خاطبه به، كتب اسمه فيه قبله، إن كان عنده من أهل القبول، وأمضاه، وحكم بمقتضاه. وما استأهل المتأخرون الأخذ بذلك على ما فيه، ورأوا العدول عن إلزام شهيدين لكلِّ ذي كتاب، يروم الاستظهار به في غير مصره بأنَّ القاضي أشهدهما بما فيه، وأنَّه كتابه، والخطاب خطابه، على ما تقدَّم تقريره، إلَّا لما يلحق في ذلك من المشاقِّ التي يتعذر مع وجودها التوصل في الغالب إلى الشيء المطلوب؛ فليس كلُّ طالب

(١) هو محمد بن الحبيب بن الشماخ الغافقي، معجم البلدان (ج ٤ ص ١٨٣).

(٢) غافق: حصن بالأندلس من أعمال فحس البلوط. معجم البلدان (ج ٤ ص ١٨٣).

يقدر على استصحاب عدلين يتحملان الشهادة له على القاضي بكتابه، ويُلازمه من البلد الذي هو به إلى البلد الذي يكون فيه مطلوبه، ولا سيما عند تباعد الأقطار، وما حدث في هذه الأزمنة من تكاثر القواطع، وتراؤف الأعداء، فأجروا المسألة مجرى الشهادة على خط الشاهد الغائب أو الميت، إذا لم يستكر الناظر في المرسوم شيئاً. وكان قد تحقق عدالة الرجل المشهود على خطه وقبول شهادته أياً وضعها في المكتوبات بيده، وكأنهم لاحظوا استحسان الرجوع عند الضرورة إلى ما كان عليه أمر القضاة في القديم من إجازة الخواتم، والخط في التوثيق كالأخاتم وأشد منه عند التأمل. وفي كتاب الإمام محمد بن إسماعيل البخاري عن ابن عباس أن النبي ﷺ بعث بكتابه رجلاً. قال الخطابي عند شرحه فيه من الفقه أن الرجل الواحد يُجزى حمله كتاب الحاكم إلى حاكم آخر، إذا لم يشك الحاكم في الكتاب ولا أنكره، كما لم ينكر كسرى كتاب النبي ﷺ ولا شك فيه وليس من شرطه أن يحمله شاهدان. قال القاضي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الحاج، وقد ذكر المسألة: كما يصنع اليوم القضاة والحكام على شاهدين في ذلك، لإدخال الناس من الفساد، واستعمال الخطوط، ونقش الخواتم؛ فاحتيط لتحصين الدماء والأموال. قال غيره: وأول من طلب البيّنة على كتاب القاضي ابن أبي ليلى، وسوار بن عبد الله؛ وتعرفت عن الترتيب في مكاتبات القضاة بالبلاد المشرقية أنه يجري على طريق المسامحة، من غير ارتباط في هذه الأزمنة إلى عادة. والذي أخذت به لنفسي من ذلك أني، مهما كتبت على عقد بالثبوت لمن يروم السفر به، سألت عن الرفقة المصاحبة له؛ فإن كان فيها أحد من أهل الخير، استدعيته وأشهدته على عين العقد المختوم بالشهادة، بما أرى فيه من الثبوت عندي؛ فإن الخطاب الذي فيه اسمي هو بخط يدي، استبلاغاً في الاحتياط، وطمعاً في الخروج عن الخلاف؛ وإذا تعدد ذلك سلكت من التسهيل للضرورة مسالك الجمهور.

وقد كنت أخذت في هذه المسألة مع شيخنا القاضي أبي عبد الله بن عيَّاش؛ فمال إلى التسليم، وأشار بإيثاز التسديد، وإن كان - رحمه الله - يستضعف العمل بإجازة الشهادة على خطوط القضاة، لما يؤدي إليه من الحكم بها في الحدود

والأنكحة، وبغير ذلك من العمال، وبخصوص إذا أتى بالمرسوم صاحب حكومة والمتكلم بالخصوم؛ فكثيراً ما يتوقف على إمضاء الحكم، ويذهب ما ذهب إليه في مثلها ابن سهل، ومن تقدمه من الأئمة، ويقول عن الشهادة على الخط أنها على الجملة من العظام، وإحدى المسائل التي حملته على الاستعفاء من القضاء، إذا لم يقدر على إزالتها، ولا سهل عليه في كل النوازل تحلل عهدها. وقد وقع التعريف بهذا الرجل الفاضل عند وضع اسمه فيما تقدم من هذا المجموع^(١).

ومن أخباره أنني كنتُ قاعداً يوماً معه بمجلس القضاء من مالقة، زمان ولايته بها؛ فأتاه أحد الفقهاء بعقد عليه خطاب قاضٍ معروف الخط، معلوم الولاية. فقال له: «أبناكم الله! يشهد عليكم بأعمال هذا الخط؟» فقال: «يشهد بثبوت ذلك الرسم من وجه آخر» ذكره؛ ثم أشار إلى أن القاضي، الذي قد كان خاطبه به، ليس هو عنده من أهل الاستحقاق للقضاء في عدالته، وورعه، ونزاهته؛ فظهر له أن يأخذ فيه بما رواه يحيى في مسألة قاضي الكورة^(٢)، إذا لم يكن موثقاً به. وقد تقدم الكلام في ذلك.

تنبيهٌ على جواز المُسامحة في الخطاب، إذا وقع فيه الغلط: قال عبد السلام بن سعيد الملقب بسخون: ولو كتب قاضٍ إلى قاضي البصرة، وسماه، فأخطأ باسمه أو اسم أبيه ونسبه، لنفذ ذلك، إذا نسبه إلى المصر الذي هو عليه، وشهدت البيئة بذلك، وليس كلُّ من كتب كتاباً يعنونه؛ فإذا شهدت بيئة أنه كتبه قلبه، ولم ينظر في اسمه، وإذا كان الكتاب لرجلين، فحضر أحدهما؛ فإنني أقبل البيئة والكتاب، وأنفذ الحكم للحاضر؛ فإذا حضر الغائب، أنفذت له الحكم، ولا أعيدُ

(١) تقدم الحديث عن القاضي ابن عياش (ص ١٨٥).

(٢) كورة: لفظة يونانية الأصل من Curia. وقد ظهر اصطلاح «كورة» في الأندلس لأول مرة في عهد الوالي أبي الخطار حسام بن ضرار الكلبي (١٢٥ - ١٢٨ هـ) عندما وزع جند الشام الذين دخلوا الأندلس سنة ١٢٣ هـ مع بلج بن بشر القشيري. انظر البيان المغرب (ج ٢ ص ٣٣-٣٤) ومعجم البلدان (ج ١ ص ٣٦-٣٧) ومملكة ألمرية في عهد المعتصم بن صمادج (ص ١١، حاشية ١). وتاريخ مدينة ألمرية الأندلسية (ص ٧٧، حاشية ١).

البينة وإذا أمكن تعيين الخطاب، فهو من الصواب؛ والإطلاق سائغ، لا سيما عند شدود الغريم. فقد سُئِلَ مالك عن الرجل يثبت حقه عند القاضي، أيعطيه كتاباً إلى أيّ الآفاق كان، ولا يسمّي فيه أحداً، لا قاضياً بعينه، ولا بلداً بعينه. قال: «نعم!» أرى ذلك يجوز، إذا ثبت عند القاضي الذي يرفع إليه الكتاب أنّه كتاب القاضي الذي كتبه وبعث به مثل الرجل يطالب غريمه لا يدري بأيّ الآفاق هو، أو أين يلقاه، أو العبد الآبق، وما يشبهه». وقاله ابن القاسم وأصْبَحَ عنه. قال سحنون: وإذا جاء بكتاب قاضٍ إلى قاضٍ، وإنَّ فلاناً له من الدين على فلان كذا وكذا، لم يَجُزْ ذلك، حتى ينسبه إلى أبيه، وإلى فخذٍ الذي هو منها، أو ينسبه إلى تجارة يُعرف بها مشهورة.

الفرع الثاني، إذا كتب قاضٍ بما ثبت عنده، ثمّ مات الكاتب قبل أن يصل الكتاب إلى المكتوب إليه، فإنّه ينفذه، ويبني عليه إذا بلغه، ويبني عليه الحكم. قال أشهب في «المجموعة»: قال مالك: وإن عزل الكاتب، فلينفذ بهذا، إن كان ممّن تجوز كتابته لعدالته، ومثله عن ابن القاسم، وسواء مات أحدهما، أو عزلا، أو أحدهما، إذا كان الذي كتبه هو وال. وبه أقول، ولا أعلم فيه خلافاً بين أهل العلم. ومثله في كتاب ابن حبيب، عن ابن الماجشون، ومُطَرِّف، وابن عبد الحكم، وأصْبَحَ. قال: وجميع أصحابنا. ومن كتاب ابن الموّاز: وإذا تظلم المحكوم عليه من كتاب الأوّل، وسأل الثاني أن يستأنف النظر فيه أو في بعضه، فليس له ذلك إلا بأمر بين؛ وكذلك لو ولي قاضٍ آخر مكان القاضي، لكان مثل ما قيل في المكتوب إليه. قال القاضي أبو الوليد بن رُشد: لما كان الأصل أنّ القاضي ينفذ ما ثبت عنده من قضاء أحكام البلد، وإن كانوا على كتاب إلى قاضي مصر، وقد حجّ قاضي مصر، وأمره بالخروج إليها، لم يكن له أن يسمع من بيّنة أحد في دعوى على من بمصر، حتى يصير إليها. قال القاضي أبو الأصبغ، وقد نقل ما ذكرناه: ونزلت من هذا المعنى مسألة، سألت عنها ابن عتّاب شيخنا: «وكذلك القاضي يحلّ بغير بلده، وقد كان ثبت عنده ببلده حقّ للرجل؛ فسأله الذي له الحقّ أن يخاطب له من موضع احتلاله قاضي موضع مطلوبه، بما كان ثبت عنده ببلده؟» فقال لي: «لا يجوز ذلك!»

قُلْتُ: «فإن فعل؟» قال: «يطل!» ثُمَّ قال لي: «وليس يبعد أن ينفذ ذلك» قلت: «فإنَّ الحقَّ الثابت عنده ببلده على من هو بموضع احتلاله، فأعلم قاضي ذلك الموضع مشافهةً بما ثبت عنده، هل يكون كمخاطبته إيَّاه بذلك من بلده؟» فقال لي: «ليس مثله» فقلت له: «وما الفرق؟» فقال لي: «هو في إخباره هنا بما ثبت عنده طالب فُضُول وما الذي يدعوه إلى ذلك». قلتُ: «وما يمنع من إخباره له ويشهد عند المخبر بذلك، وينفذه كما يشهد عندي بما يجري في مجلسه من إقرار وإنكار، ويقضي به؟» فقال: «ليس مثله. ولكن^(١) إن أشهد هذا القاضي المخبر بذلك شاهدين في منزله، وشهدا بذلك عند قاضي المواضع، نفذ وجاز!».

قال ابن سَهْل: رأيتُ فقهاءً طُلِيظَةً يُجيزون بإخبار القاضي المحتلِّ بذلك البلد قاضي البلدة وينفذ، ويرؤنه كمخاطبته إيَّاه. وفي ذلك كلُّه من الاضطراب ما لا خفاء به. فجوابُ أصبغ، في إجازته القاضي أن يسمع من البيّنة في غير عمله، يخالف ما ذهب إليه ابن عبد الحَكَم في المسألة، وقرّره صاحبُ «النوادر» من أنَّ القاضي، إذا كان في غير عمله، فليس له أن يسمع من بيّنة أحدٍ، ولا يشهد على كتابه إلى قاضي بلد آخر إلّا ببلده.

وأما مسألة خطاب القاضي في غير عمالته، وإنهاؤه ما ثبت عنده إلى غيره، فالصحيحُ فيه أنه شيءٌ لا يقول عليه، ولا يلتفت إليه؛ لأنه ليس بوالٍ في غير ولايته، والقاضي المكتوب إليه يصلُّ حكمه بحكم الكاتب؛ ويثبت عليه. وإذا كان كذلك، فإنه لا يلتفت إلى قول القاضي الكاتب إلّا في موضعٍ تُنفَّذ فيه أحكامه. وقوله في غير ولايته: «ثبت عندي كذا» كقوله بعد عزله: «ثبت عندي كذا». وهو والعدلُ سواء.

قال عبد الله ابن شاس: ولو شافهَ القاضي قاضياً آخر، لم يكف؛ لأنَّ أحدهما في غير محلٍّ ولايته؛ فلا ينفع سماعه أو إسماعه، إلّا إذا كانا قاضيين لبلدة واحدة، أو التقيا من طرفي ولايته، فذلك أقوى من الشهادة، فيعتمد، ولو كان المسمع في محلٍّ ولايته دون السامع، ورجع السامع إلى محلٍّ ولايته؛ فذلك كشهادة سَمِعَهَا في غير محلٍّ ولايته؛ فلا يحكم بها إذ لا يحكم بمجرد عِلْمِهِ.

(١) في الأصل: «ولاكن».

مسألة أخرى في قريب من ذلك المعنى وهو في القاضي يشهد على قضائه، وهو معزول أو غير معزول؛ ففي كتاب القضاة المختصر من «العُتْبَةِ»: قال أَصْبَغُ: قال لي ابن القاسم في القاضي يشهد على قضاء قضي به، وهو معزول أو غير معزول، ويرفعه إلى إمام غيره، إنَّ شهادته لا تقبل، ولا يجوز ذلك القضاء إلاَّ بشاهدين عليه غيره أنَّه قضي به. قاله أَصْبَغُ. قال ابن رُشْد في «بيانهِ»: هذه مسألة وقعت في بعض الروايات؛ وهي مسألة صحيحة، وفيها معنى خفيٌّ، وهي أنَّ قول القاضي، وهو على قضائه: «حكمتُ لفلان بكذا» لا يصدق إذا كان قوله بمعنى الشهادة، بمثل أن يتخاصم الرجلان عند القاضي، فيكون من حجَّته أن يقول: «قد حكم قاضي بلد كذا أو كذا، وقد ثبت لي عند قاضي بلد كذا أو كذا» فيسأله البيِّنة على ذلك فيذهب إليه فيأتيه من عنده بكتابه: «إنِّي قد حكمتُ لفلان على فلان بكذا وكذا، وإنِّي قد ثبت عندي لفلان على فلان كذا وكذا» فهذا لا يجوز من أجل أنَّه على هذا الوجه شاهد. ولو أتى الرجل ابتداءً إلى القاضي قال له: «خاطب لي قاضي بلد كذا بما ثبت لي عندك على فلان بما حكمت لي به عليه» فخاطبَه بذلك، لجازَ من أجل أنَّه مُخْبِرٌ وليس بشاهد كما يجوز وقوله: وينفَّذُ فيما يسجِّلُ به على نفسه، ويشهد من الأحكام ما دام على قضائه. وقد وقع لابن الماجشون، ومطرف، وأصْبَغُ في الأقضية من «الواضحة» ما يُعارض رواية أَصْبَغُ هذه.

ومن الكتاب المذكور: وسأله عن القاضي يقرّ عنده الرجل؛ فيكتب إقراره؛ ثم ينكر الرجل أن يكون أقرّ عنده بشيء؛ هل يقضي عليه بإقراره، أو هل يختلف إن قال القاضي: «أقرّ عندي من قبل أن استقضي». قال ابن القاسم: رأيي والذي آخذ به في ذلك وهو الذي سمعتُ أنَّه لا يقضي عليه حتى يشهد على إقراره عنده شاهدان عدلان سوى القاضي، وإلاَّ لم يقضَ عليه بشيء؛ وإنَّما هو بمنزلة ما اطلع عليه فيه من الحدود يعلمها، فهو لا يقيمها عليه، إلاَّ أن يكون معه شاهدان عدلان سواء. فإن لم يكن قد ماتوا، أو عزلوا، كما ينفذ ما ثبت عنده من قضاء الحاكم ببلده الميت أو المعزول، وجب أن ينفذ كتبهم، وإن كانوا قد ماتوا أو عزلوا، كما ينفذ ما ثبت عنده أنه مضى من عمل الحكم قبله الميت أو المعزول، فيصل حكمه بحكمه أو بينه

عليه، ولا يأمر الخصمَين باستئناف الخصام عنده، إن كان الشهود قد شهدوا عند الميِّت أو المعزول، فأشهد على ذلك أو كتب به إلى حاكم بلد آخر، ثم مات أو عُزل، ولم يأمر بإعادة الشهادة عنده، وإن كانوا قد شهدوا عنده، فقبلهم إغذاراً إلى المشهور عليه فيما شهدوا به دون أن ينظر في عدالتهم، وإن كان قد أعذر في شهادتهم إلى المشهود عليه، فعجز عن الدفع فيما أمضى الحكم بها دون أن يستأنف الإغذار إليه مرةً أخرى وإذا مات الإمام الذي تؤدي إليه الطاعة، وقد قدَّم حُكَّاماً وقُضاةً، وولي الأمر غيره، وقضى الحُكَّام الذين قدَّمهم الإمام الميِّت والقاضي يقضي بين موت الإمام الأوَّل وقيام الثاني أو بعد قيامه، وقبل أن ينفذ لهم الولاية، فما قضاوا به في الفترة وحكموا به نافذاً. وما سجَّلوا به قاضٍ لا يحتاجون فيه إلى إمضاء القاضي الذي يلي بعده.

ومن «المدونة»: سُئل عن القاضي يقضي لرجل أظنَّه فلا يجوز المقضي له ما قضى به له حتى يموت القاضي أو يُعزل، هل يستأنف الخصومة في ذلك الأمر، أم ينفعه ما كان قضى له، ثم أقام يمضي القضاء الذي قضى به القاضي الأوَّل، ولا ينظر فيه القاضي الثاني إلا أن يكون جوراً بيّناً، فينقضه؟ قال ابن رُشد: هذا كما قال من أنَّ حكم القاضي لا يفتقر إلى حيازة، وهو ممَّا لا اختلاف فيه. وإذا عُزل القاضي، ثم ولي بعد ما عُزل، قال القاضي محمد بن يقي بن زُرْب: فهو كالمحدث لا يقبل شهادة من شهد عنده قبل أن يعزل، فيما لم يتمَّ الحكم فيه، حتى يشهدوا به عنده. قال ابن لُبابة: والتعليم على الشهادة في الوثائق من سنة الحكم، ولا يكفي بِسْماعه للشهادة دون التعليم؛ لأنه يتذكَّر به ما شهد عنده فيه. وكتاب الحاكم جائز إلا في الحدود والأنكحة على خلافه. ومن كتاب ابن خَلْف، وقد كتب عمر إلى عامله في الجارود، وكتب عمر بن عبد العزيز في سنِّ كسرت. وقال إبراهيم: كتاب القاضي إلى القاضي جائز إذا عرف الكتاب والخاتم. وكان الشعبي يجيز الكتاب المختوم بما فيه من القضاء، ويروي عن ابن عمر مثله. وقد تقدَّم قول مالك في الوصية المختومة. وقال معاوية بن عبد الكريم الثَّقَفِيُّ: شهدت عبد الملك بن يعلى قاضي البصرة، وإياس بن معاوية، والحسن، وتمامة بن عبد الله بن أنس، وبلال بن أبي

بردة، وعبد الله بن بريدة الأسلمي، وعامر بن عبدة، وعباد بن منصور، ويجيزون كُتِبَ القضاة بغير محضر من الشهود؛ فإن قال الذي جيء عليه بالكتاب إنه زور، قيل له: «اذهب! فالتمس المخرج من غير ذلك!».

ومن كتاب «منهاج القضاة» لابن حبيب: وسألت أضحج بن الفرج عن القاضي يبعثه الإمام إلى بعض الأمصار في شيء منا به من أمر العامة، فيأتيه رجل في ذلك المصر يذكر أن له حقاً قبل رجل من أهل عمله، وهو عائب بعمله، ويذكر أن شهوده بهذا المصر، ويسأله أن يسمع منه؛ أيجيبه إلى ذلك؟ ولا ترى به بأساً؟ قال: نعم! يسمع من ذي بيعة، ويوقع شهادتهم، ويسأله تعديلهم، وإن شاء، سأل قاضي ذلك المصر عنهم؛ فإن أخبره عنهم بعد التهم، اجتريء بذلك؛ لأنهم من أهل عمله؛ ولو اجتمع الخصمان عنده بذلك المصر، فأرادوا المخاصمة عنده، والشيء الذي يختصمان فيه في بلاد ذلك القاضي الغائب عن عمله، إلا أن يتراضيا عليه، كتراضيهما بعد أن يحكم بينهما، ويلزمهما أن قضى بالحق. وكل من تعلق برجل في مطلب، فإنما يخاصمه حيث تعلق به، إن كان ثم قاض أو أمير، كان المطلوب بذلك البلد أو غائباً عنه، كان إقرارهما بذلك البلد أو لم يكن، لا تكن الخصومة إلا حيث ترافعا. ومن كتاب «أدب القضاة» لمحمد بن عبد الله الحَكَم: فإذا حجَّ القاضي، فنزل بمصر أو غيرها فأتاه قوم من أهل عمله يسألونه أن يسمع من بيئتهم على رجل في عمله، وكان قد شهد عنده شهود في عمله، فأرادوا منه أن يكتب إلى والي العراق، أو يشهد على كتبه بذلك إلى والي مكة، أو يحكم لهم بحكم من شهد عنده عليه قبل ذلك، فليس له ذلك؛ لأنه ليس والي ذلك البلد؛ فليس له أن يسمع من بيئته، أو يشهد على كتاب قاضٍ إلى قاضي بلد آخر، أو يشهد كذلك رفعه إلى من هو فوقه وكان هو شاهداً.

قال ابن رشد: حكم القاضي على الرجل، بما أقر به عنده دون بيعة تشهد عليه، بإقراره عنده، ينقسم إلى ثلاثة أقسام: أحدها أن يقرَّ عنده قبل أن يستقضي؛ والثاني أن يقرَّ عنده في غير مجلس الحكم بعد أن يستقضي؛ والثالث أن يقرَّ بين يديه لخصمه في مجلس حكمه. فأما إذا أقرَّ عنده قبل أن يستقضي، فلا اختلاف بين أحد من أهل

العلم في أنه لا يجوز له أن يحكم عليه بذلك الإقرار؛ فإن فعل، ردّ ذلك الحكم وفسخه هو ومن بعده من القضاة والحكّام؛ وأمّا ما أقرّ به عنده بعد أن يستقضي في غير مجلس القضاء، فلا اختلاف في المذهب في أنه لا يجوز له أن يحكم عليه بذلك الإقرار دون بيّنة تشهد به عليه. وأهل العراق يقولون إنّه يقضي عليه بذلك الإقرار دون بيّنة بخلاف الحدود، على ما قال في «المدوّنة». وقد حُكي عنهم أنّه يقضي بعلمه في الحدود وهو بعيد؛ فإن قضى عليه بذلك الإقرار، نقض حكمه بذلك ما لم يحكم على المشهور في المذهب، ولم يرده من بعده من القضاة والحكّام، مراعاةً لقول أهل العراق. وأمّا ما أقرّ به عنده أحد الخصمَيْن في مجلس قضائه، ثمّ جحدته ولا بيّنة عليه، فالاختلاف فيه موجودٌ في المذهب، وإن كان ابن المؤاز قد ذكر أنه لا اختلاف في ذلك بين أصحاب مالك.

قال ابن الماجشون: والذي عليه قضاؤنا بالمدينة، وقاله علماؤنا، ولا أعلم مالكا - رحمه الله - قال غيره، أنّه يقضي عليه بما سمع منه وأقرّ به عنه. وإليه ذهب مطرّف، وأصبغ، وسخّون. قال القاضي أبو الوليد: وهو دليل قول النبي ﷺ في «الصحيح»: «إنما أنا بشرٌ وإنكم تختصمون إليّ» الحديث، إلى قوله: «فأقضي له على نحو ما أسمع منه»؛ لأنّه قال: «على نحو ما أسمع» ولم يقل «على ما ثبت عندي من قوله». والمشهور في المذهب أنّه لا يقضي عليه إذا جحد، وهو قوله في هذه الرواية، إلّا أن يشهد عليه عنده من حضر مجلسه؛ فيحكم عليه بالشهادة دون إعدار. ومن «عقد الجواهر»: فإن لم ينكر حتى حكم، ثمّ أنكر بعد الحكم، وقال: «ما كنتُ أقررتُ بشيءٍ» لم ينظر إلى إنكاره. قال اللخمي: وهذا هو المشهور من المذهب. وقد تقدّم لنا طرف من الكلام صَدَرَ هذا الكتاب على تفسير الحديث المسمّى^(١)؛ وذكرنا أنّ عياضاً نقل عن الشافعي وأبي ثور ومن تبعهما أنّ للقاضي أن يقضي بعلمه في كلّ شيءٍ من الأموال والحدود وغير ذلك، ممّا سمعه، أو رآه قبل قضائه وبعده، وبمصره وغيره.

(١) تقدم ذلك (ص ٢٣).

ونُضيف الآن إلى ذلك من الأقوال في المسألة ما يأتي بعدُ على التقريب، وإن كان قد مرَّ حاصلُ مجموعِه، فنقول: تبرُّكاً بإعادة الكلام في الحديث النبوي: ثبت في كتاب البخاري باب من رأى للقاضي أن يحكم بعلمه في أمور الناس إذا لم يخف الظنون والتهمة كما قال - عليه السلام - لهند: «خُذِي ما بكفِّيكِ وولِّدكِ بالمعروف» قال ابن خَلَف في شرحه ما نصُّه: اختلف العلماء في القاضي يقضي بعلمه. قال الشافعي: وأبو ثور: جائزُ له أن يقضي بعلمه في حقوق الله وحقوق الناس سواء، عِلِم ذلك قبل القضاء أو بعده. وقال الكوفيون: ما شاهده الحاكم من الأفعال الموجبة للحدود قبل القضاء أو بعده فإنَّه يحكم فيه بعلمه إلا القذف، وما علمه قبل القضاء من حقوق الناس لم يحكم فيه بعلمه في قول أبي حنيفة. وقال أبو يوسف ومحمد: يحكم فيما عِلِمه قبل القضاء. وقال طائفة: لا يقضي بعلمه أصلاً في حقوق الله تعالى وحقوق الأدميين، وسواء عِلِم ذلك قبل القضاء أو بعده، أو في مجلسه. هذا قول شُرَيْحٍ والشَّعْبِيِّ؛ وهو قول مالك، وأحمد، وإسحاق، وأبي عُبَيْد. وقال الأوزاعي: ما أقرَّ به الخصمان عنده، أخذهما به، وأنفذه عليهما، إلا الحدود. واحتجَّ الشافعيُّ بحديث هِنْدَ وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى لَهَا وَلَوْلُدها على أبي سفيان بنفقتها، ولم يسألها عن ذلك بيَّنة، لعلمه بوجوب ذلك عليه. وأيضاً فإنَّه متيقِّنٌ بصحَّة ما يقضي به، إذا علمه على يقين. وليست كذلك الشهادة؛ لأنَّها قد تكون كاذبة أو واهمة. وقد أجمعوا على أنَّ له أن يعدل، ويسقط العدول بعلمه، إذا علم أنَّ ما شهدوا به على غير ما شهدوا به. وينفَّذ في ذلك ولا يقضي بشهادتهم. ومثال ذلك أن يعلم بنت الرجل وُلِدَتْ على فراشه؛ فإن أقام شاهدين على أنَّها مملوكته، فلا يجوز أن يقبل شهادتهما، ويبيح له فرجاً حراماً. وكذلك لو رأى أنَّ رجلاً قتل آخر، ثمَّ جيءَ بغير القاتل، وشهد أنَّه القاتل، فلا يجوز أن يقبل الشهادة؛ وكذلك لو سمع رجلاً طلق امرأته طلاقاً بائناً، ثمَّ ادَّعت عليه المرأة الطلاق، وأنكر الزوج ذلك، فإن جعل القول قوله، فقد أقامه على فرج حرام، فيفسق به، فلم يكن له بدٌّ من أن لا يقبل قوله ويحكم بعلمه.

واحتجَّ أصحابُ أبي حنيفة بأنَّ ما علمه الحاكم قبل القضاء إنَّما حصل في الابتداء على طريق الشهادة؛ فلم يُجزَّ أن يجعله حاكماً؛ لأنَّه، لو حكم به، لكان قد

حكم بشهادة نفسه، وكان متهماً، وصار بمنزلة من قضى بدعواه على غيره. وأيضاً، فإن علمه لما تعلّق به الحكم على وجه الشهادة، فإذا مضى به صار كالقاضي بشاهد واحد. قالوا: والدليل على جواز حكمه بما علمه في حال القضاء وفي مجلسه قوله - عليه السلام - : «أنا أقضي على نحو ما أسمع» ولم يعرف بين سماعه من الشهود أو المدّعى عليه، فيجب أن يحكم بما يسمعه من المدّعى عليه، كما يحكم بما يسمعه من الشهود.

واحتجّ بعض أصحاب مالك؛ فقالوا: الحاكم غير معصوم، ويجوز أن تلحقه المظنّة في أن يحكم لوليه وعلى عدوّه، فحسنت المادة في ذلك بأن لا يحكم بعلمه؛ لأنّه ينفرد به، ولا يشركه غيره فيه، فظهر، على ما تقرّر في المسألة من مذهب الشافعيّ ومن تبعه، أنّ قول ابن رُشد نحو الرجل إذا أقرّ عند القاضي قبل أن يستقضي، فلا اختلاف بين أحد من أهل العلم، في أنّه لا يجوز له أن يحكم عليه بذلك الإقرار ليس بصحيح؛ بل الخلاف في المسألة موجودٌ اللهمّ إلاّ إن أراد بقوله ما يرجع إلى المشهور في المذهب أو قصد الأعم والأغلب، فقد يوجد نحو هذا لابن المؤاز وابن حبيب في غير ما موضع. والاختلاف فيه حاصل.

قال القاضي أبو عبد الله بن الحاجّ في «نوازيله»، عند تكلمه في مثل هذه المسألة: وقد سبق إلى ذلك الأئمّة كمالك ومن تقدّمه؛ يقولون: أجمع الناس والاختلاف موجودٌ إذ لا يعبأ بالشذوذ. وكذلك قول ابن رُشد في القسم الثاني من أقسامه الثلاثة، فإن قضى عليه بذلك الإقرار، نقض حكمه بذلك ما لم يُعزل؛ ولم يرده من بعده من الحكّام مراعاةً لقول أهل العراق، فيلزمه أيضاً على قياسه عدم بعض أحكام من أخذ بمذهب الشافعيّ أيضاً في جواز حكم القاضي بما علمه قبل قضائه.

وعلى كلّ تقدير، فطريق الاحتياط هو العمل فيما أمكن على الإشهاد. ولذلك عدّ العلماء في أدب القضاء أن يكون الحكم بمحضر عدول، ليحفظوا إقرار الخصوم خشية رجوع بعضهم عن مقالتهم. ولو كان القاضي ممّن يقضي بعلمه، لكان أخذه بما لا خلاف فيه أحسن لمثله، وليكون حكمه بشهادتهم لا بعلمه. وقد روى عن عمر بن الخطّاب - رضي الله عنه - أنّه لم يكن ينفذ الأحكام في الغالب إلاّ بمجمع من

الصحابة وحضورهم ومشورتهم مع علمه وفضله وفقهه، وحسن بصيرته بما أخذ الأحكام وطُرق القياس ومعرفة الآثار. ونُقل عن عثمان بن عفَّان - رضي الله عنه - أنَّه كان، إذا جلس، أحضر أربعة من الصحابة، ثمَّ استشارهم؛ فإذا رأوا ما رآه، أمضاه. قال محمد بن عبد الحكم: وليس ينبغي لأحد أن يترك المشاورة، ولا ينبغي له أن يثق برأي نفسه؛ ولا يدخل على الإمام من فعل ذلك استكباراً؛ فإنَّ سلف هذه الأمة وخيار الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - كانوا يسألون عمَّا ينزل بهم، ويتفاوضون في أمورهم، ويلاحظون في أحكامهم قول الله العظيم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ، شُهَدَاءَ لِلَّهِ، وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾^(١) أي: يا أهل الإيمان، أقيموا العدل بالإقرار على أنفسكم وبالشهادة على غيركم، من غير مبالاة في قول الحق والقيام به بقرابة ولا بغني ولا بفقر. يقول: لا تدهنوا في الحق حُبًّا لِلنَّفْسِ ولا حمية للقريب ولا رعاية للغني، ولا شفقة على الفقير، فالله أَوْلَىٰ بالجميع! فقد أخبر الله سبحانه في هذه الآية جميع المؤمنين من الحكَّام وغيرهم بالقيام بالقسط. وذلك في النوازل متوجه على المشاورين والمُفتين، إذا وقفت النازلة عليهم، وعلى الأئمة والقضاة، إذا تأدَّت القضية إليهم. فإذا تبَيَّن للنظر في النازلة الحقُّ المخض الذي لا مِرْيَةَ^(٢) فيه، وكملت لديهِ موجباته، أنفذه وأمضاه أحبَّه من أحبَّه، أو كرهه من كرهه.

وممَّن قام به من القضاة بقرطبة، نصَّر بن ظريف^(٣). ومنه علمه مع حبيب القرشي في الضيعة التي قيم فيها عليه بدعوى الاغتصاب، ونهاه الأمير عند شكواه عن العجلة عليه، فخرج من فوره وعمل بضدِّ ما أريد منه، وأمضى الحكم على وجهه وسجَّل به، وقد مرَّ ذكر ذلك في اسمه.

ومن كلام سَخْنُون، حين سُئِلَ عن القاضي يثبت عنده الحقُّ للرجل، فيريد أن يسجِّل له كتاباً بما ثبت عنده، فيحضِّر خروج الإمام غازياً؛ فيأمر القاضي بأن لا ينظر

(١) سورة النساء ٤، الآية: ١٣٥.

(٢) المِرْيَةُ: الشك. محيط المحيط (مرى).

(٣) تقدمت ترجمته في هذا الكتاب (ص ٦٤) وأشرنا هناك إلى مصادر ترجمته.

إلى أحدٍ إلى انصرافه، فيكون من رأي القاضي الإشهاد والتسجيل لصاحب الحق، فيفعل بعد تقدّم الإمام إليه، ذلك لازماً أو لا؟ أترى حكمه ماضياً؟ قال: «نعم! أراه لازماً ماضياً». قال ابن رُشد: هذا بيّن على ما قال؛ لأنّه لم يعزله، وإنما نهاه عن الحكم؛ والتسجيل ليس بحكم، فله أن يسجل بما قد تقدّم حكمه به قبل أن يأمره بالتوقّف عن الحكم.

وفي «الواضحة»: إنّ الإمام، إذا أمر القاضي أن يدع الحكم في أمر قد شرع فيه عنده، فله أن يدع ذلك إذا لم يتبيّن له حقُّ أحدهما؛ فلا يدع ذلك إلّا بعزل. وهو قول سَحْنُون. هذا، وبالله التوفيق! وقد مرّ الكلام أيضاً في اسم المُصْعَب بن عِمْران^(١)، عند قصّة العباس بن عبد الملك أيّام خلافة هشام بن عبد الرحمن بن معاوية. وحاصلها أنّ الأمير أرسل إليه مع خليفة له من أكابر فتيانه بعزمة منه، يقول له: «لا بدّ أن تكفّ عن النظر في هذه القصّة؛ لأكون أنا الناظر فيها». فلما جاءه وأبلغه عزمته، أمره بالعودة، ثمّ أخذ قرطاساً، فسوّاه وعقد فيه حكمه وأنفذه لوقته بالإشهاد عليه؛ ثمّ قال للرسول: «أذهب إلى الأمير - أصلحه الله - فأعلمه أنني قد أنفذت ما لزمني من الحقّ خوفاً للحادثة على نفسي ورهبة من السؤال عنه، إن شاء تنقّضه، فذلك له! فليتنقّذ منه ما أحبّ» فوافق هذا العمل الجزل من المُصْعَب - رحمه الله - نصّ «الواضحة»، وجرى في ميدانه على الطريقة الحميدة.

وسُمّيت فصولُ المقالات المنعقدة عند القضاة قبل التسجيلات (وهي التي تستفتح بها الخصومات) محاضِر، على ما حكاه محمد بن حارث؛ واحداً مَحْضَرَةً ليلزمها من هذا الاسم عند العلماء المتقدّمين؛ وهو مأخوذ من «حضور» الخصمَيْن بين يدي القاضي. واختلف في اللفظ الذي تفتح به تلك الفصول، فكتب بعضهم: «حضرني فلان»؛ لأنّ تلك الصحيفة عنده وفي ديوانه، فكأنّه مخاطبٌ لنفسه، ومذكّرٌ لها بما كان بين يديه. وكتب بعضهم: «قال القاضي فلان بن فلان، ببلد كذا: حضرني فلان». وكان بعضهم يكتب: «قال القاضي: حضرني». قال عيسى: وهذا كلّهُ عندي إذا كتب بخطّ يده؛ وأما إن كتب عنده كاتبٌ، فلا يكتب: «حضرني»؛ لأنّه

(١) تقدم ذلك (ص ٦٦ - ٦٧).

يقع في الظاهر كناية عن الكاتب: قال ابن حارث: والذي جرى به رسم قضاة الجماعة بقرطبة أن يكتب الكاتب: «قال القاضي فلان ابن فلان، قاضي الجماعة بكذا: فلان ابن فلان قام عليه خصمه فلان، فادّعى عليه بكذا. فقال فلان إنه لا يعرف شيئاً من ذلك، ولا يقرّبه».

تنبيه: ويجب على القاضي، إذا حضر الخصمان، أن يسأل المدّعي عن دعواه، ويفهمها عنه، فإن كانت دعوى لا يجب بها على المدّعي عليه حق، أعلمه بذلك، ولم يسأل المدّعي عليه عن شيء، وأمرهما بالخروج عنه، وإن نقصه من دعواه ما فيه بيان مطلبه ومعزاه، أقرّه بتمامه. وإن أتى بإشكال، أمره كذلك ببيانه؛ فإذا صحّت الدعوى، سأل المطلوب عنها؛ فإن أقرّ أو أنكر، نظر في ذلك بما يجب؛ وإن أبهم جوابه، أمره بتفسيره، حتى يرتفع الإشكال عنه، وقيد ذلك كله عنهما في كتاب، ويشهد عليهما به من حضر. وقد سطر المؤثّقون في ذلك ما فيه مفتح ومفتاح الطلب والإعراب عن المذهب، وفيه رفع الشغب، فلا يدع الحكّام أخذ المخصوم به. والله الموفّق للصواب! فإذا انعقد في مجلس القاضي مقال بإقرار أو إنكار، وشهد به عنده على القائل شهود المجلس، على ما ذكرناه، أنفذ القاضي تلك المقالة على قائلها، ولم يعذر إليه في شهادة شهودها، لكونها بين يديه، وعلمه بها، وقطعه بحقيقتها. قال أبو إبراهيم: وسقوط الإعذار في هذا إجماع من المتقدمين والمتأخرين! وكذلك ذكر ابن العطار في «وثائقه»، وأنكره عليه محمد بن عمر بن الفخار الحافظ وقال: هذا اختلاط؛ وكيف يجوز أن يقضى بشهادتهما، من غير أن يعذر فيها إلى المشهود عليه، وقد ينكشف عند الإعذار فيهما أنّهما غير عدلين، إذ قد يأتي المشهود عليه بما يوجب ردّ شهادتهما من عداوة، أو تفسيق، وإنما لم يقض القاضي بعلمه دون بيّنة؛ لأنّ فيه تعريض نفسه للتهم.

وقد حكى حاصل ذلك كله ابن سهل في كتابه، ونصّه غيره من نظرائه. ويؤيد ما قال أبو إبراهيم وابن العطار ما في سماع أشهب وابن نافع عن مالك في القوم يشهدون عند القاضي، ويعدلون: قيل لمالك: «هل يقول القاضي للذي شهد عليه دونك مخرج؟» فقال: «إنّ فيها لتوهيناً للشهادة، ولا أرى إذا كان عدلاً أو عدل عنده

أن يفعل». فهذا مالك قد أسقط الإعذار هاهنا فيما عدل عنه، فكيف به فيمن هو عنده عدل، وشهد لديه بما سمعه في مجلسه، واستوى فيه علم الشهود وعلمه؟.

ومن الفقهاء من قال: إن كتب الشهود في مجلس القاضي شهادتهم على مقالٍ مقررٍ أو منكرٍ فيه؛ ولم يشهدوا بها عند القاضي في ذلك المجلس، ثم أدّوها بعد ذلك عنده، إذا احتيج إليها، فإنه يعذر في شهادتهم إلى المشهود عليه بخلاف إذا أدّوها في المجلس نفسه الذي كان فيه المقال.

والإعذار للمبالغة في طلب إظهار العذر، ومنه: قد أعذر من أنذر، أي بالغ في العذر من تقدّم إليك فأندرك. ومنه أيضاً: إعذار القاضي إلى من ثبت عليه حقٌ يؤخذ في المشهود بذلك. ومن أعذر إليه، فادّعى مدفعاً أجّل في إثباته في الديون وشبهها ثمانية أيام. سوى اليوم المكتوب فيه الأجل، ثم ستة أيام، ثم أربعة أيام، ثم يتلوّم عليه ثلاثة أيام. وقيل: الأصل في الإعذار قوله تعالى حكاية عن سليمان - عليه السلام - في الهذؤد: ﴿لَأَعَذِّبَنَّ عَذَاباً شَدِيداً أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾^(١). وقيل في التلوّم أصله قوله تعالى: ﴿تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، ذَلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾^(٢).

وضربُ الآجال مصروفٌ إلى اجتهاد القضاة والحُكّام، وليس فيها حدٌ محدودٌ لا يتجاوز، إنَّما هو الاجتهاد، وبحسب ما يعطيه الحال. فإذا كان الأجل المضروب في الأصول أجل المعذور إليه من طالب أو مطلوب خمسة عشر يوماً، ثم ثمانية أيام، ثم أربعة أيام، ثم تلوّم له أربعة، تتمة ثلاثين يوماً في الجميع. ذكر ذلك ابن العطار ومحمد بن عبد الله.

والغالب لهذا العهد في كتب المقالات الجارية بين الخصوم بقواعد البلد هو أن تكون في غير مجالس القضاة. وفي تلك الطريقة توسعة على الكاتب والمكتوب له أو عليه. ولا إعذار عندنا فيما تقيّد من ذلك بشهادة أهل التبريز في العدالة، وسواء كان بمحضر القاضي أو فقيه، لما تقدّم من تعليله.

(١) سورة النمل ٢٧، الآية: ٢١.

(٢) سورة هود ١١، الآية: ٦٥.

مسألة؛ وإذا سكت المطلوب وأبى أن يتكلم، أو تكلم وقال: «لا أخاصمه إليك!» قال له القاضي: «إما أن تخاصم؛ وإلا، أحلفت هذا المدعي على الذي ادعى قبلك، وحكمت له به عليك!» فإن تكلم، نظر في كلامه وفي حجته، وإن لم يتكلم، أحلف الآخر وقضى له بحقه إن كان ممّا يستحقّ مع نكول المطلوب عن اليمين. قاله ابن حبيب: وقال محمد بن المؤاز في كتابه: إن لم يرجع فيقرّ أو ينكر، حكمت عليه للمدعي بلا يمين. وقال أبو محمد بن أبي زيد: قال ابن سحنون عن أبيه: إن قال الخصم ما أقرّ ولا أنكر، أو قال: «ما له عندي حق» والآخر يدعي دعوى مفسّرة، ويقول: «أسلفته، أو بعته، أو أودعته» فقال: «لا»، يقبل قول المدعي عليه: «ما له عندي شيء» حتى يقرّ بالدعوى بعينها أو ينكرها، فيقول: «ما باعني، ولا أسلفني، ولا أودعني» فإن تمادى على الردّ، سجنه. وقال ابن المؤاز فيمن ادعى عليه ستين ديناراً، فيقرّ بخمسين، ويأبى في العشرة أن يقرّ أو ينكر، أنّه يُجبر بالحبس حتى يقرّ أو ينكر ذلك، إذا طلب ذلك المدعي. هكذا قال مالك. وأنا أستحسن، إذا تمادى على شكّه، وقال: «لا أحلف على ما لا يقين لي فيه! إني أحلفه أنّه ما وقف عن الإقرار والإنكار إلا أنّه على غير يقين!» فإذا حلف على هذا أدّى العشرة أو يحسن فيها بالحكم؛ فلا يمين على المدعي؛ لأنّ كلّ مدعى عليه لا يدفع الدعوى؛ فإنّه يحكم عليه بلا يمين. وقال أشهب مثله.

وإذا تشعبت المقالات المكتوبة من المتشاجرين في الخصومات، وأشكل حديثها، طرح جميعها، ولا حرج في ذلك؛ فقد نُقل عن قاضٍ (١) كان في أيام أبان بن عثمان أنّه رُفعت إليه كُتُبٌ قد تقادم في أمرها والتبس البيان فيها؛ فأخذها وأحرقها بالنار. فقليل لمالك: «أيحسن ذلك؟» قال: «نعم! إني لأراه حسناً». قال ابن رشد في بيانه معنى هذه الكتب إنها كُتِبَ في خصومات طالت المحاضِرُ فيها والدعوى، وطالت الخصومات حتى التبس أمرها على الحكّام. فإذا أُحْرِقَتْ، قيل لهم: «بيئوا الآن ما تدعون، ودعوا ما تلبسون به من طول خصامكم!» وهو حسن الحكم على ما استحسّنه مالك. ومن كتاب أبي القاسم بن الجلاب: إذا ذكر الحاكم

(١) في الأصل: «قاضي» بالياء.

أنَّه حكم في أمر من الأمور، وأنكر المحكوم عليه، لم يقبل قول الحاكم إلاَّ بيَّنة. قال أبو الحسن اللخمي: وهو أشبه في قضاة اليوم لضعف عدالتهم. وقال أيضاً: ولا أرى أن يباح هذا اليوم لأحد من القضاة؛ ولا اختلاف في اعتماد القاضي على علمه في الجرح والتعديل؛ فأما الخطُّ، فلا يعتد به إذا لم يتذكر، لإمكان التزوير عليه.

ومن «عقد الجواهر»: قال القاضي أبو محمد: وإذا وجد في ديوانه حُكماً بخطه، ولم يذكر أنَّه حكم به، لم يجزَّ له أن يحكم به إلاَّ أن شهد به عنده شاهدان. وإذا نسي القاضي حُكماً حكم به، فشهد عنده شاهدان أنَّه قضى، نفذ الحكم بشهادتهما، وإن لم يتذكر، كما ذكر القاضي أبو محمد. وحكى الشيخ أبو عمر روايته أنَّه لا يلتفت إلى البيَّنة بذلك، ولا يحكم بها ولو شهد الشاهدان على قضائه عند غيره لحكم بشهادتهما ونفذ قضاؤه. قال ابن حبيب: وأخبرني أصبغ عن ابن وهب، عن مالك، في القاضي يقضي بقضاء، ثمَّ ينكره، فشهر به عليه شاهدان؛ فلينفذ ذلك، وإن أنكره الذي قضى به معزولاً كان أو غير معزول عن القضاء. ومن كتاب «المقنع» لأبي أيُّوب: قال أصبغ عن أشهب، عن مالك، في القاضي يكتب شهادة القوم في الكتاب أو الأمر يريده من أمر الخصمين، ثمَّ يختم الكتاب ويدفعه إلى صاحبه، ثمَّ يؤتى بذلك الكتاب، فيعرفه بخاتمه، أيجز ما فيه لغير بيَّنة أنَّه خاتمه. والخواتم رُبما عمل عليها؛ قال مالك: هو أعلم وأحبُّ أن يكون الكتاب عنده. وقد كان بعض القضاة لا يلي كتابه إلاَّ هو بنفسه. قال أصبغ: وأرى أن يجز ما في الكتاب إذا عرفه وعرف خاتمه.

ولنختم هذا الفصل بنبرة من الكلام في الشهادة على الخطِّ وما يجوز من ذلك وما يضيق فيه، فنقول: الشهادة على الخطِّ ترجع إلى أربعة أقسام: أحدها الشهادة على خطِّ القاضي في خطاب أو حكم. الثاني: الشهادة على خطِّ المقرِّ على نفسه بحق من مال، أو طلاق أو عتاق، أو وصية، وشبهها. الثالث: شهادة الشاهد على خطِّ يده في شهادته وهو لا يذكرها. الرابع: الشهادة على خطوط الشهود في الرسوم، وهي التي يكثر دَوْرانها والاحتياج إليها. أمَّا الشهادة على خطِّ القاضي، فقد

تقدّم عليها من الكلام ما فيه الكفاية إن شاء الله. وأما الشهادة على خط المقرّ على نفسه، فقال ابن الموّاز: لم يختلف فيها قول مالك يزيد في إعمالها على المقرّ؛ وفي «المُسْتَخْرَجَة» عن ابن القاسم في المرأة يكتب إليها زوجها بطلاقه مع من لا شهادة له؛ فوجدت المرأة من يشهد أن هذا خطّ زوجها أنّها، إن وجدت من يشهد على ذلك، نفعها؛ وفي سماع يحيى عن ابن القاسم: وإن شهد رجل على كتاب ذكر الحقّ أنّه كتاب الذي عليه الحقّ بيده، حلف صاحب الحقّ مع ذلك؛ وإن شهد عليه اثنان جاز، وسقطت اليمين عنه. وكذلك قال مالك. وفي «المجالس»: إن كتب الوثيقة بخطّ يده وشهادته، نفذت؛ لأنّه قليل ما يضرب على جميع ذلك؛ وإن لم تكن شهادته فيها، لم تنفّذ، لأنّه كتب، ثمّ لم يتمّ الأمر. وإن قال لفلان: «عندي أو قبلي بخطّ يده»، قضى عليه؛ لأنّه خرج مخرج الإقرار بالحقوق. وإن كتب لفلان على فلان إلى آخر الوثيقة وشهادته فيها، لم تجز إلاّ بيّنة سواء؛ لأنّه أخرجها مخرج الوثائق، وجرت مجرى الحقوق، ولم تجز الشهادة فيها على خطّه. قال أبو عمر بن هارون، وقد ذكر هذا التفصيل: هو تفسير جيّد وفيها اختلاف. قال المحتجّ والخطّ عنده شخص قائم ومثاليّ مائل، تقع العين عليه وتميّز كما تميّز سائر الأشخاص والصوّر. فالشهادة على الخطّ جائزة وكذلك حكى ابن سحنون في كتابه عن مالك وغيره من أصحابه أنّ الخطّ شخصٌ يميزه العقول فكما يجوز في الأشخاص مع جواز الاشتباه فيها فكذلك يجوز في الخطّ من «كتاب الاستغناء» المصنّف في أدب القضاة والحكّام لخلف بن مسلمة بن عبد الغفور؛ ومنه قال الأبهريّ: كما تجوز الشهادة على الصوّر وإن كانت يشبه بعضها بعضاً، إذ الاختلاف فيها ليس بغالب. وفي باب الشهادة على الخطّ من «الكتاب المقنع» عن مالك أنّها جائزة مثل أن يشهد على خطّ الرجل في شيء أقرّ به وقال إنّّه كالإقرار صراحاً. وعن أبي القاسم فيه: ومعرفة الشهود له كمعرفة الشهود للثياب والدواب وسائر ذلك. ومن نوع الشهادة على الخطّ الشهادة أيضاً في الصوت؛ ولذلك جازت شهادة الأعمى على معرفة الصوت.

وردّ صاحب «الجواهر» الشهادة على الخطّ إلى ثلاثة أوجه؛ فقال: الأوّل: الشهادة على خطّ المقرّ، وهو أقواها ني. جواز الشهادة؛ ويليه الوجه الثاني، وهو

الشهادة على خط الشاهد الميّت أو الغائب؛ ويليه الوجه الثالث، وهو شهادة الشاهد على خط نفسه، وهو أضعفها في إجازة الشهادة.

مسألة؛ قيل للقاضي محمد بن يتي بن زرب: «ما تقول في رجل كتب وصيته وأشهد عليها، ثم كتب في أسفلها بخط يده: «هذه الوصية قد أبطلتها إلا كذا وكذا منها. فيخرج عني» وشهدت بيته أنه خطه. فقيل: «لا تردّ بهذا وصيته التي أشهد عليها وهو كمن كتبت وصيته بخط يده، لم يشهد عليها حتى مات وشهد علي خطه فيها، فلا تنفذ.

ومن «نوازل» القاضي أبي الأصمغ بن سهل: وقع في الكتاب الثاني من أحكام محمد بن عبد الله بن عبد الحكم؛ وإذا كان لرجل على رجل آخر حق، فكتب له إلى رجل له عنده مال من دين أو وديعة، أن يدفع إليه ماله؛ فدفع الكتاب إلى الذي عنده المال؛ فقال: «أما الكتاب، فإذا عرفه وهو خطه، ولكني^(١) لا أدفع إليك شيئاً» فذلك له، ولا يحكم عليه القاضي بدفع، ولا يبرئه دفعه إن جاء صاحب الحق فأنكر الكتاب. وكذلك لو قال: «قد أمرني أن أدفع إليك، ولكن^(٢) لا أفعل!» فذلك له؛ لأنه لا يبرئه ذلك، إن أنكر الذي له المال أو مات.

ومن «نوازل» القاضي أبي عبد الله بن أحمد بن الحجاج: إذا قال رجل أو وجد بخطه بعد وفاته «فلان قبلي كذا» وثبت إقراره أو خطه، فلفظة «قبلي» محتملة أن يكون أوجب له قبله هبة مائة دينار أو صدقة بها، فموته أو فُلّسه قبل قبضها يبطلها. ومن «عقد الجواهر»: ولو كتب وصية بخطه، فوجدت في تركته، وعُرف أنها خطه بشهادة عدلين، فلا يثبت شيء منها حتى يشهد عليها. وقد يكتب ولا يقدم. رواه ابن القاسم في «المجموعة» و«العتية». قال محمد عن أشهب: ولو أقرأها، ولم يأمرهم بالشهادة، فليس بشيء حتى يقول: «إنها وصيتي، وإن ما فيها حق».

ويقرب من هذا الباب مسألة من وجد بخطه هجواً أحد من الناس أو قذفه، وثبت بالبيّنة العادلة أنها خطه، وأنكر هو ذلك، وأعذر إليه؛ فلم يكن عنده مدفع.

(٢) في الأصل: «ولاكن».

(١) في الأصل: «ولاكني».

وقع فيها للقاضي أبي الوليد كلامٌ حكاه عنه ابن جرير في «نوازل»، مضمَّنه الفتيا بأنَّ يحلف المشهود على خطئه أنَّه ما كتب، ولا قذف، ولا سبَّ، فإن حلف، يرى، وإن لم يحلف، حبس حتى يحلف؛ فإن طال ذلك ولم يحلف، أطلق بأدب فيمن كان من أهل السفه ودونه في غيره. وبني فتياه هذه على أن الخطَّ غير معمول عليه، إلا في كونه شبهةً كالشاهد الواحد. وأحال في فتياه على ما في سماع ابن القاسم من كتاب الحدود في القذف، وعلى ما قاله أصبغ في سماعه من ذلك الكتاب. والذي وقع له في كلامه على رواية ابن القاسم، في الكتاب الذي ذكر من كتابه المسمَّى بـ«البيان»، أنَّ في المسألة ثلاثة أقوال؛ أحدها أنَّه يُحلف؛ فإن نكل، سُجن حتى يحلف؛ فإن طال سجنه ولم يحلف، خلى سبيله ولم يؤدَّب. وقال أصبغ: يؤدَّب إن كان معروفاً بالإيذاء؛ وإن كان مبرئاً في ذلك، أي مبرزاً فيه، خلد في السجن. والثاني أنَّه، إن كان معروفاً بالسفه والإيذاء، عُذر ولم يستخلف؛ وإن كان غير معروف بذلك، استخلف؛ وهو قول مالك في سماع أشهب. والثالث أنه يحلف مع شاهده، ويحدُّ له. روى ذلك عن مطرّف. قال: وهو شدوذٌ في المذهب أن يحدَّ في القذف باليمين مع الشاهد. وإذا ثبت القذف لأحد من الناس، فمات قبل أخذه، فللعقبة الطلبُ به.

قال مالك: ويقوم بحق الميِّت ولده وولده ولده، وأبوه، وجده لأبيه، من قام منهم أخذ الحدَّ، وإن كان ثمَّ من هو أقرب منه؛ لأنَّ هذا عيبٌ يلزمه. وقد استند في جعل الخطَّ والقذف شبهةً وأنَّه ليس كالنطق، إلى ما في «الواضحة» أنَّ الشهادة على الخطَّ لا تجوز في طلاق، ولا عتاق، ولا نكاح، ولا حدَّ من الحدود، ولا تجوز إلَّا فيما كان مالاً من الأموال خاصّةً. وذكر تأويل الشيوخ لقول مالك في سماع أشهب من «العُتْبَةِ» في المرأة تدَّعي طلاق زوجها وتستظهر بخطه، وهو منكر. قال: إن كان لها من يشهد على خطئه، نفعها. قال: ومعناه أنَّ ذلك لها شبهة كالشاهد الواحد توجب لها اليمين عليه. قال في «البيان»: والذي أقول به إنَّ معنى ما في كتاب ابن حبيب إنما هو أنَّ الشهادة لا تجوز على خطَّ الشاهد في طلاق، ولا عتاق، ولا نكاح، ولا حدَّ، وتجاوز على خطَّ الرجل أنَّه طلق، أو أعتق، أو نكح، كما لا تجوز في إقراره بالمال. قال: فالصواب أن يحمل قوله في الرواية نفسها على ظاهر كلامه في البيان.

حيث خصَّ المنع بالشهادة على خطِّ الشاهد خاصَّةً تكون الإنشادات كُلُّها الخطيَّة واللفظيَّة على سنن واحد في الحكم بها عند الشهادة عليها في الأموال وغيرها .

ولما ذكره ابن خيرة طريقة شيخه ابن رُشد في الجمع بين ما في «الواضحة» وما في سَماع أَشهب، في مسألة دعوى الطلاق على الزوج، قال: إِنَّه جمعُ حسنٍ إِلَّا أَنَّ نصَّ ما في «الواضحة» خلافُه؛ فالأصوَّب أَنَّهُما قَوْلان. وقد قال ابن المَوَّاز: الذي نأخذ به بأن لا يجوز من الخطُّ شيءٌ إِلَّا من كتب خطَّه على نفسه؛ فَإِنَّه كالإقرار على نفسه. قال: وهو قول مالك. وهذا هو القول المخالف لما في «الواضحة» أَنَّهُ أطلق القول في لزوم ما التزمه الإنسان بخطِّه، ولم يخصَّ مالاً من غيره ووجه الفرق بين خطِّ الشاهد وخطِّ الالتزامات. وما ترتَّب من الحقوق الواجبات، ما ذكره ابن حارث في «كتاب الاتفاق والاختلاف» له؛ وذلك أَنَّهُ ضعف الشهادة على خطِّ الشاهد. قال: لأنَّه قد يكتب شهادته من لا يؤدي، ومن إذا سئل الأداء، استراب، ومن لا يعرف من أشهده إِلَّا على عينه؛ وهذا كلُّه توهينٌ للعمل على خطِّ الشاهد، بخلاف إقرار الإنسان على نفسه أو كتبه ما يُعلن عليه حقاً لغيره.

مسألة أخرى؛ وهي: مَنْ وُجد بخطِّه شيءٌ من المذاهب الفلسفيَّة المخالفة للشريعة، أو ما بمنزلتها في هذا المعنى، حكمُها أن ينظر في المكتوب؛ فإن كان فيه تصريحٌ أَنَّ كاتبه يقول به ويرتضيه، وهو بلسانه ينكره وينفيه، فيجري حكمه على ما سبق ذكره في الخطِّ، إذا ثبت من تعليق يمين به، أو سجن إن لم يحلف على نفيه، أو إنفاذ ما يوجبه الخطُّ على من أقرَّ بمضمَّنه، بحسب ما يقتضيه؛ وإن كان الخطُّ بتلك المذاهب نقلاً مرسلاً غير مضافٍ قولاً لكاتبه، ولا مرتضى له مذهباً من قبله، فبئس من كتب بيده، ممَّا هو عُرضة للإخلال، وهو رصدٌ للطعن على الدين بسببه؛ وهو حقيقٌ بالتحريق والزجر عن مثله. وقد قال تعالى في قوم أضلُّوا غيرهم بمكتوبهم: ﴿فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ﴾^(١) وقد تقدَّم في اسم محمد بن يَتَّى بن زَرْب ما كان من عمله سنة ٣٥٠ جملةً من أتباع ابن مَسْرَّة الجبلي، وأَنَّهُ استتابهم، وأحرق ما وجد من كتبهم وأوضاعهم عندهم^(٢).

(١) سورة البقرة ٢، الآية: ٧٩.

(٢) تقدم ذلك (ص ١٠٥).

وجرى مثل ذلك أيضاً بحضرة غرناطة، منتصف عام ٧٧٣، في كُتُب ألفيت بها من تواليف محمد بن الخطيب، فيما يرجع إلى العقائد والأخلاق؛ فأحرقت بمحض من الفقهاء، والمدرّسين من العلماء، وأماثل الفقهاء، لما تضمّنته الكُتُب المذكورة من المقالات التي أوجبت ذلك عندهم، وحقّقته لديهم.

ومن الكلام الذي استعظم بالأندلس في حق القاضي أبي الوليد الباجي، الذي أفصح به قوله عن النبي ﷺ: «إنه كتب بيده»؛ وكان أصل ذلك أنه قرئ عليه بمدينة دانية^(١) في كتاب البخاريّ حديث المقاضاة؛ فتكلّم عليه، وأشار إلى تصويب من قال بظاهره. ف قيل له: «وعلى من يعود ضمير قوله «كتب» فقال: «على النبي ﷺ» ف قيل له: «وكتب بيده؟» قال: «نعم! ألا ترونه يقول في الحديث: «فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب وليس يحسن الكتاب؛ فكتب: هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله ﷺ» قال ابن العربي في «سراجه»: «فأعملوا ونسبوا كلّ تكذيب وتعطيل إليه، وكان من قوله إنّ النبيّ الأميّ يجوز أن يكتب بعد أمّيته؛ فكون ذلك من معجزاته.

وكتب أمير وطنه في المسألة إلى إفريقية وصقلية، برغبة الباجي في ذلك، فجاءت الأجوبة من هنالك بتصديقه وتصويب مقالته. فسلم فيها قوم؛ وصدرت من بعض الفقهاء بالأندلس، في معرض الردّ لها وإبطال مضمّنها، أوضاع، منها جزء للزاهد أبي محمد بن مفوّز. قال صاحب «الإكمال»: «فطال كلام كلّ فرقة في هذا الباب، وشنعت كلّ واحدة على صاحبتها ﴿قَرَّبَكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا﴾^(٢).

ونرجع إلى ما كتّأ يسبيله من الكلام، فنقول: وأما شهادة الشاهد على خطّ يده في شهادته وهو لا يذكرها، ففي سماع أشهب: قيل لمالك، في الرجل يؤتى بخطّ يده على شهادة لا يذكر منها شيئاً؛ قال: أرى أن يرفع شهادته على وجهها، يقول: «أرى

(١) دانية: بالإسبانية Denia، وهي مدينة بشرق الأندلس على البحر. الروض المعطار (ص ٢٣١-٢٣٢).

(٢) سورة الإسراء ١٧، الآية: ٨٤.

كتاباً يشبه كتابي، وأظنه إياه؛ ولست أذكر شهادتي، ولا متى كتبتها» قيل له: فإن كان جلدًا أبيض لا محو فيه ولا شيء، وعرف خط يده، فقال: ربّما ضرب على الخط وعلى الكتاب؛ فأرى أن يرفع شهادته على وجهها. وقال عنه ابن نافع: لا يشهد. وقال: قد أتيت غير مرّة بخط يدي، ولم أثبت على الشهادة؛ فلم أشهد. قاله ابن القاسم وأصبخ. وقال ابن حبيب: وهو الأحوط.

وفي «المستخرجة»: قيل لسخنون: «أرأيت الرجل يعرف خطّه في الكتاب، لا يشك في ذلك، ولا يذكر كلّ ما فيه؟» فقال: «قد اختلف فيه أصحابنا؛ والذي أقول به، إذا لم ير في الكتاب محوًا ولا لحقًا ولا شيئًا يستذكر، ورأى الكتاب كلّ خطًا واحدًا، فأرى أن يشهد، وأن يقول: «أشهد بما فيه». وهذا الأمر لا يجد الناس منه بدءًا، ولا يستطيع أحد أن يذكر جميع ما في الكتاب. قيل له: «فلو أنّه عرف الكتاب كلّ وعرف خطّه في الكتاب كلّ، وفيه شهادته، ولم ير شيئًا يستذكر، ولم يذكر منه شيئاً؟» فقال: «أرى أن يشهد به؛ ولو أنّه أعلم بذلك القاضي، رأيت للقاضي أن يجيز شهادته جائزة إذا ذكر أنّه خطّ الكتاب، وكتب شهادته بيده، ولم ير فيه محوًا، ولا يشكون أنّها جائزة.

وقال سخنون: قال ابن وهب عن مالك: إذا أتى الرجل بالكتاب فيه شهادته، فيعرف خط يده ولا يذكر شهادته ولا شيئًا منها، فيقول بعض الشهود الذين في الكتاب معه: «نشهد أنّه كتاب يدك وأنك كتبتّه معنا»، ولا يذكر هو شيئاً من ذلك قال: إن كان استيقن أنّه كتابه وخط يده، ويعلم ذلك ويشته، فيشهد عليه؛ وإن كان إنّما يعلم ذلك بخبر غيره، وقولهم له، فلا أرى أن يشهد عليه. وعن ابن وهب عن مالك: من عرف خط يده في شهادته في ذكر حق، ولم يثبت عدّة المال، إن استيقن أنّه خط يده، وإن كان لا يثبت عدّة، فليشهد عليه. وينبغي للقاضي أن يقضي به إذا أشهد عنده أنّه خط يده، وإن لم يشهد عنده على عدّة المال.

ومن شرح خلف بن بطلال: اتفق جمهور العلماء على أنّ الشهادة على الخط لا تجوز، إذا لم يذكر الشهادة ولا يحفظها. قال الشعبي: ولا يشهد أبدًا إلا على

شيء يذكر؛ فإنه من شاء، انتقش خاتماً، ومن شاء، كتب كتاباً. وممن رأى أن لا يشهد على الخط، وإن عرفه، حتى يذكر الشهادة، الكوفيون، والشافعي، وأحمد، وأكثر أهل العلم. وقد فعل مثل هذا في أيام عثمان - رضي الله عنه: صنعوا مثل خاتمه، وكتبوا مثل كتابه، في قصّة مذكورة في مقتل عثمان.

وأما الشهادة على خطّ الشهود، وهي التي يكثر في الغالب الاضطراب إليها، فحاصل المذهب فيها يرجع إلى قولين؛ أحدهما الجواز، وهو الذي رواه مطرف عن مالك في «الواضحة» أن الشهادة جائزة على خطّ الميّت والغائب إذا لم يستذكر الشاهد شيئاً. حكاه ابن وهب أيضاً عنه. وقاله أصبغ، وهو قول ابن القاسم. واختلف في حدّ المغيب الذي تجوز فيه الشهادة على خطّ الغائب؛ فقال ابن الماجشون في «ديوانه» ما تقصر فيه الصلاة؛ ونحوه عنه في «المجموعة». وقال ابن سحنون عن أبيه: الغيبة البعيدة من غير تحديد. وقال ابن مزيّن في كتبه الخمسة عن أصبغ: مثل إفريقية ومصر أو مكة من العراق. القول الثاني أن شهادة الشهود على خطّ الشاهد بما علمت من حكم به وهما لو سمعا الشاهد ينصّ شهادته، لم يجز أن ينقلها حتى يقول لهما: «اشهدا بذلك» قال: والذي أخذ به ألاّ تجوز الشهادة على الخطّ إلاّ خطاً من كتب شهادته على نفسه؛ فهو كالإقرار. وقاله ابن القاسم أيضاً، رواه عن مالك. وقال محمد بن حكم: لا أرى أن يقضي في دهرنا بالشهادة على الخطّ، لما أحدث الناس من الفجور والضرب على الخطوط. وقد كان فيما مضى يجوزون الشهادة على طابع القاضي؛ ورأى مالك ألاّ يجوز. وقال ابن الماجشون في غير «الواضحة»: الشهادة على الخطّ باطل. وما قُتل عثمان بن عفّان - رضي الله عنهما - وهو خير هذه الأئمة بعد نبيّنا محمد ﷺ وبعد أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - إلاّ على الخطّ وما هيىء به منه وكتب عليه. قال: فلا أرى أن يشهد على الخطّ ولا أن يشهد الرجل إلاّ بما يعرف على من يعرف ويعلمه فيمن يعلم. أما سمعت الله تعالى يقول: ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا﴾^(١) وقال: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾^(٢). وقال مطرف مثله. وقال الطحاوي: خالف مالك جميع العلماء

(١) سورة يوسف ١٢، الآية: ٨١.

(٢) سورة الزخرف ٤٣، الآية: ٨٦.

في الشهادة على معرفة الخطِّ، وعدُّوا قوله شذوذاً؛ إذ الخطُّ قد يشبه الخطَّ، وليست شهادة على قول منه ولا معاينة فعل. وقال محمد بن حارث: الشهادة على الخطِّ خطأ. ولقد قلتُ لبعض الفقهاء: «أتجوز شهادة الموتى؟» فقال: «ما هذا الذي تقول؟» قلتُ: «إنَّكم تجيزون شهادة الرجل بعد موته، إذا وجدتم خطَّهُ في وثيقة». فسكت. ومن «الكتاب المقنع»: كان محمد بن عمر بن لُبابة لا يجيز الشهادة على الخطِّ في شيء من الأشياء، استمرَّ على ذلك إلى أن مات. وهو أخو طُ لحوالة الزمان وفساد أهله. وشهادة الأحياء ربَّما دخلتْها الدواخل؛ فكيف بشهادة الموتى؟

وفي كتاب القاضي أبي الأصبغ بن سهل، وقد قدَّر مسائل من هذا النوع، قال: من ضعف أمر الخطِّ وضعف الشهادة، أنَّ رجلاً، لو قال، وهو قائمٌ صحيح «هذا خطِّي! ولستُ أذكر القصة ولا أحفظ المعنى الذي كتبتُ خطِّي فيه» لما كانت شهادة ولا جازت جواز العلم والقبول، فكيف يأتي رجل إلى خطِّ غيره، ويشهد عليه، ويقطع أنَّه كتابه وعمله؛ فيمضي ذلك وينقذ. وهذا هو الصحيح عندي؛ لا أقول بغيره، ولا أعتقد سواه؛ وهو دليل «المدونة» وغيرها. ثم قال: لكني^(١) أذهبُ إلى جواز ذلك في الأحباس خاصة، على ما اتَّفَق عليه شيوخنا - رحمهم الله - اتباعاً لهم، واقتداءً بهم، واستحساناً لما درجت عليه جماعتهم، وقضى به قضاةُهم، وانهقدت به سِجِلَاتُهم. وحسب السجته منا اتباع السلف؛ فقد أجازوا غير ما شيء على الاستحسان وأخذوا به بالتخفيف، وما أجمعوا على ذلك في الأحباس إلَّا حَيْطَةً عليها، وتحصيناً أن تحال عن أحوالها، وتغيَّر عن سبيلها، واتباعاً لمالك وأصحابه في المنع من بيعها، والمقابلة بها، والمعاوضة فيها، وإن خربت، وذهب الانتفاع بها. واحتجَّ ببقائها بالمدينة خراباً، لا تُحال عن وجوها التي أثبتت فيها؛ فظاهر اختيارهم هذا، على ما ذكره ابن سهل، يمنع من تجويز الشهادة على الخطِّ في التقيَّة وشبهها، ممَّا فيه توهينها ونقضها؛ فلا يجوز إذا العملُ به، ولا يسوغ القول بذلك، إلَّا لمن اعتقد جواز الشهادة على الخطِّ مُطلقاً، ولم يخصَّ شيئاً من شيء لا حبساً ولا غيره، وخالف ما اتَّفَق عليه الشيوخ، وجرى به العملُ. وأمَّا من ذهب مذهبهم

(١) في الأصل: «لاكني».

بتخصيص الأحباس بها، فلا يصح له القول بذلك في التقية، ولا في غيرها. والله المستعان!

وقد شافهتُ في ذلك بعض من لقيت من العلماء؛ فأخبرني أنَّ اختياره إبطال التقية، وأنَّه شاهد القضاة بذلك. ومن «أحكام» ابن جرير: قال ابن زرب: الشهادة على الخطِّ جائزة في مذهب مالك - رحمه الله - في جميع الأشياء. والذي جرى به العمل، أنه تجوز الشهادة على الخطِّ في الأحباس المعقَّبة الموقَّعة المسبَّلة. وقال ابن حارث: لم أسمع، ولا علمتُ أنَّ الذين رأوا إجازة الشهادة على خطِّ الشاهد فرَّقوا بين الأحباس وسواها من الأموال، فضلاً عن أن يفرِّق بين الحبس الذي يكون مرجعه إلى المساكين، ويرجع متملكاً.

هذا ما وسع الوقت من الكلام على كتب القضاة إلَّا القضاة، وفي الشهادة على الخطوط، وبعض ما يرجع إليها ويتعلَّق بها من المسائل. وفيه الغنية الكاملة للمتأمل، بفضل الله.

الفصل الثاني في صفات من بلغ من القضاة رتبة الاجتهاد وحكم القاهر عن تلك المنزلة في استنباط الأحكام؛ وضبط معاني هذه الترجمة يفتقر إلى إطالة، وغرضنا إنبأ الاختصار، فنقول على جهة التقريب - والله الموفق للصواب!

أما الصفات التي ينبغي أن يكون عليها كُملاء القضاة، فهي العِلْمُ بالكتاب والسنة وما وقع عليه إجماع الأمة؛ والاجتهاد المتكلَّم به عند الفقهاء هو استفراغ الوسع في المطلوب لغةً، واستفراغ الوسع بالنظر فيما يلحق فيه لوم شرعي اصطلاحاً. هذا هو المعيارُ عنه بالاجتهاد. وأما هل سجن النبي ﷺ وأبو بكر - رضي الله عنه - أحداً أم لا؟ فذكر بعضهم أنه لم يكن لهما سجنٌ ولا سجنٌ أحداً. وذكر بعضهم أنَّ رسول الله ﷺ سجن بالمدينة في تهمة دم، رواه عبد الرزاق والنسائي وأبو داود^(١) وفي «أحكام» ابن زياد عن أيُّوب بن سليمان: أنَّ رسول الله ﷺ سجن رجلاً أعتق شريكاً له في عبْد؛ فوجب عليه استتمام عتقه. قال في الحديث: متى باع

(١) في الاصل: «داود».

له؟ وفي كتاب ابن شعبان عن الأوزاعي: أَنَّ رجلاً قتل عبده معتمداً؛ فجلده النبي ﷺ مائة جلدة، ونفاه سنة، ولم يقره؛ وأمره أن يعتق رقبة. قال ابن شعبان: وقد رويث عن النبي ﷺ أنه حكم بالضرب والسجن. ومن غير كتاب ابن شعبان عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه كان له سجن، وأنه سجن الحُطَيْيئة على الهجو، وسجن آخر على سؤاله عن الذاريات والمرسلات والنازعات ويس، وضربه مرة بعد مرة، ونفاه إلى العراق. وقد تقدّم أنه ضرب في التعزير مَعْن بن زائدة مائة سوط حيث نقش خاتمه وحبسه. وسجن عثمان بن عفّان - رضي الله عنه - ضابئ بن الحارث، وكان من لُصوص بني تميم وقتاكهم، حتى مات في السجن. وسجن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - بالكوفة.

واحتج بعض العلماء ممّن يرى السجن فيكم وهنّ بقول الله تعالى: ﴿فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾^(١)، ويقول النبي - عليه السلام - في الذي أمسك رجلاً آخرَ حتّى قتله. «اقتلوا القاتل واصبروا الصابر» قال أبو عبيد: قوله «اصبروا الصابر» يعني «احبسوا الذي حبسه للموت حتى يموت». وكذلك ذكره عبد الرزاق في مصنفه عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -: «يحبس الممسك في السجن حتى يموت». ومن كتاب ابن سهل، في اتخاذ الحميل على من أقرّ بمال أو ثبت قبله: قال أبو صالح: من وجب عليه حميل، فلم يقدر عليه، فالحبس حميله. وأهل المشرق يقولون بالملازمة ولا يبارحه. وهذا القول قد رواه محمد بن سحنون عن أبيه وقال به. وقال محمد بن غالب: الذي نراه أن يتخذ عليه حميل بالمال، توقّعاً من الشخّ والهرب؛ فيذهب حقّ ذي الحقّ. فإن لم يقم حميلاً، حبس له. وقال محمد بن الوليد بمثله. وقال ابن العطار في كتاب السجلات من «وثائقه»: إذا لم يأت المطلوب بحميل بما يثبت عليه، سُجن للطالب، إن طلب ذلك؛ ولا يُسجن، إذا لم يقم حميلاً بالخصومة في أول الطلب؛ ويقال للطالب: «لازمه إن أحببت»، وكُنْ معه حيث انصرف» وفي «وثائق» ابن الهندي، هذا الوجه أنّه يُسجن إن لم يقم حميلاً بوجهه.

(١) سورة النساء الآية: ١٥.

وسُئِلَ القاضي أبو الوليد عَمَّنْ كَانَ لَهُ عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ حَالٌّ، وَلِلْغَرِيمِ سَلْعَةٌ
يُمْكِنُ بَيْعُهَا مَسْرَعًا؛ فَطَلَبَ صَاحِبُ الدَّيْنِ بَيْعَ السَّلْعَةِ، وَطَلَبَ الْمُدَيَّانُ أَنْ لَا يَفُوتَ
عَلَيْهِ سَلْعَتُهُ، وَأَنْ يَضَعَ السَّلْعَةَ رَهْنًا، وَيُؤَجَّلَ أَيَّامًا يَنْظُرُ فِيهَا فِي الدَّيْنِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ
لِصَاحِبِ الدَّيْنِ بَيْعَ السَّلْعَةِ؟ فَأَجَابَ فِيهَا: إِنَّ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَجْعَلَ السَّلْعَةَ رَهْنًا، وَيُؤَجَّلَ
فِي إِحْضَارِ الْمَالِ بِقَدَرِ قَلَّتْهُ وَكَثُرَتْهُ، وَمَا لَا يَكُونُ فِيهِ ضَرَرٌ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا، عَلَى مَا
يُؤَدِّي إِلَيْهِ اجْتِهَادُ الْحَاكِمِ فِي ذَلِكَ. فَهَذَا هُوَ الَّذِي جَرَى بِهِ الْقَضَاءُ، وَمَضَى عَلَيْهِ
الْعَمَلُ؛ وَهُوَ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ الرِّوَايَاتُ عَنْ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ!

نَجَزَ وَتَمَّ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا خَصَّ مِنْ
نِعَمِهِ وَعَمِّ! - كِتَابُ الْمَرْقَبَةِ
الْعُلْيَا، فِيمَنْ يَسْتَحِقُّ
الْقَضَاءَ وَالْفُتْيَا، تَأَلَّفَ
الْشَيْخُ الْإِمَامُ أَبِي الْحَسَنِ
ابْنُ الْفَقِيهِ أَبِي مُحَمَّدٍ
عَبْدَ اللَّهِ الثُّبَاهِيَّ
رَحِمَهُ اللَّهُ
تَعَالَى وَرَضِيَ
عَنْهُ

الفهارس العامة

- ١ - فهرس الأبواب والفصول والتراجم
- ٢ - فهرس الأعلام
- ٣ - فهرس الأمم والقبائل والجماعات والطوائف والبطون والفرق
- ٤ - فهرس الأمكنة والبلدان والبقاع
- ٥ - فهرس الكتب المذكورة
- ٦ - فهرس قوافي الأبيات
- ٧ - فهرس بأسماء المصادر والمراجع
- ٨ - فهرس المحتويات

فهرس الأبواب والفصول والتراجم

صفحة	
٣٩ - ١٧	الباب الأول : في القضاء وما ضارعه
١٨ - ١٧	فصل في معنى القضاء
١٩ - ١٨	فصل في فضل العدل
٢٢ - ١٩	فصل في الخصال المعتبرة في القضاة
٢٤ - ٢٢	فصل فيما يصدر من الحكام المسلمين في العقوبات
٢٥ - ٢٤	فصل في التحذير من الحكم بالباطل أو الجهل
٣٤ - ٢٥	فصل في أنَّ القضاء محنة وبلية
٣٨ - ٣٤	فصل في إخراج ما يدعيه الطالب من يد المطلوب الموسوم بالظلم
٣٩ - ٣٩	فصل في إضافة لفظ القضاء إلى الجماعة
١٨ - ٤٠	الباب الثاني : في سير بعض القضاة الماضين وفقر من أبناء الأمة المتقدمين
٢٤٦ - ٤٤	فصل في مسألة القيام للرجال
١٨ - ٤٧	فصول في تراجم القضاة
٢٤٩ - ٤٧	١ - عبد السلام بن سعيد بن حبيب الملقب بسحنون (قاضي إفريقية)
٥١ - ٤٩	٢ - عيسى بن مسكين
٥١	٣ - ابن سماك الهمداني
٥٦ - ٥٥	٤ - أبو عمر محمد بن يوسف
٦٠ - ٥٦	٦ - أبو بكر الباقلاني
٦٢ - ٦٠	٧ - عبد الوهاب بن نصر ابن هارون البغدادي
٦٢	٨ - مهدي بن مسلم
٦٣ - ٦٢	٩ - عنترة بن فلاح
٦٣	١٠ - يحيى بن زيد
٦٤ - ٦٣	١١ - معاوية بن صالح الحضرمي
٦٥ - ٦٤	١٢ - نصر بن ظريف اليحصبي

- ١٣ - يحيى بن معمر ٦٥ - ٦٦
- ١٤ - المصعب بن عمران ٦٦ - ٦٨
- ١٥ - محمد بن بشير المعافري ٦٨ - ٧٤
- ١٦ - الفرج بن كنانة ٧٤ - ٧٦
- ١٧ - سعيّد بن سليمان الغافقي ٧٦
- ١٨ - معاذ بن عثمان الشعباني ٧٦ - ٧٧
- ١٩ - محمد بن زياد اللخمي ٧٧ - ٧٨
- ٢٠ - سليمان بن الأسود الغافقي ٧٨ - ٨١
- ٢١ - محمد بن عبد الله بن أبي عيسى ٨١ - ٨٥
- ٢٢ - أسلم بن عبد العزيز ٨٦
- ٢٣ - أحمد بن عبد الله بن أبي طالب ٨٦
- ٢٤ - أحمد بن بقي بن مخلد ٨٦ - ٨٩
- ٢٥ - منذر بن سعيد ٨٩ - ١٠١
- ٢٦ - محمد بن السليم ١٠١ - ١٠٣
- ٢٧ - محمد بن يبقى بن زَرْب ١٠٣ - ١٠٩
- ٢٨ - الحسن بن عبد الله الجذامي (قاضي رَئِه) ١٠٩ - ١١١
- ٢٩ - ابن برطال وأبو العباس بن ذكوان ١١٢ - ١١٦
- ٣٠ - أبو المطرف بن فطيس ١١٦
- ٣١ - يحيى بن وافد اللخمي ١١٧ - ١١٩
- ٣٢ - محمد بن الحسن الجذامي النباهي (قاضي مالقة) ١١٩ - ١٢٤
- ٣٣ - إسماعيل بن عبّاد وابنه محمد ١٢٤ - ١٢٥
- ٣٤ - أبو الوليد سليمان الباجي ١٢٥ - ١٢٦
- ٣٥ - أبو الوليد يونس بن مغيث ١٢٦ - ١٢٧
- ٣٦ - أبو بكر محمد بن منظور ١٢٧
- ٣٧ - أبو الأصبح عيسى بن سهل ١٢٧ - ١٢٩
- ٣٨ - موسى بن حماد ١٢٩
- ٣٩ - أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد ١٣٠ - ١٣١
- ٤٠ - محمد بن سليمان الأنصاري المالقي ١٣٠ - ١٣٢

- ٤١ - محمد بن عبد الله بن حسن المالقي ١٣٢
- ٤٢ - أبو الفضل عياض اليحصبي ١٣٣-١٣٢
- ٤٣ - عيسى بن الملجوم (قاضي فاس) ١٣٤-١٣٣
- ٤٤ - أبو عبد الله محمد بن الحاج ١٣٤
- ٤٥ - أبو القاسم بن حمدين ١٣٥
- ٤٦ - حمدين بن حمدين ١٣٦-١٣٥
- ٤٧ - أبو محمد عبد الله الوحيد ١٣٧-١٣٦
- ٤٨ - أبو بكر بن العربي المعافري ١٣٩-١٣٧
- ٤٩ - أبو المطرف عبد الرحمن الشعبي ١٤١-١٤٠
- ٥٠ - عبد الحق بن غالب بن عطية ١٤٢-١٤١
- ٥١ - محمد بن سمانك العاملي ١٤٢
- ٥٢ - عبد المنعم بن الفرس ١٤٣-١٤٢
- ٥٣ - الحسن بن هاني اللخمي ١٤٣
- ٥٤ - أبو بكر محمد بن أبي زنتين ١٤٤-١٤٣
- ٥٥ - ابن رشد الحفيد ١٤٥-١٤٤
- ٥٦ - أبو محمد عبد الله بن حوط الله الأنصاري ١٤٥
- ٥٧ - محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن النباهي ١٤٨-١٤٦
- ٥٨ - محمد بن حسن بن صاحب الصلاة ١٤٩-١٤٨
- ٥٩ - أبو الخطاب أحمد بن واجب القيسي ١٥٠-١٤٩
- ٦٠ - إبراهيم بن أحمد الأنصاري الغرناطي ١٥٠
- ٦١ - أحمد بن يزيد بن بقي الأموي ١٥١-١٥٠
- ٦٢ - ربيع بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري ١٥٢-١٥١
- ٦٣ - أبو الربيع سليمان الكلاعي ١٥٧-١٥٢
- ٦٤ - أحمد بن الغماز ١٥٨-١٥٧
- ٦٥ - أبو عبد الله بن عسكر ١٥٩-١٥٨
- ٦٦ - يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري ١٥٩
- ٦٧ - محمد بن غالب الأنصاري ١٦٠
- ٦٨ - محمد بن أضحى الهمذاني ١٦٠

- ٦٩- أبو القاسم عبد الرحمن بن ربيع الأشعري ١٦١
- ٧٠- أبو بكر محمد الأشبيرون ١٦١
- ٧١- غالب بن حسن بن سيد بونة ١٦٢
- ٧٢- أحمد بن الحسن الجذامي ١٦٢
- ٧٣- أبو علي بن الناظر ١٦٢-١٦٣
- ٧٤- الحسن بن الحسن الجذامي النباهي ١٦٣-١٦٥
- ٧٥- أبو جعفر المزدغي وبعض قضاة فاس بعده ١٦٥
- ٧٦- محمد بن يعقوب المرسي ١٦٥
- ٧٧- أبو عبد الله بن عبد الملك المراكشي ١٦٦-١٦٧
- ٧٨- أبو العباس الغبريني ١٦٨
- ٧٩- أبو عبد الله بن عبد المهيم الحضرمي ١٦٨-١٦٩
- ٨٠- أبو إسحاق إبراهيم الغافقي ١٦٩-١٧٠
- ٨١- محمد بن محمد اللخمي القرطبي ١٧٠
- ٨٢- محمد بن منصور التلمساني ١٧٠-١٧١
- ٨٣- محمد بن علي الجزولي ابن الحاج ١٧١-١٧٢
- ٨٤- أبو إسحاق إبراهيم التسولي شارح «الرسالة» ١٧٢
- ٨٥- أبو تمام غالب بن سيد بونة الخزاعي ١٧٢-١٧٣
- ٨٦- محمد بن محمد بن هشام ١٧٣-١٧٤
- ٨٧- أبو جعفر أحمد بن فركون ١٧٤-١٧٥
- ٨٨- أبو بكر يحيى ابن مسعود المحاربي وابنه أبو يحيى ١٧٥-١٧٧
- ٨٩- محمد بن يحيى بن بكر الأشعري ١٧٧-١٨٤
- ٩٠- عثمان بن منظور ١٨٤
- ٩١- أبو عبد الله محمد بن عياش ١٨٥
- ٩٢- أبو جعفر أحمد بن برطال ١٨٥
- ٩٣- أبو القاسم الخضر بن أبي العافية ١٨٦-١٨٩
- ٩٤- أبو محمد عبد الله بن يحيى الأنصاري ١٨٩-١٩٠
- ٩٥- أبو بكر محمد بن أحمد بن شبرين ١٩٠-١٩١
- ٩٦- أبو إسحاق إبراهيم بن يحيى بن زكرياء ١٩١

٩٧- أبو بكر محمد بن عبد الله بن منظور القيسي	١٩٢-١٩٣
٩٨- أبو عبد الله محمد بن أحمد الطنجالي	١٩٣-١٩٩
٩٩- أبو عبد الله محمد بن عبد السلام المنستيري	١٩٩-٢٠٢
١٠٠- أبو البركات المعروف بابن الحاج البلفيقي	٢٠٢-٢٠٦
١٠١- أبو القاسم بن سلمون	٢٠٦-٢٠٧
١٠٢- أبو عمرو عثمان بن موسى الجاني	٢٠٧-٢٠٨
١٠٣- أبو عبد الله المقرئ التلمساني	٢٠٩
١٠٤- أبو عبد الله محمد الفشتالي	٢٠٩-٢١٠
١٠٥- أبو القاسم الشريف الغرناطي	٢١٠-٢١٨
فصل في كتب القضاة إلى القضاة	٢١٩-٢٣٩
فصل في الشهادة على الخط	٢٣٩-٢٤٨
فصل في صفات من بلغ من القضاة رتبة الاجتهاد	٢٤٨-٢٥٠

فهرس الأعلام

حرف الألف

أبان بن عيسى بن دينار: ٢٨، ٧٧.
 إبراهيم بن أبي يحيى التسولي: ١٧٢.
 إبراهيم بن أحمد بن الأغلب (أمينر
 إفريقية): ٤٣، ٤٩، ٥٠، ١١٩.
 إبراهيم بن أحمد بن عبد الرحمن
 الغرناطي: ١٥٠.
 إبراهيم بن أحمد بن عيسى الغافقي (أبو
 أحمد): ١٦٩ - ١٧٠، ١٩٠، ١٩١،
 ٢١٧.
 إبراهيم بن أسلم: ٢٠٣.
 إبراهيم بن العباس القرشي: ٣١.
 إبراهيم بن عبد الله: ٢١٨.
 إبراهيم بن عبد الرقيق (أبو إسحاق):
 ١٩٠.
 إبراهيم بن محمد بن بار: ٢٨.
 إبراهيم بن محمد بن خلف البلقي:
 ٢٠٢.
 إبراهيم بن يزيد: ٨٠، ٨١.
 أبو إبراهيم (أحد فقهاء قرطبة): ٢٣، ٩٩.
 الأبرش الكلبي: ٢١٤.
 الأبلح (أبو الحسن): ١٧٥.
 الأبهري: ٣٠، ٢٢٠.
 أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي (أبو

ابن أبي الأحوص القرشي (أبو علي):
 ١٥١، ١٧٦.
 ابن أبي أويس: ٧١.
 ابن أبي الجواد: ٤٧.
 ابن أبي ذئب: ٤٢.
 ابن أبي الربيع (أبو الحسن): ١٦٩، ١٧٠.
 ابن أبي زمين = محمد بن عبد الله؛
 محمد بن عبد الملك.
 ابن أبي زيد (أبو محمد): ٥٢، ١١٢،
 ١٧٢.
 ابن أبي السداد = عبد الواحد ابن أبي
 السداد الباهلي (أبو محمد).
 ابن أبي العافية = الخضر بن أحمد.
 ابن أبي عبدة الوزير: ٣٦.
 ابن أبي عيسى = محمد بن عبد الله بن أبي
 عيسى.
 ابن أبي العيش: ١٣٧.
 ابن أبي عينة: ٦٤.
 ابن أبي الفياض = محمد بن سعيد.
 ابن أبي ليلى: ٢٢٤.
 ابن أبي الورد (أبو الحسن): ٥٤.
 ابن الأبار = محمد بن عبد الله ابن الأبار.
 أبان بن عثمان: ٢٣٨.

جعفر): ١٣٢، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٠، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٦، ١٧٦، ١٨٩، ١٩١، ٢٠٦.
 أحمد بن إبراهيم بن محمد الساحلي: ٢٠٧.
 أحمد بن أبي داود: ٧٤.
 أحمد بن أحمد الغبريني (أبو العباس): ١٦٨.
 أحمد بن إدريس (شهاب الدين): ٤٥.
 أحمد بن إسحاق القوسي (أبو المعالي): ١٧٨.
 أحمد بن بقي بن مخلد: ٨٦-٨٩، ١٠٣.
 أحمد بن الحسن بن يحيى بن الحسن الجذامي (أبو العباس): ١٦٢.
 أحمد بن خالد: ٦٨.
 أحمد بن رزق: ١٣٤.
 أحمد بن زياد: ١٢٢.
 أحمد بن سعيد بن أبي الفياض (أبو جعفر): ١٠٧، ١٠٩، ١١٠.
 أحمد بن عبد الله بن الحسن الجذامي: ١١١.
 أحمد بن عبد الله بن ذكوان الأموي: ٣٩، ١٠٤، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧.
 أحمد بن عبد الله بن أبي طالب الأصبحي: ٨٦.
 أحمد بن عبد الملك الإشبيلي (أبو عيسى): ٢٩.

أحمد بن محمد: ٢٩.
 أحمد بن محمد بن أحمد بن جزي الكلبي (أبو بكر): ٢١٧.
 أحمد بن محمد بن أحمد الطنجالي (أبو جعفر): ١٩٣، ١٩٦.
 أحمد بن محمد بن أحمد بن فركون (أبو جعفر): ١٧٤-١٧٥.
 أحمد بن محمد بن علي بن برطل (أبو جعفر): ١٨٥.
 أحمد بن محمد بن علي بن حمدين (أبو القاسم): ١٣٥.
 أحمد بن محمد بن عمر بن واجب القسي (أبو الخطاب): ١٤٩-١٥٠.
 أحمد بن محمد بن الغمار الخزرجي (أبو العباس): ١٥٧-١٥٨، ٢٠٦.
 أحمد بن مطرف: ٩٥.
 أحمد بن معاوية: ١٧٥.
 أحمد بن نزار (أبو ميسرة): ٣٢.
 أحمد بن الهيثم: ٤٦.
 أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن بقي (أبو القاسم): ١٥٠-١٥١.
 إدريس بن يحيى بن علي بن حمود العالي بالله الظاهر بأمر الله: ١٢١، ١٢٢.
 إسحاق بن محمد بن غانية اللمتوني: ١٥٠.
 ابن إسحاق: ٢١٤.
 أبو إسحاق التلمساني: ١٧٨.
 أسد بن الفرات بن سنان: ٧٥، ٧٦.

أسلم بن عبد العزيز: ٧٩، ٨٠، ٨٦.

إسماعيل بن إسحاق: ٨٦، ١٩٩.

إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد

بن زيد الأزدي: ٥١، ٥٤، ١٤٧.

إسماعيل العبدي: ٣٣.

إسماعيل بن القاسم البغدادى القالى (أبو

علي) = أبو علي القالى.

إسماعيل بن محمد بن عباد (أبو الوليد):

١٢٢، ١٢٤.

الأشبرون = محمد بن فتح بن أحمد.

أشهب: ١٤٠، ١٨٧، ٢٢٠.

أشهب بن عبد العزيز: ٦٥.

أصبع: ٢٣، ٣٧، ٢١٩.

أصبع بن خليل: ٧٧، ٧٨.

أصبع بن عيسى: ٨٧.

أصبع بن الفرغ: ٦٥، ٧١، ٢٣٠.

ابن أصبع الهمداني: ٩٣.

ابن أضحى = محمد بن أضحى، أبو

الحسن بن أضحى.

ابن الإفليلى = أبو القاسم بن إبراهيم.

ابن أكرم: ٤٢.

الإمام الشافعى = محمد بن إدريس

الشافعى.

امرؤ القيس: ٢١٦.

أمة العزيز بنت أبي عامر بن ربيع ووالدة أبي

عبيد الله الطنجالي: ١٩٧.

ابن الأنباري: ٥٣.

أنس بن أحمد الجياني (أبو بحر): ١١٢.

أنس بن مالك: ٢١٧.

الأوزاعي: ٢٣، ٦٨، ٧٢، ٨٤، ٢٣٢.

إيأس بن معاوية: ٤٠، ٢٢٩.

ابن أيوب (أبو محمد): ١٥١.

حرف الباء

الباجي = أبو الوليد الباجي.

باديس بن حبوس بن ماكسن بن زيري

الصنهاجي (ملك غرناطة): ١٢١،

١٢٢، ١٢٣.

ابن الباذش (أبو جعفر): ١٣٩.

الباذش (أبو الحسن): ١٤٣.

الباز الأشهب (أبو العباس): ٥٤.

الباقلائي = محمد بن الطيب.

الباهلي (أبو محمد): ١٨٤.

بدر بن الصقلي: ٧٩، ٨٠.

ابن برطال = أحمد بن محمد بن علي؛

محمد بن يحيى بن زكرياء.

أبو البركات = محمد بن محمد بن

إبراهيم.

ابن البزلياني: ١٢٣.

ابن بشكوال (صاحب الصلة): ٣٧،

١٢٦، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٤،

١٣٥، ١٣٨، ١٥٠، ١٥٩، ١٩٦.

ابن بشير = سعيد بن محمد؛ محمد.

ابن بطال = أبو الحسن بن خلف؛ خلف؛

سليمان بن محمد.

بقي بن مخلد: ٣٥، ٧٢، ٨٨، ١٨٣،

١٩٠.

أبو بكر البصري: ٦٠.

أبو بكر الخطيب: ٦١، ٥٦.

أبو بكر الصديق: ٤٠، ٢١٨، ٢٤٦.

أبو بكر بن داود الأصبهاني: ٥٣.

أبو بكر بن عبيدة: ١٧٨.

أبو بكر بن يبقى بن زوب = محمد بن يبقى.

بلج بن يحيى بن خالد: ١٧٨.

بلال بن أبي بردة: ٢٢٩.

بلقين بن باديس بن حبوس (سيف الدولة):

١٢١، ١٢٢، ١٢٣.

حرف القاء

تاشفين بن علي بن يوسف بن تاشفين

المرابطي: ٣٣.

ابن تافراجين (أبو محمد عبد الله): ٢٠٠.

التسولي = إبراهيم بن أبي يحيى.

تمامة بن عبد الله بن أنس: ٢٢٩.

التميمي (أبو محمد): ١٣٣.

التونسي (أبو إسحاق): ١٨٧.

التونسي (أبو عبد الله): ١٩١.

حرف الثاء

أبو ثور: ٢٣، ٢٢٠.

الثوري: ٨٤.

حرف الجيم

الجبائي (أبو علي): ٢٠٢.

ابن الجذ (أبو بكر): ١٥٢، ١٥٩.

ابن جزى = أحمد بن محمد بن أحمد.

جعفر الخلدي: ٢١٨.

جعفر بن الحسن بن الحسن الأمدي: ٣٣.

جعفر الصقلي: ٩٨.

جعفر بن عبد الله بن محمد بن سيد بونة (أبو

محمد): ١٦٢، ١٧٣.

جعفر بن عقيل بن أبي طالب: ١٩٧.

جعفر المتوكل (أبو الفضل): ٤٢.

ابن الجلاب (أبو القاسم): ٦٠، ٢٣٨.

الجنيد بن محمد: ١٧٨، ٢١٨.

الجهني: ٢٦.

ابن الجياب: ٢١١، ٢١٢.

حرف الحاء

أبو حاتم بن عبد الله بن ذكوان: ١١٤،

١١٥، ١١٦.

ابن الحاج = محمد بن أحمد بن خلف؛

محمد بن علي بن عبد الرزاق.

ابن الحاج البليقي (أبو البركات) =

محمد بن محمد بن إبراهيم بن الحاج

البليقي.

ابن الحاجب = عثمان بن عمر.

ابن حارث = محمد بن حارث الخشني.

الحارث بن مسكين: ٤٢، ٤٩، ٧٦،

١٩٣.

حازم (أبو بكر): ١٣٣.

أبو حازم الحنفي: ٥٢.

حبيب القرشي: ٢٣٤.

ابن حبيب = عبد الملك بن حبيب .

ابن حبيش (أبو القاسم) : ١٥٢ .

ابن حريث : ٢١٧ .

ابن حزم : ١٧٨ .

حسان الفتى : ٧٨ .

حسن (صاحب الدبوس) : ١٢٣ ، ١٢٤ .

حسن بن محمد الصدفي (أبو علي) :
١٣٣ .

حسن بن يحيى بن علي بن حمود : ١٢٠ .

الحسن البصري : ١٠٣ .

الحسن بن عبد الله بن الحسن الجذامي
النباهي : ١٠٩ - ١١١ .

الحسن بن عبد الرحمن بن قاسم بن هاني
اللدخي : ١٤٣ .

الحسن بن علي : ٤٠ .

الحسن بن محمد (صاحب كتاب
الاحتفال) : ٢٧ ، ٣٩ ، ٦٦ ، ٨٨ ، ٩٩ ،
١٠٤ .

الحسن بن محمد بن أبي محمد بن أسد :
١٩٦ .

الحسن بن محمد بن الحسن الجذامي
النباهي : ٣٧ ، ١٤٦ ، ١٤٧ .

أبو الحسن الأشعري : ٢٠١ .

أبو الحسن بن خلف بن بطال : ٢٢٠ .

أبو الحسن (السلطان المريني) : ٢٠٠ .

ابن الحسن النباهي = الحسن بن محمد بن
الحسن ؛ محمد بن الحسن بن محمد .

الحسناوي (أبو إسحاق) : ٢١٠ .

أبو الحسن بن أضحى : ١٦٠ .

ابن حسون (أبو الحكم) : ١٣٦ .

الحسين بن عبد العزيز بن الناظر (أبو
علي) : ١٦٢ .

الحشاء (أبو زيد) : ١٢٨ .

الحطيئة : ٢٤٩ .

الحكم بن عبد الرحمن (المستنصر بالله) :
٨٨ ، ٨٩ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٨ ، ٩٩ ،

١٠١ ، ١٠٨ ، ٢٠٣ .

الحكم بن هشام بن عبد الرحمن (الحكم
الربضي) : ٦٦ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ،
٧٤ ، ٧٥ .

ابن الحكم : ١٦٤ .

الحلاج : ٥٥ .

حماد بن عبد الرحمن : ٢١٨ .

حماد بن عمار الزاهد : ١١٨ .

حماس بن مروان بن سمالك الهمداني :
٥١ .

حمديس بن عمر القطاف : ٥٠ .

حمدين بن محمد بن حمدين : ١٣٥ -
١٣٦ .

ابن حمدين = أحمد بن محمد بن علي ؛
حمدين بن محمد .

حميد الطويل : ٤٠ .

الحميري (أبو عثمان بن عيسى) : ١٧١ .

ابن الحنات الضريير : ١١٥ .

أبو حنيفة النعمان بن ثابت : ١٩ ، ٢١ ،
٢٧ ، ٣٢ ، ٤٢ ، ٨٤ ، ٢٢١ .

ابن حوط الله = عبد الله بن سليمان .

ابن حيان : ٥٩ ، ١٠٣ ، ١١٧ ، ١٢٤ .

حرف الخاء

خالد بن الوليد : ٧٤ .

خديجة بنت سحنون : ٤٧ .

الخشني : محمد بن حارث .

ابن الخضار (أبو الحسن) : ١٦٩ ، ١٧٠ .

ابن الخضار (أبو عبد الله) : ١٧٨ .

الخضر بن أحمد بن أبي العافية (أبو

إبراهيم) : ١٨٦ .

ابن الخطيب = محمد بن عبد الله .

ابن الخطيب الرازي : محمد بن عمر

الرازي .

ابن الخطيب الداني : ٢٠١ .

ابن خلدون = عبد الرحمن بن محمد .

خلف بن بطلال : ٢٤٥ .

خلف بن عبد الملك بن بشكوال = ابن

بشكوال .

خلف بن مسلمة بن عبد الغفور : ٢٢ ،

٢٤٠ .

الخليل : ١٠٠ ، ١٩٤ ، ١٩٩ .

ابن خميس (محمد) : ١٤٥ ، ١٤٧ ،

١٥٩ .

ابن خيرة (أبو عبد الله محمد) : ١٣٠ .

حرف الدال

الداني (أبو عمرو) : ٥٢ .

داود النبي : ٤٠ .

أبو داود : ٤٢ .

داود بن علي : ٥٤ .

داود بن علي الأصبهاني : ١٠١ .

الدباج (أبو الحسن بن جابر) : ١٦٣ .

ابن الدباغ (أبو الوليد) : ١٥١ .

ابن دحمان : ١٤٧ .

دحيم بن اليتيم : ٧٦ .

أبو الدرداء : ٢٥ ، ٤٠ .

ابن درهم = أبو القاسم بن يحيى .

الدمياطي (شرف الدين أبو محمد بن

أحمد بن خلف) : ٢٠٧ .

حرف الذال

أبو ذر : ٢٥ .

ابن ذكوان = أحمد بن عبد الله ؛ أبو حاتم بن

عبد الله .

حرف الراء

ابن راجح السوسي (أبو عبد الله) : ٢١٣ .

الرازي : ١٦٠ .

الرازي (أبو الفضل) : ٢١٨ .

الراضي (الخليفة العباسي) : ٥٦ .

ابن رئيس : ٢١٧ .

ربيع بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري (أبو

سليمان) : ١٥١ - ١٥٢ .

ابن ربيع = ربيع بن عبد الرحمن ؛ يحيى بن

عبد الله بن يحيى ؛ يحيى بن

عبد الرحمن ؛ يحيى بن علي ؛

عبد الرحمن بن يحيى .

رجاء بن حيوة: ٢١٤.

ابن رزق (أبو جعفر أحمد): ١٣٠.

ابن رشد = محمد بن أحمد بن أحمد؛

محمد بن أحمد بن محمد.

ابن رشد (أبو القاسم): ١٣٥.

ابن الرقام (أبو عبد الله): ١٨٩.

الريمي (أبو عبد الله): ١٤٦.

روح بن حاتم: ٣٢.

حرف الزاي

الزبيدي: ١٠٥.

ابن الزبير = أحمد بن إبراهيم.

ابن زرب = محمد بن يقي.

ابن زرة: ٦٢.

ابن زرقون: ١٥٢، ١٥٩.

الزغبى (أبو الحسن بن محمد): ١٦٦.

الزليجي (عبد الرحمن بن محمد): ١٦٥.

ابن زنون = عبد الله بن زنون.

الزهري: ٨٤، ٤١.

الزواوي (أبو علي): ٢١٣.

ابن زوزان: ٨٢.

ابن الزيات (أبو جعفر): ١٦٩، ١٩١.

زياد بن أبي سفيان: ٢١٢.

زياد بن عبد الرحمن: ٢٧، ٣٣، ١٤١.

ابن زياد (أبو الحسن): ٣٧.

زيادة الله (الأمير): ٧٥.

زيد بن ثابت: ٤١.

زيد بن الحباب: ٢٤.

أبو زيد بن إبراهيم: ٧٧.

زينب بنت حمود (أم محمد بن الحسن):

١١٩.

زينب بنت أبي علي بن الحسن (زوجة

عثمان بن منظور): ١٨٤.

حرف السين

سراج بن عبد الملك بن سراج (أبو

الحسين): ١٣٢.

ابن سراج (أبو مروان): ١٣٠.

السطيفي (أبو محمد): ١٢٠.

سعید بن زيد الأزدي: ٥١.

سعید بن سليمان الغافقي (أبو خالد):

٧٦.

سعید بن محمد بن بشير: ٣٩.

سعید الخير بن عبد الرحمن الأموي: ٦٩،

٧٠، ٧١.

سفيان الثوري: ٦٤.

ابن السقاء: ١٢٣.

سكن بن إبراهيم: ٣٦.

ابن السكوت = أبو القاسم بن أحمد؛

محمد بن عباس.

السلفي: ١٤٤.

سلمان الفارسي: ٢٥.

سلمون بن علي بن عبد الله بن سلمون (أبو

القاسم): ١٩٥، ٢٠٦، ٢٠٧.

ابن سلمون = سلمون بن علي؛ محمد بن

أحمد.

سلمة بن قيس : ٧١ .
 ابن السليم = محمد بن إسحاق .
 سليمان النبي : ٤٠ ، ٢٣٧ .
 سليمان بن الأسود الغافقي : ٧٨ - ٨١ .
 سليمان بن بلال : ٧١ .
 سليمان بن الحكم (المستعين بالله) :
 ١١٥ ، ١١٧ ، ١١٨ .
 سليمان بن خلف الباجي = أبو الوليد
 الباجي .
 سليمان بن فارس : ٧٦ .
 سليمان بن محمد بن بطلال : ٢٤ .
 سليمان بن موسى بن سالم الكلاعي (أبو
 الربيع) : ١٥٢ ، ١٥٧ ، ١٦٣ .
 ابن سمالك = حماس بن مزوان ؛ عبد الله بن
 أحمد ؛ محمد بن عبد الله بن أحمد .
 سهل بن مالك الأزدي : ١٦٣ .
 ابن سهل = أبو علي ؛ عيسى بن سهل .
 السهيلي : ١٥٠ .
 سوار بن عبد الله : ٢٢٤ .
 سيويه : ١٦٣ .
 ابن سيد بونة = جعفر بن عبد الله ؛ حسن بن
 أحمد ؛ غالب بن حسن بن أحمد ؛
 غالب بن حسن بن غالب .
 ابن سيدة : ٢٥ .
 ابن سينا : ١٤٥ .

حرف الشين

الشاشي (أبو بكر) : ١٣٨ .

حرف الصاد

ابن صاحب الصلاة = محمد بن حسن بن
 محمد .
 صعصعة بن سلام : ٦٨ .
 الصغير (أبو الحسن) : ١٧٢ .
 ابن الصوفي : ٥٧ .
 الصيرفي : ٥٦ .

حرف الضاد

ضابي بن الحارث: ٢٤٩.

ضرار: ٤٢.

حرف الطاء

أبو طالب المكي: ٥٤.

أبو الطاهر بن صفوان: ١٩١.

ابن طاهر (والي مصر): ٤٣.

الطحاوي: ١٣٠، ٢٢١.

الطرطوشي = محمد بن الوليد.

طرفة (الفتي): ١١٤.

الطغرائي: ١٧١.

ابن الطلاع (أبو عبد الله بن فرج): ١٣٣.

١٧٦، ١٥١.

طلحة بن عبيد الله: ٤٥.

الطنجالي = أحمد بن محمد بن أحمد؛

محمد بن أحمد بن محمد.

الطنجي (أبو عمرو): ١٩٢.

ابن الطيب: ١٧٠.

ابن الطيب المؤدب: ٥٢.

ابن الطيلسان (أبو القاسم): ١٦٣.

حرف العين

ابن عات (أبو عمر بن هارون الشاطبي)

١٤٩.

عائشة (أم المؤمنين): ٤٦.

عامر بن عبدة: ٢٣٠.

عامر بن معاوية بن زياد: ٣٦.

عباد بن منصور: ٢٣٠.

العباس بن عبد الملك المرواني: ٦٦.

٢٣٥، ٦٧.

العباس بن عيسى: ١٢٢.

العباس بن مرداس: ٢٠٢.

ابن عباس: ٧٢.

أبو العباس بن أبي دبوس: ٢٠٠.

عبد بن فسلمة بن قعنب التيمي: ٤٦.

عبد الله بن أبي جعفر: ٤٨.

عبد الله بن أحمد بن الحسن النباهي: ٣٦.

عبد الله بن أحمد بن سماك العاملي: ١٤٢.

عبد الله بن بريدة الأسلمي: ٢٣٠.

عبد الله بن بلقين بن باديس بن خبوس

(ملك غرناطة): ١٢٣، ١٢٤، ١٢٨.

عبد الله بن زنون: ١٤٧، ١٥٨.

عبد الله بن سليمان بن حوط الله الأنصاري:

١٤٥.

عبد الله بن سليمان بن وهب (وزير المعتضد

ابن عباد): ٥١، ٥٣.

عبد الله بن سهل: ٢٠٨.

عبد الله بن شاس: ٢٢٧.

عبد الله بن طالب: ١١٩.

عبد الله بن عبد الحكم: ٤٣.

عبد الله بن عمر بن الخطاب: ٢٧، ٤٠.

عبد الله بن عمر بن غانم: ٣٢، ٤٣، ٤٤.

١٩٨، ٤٧.

عبد الله بن عمر الوحيدي: ١٣٦.

عبد الله بن فروخ الفارسي: ٣٢، ١٩٨.

عبد الرحمن بن محمد بن أبي عامر
(شنجول): ١١٤.

عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فطيس
(أبو المطرف): ١١٤، ١١٦.

عبد الرحمن بن محمد (الناصر لدين الله):
٨٢، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ٩٣، ٩٥، ٩٦،
٩٧، ١٨٢.

عبد الرحمن بن معاوية (عبد الرحمن
الداخل): ٢٧، ٣٩، ٦٤، ٦٦، ٦٩.

عبد الرحمن بن موسى: ٦٨.

عبد الرحمن بن يحيى بن عبد الرحمن بن
ربيع الأشعري: ١٦١.

عبد الرؤوف بن الفرج بن كنانة (أبو
غالب): ٣٦.

عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي بن
سحنون بن سعيد (قاضي إفريقية): ٤٧-
٤٩.

عبد العزيز بن عبد السلام السلمي (أبو
محمد): ٤٥، ٤٩.

عبد العزيز الهواري: ١٧٨.

عبد العظيم بن الشيخ: ١٤٧.

ابن عبد الغفور (أبو أيوب): ٢٢.

عبد الكريم بن عبد الواحد بن مغيث: ٧٥.

عبد الملك بن حبيب: ١٧، ١٨، ٢٤،
٣١، ٧٢، ٧٧، ١٨٨، ٢١٩، ٢٣٠.

عبد الملك بن الحسن: ٦٨.

عبد الملك بن الزيات: ٧٣.

عبد الملك بن سراج: ١٣٤.

عبد الله بن محمد (أمير الأندلس): ٣٦،
٣٨.

عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أيوب
التجيبى: ١٦٣.

عبد الله بن محمد بن مفرج: ٥٠.

عبد الله الوردى: ١٨٣.

عبد الله بن وهب: ٦٩.

عبد الله بن يحيى بن محمد الأنصاري:
١٨٩.

عبد الأعلى بن وهب: ٧٧.

ابن عبد البر (أبو عمر): ٤٠، ٦٤، ٧٦،
٧٨، ٨١، ٨٧.

عبد الجبار بن خالد: ٤٩.

عبد الحق بن غالب بن عطية المحاربي (أبو
محمد): ١٤١-١٤٢، ١٦٣.

عبد الحكم بن مسرة (أبو مروان): ١٣٠.

عبد الرحمن بن أحمد بن بقي (أبو
الحسن): ٨٨، ١٥٠.

عبد الرحمن بن بشر: ١١٦، ١١٨.

عبد الرحمن بن الحكم (أمير الأندلس):
٣٠، ٣١، ٦٥، ٧٧، ٧٨.

عبد الرحمن الزاهد: ٤٧.

عبد الرحمن بن القاسم: ٧٤.

عبد الرحمن بن قاسم الشعبي = الشعبي.

عبد الرحمن بن محمد بن خلدون
الحضرمي: ٢٠٠.

عبد الرحمن بن محمد الزليجي: ١٦٥،
١٦٨.

عثمان بن موسى الجاني (أبو عمرو):
٢٠٧.

العثماني: ١٤٤.

عجب (خطية الحكم بن هشام المعروف
بالحكم الرضي): ٧٧.

العذري (أبو العباس): ١٣٠.

أبو العرب (محمد بن أحمد بن تميم):
٤٧.

ابن العربي = محمد بن عبد الله.

ابن العربي المعافري (أبو بكر) = محمد بن
عبد الله بن العربي المعافري.

عز الدين = عبد العزيز بن عبد السلام.

ابن عسقلجة = عمرو بن عبد الله.

ابن عسكر = محمد بن علي.

ابن عصفور الخضرمي (أبو القاسم):
١٢٧.

ابن العطار: ٢٣٦.

عضد الدولة: ٥٧، ٦٠.

ابن العطار: ١٠٤.

ابن عطية = عبد الحق بن غالب؛ غالب بن
عطية.

ابن عفيف: ٨٩، ١٠٣، ١١٢.

عقبة بن الحجاج: ٦٢.

ابن عقيل الرندي: ١٩٢.

عكرمة بن أبي جهل: ٤٥.

علي بن أبي الشوارب: ٥٢.

علي بن أبي طالب: ٤١، ٧١، ٢٤٩.

علي بن أحمد بن عبد الحسن الغرابي:
٢٠٧.

عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون:
٢٢٠.

عبد الملك بن محمد بن أبي عامر =
المظفر بن المنصور العامري.

عبد الملك بن يعلى: ٢٢٩.

ابن عبد الملك المراكشي = محمد بن
محمد بن سعيد.

عبد المنعم بن محمد بن القرم: ١٤٢.

عبد المهيمن بن محمد بن عبد المهيمن
الخصرمي (أبو محمد): ١٦٩، ٢١٤.

عبد المؤمن بن خلف الديماطي: ١٧٨.

عبد الواحد بن أبي السداد الباهلي (أبو
محمد): ١٧٨، ١٩٢.

عبد الوهاب بن نصر: ٥٦.

عبد الوهاب بن نصر بن هارون البغدادي:
٦٠-٦٢.

ابن عبدوس: ٢٢٢.

عبيد الله بن يحيى: ٦٩، ٧١، ١٠٠.

ابن عبيدة (أبو بكر): ١٩٠.

عتاب بن عتاب: ٧٣.

عتاب (أبو عبد الله): ١٢٨، ١٣١.

عتاب (أبو محمد): ١٣٢، ١٤٣.

عثمان بن سعيد (الزاهد): ٦٥.

عثمان بن عفان: ٢٧، ٤٠، ٢٣٤، ٢٤٦،
٢٤٩.

عثمان بن عمر بن الحاجب (أبو عمرو):
١٩٩.

عثمان بن محمد بن منظور (أبو عمرو):
١٨٤، ٢٠٤.

العواذ (أبو بكر بن عبد الرحمن): ١٢٧.

عوف بن مالك: ١٩٣.

ابن عوف: ١٤٤.

ابن عياش (أبو العباس): ١٦٣.

ابن عياش الخزرجي = محمد بن محمد بن

عياش.

عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (أبو

الفضل): ١٩، ٢٣، ٣٢، ٤٤، ٤٦،

٤٧، ٥١، ٥٧، ٦٠، ٧٦، ٨٩،

١٠٦، ١١١، ١١٣، ١٢٦، ١٣٢،

١٣٩، ٢٣١.

عيسى النبي: ٥٨.

عيسى بن سعيد: ١١٤.

عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي (أبو

الأصبغ): ٢٠، ٢٣، ٧١، ١٢٧،

١٢٨، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٤٧.

عيسى بن مسكين بن منصور: ٤٨، ٤٩،

٥٠، ٢٠٧.

عيسى بن المنكدر: ٤٣.

عيسى بن يوسف بن عيسى الأزدي (أبو

موسى المعروف بابن الملجوم):

١٣٣

حرف الغين

الغازي بن قيس: ٦٨.

الغافقي = إبراهيم بن أحمد بن عيسى.

غالب بن حسن بن أحمد بن سيد بونة (أبو

تمام): ١٦٢.

علي بن أحمد الفقيه: ١٠٨.

علي بن حمود الفاطمي (الأمير): ١١٨.

علي بن القاسم الكوفي: ٤٣.

علي بن مسعود بن علي المحاربي: ١٧٦.

علي بن يحيى: ٢٠.

علي بن يوسف بن تاشفين (الأمير

المرابطي): ١٢٨، ١٢٩.

أبو علي بن الحسن: ١٨٤.

أبو علي بن سهل الخشني: ١٤٤.

أبو علي بن طاهر بن ربيع: ١٧٨.

أبو علي الفارسي: ٥٢.

أبو علي القالي: ٨٩، ١٨٢.

عمار بن ياسر الصحابي: ١٦٠.

عمر بن الحسين: ٢٥.

عمر بن الخطاب: ٢٢، ٢٧، ٤٠، ٤٣،

٧٤، ٨٧، ٢١٢، ٢١٨، ٢٢١، ٢٣٣،

٢٤٦.

عمر بن عبد العزيز: ١٨، ٤٤، ٤٦، ٧٢،

١٤٠، ٢١٤، ٢٢٩.

عمر بن هبيرة: ٢٧.

أبو عمر بن لييب: ٩٨.

أبو عمر بن المهدي: ١٢٦.

عمران المشدالي (أبو موسى): ٢٠٩.

ابن عمران (أبو عبد الله): ١٦٥.

عمرو بن دينار: ٧٢.

عمرو بن عبد الله بن عسقلانة: ١٠٨.

العنبري (عبد الله): ١٩.

عترة بن فلاح: ٦٢.

غالب بن حسن بن غالب بن سيد بونة (أبو تمام): ١٧٢.

غالب بن عطية: ١٤٣.

ابن غالب = محمد بن إبراهيم بن محمد.

الغالب بالله (محمد بن نصر، سلطان

غرناطة): ١٥٩، ١٦١.

غانم (الأديب): ١٢٣.

الغبريني = أحمد بن أحمد.

الغزالي (أبو حامد): ١٣٨.

الغساني (أبو علي): ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤.

الغماري (أبو عبد الله): ٢١٧.

ابن الغماز: أحمد بن محمد.

حرف الفاء

ابن الفاسي: ١٢٣.

فاطمة: ٤٦.

ابن الفخار (أبو بكر محمد بن عمر):

١٨٤، ٢٣٦.

الفرج بن كنانة الكتاني: ٤٣، ٧٤، ٧٥،

١٨٠.

ابن فرج (محمد): ١٣٠، ١٣٤، ١٣٥.

ابن الفرس = عبد المنعم بن محمد.

ابن الفرضي (أبو الوليد): ٣٧، ٨٢.

الفرغاني: ٥١.

ابن فروكون = أحمد بن محمد بن أحمد.

ابن فروخ = عبد الله بن فروخ.

ابن فريد: ٣٨.

الفزاري (إبراهيم): ١٦٣، ١٦٤.

الفشتالي = محمد بن أحمد بن عبد الله.

أبو الفضل الدمشقي: ٦١.

أبو الفضل بن موسى = عياض بن موسى بن

عياض اليحصبي.

ابن فضيلة (أبو الحسن): ١٧٣، ١٧٨،

١٨٩.

ابن فطيس = عبد الرحمن بن محمد بن

عيسى بن فطيس.

الفقيه محمد بن محمد بن نصر (سلطان

غرناطة): ١٦١، ١٦٤، ١٧٣، ١٧٤.

الفتش بن هرانده بن شانجه (ملك إسبانيا):

١٩٣.

حرف القاف

قاسم بن أصبغ: ١١١.

قاسم بن ثابت الفهري الضرير: ٢٨.

قاسم بن منصور: ١١٠.

القاسم بن حمود: ١١٩، ١٢٥.

القاسم بن محمد: ٨٣.

أبو القاسم بن إبراهيم بن محمد الزهري

الإفليلي: ٣٦.

أبو القاسم بن أحمد بن السكوت: ١٦٢.

أبو القاسم بن عبد الله: ١٨٠.

أبو القاسم بن عبد الرحيم: ١٧٨.

أبو القاسم بن محمد بن أحمد بن رشد:

١٣٠.

أبو القاسم بن محمد بن حاتم: ١٢٨.

أبو القاسم بن يحيى بن محمد الوزروالي
المعروف بابن درهم: ١٨٥.

ابن قاسم: ٣٥.

ابن القاسم: ١٨٧، ١٨٨، ٢٢٠.
قالون: ٥٢.

القالبي (أبو علي) = أبو علي القالي.

ابن قزمان (أبو مروان): ١٤٤، ١٥٠.

ابن قسي: ١٣٥.

ابن القصار (أبو الحسن): ٦٠.

القطان (أبو عبد الله أحمد): ١٨٥.

ابن القطان (أبو عمر): ١٢٨، ١٦٦.

ابن قطبة الدوسي: ١٧٧.

القعني = عبد بن مسلمة.

القليعي (أبو زكرياء): ١٢٨.

حرف الكاف

كعب بن سور: ٤١.

كعب بن مالك: ٤٥.

الكلاعي = سليمان بن موسى.

ابن كنانة = الفرج بن كنانة.

الكندي (أبو عمر): ٤٢.

الكواب (أبو محمد): ١٦٣.

حرف اللام

ابن لب: ١٤٧.

ابن لبابة = محمد بن عمر بن لبابة.

ابن اللباد (أبو الحسن): ١٧٨.

ليبد بن ربيعة: ١٣١.

اللؤلؤي: ٩٩.

الليث بن سعد: ٢٦، ٦٤، ٧١، ٧٢،
١٨٣.

حرف الميم

ابن الماجشون: ٢٣، ٣٧، ٢٢٠،
٢٣١.

المازري (أبو عبد الله): ٦١، ١٨٧،
١٨٩، ١٨٩.

مالك بن أنس: ١٦، ١٩، ٢٣، ٢٤،

٢٥، ٣٠، ٤٠، ٤٢، ٤٤، ٤٦،

٥١، ٦٨، ٧١، ٧٢، ٨٤، ٨٥،

١٠١، ١٤٠، ١٥١، ١٦٤، ١٨٨،

٢٠٢، ٢٢٩، ٢٣٢.

مالك بن القاسم: ٨٨.

مالك بن المرحل (أبو الحكم): ١٦٩.

المأمون العباسي: ٦٧.

ابن مامة: ٢١٤.

المبرد (أبو العباس): ٥٣.

المتني: ٣٧.

المتوكل بن المعتصم العباسي: ٤٢،

٥٣.

أبو المثاب: ٥٢.

مجاهد الموقِّع العامري (أمير دانية):

٦٢.

ابن مجاهد الإشبيلي (أبو عبد الله):

١٣٨.

المحاملي: ٥٢.

ابن محرز: ١٤٤، ١٨٧.

محمد بن أحمد بن محمد الطنجالي:
١٩٣، ١٩٧.

محمد بن إدريس الشافعي الإمام: ١٩،
٢١، ٣١، ٦١، ٧٤، ٨٤، ٨٥.

محمد بن إسحاق بن السليم: ١٠١،
١٠٣، ١٠٧.

محمد بن إسماعيل بن محمد بن عباد
(أبو القاسم): ١٢٤.

محمد بن أضحى الهمداني: ١٦٠.
محمد بن الأغلب (الأمير): ٤٩.

محمد بن أيمن: ٨٢.

محمد بن أيوب: ١٦٥.

محمد بن بشير المصافري: ٣٩، ٦٨ -
٧٤، ١٨٣.

محمد بن حارث النخشي: ٢٨، ٣٠،
٣٩، ٦٢، ٦٩، ٧٦، ٨٧، ١٠٤،
٢٣٥، ٢٤٧.

محمد بن حسن بن محمد بن صاحب
الصلاة: ١٤٨.

محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن
النباهي: ١٤٦، ١٥٩.

محمد بن الحسن بن يحيى النباهي:
٣٨، ١١٩، ١٢٤.

محمد بن حسين الزبيدي: ١٠٠.

محمد بن زياد اللخمي: ٧٧.

محمد بن زيد الأزدي: ٥١.

محمد بن سعيد: ٣١، ٢١٨.

محمد بن سعيد الغنسي: ١٦٠.

محمد (رسول الله): ١٨، ١٩، ٢٢،

٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٤١، ٤٦،

٧١، ٧٢، ٧٣، ١٩٣، ٢١٨.

محمد بن إبراهيم بن جماعة الكتاني:
٢٠٧.

محمد بن إبراهيم الطائي المعروف
بمستقور: ١٧٥.

محمد بن إبراهيم بن محمد بن غالب
الأنصاري: ١٦٠.

محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد (أبو
الوليد): ٣٤، ٤٦، ١٣٠، ١٣١،

١٤٤، ١٥٩، ١٧٦، ١٨٧، ١٨٨،
٢٢٦.

محمد بن أحمد بن أحمد بن قطبة
الدوسي = ابن قطبة الدوسي.

محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم
التجيسي المعروف بابن الحاج:
١٣٤، ١٣٥، ٢٢٤.

محمد بن أحمد بن سلمون: ٢٠٦.

محمد بن أحمد بن عبد الله الفشتالي:
٢٠٩.

محمد بن أحمد بن عيسى بن منظور:
١٢٧، ١٢٨.

محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن
رشد (الحفيد): ١٤٤.

محمد بن أحمد بن محمد بن شبرين
الجدامي: ١٩٠ - ١٩١.

محمد بن أحمد بن محمد (الشريف
الغرناطي): ٢١٠، ٢١٧.

محمد بن السليم الحاجب: ٧٧، ٧٨.
محمد بن سليمان: ٣٧.

محمد بن سليمان بن خليفة: ١٣١.
محمد بن شماخ الغافقي: ٦١، ٢٢٣.
محمد بن الطيب الباقلائي (أبو بكر):
٥٦، ٦٠.

محمد بن عباس بن السكوت: ١٧٨.
محمد بن عبد الله بن أبي عامر =
المنصور العامري.

محمد بن عبد الله بن أبي عيسى: ٨١،
٨٤.

محمد بن عبد الله بن الأبار: ٣٣،
١٣٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٣، ١٧٣،
٢٠٣.

محمد بن عبد الله بن أحمد بن سماك
العامللي: ١٤٢.

محمد بن عبد الله بن حسن بن عيسى:
١٣٢.

محمد بن عبد الله بن الخطيب: ٢١٣،
٢٤٤.

محمد بن عبد الله بن سليمان: ١٦٩.
محمد بن عبد الله بن العربي المعافري
(أبو بكر): ١٣٧ - ١٣٩، ١٥٠،
٢٠٣.

محمد بن عبد الله بن عبد الحكم:
٢٣٠، ٢٤١.

محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي
زمنين المري (أبو بكر): ١٤٣.

محمد بن عبد البر الكسنياني: ٨٩،
١٨٢.

محمد بن عبد الحق الخزرجي: ١٥٠.
محمد بن عبد الحكم: ٢٣٤.
محمد بن عبد الرحمن (أمير الأندلس):
٢٨، ٢٩، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١.

محمد بن عبد الرحمن بن عبيد الله بن
عبد الرحمن الناصر (المستكفي
بالله): ٣٦.

محمد بن عبد السلام الخشني: ٢٩.
محمد بن عبد السلام المنستيري:
١٩٩، ٢٠٢.

محمد بن عبد الملك بن أبي زمنين:
١٤٣.

محمد بن عبد المهيمن الحضرمي:
١٦٨.

محمد بن عبد الوارث: ٤٢.
محمد بن عبيد الله بن منظور القيسي:
١٩٢.

محمد بن علي بن حمدين: ١٣٢.
محمد بن علي بن خضر بن عسكر:
١١٠، ١٢٠، ١٣٢، ١٤٢، ١٤٧،
١٥٠، ١٥٢، ١٥٨.

محمد بن علي الخولاني المشتهمري
بقيري: ١٧٠.

محمد بن علي بن عبد الرزاق الجزولي
المعروف بابن الحاج: ١٧١، ٢١٠،
٢٢١.

محمد بن عمر بن خميس الحجري: ١٧١.

محمد بن عمر الرازي المعروف بابن خطيب الراي: ١٨٣.

محمد بن عمر بن لبابة: ٧١، ٢٤٧.

محمد بن عمران: ٧٣.

محمد بن عمران بن عمران: ١٦٩.

محمد بن فتح بن أحمد الأشبيرون: ١٦١.

محمد بن فرج بن جذام اللخمي: ٢١٧.

محمد بن الليث: ١٢٣.

محمد المخلوع: ٦٧.

محمد بن محمد بن إبراهيم بن الحاج البلفيقي أبو البركات: ١٨٤، ٢٠٢.

محمد بن محمد بن أحمد المقرئ التلمساني: ١٧٢، ٢٠٩.

محمد بن محمد بن سعيد بن عبد الملك المراكشي: ١٣٢، ١٣٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٩، ١٦٦.

محمد بن محمد بن عياش الخزرجي: ٣٨، ١٨٥، ٢١١، ٢٢٤.

محمد بن محمد القرطبي: ١٧٠.

محمد بن محمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي: ١٦٦.

محمد بن محمد بن نصر: ١٧٤.

محمد بن محمد بن هشام: ١٧٣ - ١٧٤، ١٨٩.

محمد بن محمد بن يقي بن زرب: ١٠٧.

محمد بن منصور بن علي التلمساني: ١٧٠.

محمد بن المواز: ٤٩.

محمد بن موسى بن عزرون: ١٠٨.

محمد النيسابوري: ١٠٠.

محمد بن وضاح: ٥٢، ٦٣، ٦٩، ٧٦.

محمد بن الوليد الطرطوشي: ١٣٨.

محمد بن يقي بن زرب (أبو بكر): ٢٩، ١٠٣، ١٠٧، ١٨٩، ٢٢٩، ٢٤٣، ٢٤١.

محمد بن يحيى بن بكر الأشعري: ١٧٧، ١٨٥، ١٩٧.

محمد بن يحيى بن زكرياء التميمي، المعروف بابن البرطال: ١١٢.

محمد بن يعقوب المرسى: ١٦٥.

محمد بن يعقوب (الأمير الموحد): ١٤٩.

محمد بن يوسف (أبو عمر): ٥٤، ٥٥.

محمد بن يوسف بن هود (أمير الأندلس): ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٥١، ١٥٨.

أبو محمد القرشي: ٦٨.

ابن مدين (أبو القاسم): ١٣٥. مرجان: ١٠٦.

ابن مفرج: ٨٢.
 ابن مفوز: ٢٤٥.
 المقرئ = محمد بن محمد بن أحمد.
 ابن المكوي: ١٠٤.
 مكى بن أبي طالب (أبو محمد):
 ١٢٨.
 الملاحى: ١٤٢، ١٤٣.
 ابن الملجوم = عيسى بن يوسف.
 منذر بن سعيد بن عبدالله النفزي
 البلوطي: ٨٩ - ١٠١، ١٨٢.
 المنذر بن محمد بن عبد الرحمن (أمير
 الأندلس): ٣٥.
 منصور بن أحمد بن عبد الحق المشدالي
 (أبو علي): ٢٠٣، ٢٠٧.
 المنصور (ال خليفة العباسي): ٧٣.
 المنصور (ال خليفة الموحدي): ١٤٣،
 ١٥١.
 المنصور (محمد بن أبي عامر): ٢٩،
 ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨،
 ١٠٩، ١١٠، ١١٢، ١١٣، ١١٦.
 ابن منظور = عثمان بن محمد؛
 محمد بن عبيد الله.
 مهاجر بن نوفل القرشي: ٢٧، ٦٣.
 المهدي (ال خليفة العباسي): ٥٢.
 المهدي (محمد بن عبد الجبار
 الأموي): ١١٤.
 مهدي بن مسلم: ٦٢.
 مهدي بن يوسف: ٦١.

ابن المرعزي: ١٠٨.
 مروان بن عبد العزيز (أمير بلنسية):
 ٣٣.
 أبو مروان بن مالك: ١٢٨.
 ابن المزدغي (أبو جعفر أحمد): ١٦٥.
 ابن مزين (أبو عبد الله): ١٦٢.
 المستعين = سليمان بن الحكم.
 مستقر = محمد بن إبراهيم.
 ابن مسرة: ١٠٥، ٢٤٣.
 ابن مسعود: ١٧.
 مسلمة بن زرة: ٢٧.
 المصعب بن عمران (أبو محمد): ٢٧،
 ٦٦ - ٦٨، ١٧٩، ٢٣٥.
 مطرف: ٢٤، ٣٧، ٧٢، ٢٢٠، ٢٢٨.
 المظفر ابن المنصور العامري
 (عبد الملك بن محمد بن أبي عامر):
 ١١٣، ١١٤، ١٢٤.
 معاذ بن عثمان الشعباني: ٧٦.
 معاوية بن أبي سفيان: ٤٠، ٤١.
 معاوية بن صالح الحضرمي: ٦٣، ٧٧.
 معاوية بن صخر: ٤٢.
 معاوية بن عبد الكريم الثقفي: ٢٢٩.
 المعتضد العباسي: ٥١، ٥٢.
 المعتمد بن عباد: ١٢٧.
 معن بن زائدة: ٢٢١، ٢٤٩.
 ابن مغيث: ٢٤، ١٤١.
 ابن مغيث (الحاجب): ٢٧.
 المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي:
 ٣١.

ابن المواز: ٢٤، ٢٢٦.

ابن المواق: ١٦٦.

موسى النبي: ٥٩، ١٤٣.

موسى بن إسحاق بن حماد الأزدي: ٥٣.

موسى بن حماد (أبو عمران): ١٢٩.

موسى بن عبد الرحمن الفاسي (أبو عمران): ٥٦، ٢٠٩.

موسى بن عزرون: ١٠٨.

موسى بن محمد بن زياد: ٣٨.

حرف النون

الناصر لدين الله = عبد الرحمن بن محمد.

ابن الناظر = الحسين بن عبد العزيز.
نافع: ٤٤.

نجاء الصقلي: ١٢٠.

ابن التحاس (أبو جعفر): ١٠٠.

نصر بن طريف اليحصي: ٦٤، ٢٣٤.

ابن نصر (أبو عبد الله أمير غرناطة): ١٤٨.

النعمان بن ثابت = أبو حنيفة الإمام.

ابن النعمة: ١٤٤.

النوي (أبو الحسن): ٥٤.

حرف الهاء

هارون: ١١٠.

هارون الرشيد: ٣١، ٤٣.

هاشم بن عبد العزيز (أبو خالد): ٢٨، ٧٩، ٨٠.

هاشم بن عبد مناف: ١٩٧.

ابن هاني = الحسن بن عبد الرحمن.

ابن هذيل (أبو الحسن): ١٥٠.

الهروي: ٢٥، ٦٨.

هشام بن الحكم المؤيد بالله (خليفة الأندلس): ٢٩، ١٠٤، ١٠٧.

١٠٩، ١١٥.

هشام بن عبد الرحمن بن معاوية (أمير

الأندلس): ٢٧، ٣٣، ٦٤، ٦٦.

٦٨، ٢٣٥.

هشام بن عبد الملك: ٢١٤.

هشام بن محمد المرواني: ١٢٦.

ابن هشام (قاضي القيروان): ١١٦، ١٤١، ٢١٥.

هند: ٢٣٢.

ابن الهندي: ١٤١.

ابن هود = محمد بن يوسف بن هود.

حرف الواو

الواثق (الخليفة العباسي): ٧٣.

ابن واجب = أحمد بن محمد بن عمر.

واضح الصقلي: ١١٥.

ابن واقد = يحيى بن عبد الرحمن.

الوحيدى = عبد الله بن عمر.

ابن وضاح (أبو بكر): ١٦٣.

وكيع: ٥٣، ١٩٩.

ابن ولّاد (أبو العباس): ١٠٠.

لوليد بن يزيد (الخليفة الأموي): ٤٢.

أبو الوليد بن رشد = محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد.

أبو الوليد الباجي: ٥٢، ١٢٥، ١٣١، ١٣٧، ٢٤٤.

ابن وليد: ١٠٤.

حرف الياء

يحيى بن إسحاق: ٣٣.

يحيى بن زيد التجيبي: ٦٣.

يحيى بن سعيد: ٢٥، ٦٤.

يحيى بن عبد الله بن يحيى بن ربيع (أبو عامر): ١٦٤.

يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري (أبو عامر): ١٥٩، ١٦١، ١٧٤، ١٩٧.

يحيى بن عبد الرحمن بن وافر اللخمي: ٣٩، ١١٧ - ١١٩.

يحيى بن علي بن حمود (المعتلي بالله أمير الأندلس): ١١٩.

يحيى بن علي بن ربيع: ١٤٤، ١٤٧.

يحيى بن مسعود بن علي المحاربي (أبو بكر): ١٧٥ - ١٧٧.

يحيى بن مطرف: ١١٠.

يحيى بن معمر: ٦٥، ١٧٩، ١٩٦.

يحيى بن معن: ٣٠، ٣١.

يحيى بن يحيى الليثي: ٣٠، ٣١، ٣٤، ٣٥، ٦٥، ٧٧، ٧٨.

يحيى بن يزيد اللخمي: ٣٩.

أبو يحيى (الأمير الحفصي): ٢٠٠، ٢٠١.

أبو يحيى بن يحيى بن مسعود المحاربي: ١٧٧.

يزيد بن عبد الرحمن بن أحمد بن بقي (أبو الوليد): ١٥٠.

يزيد بن عبد الملك (الخليفة الأموي): ٤٢.

ابن يزيد بن سعيد: ٥١.

اليعمري: ١٥١.

يقظويه: ٥٣.

يوسف: ٢٦.

يوسف بن إسماعيل بن نصر (أبو الحجاج سلطان غرناطة): ٣٨، ١٨٥، ١٩٥، ٢١٣.

يوسف بن تاشفين (الأمير المرابطي): ١٢٨.

يوسف بن يعقوب: ٥٣.

يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث (أبو الوليد): ٤٢، ١٢٦.

يونس بن يزيد: ٧١.

ابن يونس: ٧٤.

فهرس الأمم والقبائل والجماعات والطوائف والبطون والفرق

الأنصار: ٤٥.

البراهمة: ٥٧.

البربر والبرابر والبرابرة: ١١٥، ١١٧.

١١٨، ١٢٠، ١٢٥.

بنو إسرائيل: ١٩٤.

بنو أشقيلولة: ١٣٦، ١٦٣، ١٦٥، ١٧٤.

بنو الأصفر: ١٩٣.

بنو أضحى: ١٦٠.

بنو أمية: ٢٧، ٣٦، ١٩٦.

بنو تميم: ٢٤٩.

بنو حماد بن يزيد: ٥١، ٥٢، ١٤٧.

بنو حمدين: ١٣٦.

بنو حمود: ١١٦، ١٢٥.

بنو سعيد: ١٦٠.

بنو عباد: ١٣٨.

بنو العباس: ٤٢، ٧٣.

بنو الغزفي: ١٦٨، ١٦٩.

السرور: ٥٧، ٦٠، ٨٩، ٩١، ١٠٩.

١١٠، ١٢٨، ١٤٩، ١٥٢، ١٦٩.

١٧٣، ١٧٦، ١٧٧، ١٩٣، ٢٠٠.

٢٢١.

الشاميون: ٦٢، ١٠٩، ١٧٨.

قريش: ٧٥.

المجوس: ٥٧.

المرابطون: ١٢٥، ١٢٨، ١٣٥.

المصريون: ٦٢، ١٧٨.

الموحلون: ١٤٢، ١٤٧، ١٤٩.

اليهود: ٥٧، ٥٨.

اليونان: ٥٧.

فهرس الأمكنة والبلدان والبقاع

حرف الألف

آش : ١٨٤ .
إستبة (Estepa) : ١١٠ .
الإسكندرية : ١٣٨ ، ١٣٩ .
إشبيلية : (Sevilla) : ٦٤ ، ٦٥ ، ١٢٢ ،
١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ،
١٣٩ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٢ ، ١٥٩ ،
١٦٣ ، ١٦٩ ، ١٩٠ ، ١٩٢ .
إطرابلس : ١٧٢ ، ٢١٠ .
إفريقية : ٣٧ ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٧٥ ، ١١٩ ،
٢١٠ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ .
إلبيرة (Elvira) : ٨٢ ، ٨٣ ، ١٤٣ ، ١٦٠ .
ألمرية (Almeria) : ١١٥ ، ١٤٢ ، ١٦٣ ،
١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ .
الأندلس : ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٩ ، ٦١ ، ٦٢ ،
٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٤ ،
١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١٥ ،
١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ،
١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ،
١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ،
١٤٦ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ،
١٦٣ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٧٢ .
أنيشة (El Puig) : ١٥٣ .

حرف الباء

باجة إفريقية (Beja) : ١٦٥ .
باجة الأندلس (Beja) : ١٩٠ .
بجانة (Pechina) : ٨٢ .
بجاية : ١٦٨ ، ١٧٣ ، ٢٠٣ .
برجة (Berja) : ١٤٤ ، ١٨٦ .
بسطة (baza) : ١٣٣ ، ١٦٣ ، ١٩٠ .
البصرة : ٤١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٩ .
بغداد : ١٨ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٦١ ، ١٣٣ ،
١٣٨ .
بلش مالقة (Velez Malaga) : ١٦٩ .
بلفيق : ٢٠٣ .
بلنسية (Valencia) : ٣٣ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ،
١٥٣ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٧٣ ، ٢٠٦ .
بونة : ١٧٢ .

البيازين (ريض بغرناطة) (Albaicin):
١٧٦، ١٧٣

بيت المقدس: ١٩٣

حرف القاء

تادريا: ٥٢

تازة: ١٧٢

تبوك: ١٩٣

تلمسان: ١٦٦، ١٧٠

تونس: ١٦٥، ١٩٠، ١٩٩، ٢٠٠،
٢٠١، ٢١٤

حرف الثاء

الثغر الأقصى (بالأندلس): ٧٥

حرف الجيم

جبل فاره (Gibralfaro): ١٤٦، ١٥٩

جبل الفتاح (جبل طارق) (Gibraltar):
١٩٣

جربيرة: ١١٠

الجزيرة الخضراء (Algeciras): ٣٦، ٧٧،
١٢٠، ١٣١، ١٤٧، ١٦٧

جزيرة شقر (Jucar): ١٤٣، ١٦٣

جليانة (Jilena): ١١٠

جيان (Jaen): ٢٨، ٢٩، ٦٦، ٧٨، ٨٩،
١٢٨، ١٤٣

حرف الحاء

الحبشة: ٢٠٧

الحجاز: ١٣٨

حصن بني بشير: ١١٠

حصن شلب: ١٩٠

حصن الورد: ١٠٩

حضر موت: ١٦٨

الحمراء (بغرناطة) (Alhambra): ٣٨،
١٦١، ١٧٤

الحمة (Alhama): ١٠٩

حرف الخاء

خراسان: ١٤١

الخنوس: ١١٠

حرف الدال

دانية (Denia): ٦٢، ١٧٣، ٢٤٤
الدينور: ٦٠

حرف الراء

رباط الفتاح: ١٧٧

الريض (بقرطبة): ٧٥، ١٠٦

رندة (Ronda): ١٧٥، ١٩٠

الرئيسول (Arnisol): ١١٠، ١٣١

رّة (Reyo): ٣٨، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠

١١١، ١٢١، ١٢٢، ١٣٦، ١٤٧

١٥٢، ١٦٢، ١٦٤، ٢١١

حرف الزاي

الزاهرة (مدينة بقرطبة): ١٠٤

الزهراء (مدينة بقرطبة): ٩٤، ٩٥

الزهراء (قصر بمدينة قرطبة): ٩٧

حرف السين

- الساحل (كورة بإفريقية): ٥٠.
سبتة (Ceuta): ١٢٨، ١٣٢، ١٤٥،
١٤٧، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٨، ١٩٠،
١٩١، ٢٠٣، ٢١١، ٢١٧.
سرقسطة (Zaragoza): ٢٨.
سرقوسة: ٧٦.
سلا: ١٣٦، ١٤٥.
السودان: ٢٠٧.
سوسة: ٧٥.

حرف الشين

- شاطبة (Jativa): ١٤٩.
الشام: ٤٠، ٦٤، ٧٦، ١٣٨، ٢١٩.
شدونة (Sidona): ٧٥.
شرق الأندلس (Levante): ١٢٥، ١٣٣،
١٤٩، ١٧٣، ٢٢٢.
الشرقية: ٥٢.
شلب (Silves): ١٩٠.
شلة (Chella): ١٧٧.

حرف الصاد

- صالحة (تابعة لكورة رية): ١٥٢.
صقلية (Sicilia): ٧٥، ٧٦، ٢٤٤.

حرف الطاء

- طريف (Tarifa): ١٨٤، ٢٠٠.
طليطلة (Toledo): ٨٢، ١٢٨، ٢٢٧.

حرف العين

- العدوة المغربية: ١٢٨، ١٣٦، ١٥٧.
العراق: ٤٣، ٥١، ٥٦، ١٤٧، ٢١٩،
٢٣١، ٢٣٣، ٢٤٦، ٢٤٩.
العقاب (Las Navas de Tolosa): ١٤٩.
العنّاب: ١٧٢.

حرف الغين

- غافق (Belalcázar): ١٦٩، ٢٢٣.
غراب: ٢٠٧.
غرب الأندلس (Algarve): ١٣٥، ١٤٧.
غرناطة (Cranada): ٣٨، ١٢١، ١٢٣،
١٢٤، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٢،
١٣٣، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥،
١٤٦، ١٤٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١،
١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٩، ١٧٠،
١٧٧، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥،
١٨٦، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ٢٠٤،
٢٠٧، ٢١٢، ٢١٧، ٢٤٤.

حرف الفاء

- فاس: ٧٢، ١٣٣، ١٦٥، ١٧١، ١٧٢،
٢٠٩، ٢١٠، ٢١٤.
فرت بعون (بمالقة): ١٢٠.

حرف القاف

- قرطبة (Cordoba): ٢٣، ٢٧، ٢٩، ٣٨،
٣٩، ٦٢، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٩،
٧٥، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨٢.

٢١٢، ٢٠٤، ٢٠٣، ١٩٧، ١٩٥

المدينة: ٢٥، ٣١، ٢١٩، ٢٤٨.

مدينة سالم (Medinaceli): ١٠٩.

مدينة المنصور: ٥٢.

مراكش: ١٣٣، ١٣٩، ١٤٢، ١٥٠.

١٦٦، ٢٠٣.

مريلة (Marbella): ١٠٩.

مرسية (Murcia): ١٤٢، ١٤٥، ١٦٣.

١٩.

المشرق: ٦٥، ٧٤، ١٣٨، ١٤٤، ١٤٩.

١٧١، ١٧٣، ٢٠٧.

مصر: ٣٢، ٤٢، ٤٣، ٤٩، ٦٠، ٦٢.

٦٥، ٦٩، ٧٦، ١٣٨، ١٣٩.

١٤١، ١٩٣، ٢٠٧، ٢١٩، ٢٤٦.

المغرب: ٥٦، ٦٢، ١٣١، ١٥٠، ١٥٢.

١٦١، ١٦٥، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١.

١٧٦، ١٧٨، ٢٠٠، ٢٠٦، ٢١٤.

٢١٧، ٢٢٣.

مقرة: ١٧٢.

مكة: ٣٣، ١٤١، ٢١٩، ٢٤٦.

مكناسة: ٢٢٣.

ملتماس: ١٨٤.

ملي: ٢٠٧.

منت ميور (Monte Mayor): ١٠٩.

المنستير (قرية بتونس): ١٩٩.

مورور (Moron de la Frontera): ١١٠.

٨٦، ٩٥، ١٠١، ١٠٥، ١٠٩.

١١٢، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨.

١١٩، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥.

١٢٧، ١٢٨، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢.

١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٤، ١٤٥.

١٥٠، ١٥١، ١٥٩، ١٧٩، ١٩٦.

٢٢٣، ٢٣٤، ٢٣٦.

قرمونه (Carmona): ١٢٠.

القسطنطينية: ٥٧.

قلعة يحصب (Alcalá la real): ١٦٠.

قمارش (Comares): ١٨٤.

القيروان: ٣٢، ٤٩، ٦٢، ٧٦، ١١٦.

٢٠٠، ٢٠٧، ٢١٤، ٢١٩.

حرف الكاف

الكوفة: ٢٥، ٤٠، ٦٤، ٢٤٩.

حرف اللام

لورقة (Lorca): ١٤٢.

حرف الميم

ماردة (Mérida): ٧٨.

مالقة (Malaga): ٣٧، ٣٨، ٦٤، ١٠٩.

١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣.

١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٧.

١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥.

١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٨.

١٥٩، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٧.

١٧١، ١٧٥، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٣.

١٨٤، ١٨٥، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤.

ميورقة (Mallorca): ١٤٥، ١٥٠.

حرف النون

الناعورة (بقرطبة): ١٠٨.

حرف الواو

وادي آش (Guadix): ١٤٣، ١٧٣،
٢١٢.

وادي شنيل (Genil): ١١٠.

وادي عبد الله (بجيان): ١٢٨.

واسط: ٢٠٧.

وهران: ١١٥.

حرف الياء

اليمن: ٤٢، ٤٥، ٢١٤.

فهرس الكتب المذكورة

حرف الألف

- ١ - الاتفاق والاختلاف (لابن حارث): ٢٤٣.
- ٢ - الاحتفال في تأريخ أعلام الرجال (للحسن بن محمد): ١٠٥.
- ٣ - الأحكام (لابن أبي زياد): ٧١.
- ٤ - الأحكام (لعيسى بن سهل): ١٢٨.
- ٥ - الأحكام (لعبد الحق): ١٦٦.
- ٦ - الأحكام (لعبد المنعم بن الفرش): ١٤٣.
- ٧ - اختصار مشكل الآثار (لأبي الوليد بن رشد): ١٣٠.
- ٨ - أدب القضاة (لمحمد بن عبد الله بن الحكم): ٢٣٠.
- ٩ - الاستغناء (لخلف بن مسلمة بن عبد الغفور): ٢٢، ٢٤٠.
- ١٠ - الاستيعاب: ٤٦.
- ١١ - الإشراف (لمحمد النيسابوري): ١٠٠.
- ١٢ - الإشراف على نكت مسائل الخلاف (للقاضي عبد الوهاب): ٦١.
- ١٣ - الإعلام بنوازل الأحكام: ٢١.
- ١٤ - الإفادة (للقاضي عبد الوهاب): ٦١.
- ١٥ - الاكتفاء في المغازي (لأبي الربيع الكلاعي): ١٥٣.
- ١٦ - الإكمال (لعياض بن موسى): ١٩، ٢١، ٨٤، ٢٤٤.
- ١٧ - إكمال المعلم: ٢٦.
- ١٨ - أوائل الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الملة (للقاضي عبد الوهاب): ٦١.

حرف الباء

- ١٩ - البداية والنهاية (لابن رشد الحفيد): ١٤٤.

- ٢٠- البرهان والدليل في خواص سور التنزيل (لأبي بكر بن منظور): ١٩٢ .
 ٢١- البيان والتحصيل لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل (لأبي الوليد بن رشد): ٤٤ ،
 ١٣٠ ، ١٤٤ ، ٢٢٨ ، ٢٤٢ .

حرف القاء

- ٢٢- التبيان عن الحادثة الكائنة بدولة بني زيري في غرناطة (للأمير عبد الله بن بلقين بن زيري):
 ١٢٣ ، ١٢٨ .
 ٢٣- التذكرة (لأبي علي الفارسي): ٥٢ .
 ٢٤- ترتيب المدارك وتقريب المسالك (لعياض بن موسى): ٣٢ ، ٤٦ .
 ٢٥- التسهيل (لابن مالك): ٢١٧ .
 ٢٦- التعريف (للشيرازي): ٦٠ .
 ٢٧- تقريب المسالك بمعرفة أعلام مذهب مالك: ٤٢ ، ٥١ .
 ٢٨- التكملة (لابن الأبار): ٣٣ ، ١٣٨ ، ١٥٢ .
 ٢٩- التكملة (لابن خميس): ١٤٦ .
 ٣٠- التكميل والإتمام لكتاب التعريف والإعلام (لأبي عبد الله بن عسكر): ١٥٨ .
 ٣١- التلقين (للقاضي عبد الوهاب): ٦١ .
 ٣٢- التنبيهات: ٢٤ .
 ٣٣- تنظيم الدرّ في ذكر علماء الدهر (لأبي عامر بن ربيع): ١٦٤ .

حرف الجيم

- ٣٤- جهد المقلّ (لأبي القاسم الشريف الغرناطي): ٢١٦ .
 ٣٥- الجواهر الثمينة: ٢١٩ ، ٢٤٠ .

حرف الدال

- ٣٦- الدلائل في شرح غريب الحديث (لقاسم بن ثابت بن عبد العزيز الفهري): ٢٨ .

حرف الذال

- ٣٧- الذيل والتكملة لكتاب الصلة (لابن عبد الملك المراكشي): ١٣٥ ، ١٦٦ .

حرف الراء

- ٣٨- رسالة ادخار الصبر وافتخار القصر والقبر (لأبي عبد الله بن عسكر): ١٥٩ .
٣٩- الرعاية: ٤٩ .
٤٠- رفع الحجب المستورة عن محاسن المقصورة (لأبي القاسم الشريف الغرناطي): ٢١٧ .
٤١- الروض الأنف (للهمسلي): ١٥٠ .
٤٢- الروض المنظور في أوصاف بني منظور: ١٩٢ .
٤٣- رياضة الآن في شرح قصيدة الخزرجي: ٢١٧ .

حرف السين

- ٤٤- السجم الواكفة والظلال الوارفة في الرد على ما تضمنه المظنون به من اعتقادات الفلاسفة (لأبي بكر بن منظور): ١٩٢ .
٤٥- السراج (لابن العربي): ٢٤٤ .

حرف الشين

- ٤٦- شرح التلقين (للقاضي عبد الوهاب): ٦١ .
٤٧- شرح الحمدانية في الأصول (لابن رشد الحفيد): ١٤٥ .
٤٨- شرح رجز ابن سينا (لابن رشد الحفيد): ١٤٥ .
٤٩- شرح رسالة ابن أبي زيد (للتسولي): ١٧٢ .
٥٠- شرح رسالة ابن خميس (لمحمد بن منصور التلمساني): ١٧١ .
٥١- شرح الرسالة والنصرة لمذهب دار الهجرة (للقاضي عبد الوهاب): ٦١ .
٥٢- شرح شعر المتنبي (لابن الإفليحي): ٣٧ .
٥٣- شرح مختصر ابن الحاجب الفقهية (لابن عبد الله المنستيري): ١٩٩ .
٥٤- شرح الموطأ (لمحمد بن سليمان الأنصاري): ١٣١ .

حرف الصاد

- ٥٥- الصلة (لابن بشكوال): ٣٧، ١٢٦، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٩٦ .
٥٦- صلة الصلة (لابن الزبير): ١٣٨، ١٥١، ١٦٦ .

حرف الطاء

- ٥٧ - طبقات القراء (لأبي عمرو الداني): ٥٢ .
٥٨ - طبقات قضاة مصر (لأبي عمر الكندي): ٤٢ .
٥٩ - طبقات النحويين واللغويين (لمحمد بن خميس الزبيدي): ١٠٠ .
٦٠ - الطرر في الوثائق المجموعة (لابن عات): ١٤٩ .

حرف العين

- ٦١ - عائد الصلة: ١٧٨ ، ١٨٤ ، ١٨٥ .
٦٢ - العتية: ٣٤ ، ٣٨ ، ٢٢٨ ، ٢٤١ .
٦٣ - العذب والأجاج (لأبي البركات ابن الحاج البلفيقي): ٢٠٤ .
٦٤ - عقد الجواهر: ٢٣١ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ .
٦٥ - العين (للخليل بن أحمد): ١٠٠ .

حرف الفاء

- ٦٦ - فصل المقال فيما بين الفلسفة والشرعة من الاتصال (لابن رشد الحفيد): ١٤٥ .
٦٧ - فضائل المنقطعين إلى الله (ليونس بن مغيث): ١٢٧ .

حرف القاف

- ٦٨ - قوت النفوس وإنس الجلوس (لأبي الحسن بن أضحي): ١٦٠ .

حرف الكاف

- ٦٩ - كتاب الغريبين (للهروي): ٢٥ .
٧٠ - الكليات في الطب (لابن رشد الحفيد): ١٤٥ .

حرف الميم

- ٧١ - المجموعة (لابن الماجشون): ٢٣ .
٧٢ - المختصر في السلو عن ذهاب البصر (لابن عسكر): ١٥٨ .
٧٣ - مختصر المبسوطة (لأبي الوليد بن رشد): ١٣٠ .
٧٤ - المدارك (للقاضي عياض): ٤٩ ، ٥٦ ، ٧٦ ، ٨٨ ، ١٠٤ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٨ .

- ٧٥- المدونة: ١٢٤، ١٤١، ١٧٢، ١٨٦، ٢٢٩، ٢٤٧.
- ٧٦- المزيد (لأبي عامر بن ربيع): ١٧٤.
- ٧٧- المستخرجة: ٢٥، ٢٤٠، ٢٤٥.
- ٧٨- المسلسلات من الأحاديث والآثار والإنشاءات (لأبي الربيع الكلاعي): ١٥٣.
- ٧٩- المشرع الروي في الزيادة على كتاب الهروي: ١٤٧، ١٥٨.
- ٨٠- مشكل الآثار (للطحاوي): ١٣٠.
- ٨١- المعالم (لابن الخطيب الداني): ٢٠١.
- ٨٢- المعونة (للقاضي عبد الوهاب): ٦١.
- ٨٣- المفيد (لابن هشام): ١٤١.
- ٨٤- المقدمات لأوائل كتاب المدونة (لأبي الوليد بن رشد): ١٣٠.
- ٨٥- المقصد المحمود: ٢٥.
- ٨٦- المقصورة (لحازم القرطاجني): ٢١٧.
- ٨٧- المقنع: ٢١، ٢٢٢، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٧.
- ٨٨- مناهج الأدلة في الكشف عن عقائد الملة (لابن رشد الحفيد): ١٤٥.
- ٨٩- المنتخب (لابن مغيث): ٢٤.
- ٩٠- منهاج القضاة (لابن جيب): ٢٣٠.
- ٩١- المؤتمن في أنباء من لقيه من أبناء الزمن (لأبي البركات بن الحاج البليقي): ٢٠٤.
- ٩٢- الموطأ: ٢٥، ١٣١، ١٤١، ١٥٠.
- ٩٣- المؤنس في الوحدة والموظف من سنة الغفلة (لمحمد بن عبد الله بن حسن المالقي): ١٣٢.

حرف النون

- ٩٤- نفحات النسوك وعيون التبر المسبوك في أشعار الخلفاء والوزراء والملوك (لأبي بكر بن منظور): ١٩٢.
- ٩٥- نكتة الأمثال ونفحة السحر الخلال (لأبي الربيع الكلاعي): ١٥٣.
- ٩٦- النوادر: ٢٢٧.
- ٩٧- نوازل أبي عبد الله بن الحاج: ٢٣٣، ٢٤١.
- ٩٨- نوازل الأحكام (لأبي المطرف الشعبي): ١٣٤.

حرف الواو

- ٩٩ - الواضحة : ٢٣٤ .
- ١٠٠ - وثائق ابن العطار : ٢٣٦ ، ٢٤٩ .
- ١٠١ - وثائق ابن الهندي : ٢٤٩ .
- ١٠٢ - الوجيز : ٢١٨ .
- ١٠٣ - الوجيز في التفسير (لعبد الحق بن عطية) : ١٤٢ .

فهرس قوافي الأبيات

القافية	الشاعر	عدد الأبيات	البحر	الصفحة
حرف الباء				
والأسبابُ	أبو إسماعيل الطغرائي	٢	الكامل	١٧١
يكتبُ	أحمد بن الحسن الجذامي	٢	السريع	١٦٢
الأجربِ	ليبد بن ربيعة	٢	الكامل	١٣٢
عاتبُ	إسماعيل بن إسحاق الأزدي	٥	مجزوء الكامل	٥٣
بِالنسبِ		٢	الطويل	١٦٨
الطلبُ	أبو البركات ابن الحاج	٢	الرمل	١٨٥
حرف القاء				
الفراتِ	الشريف الغرناطي	٥	الوافر	٢١٥
حرف الثاء				
جدثا	الغبريني	٣	البسيط	١٦٨
حرف الجيم				
حِجَّةُ	أبو القاسم الخضر بن أبي العافية	٢	الخفيف	١٨٦
نَهْجَةُ	ابن الحسن النباهي (المؤلف)	٢	الخفيف	١٨٧
حرف الدال				
يُقْنَدُ	ابن الحاج البليقي	٢	الطويل	٢٠٦
وَجْدًا	الشريف الغرناطي	٣	الوافر	٢١٦

القافية	الشاعر	عدد الأبيات	البحر	الصفحة
فريدا	ابن شبرين ابن الحاج البلفيقي	٥	الطويل	٨٣
طريدا		٣	الطويل	١٩١
العهد		٢	الطويل	٢٠٥

حرف الراء

آثارُ	محمد بن عبد الله بن أبي عيسى	٢	الوافر	٨٣
واضطرب	محمد بن عبيد الله بن منظور القيسي	٢	البسيط	١٩٢
وأجر	ابن عسكر	٢	مخلع البسيط	١٥٨
الفخر	ابن الحسن النباهي (المؤلف)	١٦	الطويل	١٩٦-١٩٧
يفري	ابن مامة	٣	الطويل	٢١٤
الفقر	إبراهيم بن أسلم	٢	الطويل	٢٠٤
السفر	أبو بكر محمد بن أبي زمنين	٣	المتقارب	١٤٤
مقدارُك	الشريف الغرناطي	٥	السريع	٢١٢-٢١٣

حرف السين

ناسُ	محمد بن سليمان الأنصاري المالقي	٢	البسيط	١٣١
النفسُ	أبو الربيع سليمان الكلاعي	٣	الطويل	١٥٣
الأنس	أحمد بن يزيد بن بقي الأموي	٢	الطويل	١٥١

حرف العين

كساعةُ	أبو الوليد سليمان الباجي	٢	المتقارب	١٢٥
--------	--------------------------	---	----------	-----

حرف الفاء

المضاعفُ	عبد الوهاب بن نصر بن هارون البغدادي	٤	الطويل	٦١
بالخوفِ	ابن الحاج البلفيقي	٢	الطويل	٢٠٥

حرف القاف

ضيقُ	أبو عمر محمد بن يوسف	٢	المتقارب	٥٥-٥٦
------	----------------------	---	----------	-------

الصفحة	البحر	عدد الأبيات	الشاعر	القافية
١٤٦	الطويل	٤	محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن النباهي	رائق
٢٠٦	الطويل	٢	ابن الحاج البليقي	سائق
٢٠٥	الطويل	٢	ابن الحاج البليقي	حقيق

حرف الكاف

٢٠٩	المنسرح	٢	أبو عمران بن عبد الرحمن	شرك
-----	---------	---	-------------------------	-----

حرف اللام

٤٤	الطويل	٢	ابن غانم	قليل
٦٨	البيسط	٢		أعدله
١٠٥	الطويل	٢		مُذَلَّل
١٥١	السريع	٢	أحمد بن يزيد بن بقي الأموي	باطل
١٣٧	البيسط	٢	أبو محمد عبد الله الوحيددي	تعطيل
١٦٧-١٦٦	الكامل	١٩	ابن عبد الملك المراكشي	سلا
٧٤	الكامل	٢		قال
٢٠٤	البيسط	١	ابن الحاج البليقي	ترحال
٨٠	البيسط	٢	سليمان بن أسود الغافي	والخول
١٩٨	الكامل	٢		معجل
٢١٦	السريع	٣	الشريف الغرناطي	الخاذل
١٧١	الكامل	٢	محمد بن عمر بن خميس	ببالها

حرف الميم

١٥٨	الطويل	٣	ابن عسكر	أحلم
٥٣	المتقارب	٢	المبرّد	القياما
١٥٧-١٥٣	الطويل	٥٨	ابن الأبار	والصوارم
٢١٦-٢١٥	البيسط	١٣	الشريف الغرناطي	والأكم
٢١٢	المتقارب	١		تم

القافية	الشاعر	عدد الأبيات	البحر	الصفحة
حرف النون				
وطنُ	ابن الحاج البلفيقي	٣	البسيط	٢٠٥
رهينُ	عبد الله بن حوط الله الأنصاري	٢	الوافر	١٤٥
برهانها	ابن الحاج البلفيقي	٢	السريع	٢٠٦
تسيرون		٣	البسيط	٢١٤
إحسان	ابن الحناط القرطبي	٦	الطويل	١١٦-١١٥
سكن	ابن عبد الملك المراكشي	٣	البسيط	١٦٦
حرف الهاء				
تراهُ		٢	الكامل	١٠٩
أراضيها	ابن شبرين	٢	الطويل	١٩١
أمر الله		١	الكامل	١٢٣
حرف الياء				
جوابيا	عبد الوهاب بن ينصر ابن هارون البغدادي	٣	الطويل	٦٢-٦١
يفتديه	إسماعيل بن إسحاق الأزدي	٤	مجزوء الرمل	٥٥

ثبت بأسماء المصادر والمراجع

- ١ - الإحاطة في أخبار غرناطة (١ - ٤). تحقيق الأستاذ محمد عبد الله عنان. مكتبة الخانجي بالقاهرة، الشركة المصرية للطباعة والنشر، ١٩٧٣ - ١٩٧٧.
- ٢ - أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها لمجهول. تحقيق الأستاذ إبراهيم الأبياري. دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨١.
- ٣ - اختصار القدر المعلى في التاريخ المحلى لابن سعيد. دار الكتب الإسلامية، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٠.
- ٤ - أزهار الرياض في أخبار عياض للمقري (١ - ٣) تحقيق الأساتذة مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٠ - ١٩٤٢.
- ٥ - إعتاب الكتاب لابن الأبار. تحقيق الدكتور صالح الأشر. دمشق، ١٩٦١.
- ٦ - الأعلام للزركلي (١ - ٨). دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠.
- ٧ - الأعلام بمن حلّ مراكز وأغمات من الأعلام لعباس ابن إبراهيم المراكشي (١ - ٥). فاس، ١٩٣٦.
- ٨ - أعمال الأعلام فيمن بويق قبل الاحتلال من ملوك الإسلام أو تاريخ إسبانيا الإسلامية لابن الخطيب (القسم الثاني). تحقيق الأستاذ إ. ليفي بروفنسال. دار المكشوف، بيروت، ١٩٥٦.
- ٩ - الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني. شرحه وكتب هوامشه الدكتور يوسف طویل والأستاذان عبد علي مهنا وسمير جابر. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦.
- ١٠ - إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين القفطي (١ - ٣). تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الكتب المصرية، ١٩٥٠.
- ١١ - الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء لابن عبد البر. القاهرة، ١٣٥٠.

- ١٢ - البداية والنهاية في التاريخ لابن كثير (١ - ١٤). مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٧٩ - ١٩٨٠.
- ١٣ - برنامج شيوخ الرعيثي. تحقيق الأستاذ إبراهيم شيوخ. طبعة دمشق، ١٩٦٢.
- ١٤ - بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس للزبيدي. دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧.
- ١٥ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي. دار المعرفة، بيروت.
- ١٦ - البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب لابن عذاري المراكشي (١ - ٤). تحقيق ج. س. كولان وإ. ليفي بروفنسال والدكتور إحسان عباس. دار الثقافة، بيروت.
- ١٧ - البيان والتبيين للجاحظ (١ - ٤). تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون. دار الفكر، بيروت، الطبعة الرابعة.
- ١٨ - تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١ - ١٤). دار الكتاب العربي، بيروت.
- ١٩ - تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي. تحقيق الأستاذ إبراهيم الأبياري. دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٣ - ١٩٨٤.
- ٢٠ - تاريخ مدينة ألمرية الأندلسية في العصر الإسلامي منذ إنشائها حتى استيلاء المرابطين عليها للدكتور محمد أحمد أبو الفضل. الهيئة المصرية العامة للكتاب. الإسكندرية، ١٩٨١.
- ٢١ - تبين كذب المفتري في ما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري لأبي القاسم ابن عساكر الدمشقي. طبعة القدسي، القاهرة.
- ٢٢ - تمة المختصر في أخبار البشر، ويعرف بتاريخ ابن الوردي، لعمر ابن المظفر ابن الوردي (١ - ٢). مصر، ١٢٨٥.
- ٢٣ - تذكرة الحفاظ لشمس الدين الذهبي (١ - ٤). الطبعة الثالثة، حيدر آباد الدكن، ١٩٥٥.
- ٢٤ - ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض (١ - ٤). تحقيق الدكتور أحمد بكير محمود. دار مكتبة الحياة. بيروت، دار مكتبة الفكر بطرابلس ليبيا.
- ٢٥ - التعريف بابن خلدون ورحلته شرقاً وغرباً لابن خلدون. تحقيق الأستاذ

- محمد بن تاويت الطنجي. طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥١.
- ٢٦ - تعريف الخلف برجال السلف لأبي القاسم محمد الحفناوي ابن إبراهيم الغول. قسمان في مجلد واحد. الجزائر، ١٩٦٠.
- ٢٧ - التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار (١ - ٢). طبعة مصر، ويشار إليها بأرقام الصفحات، وإذا أشير إلى رقم الترجمة كان الاعتماد على طبعة مجرّبط من المكتبة الأندلسية.
- ٢٨ - تهذيب تاريخ ابن عساكر للشيخ عبد القادر بدران (١ - ٧). طبعة دمشق، ١٣٢٩ - ١٣٤٩هـ.
- ٢٩ - تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني (١ - ١٢). حيدر آباد الدكن، ١٣٢٥ - ١٣٢٧هـ.
- ٣٠ - جذوة الاقتباس لابن القاضي. طبعة فاس، ١٣٠٩هـ.
- ٣١ - جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس للحميدي. الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦.
- ٣٢ - الحلة السّيرة لابن الأبار (١ - ٢). تحقيق الدكتور حسين مؤنس. الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٣.
- ٣٣ - حلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهاني (١ - ١٠). القاهرة، ١٩٣٨.
- ٣٤ - الحيوان للجاحظ (١ - ٨). تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون. دار الجيل، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٨.
- ٣٥ - الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني (١ - ٤). حيدر آباد، ١٩٤٥ - ١٩٥٠.
- ٣٦ - الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون المالكي. الطبعة الأولى، مصر، ١٣٥١هـ.
- ٣٧ - ديوان ابن شهيد الأندلسي. عني بجمعه شارل بلات. دار المكشوف، بيروت، ١٩٦٣.
- ٣٨ - ديوان لبّيد بن ربيعة العامري. دار صادر، بيروت.

- ٣٩ - ديوان المتنبي (العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب) للشيخ ناصيف اليازجي. دار القلم، بيروت.
- ٤٠ - ديوان النابغة الذبياني. حققه وقدم له الأستاذ فوزي عطوي. دار صعب، بيروت، ١٩٨٠.
- ٤١ - الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لابن بسام الشنتريني (٤ أقسام في ٨ مجلدات). تحقيق الدكتور إحسان عباس. دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٨ - ١٩٧٩.
- ٤٢ - الذيل والتكملة لابن عبد الملك المراكشي (١ - ٦). تحقيق الأستاذين محمد بن شريفة وإحسان عباس. دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٣.
- ٤٣ - رايات المبرزين لابن سعيد الأندلسي. تحقيق الأستاذ غرسيه غوس. طبعة مدريد.
- ٤٤ - رحلة ابن بطوطة، وتسمى أيضاً تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار. دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠.
- ٤٥ - الروض المعطار في خبر الأقطار (معجم جغرافي) للحميري. تحقيق الدكتور إحسان عباس. مؤسسة ناصر للثقافة. بيروت، ١٩٨٠.
- ٤٦ - رياض النفوس لأبي بكر عبد الله المالكي (الجزء الأول). نشر الدكتور حسين مؤنس. الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٥١.
- ٤٧ - سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس فيمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس لمحمد بن جعفر الكتاني (١ - ٣). طبعة فاس، ١٣١٦هـ.
- ٤٨ - سير أعلام النبلاء للذهبي (١ - ٢٣). تحقيق مجموعة من الأساتذة. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١ - ١٩٨٥.
- ٤٩ - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن مخلوف. مصر، ١٣٤٩هـ.
- ٥٠ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب للعماد الحنبلي (١ - ٨). نشر المقدسي، القاهرة، ١٣٥٠ - ١٣٥١هـ.
- ٥١ - شرح الحماسة للمرزوقي (١ - ٤). نشر الأستاذين أحمد أمين وعبد السلام هارون. الطبعة الأولى، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥١ - ١٩٥٣.

- ٥٢ - شرح مقامات الحريري للشريشي (١ - ٢). طبعة القاهرة، ١٣٠٠هـ.
- ٥٣ - الشعر والشعراء لابن قتيبة (١ - ٢). دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٩.
- ٥٤ - صبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي (١ - ١٤). شرحه وعلق عليه الأستاذ محمد حسين شمس الدين والدكتور يوسف علي طويل. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧.
- ٥٥ - الصلة لابن بشكوال (١ - ٣). تحقيق الأستاذ إبراهيم الأبياري. دار الكتاب المصري بالقاهرة، دار الكتاب اللبناني ببيروت، ١٩٨٩.
- ٥٦ - طبقات الحنابلة للقاضي أبي الحسين محمد ابن أبي يعلى (١ - ٢). القاهرة، ١٩٥٢.
- ٥٧ - طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة. مخطوطة مكتبة الجامعة الأميركية ببيروت.
- ٥٨ - طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق الدكتور إحسان عباس. بيروت، ١٩٧٠.
- ٥٩ - طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي. مخطوطة مكتبة شهيد علي بإستانبول، رقم: ١٩١٤.
- ٦٠ - طبقات المفسرين لجلال الدين السيوطي. ليدن، ١٨٣٩؛ طهران، ١٩٦٠.
- ٦١ - طبقات النحويين واللغويين للزبيدي. تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٥٤.
- ٦٢ - العبر في خبر من غبر للحافظ الذهبي (١ - ٥). تحقيق الأستاذين صلاح الدين المنجد وفؤاد السيد. الكويت، ١٩٦٠ - ١٩٦٦.
- ٦٣ - العبر وديوان المبتدأ والخبر (المعروف بتاريخ ابن خلدون) لابن خلدون. سبعة مجلدات في أربعة عشر جزءاً. دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨١.
- ٦٤ - العقد لابن عبد ربه (١ - ٧). شرح الأساتذة أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة ١٩٤٩ - ١٩٦٥.
- ٦٥ - عقود الجمان للزركشي. مخطوطة الفاتح، رقم: ٤٤٣٤.
- ٦٦ - عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة. تحقيق الدكتور نزار رضا. دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٥.

- ٦٧ - غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (١ - ٣). تحقيق برجستر استر. القاهرة، ١٩٣٢ - ١٩٣٣.
- ٦٨ - فهرسة ابن خير لابن خير الإشبيلي. تحقيق الأستاذ إبراهيم الأبياري. دار الكتاب المصري بالقاهرة، دار الكتاب اللبناني بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٩.
- ٦٩ - فهرس الفهارس والأبواب ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات لعبد الكبير الكتاني الفاسي (١ - ٢). طبعة الطالعة، ١٣٤٧ هـ.
- ٧٠ - فوات الوفيات لابن شاکر الکتبی (١ - ٥). تحقيق الدكتور إحسان عباس. دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٣ - ١٩٧٤.
- ٧١ - القاموس المحيط للفيروز آبادي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦.
- ٧٢ - قرآن كريم. دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣ هـ.
- ٧٣ - قضاة قرطبة للخشني. تحقيق الأستاذ إبراهيم الأبياري. دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢.
- ٧٤ - قلائد العقيان في محاسن الأعيان لابن خاقان. القاهرة، ١٢٨٤ هـ.
- ٧٥ - الكامل في التاريخ لابن الأثير (١ - ١٣). دار صادر، بيروت، ١٩٨٢.
- ٧٦ - كتاب أبي العرب (كتاب طبقات علماء تونس) لأبي العرب محمد بن أحمد بن تميم التميمي. تحقيق الشيخ محمد بن أبي شنب. الجزائر، ١٩١٤.
- ٧٧ - الكنية الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة لابن الخطيب. تحقيق الدكتور إحسان عباس. دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٣.
- ٧٨ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة (١ - ٢). دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢.
- ٧٩ - لسان العرب لابن منظور (١ - ١٥). دار صادر، بيروت.
- ٨٠ - اللوحة البدرية في الدولة النصرية لابن الخطيب. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٠.
- ٨١ - محيط المحيط للمعلم بطرس البستاني. مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٧.
- ٨٢ - مختار الصحاح للرازي. مؤسسة الرسالة، دار البصائر، بيروت، ١٩٨٥.
- ٨٣ - المختصر في أخبار البشر لأبي الفدا (١ - ٤). القاهرة، ١٣٢٥ هـ.

- ٨٤ - مذكرات الأمير عبد الله آخر ملوك بني زيري بغرناطة. نشر وتحقيق الأستاذ إ. ليفي بروثنسال. دار المعارف بمصر، ١٩٥٥.
- ٨٥ - مرآة الجنان لأبي محمد اليافعي (١ - ٤). حيدر أباد الدكن، ١٣٣٧ - ١٣٣٩هـ.
- ٨٦ - مطالع البدور في منازل السرور لعلاء الدين الغزولي (١ - ٢). الطبعة الأولى، مطبعة إدارة الوطن، القاهرة، ١٢٩٩هـ.
- ٨٧ - مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس لابن خاقان. الطبعة الأولى، مطبعة الجوائب بالقسطنطينية، ١٣٠٢هـ.
- ٨٨ - المعارف لابن قتيبة، تحقيق الأستاذ ثروت عكاشة. دار الكتب المصرية، ١٩٦٠.
- ٨٩ - معالم الإيمان للدباغ (١ - ٤). طبعة تونس، ١٣٢٠هـ.
- ٩٠ - المعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي. تحقيق الأستاذ محمد سعيد العريان. طبعة القاهرة، ١٩٦٣.
- ٩١ - معجم الأدباء لياقوت الحموي (١ - ٥). بيروت، ١٩٩١.
- ٩٢ - معجم البلدان لياقوت الحموي (١ - ٥). دار صادر بيروت، ١٩٨٤.
- ٩٣ - المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدي لابن الأبار. دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧.
- ٩٤ - المغرب في حلى المغرب لابن سعيد (١ - ٢). تحقيق الدكتور شوقي ضيف. دار المعارف بمصر، ١٩٦٤.
- ٩٥ - المقتبس من أنباء أهل الأندلس لابن حيان القرطبي (تتمة السفر الثاني ويؤرخ من سنة ٢٣٢ حتى سنة ٢٦٧هـ). تحقيق الدكتور محمود علي مكي. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٣.
- ٩٦ - المقتضب من كتاب تحفة القادام لابن الأبار. تحقيق الأستاذ إبراهيم الأبياري. دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٣.
- ٩٧ - مملكة غرناطة في عهد بني زيري البربر للدكتورة مريم قاسم طويل. مكتبة الوحدة العربية بالدار البيضاء، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٩٤.

٩٨ - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (٥ - ١٠). حيدر آباد الدكن، ١٣٥٧هـ.

٩٩ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (١ - ٤). تحقيق الأستاذ علي محمد الجاوي. مصر، ١٩٦٣.

١٠٠ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي (١ - ١٦). دار الكتب المصرية.

١٠١ - نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري (١ - ٨). تحقيق الدكتور إحسان عباس. دار صادر، بيروت، ١٩٦٨.

١٠٢ - نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بابا التتكتي (على هامش الديباج المذهب لابن فرحون، القاهرة، ١٣٥١هـ).

١٠٣ - الوافي بالوفيات للصفدي (١-١٧). فُسبَادَن، ١٩٦٢ - ١٩٨١.

١٠٤ - وفيات الأعيان لابن خلكان (١ - ٨). تحقيق الدكتور إحسان عباس. دار صادر، بيروت، ١٩٧٧ - ١٩٧٨.

* * *

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة المحققه	٣
مقدمة المؤلف	١٥
فهرس الأبواب والفصول والتراجم	٢٥٣
فهرس الأعلام	٢٥٨
فهرس الأمم والقبائل والجماعات والطوائف والبطون والفرق	٢٧٨
فهرس الأمكنة والبلدان والبقاع	٢٧٩
فهرس الكتب المذكورة	٢٨٤
فهرس قوافي الأبيات	٢٩٠
فهرس المصادر والمراجع	٢٩٥
فهرس المحتويات	٣٠٣